الطبعة الثانية

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

نجم الدين أربكان

ودوره في السياسة التركية
1969 - 1997

منال الصالح

نجم الدين أربكان

ودوره في السياسة التركية

1969 - 1997

منال الصالح

• كاتبة من العراق

لم تثر شخصية تركية من الجدل والاختلاف في النصف الثاني من القرن العشرين ما أثاره السياسي والمفكر الإسلامي الأستاذ الدكتور نجم الدين أربكان والمعروف في الأوساط التركية باسم (أبو السبع أرواح)، فتأمل سيرته يقودنا مباشرة إلى قول سيدنا الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) في كتابه نهج البلاغة الذي يقول: «إذا أقبلت الدنيا على أحد أعطته محاسن غيره وإذا أدبرت عنه سلبته محاسن نفسه». فهذا الرجل الذي أسس خمسة أحزاب سياسية وحكم وسُجن وحظر نشاطه السياسي غير مرة وفرضت عليه الإقامة الجبرية والذي ارتقى حتى شاع عنه اصطلاح الظاهرة الأربكانية، وأبدى أعداؤه إعجاباً وخوفاً منه في الوقت نفسه وتحشدت حوله الملايين ليس من الأتراك فحسب ولكن من أرجاء العالم الإسلامي، هذا الرجل جدير بأن تكرس لسيرته وفكره المؤلفات. فإن ظهور سياسي إسلامي في تركيا العلمانية يرتقي إلى السلطة بالوسائل الديمقراطية دون أن يتخلّى عن مبادئه الإسلامية هي ظاهرة فريدة بالنسبة للدول الإسلامية. فهل يعود الفضل في ذلك إلى النظام العلماني الذي أفسح المجال للإسلاميين إذ التزموا بالمبادئ الديمقراطية أن يصلوا إلى السلطة، أم مطاولة نجم الدين أربكان وصبره ونفسه الطويل لمدة ثلاثين سنة لتحقيق أهدافه؟

للإجابة عن ذلك كله أصبح البحث في دور هذا الرجل في الأوضاع السياسية التركية الشائكة أمراً جديراً بالاهتمام بما يمكن أن يرافقه من مشاق، فكان هذا الدافع لموضوع هذا الكتاب الذي تمحور حول نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية.

• اقرأ أيضاً في الموضوع نفسه:











الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com



جميع كتبنا متوفرة على الإنترنت
في مكتبة نيل وفرات.كوم
www.nwf.com



ISBN 978-614-01-0282-8

9 786140 102828

تصميم الغلاف: سامح خلف

نجم الدين أربكان

ودوره في السياسة التركية

1969 - 1997

منال الصالح



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1433 هـ - 2012 م

الطبعة الثانية

1434 هـ - 2013 م

ردمك 978-614-01-0282-8



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ

وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ...﴾

صدق الله العظيم

سورة النحل، آية: 125

المحتويات

الفصل الثاني

نجم الدين أربكان والتطورات السياسية التركية حتى عام 1971

الفصل الثالث

أربكان والتطورات السياسية التركية 1971-1980

الفصل الرابع

أربكان والتطورات السياسية التركية 1980-1995

الفصل الخامس

أربكان رئيساً للوزراء 29 حزيران 1996- 18 حزيران 1997

تقديم

بقلم: الأستاذ الدكتور عماد الدين خليل

تـــتدفق معطيات هذا الكتاب، وبالاستقصاء العلمي الذي لا يترك صغيرة ولا كـــبيرة، لكـــي تؤكد قدرة هذا الرجل - الزعيم (نجم الدين أربكان) على العودة بتـــركيا، المرة تلو المرة، إلى حضنها الإسلامي الأصيل الذي منحها المجد والجغرافية والتاريخ.

وقـــد تتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى، فكرة (البطل في التاريخ).. قدرة هذا الرجل الفذّ على مجابهة التحديات التي تفوق الطاقة، والتفوق عليها.

ولكنـــنا سنكون مخطئين إن اكتفينا بالوقوف عند (الصورة) بوجهها المتفرّد هذا، فهناك إلى جانب ذلك: الجمهور.. الشعب التركي نفسه الذي كان ينهض في أعقاب كل كبوة لكي يمنح أصواته، وثقته، ومحبته، للقائد الكبير.

إنها - إذن - ثنائية البطل والجمهور.. وحرام علينا، على مستوى المنهج، أن نستـــسلم لمقـــولة "إمـــا هذا أو ذاك"، بل أن نستبدلها بالميزان الأكثر عدلاً: "هذا وذاك".

هـــنا في صفحات هذا الكتاب ستتبين لنا مصداقية اللقاء الحميم في ثنائية كهـــذه، عـــبر جـــدل متواصل بين البطل والجمهور، استغرق حوالى الثلاثين عاماً.

ورغـــم كل محاولات الإجهاض، فإن ما زرعه القائد بأذرع الجماهير استوى علـــى ســـوقه، ونهض قائماً لكي يغطي السهل والجبل، وينشئ جيلاً من التلامذة سيقدّر له أن يمضي بالراية خطوات كبيرة أخرى إلى الأمام.

إن الكاتبة منال الصالح تقنعنا بهذا كله من خلال خطاب علمي، وبمجرد إلقاء نظـرة علـى الكـتاب بفـصوله الخمسة، وبالتهميشات الخصبة التي ذيّلت بها الـصفحات، وبقائمـة المصادر والمراجع العربية والإنكليزية والتركية التي قاربت المئـتين عـدداً، يتـبّين الجهد المكافح الذي بذلته المؤلفة في إنجاز عملها، ورغبة ملحوظة في الإحسان والإتقان اللذين أمرنا بهما الرسول المعلّم ﷺ والكتاب الذي بـين أيدينا هو واحد منها: توثيق تاريخي ينطوي على رؤية شمولية لدور (أربكان) في الـسياسة التركية للفترة 1969-1997، ويتابع بقدر طيب من التحليل، حلقات جهـده المتواصـل لتحويل قناعاته، وقناعات الجماهير التي منحته ثقتها، إلى واقع منظور.

إنها، في بدء التحليل ونهايته، قضية هذا الدين الذي أريد لشريعته أن تحكم في الأرض.. ويبقـى الخـلاف والاجتهاد في منهج العمل، بين فئة وأخرى وحزب وآخر.. وبغضّ النظر عن المسميات التي تقلّب فيها أربكان نفسه وهو يضع عناوين حـزبه المـرة تلو المرة، فإن النتيجة.. الهدف، هو نفسه دائماً: العودة بالحياة إلى شـريعة الله.. وبعبارة أخرى: إعادة صياغة الحياة في ضوء (كلمات الله) التي أريد للبـشرية مـن لحظـات انـبعاثها الأولى، أن تتلقاها وتتشكّل بها، وإلاّ فهو التيه والضياع.

في الفـصل الخـامس والأخير من الكتاب تعالج المؤلفة جملة من القضايا التي تعامـل معها أربكان في السياستين الداخلية والخارجية يتبّين معها لكل ذي عينين، أنـه لو أتيح لها أن تواصل الطريق وتستكمل الأسباب، فإنها ستحقق لتركيا بكل تأكـيد جملة مدهشة من المكاسب في مجابهة المشاكل الداخلية الاقتصادية والعرقية والمذهبية، وعلى رأسها مشكلة الأكراد، وستنقل تركيا في الوقت نفسه لأداء دور أكثـر فاعلـية على المستوى الإسلامي والقاري والعالمي، تقف في قمته ولا ريب محاولـة إقامة اتحاد اقتصادي إسلامي آسيوي أفريقي في مواجهة التغوّل الغربـي، عجزت القيادات العربية والإسلامية عن تحقيقه، بل التفكير به على مدى عشرات السنين. فلو قدّر له أن يظهر للوجود، فإن معادلات جديدة ستتشكل في سياق لمّ الطاقـات الفاعلة لأمة إسلامية كبرى، طحنها التمزّق، وبعثرت الخلافات وغياب الاستراتيجية وقدرتها على أداء دور فاعل في الأرض.

ولكن لا بأس.. فها هم تلامذة أربكان، على اختلافهم مع الأستاذ في منهج العمـــل وهو ظاهرة صّحة وعافية، يلتقون معه في الهدف.. في الاستراتيجية بعيدة المدى.. ويمضون قدماً لتحقيق المزيد.

ومن الله وحده التوفيق

مُقَـدِّمَـة

أولاً - حدود الكتاب:

لم تثر شخصية تركية من الجدل والاختلاف في النصف الثاني من القرن العشرين ما أثاره السياسي والمفكر الإسلامي الأستاذ الدكتور نجم الدين أربكان والمعروف في الأوساط التركية باسم (أبو السبع أرواح)، فتأمل سيرته يقودنا مباشرة إلى قول سيدنا الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) في كتابه نهج البلاغة الذي يقول: (إذا أقبلت الدنيا على أحدٍ أعطته محاسن غيره وإذا أدبرت عنه سلبته محاسن نفسه). فهذا الرجل الذي أسس خمسة أحزاب سياسية وحكم وسجن وحظر نشاطه السياسي غير مرة وفرضت عليه الإقامة الجبرية والذي ارتقى حتى شاع عنه اصطلاح الظاهرة الأربكانية، وأبدى أعداؤه إعجاباً وخوفاً منه في الوقت نفسه وتحشدت حوله الملايين ليس من الأتراك فحسب ولكن من أرجاء العالم الإسلامي، هذا الرجل جدير بأن تكرس لسيرته وفكره المؤلفات. فإن ظهور سياسي إسلامي في تركيا العلمانية يرتقي إلى السلطة بالوسائل الديمقراطية دون أن يتخلّى عن مبادئه الإسلامية هي ظاهرة فريدة بالنسبة للدول الإسلامية. فهل يعود الفضل في ذلك إلى النظام العلماني الذي أفسح المجال للإسلاميين إذ التزموا بالمبادئ الديمقراطية أن يصلوا إلى السلطة، أم مطاولة نجم الدين أربكان وصبره ونفسه الطويل لمدة ثلاثين سنة لتحقيق أهدافه؟ مما لا شك فيه أن الجواب الثاني هو الأصح لأن النظام العلماني طوال ثلاثة عقود كان يضع العراقيل تلو العراقيل أمام أربكان دون أن يثنيه عن مواصلة السير باتجاه أسلمة المؤسسات العلمانية عبر طريق شاق ووعر، كانت له أصداؤه اللافتة للنظر لدى القاري المسلم وأثيرت تساؤلات كثيرة في حينها حول إمكانية قيام تركيا من جديد بدور فاعل في الإسلام، وكتبت بشأن ذلك المؤلفات والمقالات الأمر الذي يدفعنا بوصفنا مسلمين نتقاسم مع تركيا

المعتقد الديني والتراث التاريخي والجوار الجغرافي أن نكوِّن تصوراً واضحاً عن تلك الشخصية ودورها السياسي والفكري.

لأجل ذلك كله أصبح البحث في دور هذا الرجل في الأوضاع السياسية التركية الشائكة أمراً جديراً بالاهتمام بما يمكن أن يرافقه من مشاق، فكان هذا الدافع لموضوع هذا الكتاب الذي تمحور حول نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية.

وقد تمّ تقسيم الكتاب إلى خمسة فصول فضلاً عن مقدمة وخاتمة، حمل الفصل الأول عنوان السياسة التركية والمسألة الدينية قبل ظهور نجم الدين أربكان وفيه جرى استعراض لإجراءات أتاتورك المتعلقة بالمسألة الدينية ودور الدين في السياسة التركية حتى عام 1969 عندما ظهر أربكان للمرة الأولى على المسرح السياسي التركي من خلال وجوده في حزب العدالة من ثم ترشيح نفسه كمرشح مستقل في المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان). وإذا كان الكثير مما ورد في هذا الفصل قد جرت كتابته بأقلام مختلفة فإن المؤلفة لم تجد بدًّا من إيرادها بوصفها الأرضية التي لا يمكن أن نفهم من دونها الدور الذي لعبه نجم الدين أربكان في السياسة التركية.

أما بالنسبة للفصل الثاني فقد كرس لتناول سيرة نجم الدين أربكان شخصياً وعلمياً ومهنياً وسياسياً حتى انقلاب 12 آذار 1971، وحظر حزبه (حزب النظام الوطني) من قبل المحكمة الدستورية وتوقف نشاطه الحزبي واستبعاده عن الممارسة السياسية لمدة عامين.

وفيما يخصّ الفصل الثالث الذي يتضمن عودة أربكان إلى مزاولة العمل السياسي في عام 1973 وتأسيس حزب السلامة الوطني ليتسلم منصب نائب رئيس الوزراء لأكثر من حكومة ائتلافية وظل يخوض غمار السياسة حتى انقلاب 12 أيلول 1980، لذلك كرّس الفصل الثالث لاستيعاب حقبة السبعينيات من دور نجم الدين أربكان السياسي.

ومرة أخرى يتدخل العسكر في السياسة عام 1980 ويكون أربكان في مقدمة من يطاله شرر الانقلاب فيقبض عليه ويسجن ويوضع تحت الإقامة الجبرية ويحل حزبه ويحظر عليه ممارسة النشاط السياسي لمدة خمس سنوات، لكنه يعود مرة

أخرى إلى الحياة السياسية زعيماً لحزب الرفاه ويرتقي معه ليصل إلى سدة رئاسة الوزراء في حزيران 1996، وقد غطّى الفصل الرابع مشوار نجم الدين أربكان مع حزب الرفاه حتى اقتطافه ثمرة الفوز في الانتخابات النيابية بأن تولى رئاسة الوزراء.

وإذا كان الفصل الخامس الموسوم بـ "أربكان رئيساً للوزراء" هو أطول فصول الكتاب وأكثره تفصيلاً، إلا أن لذلك ما يبرره بدليل الأزمات المتعاقبة التي عاشها نجم الدين أربكان خلال حكمه فتمّ في هذا الفصل تناول تشكيل الحكومة ومظاهر سياسة أربكان الداخلية والخارجية، ثم الضغوط التي تعرّض لها من قبل القوى المعارضة له وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية، الأمر الذي أجبره على الاستقالة في 18 حزيران 1997 و لم يكد يمضي عاماً واحداً في الحكم. واعتمدنا في هذا الكتاب على الوثائق والمصادر لاستجلاء شخصية نجم الدين أربكان ودوره السياسي بين كتب لمؤلفين عايشوا أربكان واحتكوا به وآمنوا بأفكاره ودافعوا عنه في مقدمتهم مصطفى محمد الطحان الذي ارتبط بعلاقة شخصية مع نجم الدين أربكان وكان شاهداً على تجربته السياسية منذ الستينيات ويعدّ كتابه (تركيا التي عرفت من السلطان إلى نجم الدين أربكان 1842-2006) من أهم المصادر التي رافقت بحثي منذ صفحاته الأولى وحتى نهايته، ويليه في الأهمية كتاب (أربقان والرفاه الإسلامي) لمؤلفه صباح الدين أوجار الذي ألّف بالتركية وترجم إلى اللغة العربية. يستشف من الكتاب إعجاب المؤلف البالغ بأربكان وتبريره لسياساته وقد أمدَّ المؤلفة بمعلومات ثمينة انفرد بذكرها كما هو الحال في الحديث عن طفولة أربكان وتفسيره لتعقيدات إصدار قرار الإنزال في قبرص كما جرى الحديث عنها في الفصل الثالث. وهناك كتب أخرى عالجت موضوع أربكان ضمن سياقات مختلفة بين تناوله ضمن الحركات الإسلامية المعاصرة والحركة الإسلامية في تركيا على وجه التحديد أو تلك التي عالجته ضمن استعراض التاريخ السياسي لتركيا المعاصرة، ومما لا شك فيه أن كتاب (الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها، دراسة بين الدين والدولة في تركيا) لأحمد نوري النعيمي، وكتاب (الحركات الإسلامية في آسيا) لمؤلفه محمد نور الدين وكلا الرجلين أكاديميين يعتد بوثاقة صلاتهما بالموضوع، وعلى الرغم من أن كتاب نور الدين قد

عــالج الموضوع ضمن إطار أوسع للحركة الإسلامية المعاصرة إلا أن معالجته مهمة للغايــة إذ شغلت نحو 88 صفحة وقدمت تفاصيل وتحليلات تركت المؤلفة حريصة علــى الاعتماد عليها. وعلى قدر تعلق الأمر بالدور السياسي لنجم الدين أربكان يــأتي كــتاب يوسف إبراهيم الجهماني والموسوم بـــ "الإسلام السياسي الجديد، حــزب الــرفاه والرهان على السلطة"، وكتاب رضا هلال (السيف والهلال من أتاتــورك لأربكــان - الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي) فعلى الــرغم من أسلوبه ووظيفته الصحفية التي سرد من خلالها كتابه إلا أن مادته أيضاً ثرية بالنصوص والتفصيلات التي أضاءت بدورها محطات مهمة من هذا الكتاب.

ثانياً: البحوث والدراسات:

حظــيت المــرحلة الــتي مارس فيها أربكان نشاطه السياسي بقدر غني من الأبحاث والدراسات التي تنوّعت أهدافها وزوايا معالجتها لهذا الموضوع بحكم تنوع مؤلفــيها وانــتمائهم وأغراضهم، فهناك مؤلفون أتراك في مقدمتهم (هاكان ياوز) (خلدون كوك ألب) (أتيلا يالا) (زينو بولنت) (علي رضا) (إحسان داغي) (محمد إيكــان بول) وغيرهم، والباحثون المذكورون كلهم أكاديميون ممن يحتلون درجات علمــية مــرموقة سواء داخل تركيا أم خارجها. أما بالنسبة للأبحاث والدراسات الأجنبية فيقف في المقدمة الباحث والخبير في الشؤون التركية آلن ماكوفسكي الذي كــتب بحــوثاً ودراسات عدة في محاولة تفسير الظاهرة الأربكانية وترسيم الطريقة المثلــى والــتعامل معهــا، وأبرز مؤلفاته "كيف تتعامل مع أربكان" و"العلاقات الأمــريكية التــركية" ولا يستــشف من كتاباته أنه يستسيغ أربكان أو الحركة الإســلامية في تــركيا وكتاباته ذات طابع سياسي صرف لا تتيح فرص لقاء بين أربكــان والولايات المتحدة الأمريكية. أما بالنسبة للأبحاث العربية فهناك كتابات كثيرة متباينة المستوى بين التناول الأكاديمي أو الاكتفاء بالمعالجة الصحفية فبالنسبة للــصنف الأول تــأتي أبحاث كل من الباحثين (محمد حرب عبد الحميد، مصطفى الطحــان، جــلال عبد الله معوض، فهمي هويدي، إبراهيم الداقوقي)، وكل من الأســاتذة (إبــراهيم خليل العلاف، خليل علي مراد، عصمت برهان الدين، عبد الجبار مصطفى، عبد الجبار قادر غفور، عوني عبد الرحمن السبعاوي). أما بالنسبة

للكتابات الأخرى فالظاهرة الملفتة للنظر هي التكرار وفقدان الأصالة وغلبة الطابع الصحفي.

ومن البديهي أن ظاهرة سياسية معاصرة مثل الظاهرة الأربكانية قد احتلت حيزاً واسعاً من صفحات الصحف لا سيما إبان صعوده إلى السلطة في التسعينيات، الأمر الذي دفع المؤلفة إلى إيلاء هذا المصدر أهمية خاصة لتوثيق الحوادث التاريخية ورصدها أولاً بأول، ويصدق ذلك أينما صدق في تناولنا للفصل الأخير الذي كانت فيه متغيرات حكومة أربكان يومية مما حتم متابعة ذلك بدقة وعناية وتأتي الصحيفة التركية توركش ديلي نيوز (Turkish Daily News) في مقدمة الصحف التي تمّ الرجوع إليها، وحسب المؤلفة أن تشير إلى أنها قد قرأت مئات المقالات والافتتاحيات الصحفية العربية من أجل إعطاء القارئ الشعور بالمتابعة المباشرة لتطورات والأحداث التي لم تتمكن غيرها من المصادر أن تقدمها، فضلاً عن ذلك فقد ضمّت الصحف والمجلات مادة وثائقية مهمة تتمثل بمقابلات أربكان الشخصية التي تمثل مصدر لا غنى عنه لفهم وجهات نظر أربكان وملابسات دوره السياسي.

ثالثاً: المقابلات الشخصية:

تميّز موضوع هذا الكتاب بأن أغلب شخصياته ما زالت على قيد الحياة ويسهم بعضهم حتى الآن في النشاط السياسي مما يجعل قدراً كبيراً من الحقائق التاريخية مختزنة في صدورهم، فحتّم ذلك على المؤلفة أن تسافر إلى تركيا حيث دارت على مسرحها تجربة أربكان فنجحت في عقد سلسلة مقابلات مع نجم الدين أربكان نفسه ومع أبرز رجالاته وفي مقدمتهم شوكت قازان الذي رافق أربكان عبر مسيرة طويلة تمتد منذ السبعينيات، وقد كان قيادياً بارزاً بدلالة تسلمه لمنصب وزير العدل في حكومة الرفاه، والأستاذ ياسين خطيب أوغلو أحد قيادي حزب السلامة الوطني وسبق أن شغل منصب وزير الإسكان والأشغال العامة في الحكومة الائتلافية في السبعينيات وأحد أعضاء حزب الرفاه، والأستاذ جواد إيهان وزير الطاقة والأشغال في حكومة الرفاه، والأستاذ حسن بيتميز مسؤول التنظيم الحزبي في حزب السعادة، وستتجلى للقارئ أهمية هذه اللقاءات.

لكـــن مـــن المفيد الإشارة إلى أن جانباً من هذه الأهمية يتمثل بتوجيه المؤلفة صـــوب مصادر معينة وتطوير مفاهيمها تجاه الموضوع دون أن يقتضي الإشارة إلى هـــذا المـــصدر، والمسألة الأكثر أهمية أن المؤلفة أرادت أن تتلمّس صدى شخصية أربكـــان وسياســـاته في نظـــر المواطن التركي بوصفه الأكثر تأثراً وارتباطاً بهذه الـــسياسات، فـــإذا كانت الكاتبة لم تستخدم هذه المقابلات بوصفها مصدراً في دراستها إلا أنها ولا شك قد أغنتها بدرجة كبيرة عندما اقتربت من النظرة الداخلية التركية لنجم الدين أربكان.

ومن الله التوفيق

السياسة التركية والمسألة الدينية قبل ظهور نجم الدين أربكان

المبحث الأول

أولاً: إجراءات أتاتورك التحديثية وردود الأفعال تجاهها

أســـست الجمهورية التركية الحديثة على يد مصطفى كمال(*) في عام 1923 بعـــد الهيار الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى (1914–1918) وتولى هـــو رئاستها لنحو 15 عاماً (1923–1938)، وطوال تلك الحقبة عمل على إرساء دولـــة حديثة تنشق عن الموروث العثماني وتقوم على مبادئ عرفت بالمبادئ الستة(**) ورأى أن الـــسبيل الوحيد هو العلمنة السريعة والمكثفة والشاملة بعد أن ظهر عجز الإجـــراءات التحديثـــية الناقصة أو الجزئية التي طبقها العثمانيون في القرن التاسع

(*) مصطفى كمال (1881–1938): ولد في مدينة سالونيك الواقعة على بحر إيجه، وانتسب إلى الثانوية العسكرية في (1905). تخرج من الكلية الحربية والتحق بالخدمة العسكرية في دمشق (1915–1918). حقـــق انتصارات عسكرية في معارك بارزة خلال الحرب العالمية الأولى على الرغم من ضراوة الحرب، وبزغ نجمه في معركة غاليبولي، قاد حرب التحرير الوطنية في 1919–1922 وعمل على تأسيس المجلس الوطني التركي الكبير في 1920، وقام بإعلان الجمهـــورية في 1923 وعاصمتها أنقرة، انتخب رئيساً للجمهورية وفي 3 آذار 1924 ألغى الخلافة، ولجهوده تلك لقب بـــ أتاتورك "أبو الأتراك"، للمزيد من المعلومات، ينظر:
The World Book Encyclopedia, v. 19, U.S.A., library congress, 1976, pp. 418-420.

(**)وهي المبادئ التي أقرّها مؤتمر حزب الشعب الجمهوري الأول الذي تأسس على يد مصطفى كمـــال في 15 تشرين الثاني 1923، كان شعار الحزب مؤلفاً من أربعة سهام متمركزة على أربعـــة مـــبادئ التي وصف بها نظام تركيا وهي (الجمهورية، الملية، الشعبية، العلمانية) ثم أضـــيف مبدآن آخران في المؤتمر الثاني للحزب عام 1931 وهما (الدولتية، الانقلابية) وقد دخلـــت هذه المبادئ في صلب الدستور، للمزيد من المعلومات، ينظر: محمد عزت دروزة، تركيا الحديثة، (د.م: 1978)، ص 156.

عـــشر، وشملت إجراءات مصطفى كمال جوانب الحياة المختلفة، كان أكثرها قوة تلك المتعلقة بالإسلام والتعليم والقضاء[1]. فقام بإلغاء السلطنة والخلافة والأوقاف والـــزوايا والطـــرق الصوفية وأسس إدارة الشؤون الدينية بدلاً من وزارة الشريعة وجعلـــها تابعـــة لمجلس الوزراء[2]. ومنع اعتمار الطربوش والعمامة وروّج للباس الغربـــي وأغلق المدارس الدينية واستعان بمعلمين ذوي توجهات علمانية واستبدل المحـــاكم الـــشرعية أيـــضاً بمحـــاكم علمانية واضعاً قوانين مأخوذة من الدساتير الغـــربية[3]. ومنع حجاب المرأة وألغى استخدام الحرف العربـــي بالكتابة مستبدلاً إياه بالحرف اللاتيني وتبنّى التقويم الميلادي وقام بإصدار قوانين تساوي بين الرجل والمرأة فيما يخص إجراءات الطلاق وحقوق الميراث وألغى الألقاب القديمة[*] وأمر باتخاذ ألقاب جديدة[4] إلا أن إجراءاته تلك واجهت ردود أفعال متباينة تأرجحت بـــين مـــؤيد ومعارض، فمثلاً أيّدت طبقة المتعلمين والمثقفين ثقافة غربية خطواته وحاولوا إظهاره بمظهر المنقذ للأمة من التخلف والرجعية حسب تصوراتهم، وعدوا تلك الخطوات انتصاراً لأفكارهم[5].

مـــن جانب آخر لقيت إجراءاته معارضة شديدة من قبل علماء الدين الذين استثمروا قرار إلغاء الخلافة في إثارة الشعور الديني وتأليب الناس ضده[6]. مما أدّى

---

(1) Jacob Landau, "Turkey Between Secularism and Islam", Jorensalein letter, no. 352, February 1997, in http//www.jcpa.org, p. 1.

(2) عبد الجبار قادر غفور، "الديانة والطرق الصوفية" في إبراهيم خليل وآخرون، تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، (جامعة الموصل: 1988)، ص 42. الصحوة الإسلامية تهدد علمانية أتاتورك في تركيا، المجلة السياسة الكويتية، ع6683، (الكويت: 1987)، ص 16.

(3) أحمد سعيد سليمان، التيارات القومية الدينية في تركيا المعاصرة، دار المعرفة، (د.م: د.ت)، ص 64، "Ataturk and The Modernization of Turkey"; www.Turizm.com; p. 3.

(*) صـــدر قانون إلغاء الألقاب القديمة ذو الرقم 2525 في 21 حزيران 1934 والمسمى بقانون الكنـــى والألقـــاب فـــي تركيا، الذي ألزم الناس بالتكني بألقاب جديدة، للمزيد من المعلومات ينظـــر: إسماعيل نوري حميدي الدوري، حركة التحديث في تركيا في 1923-1938، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الأولى، (بغداد: 1989)، ص 119.

(4) Bernard Lewis, "Islamic Revival in Turkey", International Affairs, vol. 28, no. 1, Jan. 1952, p. 39.

(5) مصطفى محمد الطحان، تركيا التي عرفت من السلطان إلى نجم الدين أربكان 1824-2006، ج2، (الكـــويت: 2007)، ص 162. محمـــد نور الدين، الحركات الإسلامية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، (القاهرة: 1998)، ص 143.

(6) دروزة، المصدر السابق، ص 16.

إلى قـــيام انتفاضات مسلحة طابعها ديني وقومي مثل انتفاضة الشيخ سعيد بيران[*] 1925[1].

وقـــد تباينت أصداء إلغاء الخلافة في الوطن العربـــي فمثلاً عبّرت الصحافة العراقية عن الاستياء الشعبـــي إذ ذكرت صحيفة الاستقلال في عددها الصادر 10 آذار 1924 مقـــالاً جـــاء فيه: - "إن الأتراك قد تعرضوا لما ليس من شأهم حيث أقدمـــوا على البتّ في أمر الخلافة"، وجاء في المقال نفسه أيضاً: "مما لا شك فيه أن العـــالم الإسلامي وعلى رأسهم العلماء والزعماء لن يظلوا واقفين موقف الصامت ولن يصبروا على أي عمل يغضب الله ورسوله"[2].

لم يقتـــصر الاعتـــراض والاحتجاج على إلغاء الخلافة فقط كذلك واجهت خطـــوة إعـــلان الجمهورية انتقادات من رجال إستنبول وصحافتها وبعض قادة الحـــركة الوطنـــية الذين ساورهم الشك والريبة من تصرفات مصطفى كمال وقد تباينت تلك المعارضة بين تيارات مختلفة فمنهم من أبدى الارتياب من نجاح النظام الجمهوري ومنهم من رأى أها مخالفة لتقاليد الأمة وعاداها[3].

وعلـــى الـــرغم من ذلك ظلت التحولات القسرية التي حدثت نتيجة تطبيق العلمانية غير مقبولة عند أغلب فئات الشعب التركي المتمسك بالإسلام الذي يمثل

(*) ســـعيد بيران: وهو أحد زعماء الأكراد في تركيا ولديه علاقات كثيرة مع رؤساء العشائر الكردية، ويعد بيران من ذوي النفوذ الواسع ويمتلك مصالح تجارية كبيرة وهو أحد شيوخ الطريقة النقشبندية، قاد انتفاضة مسلحة ضد مصطفى كمال في منطقة شرق الأناضول في 1925، إلا أن مـــصطفى كمـــال تمكن من القضاء على هذه الانتفاضة باستخدامه أساليب قاســـية لقمعها وقد تمكن الجيش ومحاكم الاستقلال من إعدام زعماء تلك الانتفاضة ومنهم الـــشيخ ســـعيد، للمزيد من المعلومات ينظر: قاسم الجميلي، تطورات واتجاهات السياسة الداخلـــية فـــي تركيا 1923-1928، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، (بغداد: 1985)، ص 132-155.

(1) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 152.

(2) لم تقتصر ردة الفعل على العراق فقط وإنما شملت الدول العربية والإسلامية التي تباينت في مـــواقفها تجاه هذه الخطوة. للمزيد من المعلومات ينظر: الجميلي، المصدر السابق، ص 98؛ الدوري، المصدر السابق، ص 161.

(3) نمير طه ياسين، صدى إلغاء الخلافة في تركيا الكمالية والوطن العربي والعالم الإسلامي، في إبـــراهيم خلـــيل وآخرون في كتاب الإسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية (الإقليمية حاليا)، (جامعة الموصل: 1996)، ص 66.

أقــوى رابطــة تربطه بتراثه وماضيه[1]. ويؤكد الكاتب البريطاني الصحفي إدوارد مــورتير علــى ذلك بقوله: - "إن مصطفى كمال بالرغم من كل الإجراءات التي اتخــذها لتحديث تركيا إلا أنه لم يستطيع قتل الشعور الديني الجارف داخل قلوب ومشاعر غالبية الشعب التركي"[2].

وبعد أن فارق مصطفى كمال الحياة في 1 تشرين الثاني 1938 في اليوم التالي تم انتخاب عصمت إينونو[*] نائبه ورفيق مسيرته رئيساً للجمهورية التركية من قبل المجلس الوطني التركي الكبير في جلسته المنعقدة في 11 تشرين الثاني 1938[3].

ثانياً: تركيا بعد أتاتورك 1938

تــسلّم عــصمت إينونو السلطة وقام بإلقاء خطبة في المجلس الوطني التركي الكــبير بهذه المناسبة جاء فيها: - "لا تنتظروا مني أن أكون مثله [مصطفى كمال أتاتورك] فهذا أمر لا أنا ولا سواي يستطيع أن يتنطح له، كل ما أستطيع أن أعدكم به هــو أن أظل كما كنت دائماً مخلصاً لأفكاره ومبادئه وتعاليمه وأن أواصل السير علــى الطريق الواضح الذي رسمه أتاتورك من أجل رفاهية الشعب التركي وتقدمه ورفعــة الوطن ومتعته"[4]، وقد ساعدته سياسة أتاتورك التي أرست نظاماً سياسياً

(1) الــدوري، المــصدر الــسابق، ص 194، الجذور الإسلامية في تركيا أمام عواصف التغير الجديدة، مجلة الوحدة، ع144، س11، (المغرب: د.ت)، ص 14.

(2) موفــق بني المرجة، صحوة الرجل المريض، مؤسسة صقر الخليج، ج4، (الكويت: 1984)، ص 391.

(*) إيــنونو (1884-1973) ولــد فــي مديــنة إزمير كان والده محاميا، استطاع إكمال دراسته والالــتحاق بالكلية العسكرية عمل ضابطا في الجيش العثماني ثم خدم في الأركان العامة في الجــيش التركــي في اليمن، والتحق بصفوف الجيش في الحرب العالمية الأولى في سوريا، انــضم إلى حركة مصطفى كمال وفي عام 1918 انتخب نائبا له وقد برز نجمه في معركة (أين اونو) ومن هنا جاءت تسميته بإينونو، عين وزير خارجية للحكومة التركية عام 1919، وكــان علــى رأس الوفد المشارك في مؤتمر لوزان عام 1922-1923 حيث جرت أعمال الموتمــر على مرحلتين. خلف كمال أتاتورك في الحكم عام 1938، وكان له دور كبير في اتخــاذ تــركيا قرار الحياد والبقاء بعيدا عن شبح الحرب العالمية الثانية شارك في حكومات ائتلافية بعد العمل بمبدأ التعددية الحزبية. للمزيد من المعلومات ينظر: The International who's who 1976-1977, The Stamhope Press, London, 1976, p. 441.

(3) مصطفى الزين، أتاتورك وخلفاؤه، دار الكلمة، (لبنان: 1982)، ص 251.

(4) المصدر نفسه، ص 252.

مـــستقراً، فلم يواجه إينونو أية متاعب في السنة الأولى للحكم لا سيما وإنه سار علـــى خطـــى أتاتورك دون أي تغيّر جوهري[1]، إلا أن قيام الحرب العالمية الثانية (1939-1945) فرضـــت علـــيه إتباع سياسة محايدة لضمان وتعزيز الأمن القومي لتـــركيا طوال مدة الحرب، لكن بعد ذلك واجه مشاكل عديدة داخلية وخارجية، فعلـــى المستوى الداخلي تعرض لانتقادات عديدة بسبب تردي الأوضاع المعيشية الـــتي عمّت البلاد لا سيما بين أوساط الفلاحين والعمال والحرفيين الذين تضرروا جـــراء الحـــرب وبـــرزت طبقة رجال الأعمال الجدد (تجار الحرب) والذين بدأوا بالمطالـــبة برفع سيطرة الدولة على الاقتصاد، مما دفع تلك الفئات إلى توجيه النقد لسياسة الحزب الواحد[2].

أمـــا على المستوى الخارجي كان للنتائج التي تمخضت عن الحرب العالمية الثانية مـــثل ظهـــور الولايات المتحدة الأمريكية قوة دولية في مواجهة الاتحاد السوفياتي ونمو سياســـة الأحـــلاف الغـــربية وموقع تركيا الاستراتيجي على الحدود الجنوبية للاتحاد الـــسوفياتي، نتائج مزدوجة وأثر كبير في تضاعف أهمية تركيا بالنسبة للغرب لذا لم تعد سياسة الحياد التركية التقليدية مقبولة أو حتى ممكنة، فكان لا بد من التوافق مع الغرب تخـــوفاً وتحسباً مما يمكن أن يترتب على الاتحاد السوفياتي سواء عسكرياً أم أيديولوجياً، فضلاً عن انهيار الأنظمة الفاشية والنازية القائمة على الحزب الواحد[3].

أملـــى الـــتحالف مـــع الـــولايات المتحدة على تركيا القيام بمجموعة من الإصلاحات السياسية كان من بينها إعادة النظر في سياسة الحزب الواحد (حزب الـــشعب الجمهـــوري)، وطبقاً لذلك جاء على لسان إينونو في خطابه أمام المجلس

---

(1) طـــارق عـــبد الجلـــيل الـــسيد، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة (دراسة في الفكر والممارسة)، (القاهرة: 2001)، ص 51، الزين، المصدر السابق، ص 252.

(2) خلـــيل علـــي مـــراد، الأحزاب السياسية والمسألة الدينية في تركيا 1946-1960، في كتاب الإســـلام والعلمانـــية في تركيا المعاصرة، المصدر السابق، ص 27، للمزيد من المعلومات ينظـــر: Selim Derigil, "The Preservation of Turkey's Neutrality During The Second World War 1940, Middle Eastern Studies, vol. 19, no. 1, Jan. 1982: London, p. 30.

(3) سعاد حسن جواد، تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، الجامعـــة المستنـــصرية، (بغداد: 1997)، ص 69؛ النعيمي ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، 1945-1980، بغداد، 1989، ص 7.

الـوطني في تـشرين الـثاني 1945 "بأنه على استعداد لإجراء تعديلات في النظام السياسي وفقاً للظروف المتغيرة في العالم"[1].

الأمـر الذي شجّع على قيام الأصوات المعارضة بالالتفاف حول جلال بأيار[*] والـذي شـغل منـصب رئـيس الوزراء في عهد أتاتورك للمطالبة بتشكيل حزب معارض[2]. فأعلن إينونو أن البلد قد بلغ سن الرشد سياسياً ومن الممكن السماح بقيام تعددية حـزبية وسنعمل على دعم الديمقراطية في البلاد. وكان إينونو يرمي من وراء ذلـك امتـصاص الاسـتياء العام الناتج عن الأزمات التي عانت منها تركيا منذ بداية الحرب العالمية الثانية وأعرب عن أمله بتأسيس حزب معارض[3]. وبعد مدة وجيزة من تـصريحه هـذا تمّ بالفعل الإعلان عن تأسيس حزب على يد أربعة أعضاء انشقوا عن حزب الشعب الجمهوري، وهم جلال بايار، عدنان مندريس[**] ورفيق كورالتان[***]

---

(1) Bernard Lewis, "The Emergence of Modern in Turkey", (London: 1961), p. 304-310؛ فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة: سلمان داؤد الواسطي، حمدي حميد الدوري، بيت الحكمة، (بغداد: 2000)، ص 231.

(*) جـلال بايـار (1884–1988): ولـد في مدينة عمر بك بالقرب من بورصة، شغل مناصب حكومية مهمة مثل مدير عام بنك الأعمال (1924–1932)، ومنصب وزير الاقتصاد (1932–1937) وتـرأس مجلـس الـوزراء عامـي (1937–1939) وكـان من مؤسسي الحزب الديمقراطـي وانـتخب أمينا عاماً له، شغل منصب رئيس الجمهورية (1950–1960)، حكم علـيه بالإعدام بعد انقلاب 1960، إلا أن الحكم خفف بسبب تقدم سنه، للمزيد ينظر: يوسف الجهماني، أتاتوركية القرن العشرين، حوران، (دمشق: 2005)، ص 37.

(2) أيـدن يالجـين، الأسس الاجتماعية والاقتصادية للديمقراطية التركية، ترجمة: يوئيل يوسف، بحث مطبوع على الآلة الكاتبة، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 1998، ص 12.

(3) نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945، (د.م: 1986)، ص 23.

(**) عـدنان مـندريس (1899–1960)، ولـد في منطقة إيدن غرب البلاد، حاصل على شهادة الحقـوق، يعـد مـن ملاكي الأراضي الزراعية، انتخب نائبا عن منطقة أيدن عند تشكيل المجلـس الوطني الكبير وفي خمسينيات القرن الماضي أسس الحزب الديمقراطي مع بايار ونال أغلبية ساحقة في انتخابات 1950، وشغل منصب رئيس الوزراء لعقد من الزمن وسمي برجل تركيا القوي، اعتقل على يد الانقلابيين العسكريين 1960، وقدم للمحاكمة وصدر بحقه حكم الإعدام، للمزيد: طلال يونس الجليلي، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية من (1945–1983) أطروحة دكتوراه، كلية التربية، (جامعة الموصل: 1999)، ص 38.

(***) رفيق كورالتان: ولد في غرب تركيا (دير يفي) عام 1891، كان قاضيا مرموقا ومن قياديي حـزب الـشعب الجمهـوري انـتخب عـن مقاطعة نيل، للمزيد ينظر: نوال عبد الجبار، الـتطورات الـسياسية الداخلية في تركيا (1970–1980)، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، (جامعة الموصل، 2002)، ص 15.

وفـؤاد كوبـرلو(*) أطلـق عليه اسم الحزب الديمقراطي وتبنّى ضمن أيديولوجيته المبادئ الكمالية الستة مؤكداً على الليبرالية والديمقراطية[1].

ثالثاً: المسألة الدينية في مرحلة التعددية الحزبية (1946-1960)

على أثر إقرار مبدأ التعددية الحزبية في تركيا حدثت بعض التغيرات في سياسة حـزب الـشعب الجمهوري تجاه المسألة الدينية نتيجة للضغوط التي تعرض لها من الـرأي العـام أولاً ومعارضة الحزب الديمقراطي ثانياً الذي قام بحملة ضد حزب الـشعب الجمهوري واتهامه بمعاداة الإسلام، وعلى الرغم من تمسك حزب الشعب الجمهوري بالعلمانية إلا أنه قام على أثر مناقشات موسعة في المجلس الوطني التركي الكـبير في كانـون الثاني 1946 ببعض الإجراءات التي تحدث لأول مرة في تاريخ الجمهـورية التـركية، منها تخصيص الأموال للراغبين بأداء فريضة الحج وبالعملة الـصعبة وإعطـاء موافقته على قيام دورات لغرض إعداد الأئمة والخطباء كما تمّ الاتفـاق مـع رجال الدين على فتح المزارات أمام الزوار[2]. سوّغ حزب الشعب الجمهوري تلك التسهيلات بأنها ضمانة ضد المحافظين، لكن الملفت للنظر أن تلك التـسهيلات أحدثت انفراجاً في الحياة السياسية مما شجّع على قيام محاولات أولى لتـشكيل أحزاب ذات ميول إسلامية، مثل (حزب حماية الإسلام) الذي تأسس في 19 تموز 1946 على يد نجمي كوناش ومصطفى أوزباك إلا أنه أغلق بعد 23 يوماً بحجة مخالفته لدستور 1924 الذي ينص على عدم اتخاذ الدين لأغراض سياسية[3].

(*) فؤاد كوبرلو (1890-1966): وهو من سلالة كوبرلو الألبانية الأصل التي تولى عدد من أفـرادها شـغل منـصب رئيس الوزراء في الدولة العثمانية (صدور عظام)، ويعد من مؤرخـي تـركيا المشهورين لديه مؤلفات عدة في التاريخ والأدب العثماني منها (قيام الدولة العثمانية) انتخب عن قارص، شغل منصب وزير الخارجية في حكومة مندريس إلا أنه اعتقل في إعقاب انقلاب 1960 وأرسل إلى جزيرة ياسي أدة، وفي أيلول 1961 أطلـق سراحه ثم توفي في 28 حزيران 1966 في إستنبول، الجليلي، التيار الإسلامي، ص 39.

(1) محـسن حمـزة حسن العبيدي، تطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946-1960، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، (جامعة الموصل: 1989)، ص 65.

(2) المرجة، المصدر السابق، ص 393؛ Lewis, "Islamic Revival in Turkey", op. cit., p. 40.

(3) الطحـان، تركيا التي عرفت، ص 165؛ محمد حرب، آلية الحركة الإسلامية، مجلة السياسة الدولية، (مصر: 1998)، ص 129.

كـذلك محاولـة الجنـرال جواد رفعت أيتل خان والمعروف بعدائه لليهود والصهيونية لتشكيل حزب أطلق علية (حزب المحافظين) إلا أنه ألغي أيضاً لاعتماده علـى أسس إسلامية في برنامجه، وأخيراً محاولة المارشال فوزي جقمق(*) بتشكيل حـزب أطلـق عليه (حزب الأمة) في 25 تموز 1948 أكد في برنامجه على احترام الـدين والعادات والتقاليد إلا أنه ألغي في عام 1953 لتوجهاته وأفكاره ضد مبادئ الجمهورية التركية التي أسسها كمال أتاتورك[1].

فـضلاً عن ظهور عدد من الجمعيات الإسلامية مثل (جمعية الإسلام وجمعية الـتطهير) الأمر الذي أسهم في عودة عدد من الصحف والمجلات الدينية التي سبق وأن مـنعت من قبل الكماليين مثل (سلامات) و(حر أدام) و(سبيل الرشاد) وكان لهـذه الجمعيات هدف هو مطالبة حزب الشعب الجمهوري بالتخلي عن سياسته العلمانـية، وتدخله في شؤون الناس الدينية ومعتقداتهم كما طالب بإلغاء القوانين العلمانية وتربية النشء الجديد تربية دينية وفي انتخابات 1946 ظهر تيار ديني داخل حزب الشعب الجمهوري نفسه بزعامة حمد الله وتكيلي أوغلو[2]. كما شجع مبدأ الـتعددية الحـزبية أيـضاً على ظهور عدد من الأحزاب ذات توجهات أو عقائد سياسية للمدة من 1946-1950[3].

(*) جقمق (1876-1950): جنرال عسكري كانت له مشاركة في حرب الاستقلال التركية، سبق وأن شغل منصب وزير الدفاع في حكومة أنقرة 1920، كما تولى منصب رئيس الوزراء في حكـومة المجلس الوطني الكبير 1923، ثم تزعم حزب الأمة (Millet Partisi) الذي تأسس عـام 1948 على أثر الانشقاق الذي حصل في الحزب الديمقراطي والذي جاء مخيبا الآمال الكثيرين من ذوي الاتجاه الديني لرفضه الإعلان صراحة للوقوف ضد المبادئ الكمالية وبعد وفاة جقمق تولى حكمت بايور وعثمان بلوك باشي بالتعاقب، كان جقمق متحمسا تجاه المسألة الدينـية وعـرف بتديـنه العمـيق، للمزيد من المعلومات ينظر: الجميلي، المصدر السابق، ص 141.

(1) مراد، الأحزاب السياسية والمسألة الدينية، ص 72.

(2) غفور، المصدر السابق، ص 93.

(3) مثل حزب العدالة الاجتماعية، والحزب الليبرالي الديمقراطي وحزب المزارعين والفلاحين، والحزب الاشتراكي الديمقراطي، وحزب الدفاع عن الإسلام، والحزب المثالي، حزب التنمية التركي حزب الديمقراطية الحقيقة، الحزب الوطني وحزب الملاك وحزب النشاط، للمزيد من المعلـومات ينظر: أميرة الخربوطلي، الدور السياسي للعسكريين في تركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، (القاهرة: 1972)، ص 84.

رابعاً: انتخابات 1950 وفوز الحزب الديمقراطي

جــرت في 14 أيــار1950 انــتخابات برلمانية حقق فيها الحزب الديمقراطي انتــصاراً ســاحقاً وفاز بأغلبية مطلقة إذ حصل على (396) مقعداً مقابل حصول حــزب الــشعب الجمهوري على (68) مقعداً، أما المستقلون فحصلوا على سبعة مقاعــد، وقــد علقت صحيفة الوطن التركية Vatan في مقال لها جاء فيه: - "إن الحــزب الديمقراطي لم يغير نتائج الانتخابات فحسب بل استطاع أن يهزم حزب الشعب الجمهوري"[1].

كــان نجــاح الحزب تعبيراً عن انتصار أكثرية شرائح المجتمع المعترضة على سياســة الحــزب الواحد، فمثلاً فئة رجال الأعمال أرادت التخلص من رأسمالية الدولة والسماح لهم بالعمل الخاص، كذلك الطبقة المثقفة التي طالبت بالديمقراطية، وطبقة المحافظين ممن كانوا يأملون العودة إلى المبادئ الإسلامية السمحاء فضلاً عن طبقة الفلاحين التي عانت من سياسة الإهمال من قبل الإدارة الحكومية، وقد عُرف الحــزب الديمقراطي (بحزب الساخطين) فلم يكن حزباً داخل البرلمان فحسب بل علــى المــستوى الــشعبــي[2]. ويعدّ فوز الحزب الديمقراطي الحدث الأهم على الإطلاق في تاريخ تركيا الحديثة وإنهاء احتكار حزب الشعب الجمهوري في الحياة السياسية فمنذ ذلك الوقت بدأت مرحلة تحول ديمقراطي نسبــي في تركيا.

خامساً: المسألة الدينية في عهد الحزب الديمقراطي 1950-1960

حقّــق الحــزب الديمقراطي وخلال عقد من الزمن العديد من الإصلاحات الداخلية ارتبط البعض منها بالشعائر الإسلامية مثل عودة الأذان باللغة العربية بدل اللغــة التــركية والــسماح ببث القرآن الكريم عبر الإذاعة التركية[3]. وتخصيص الــتمويل الحكومي لموظفي مؤسسات الشريعة والأوقاف بزيادة رواتبهم وصرف

---

(1) النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي، ص 111؛
Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, vol. 2, Cambridge, 1977, pp. 405-412.

(2) حيدري، المصدر السابق، ص 30.

(3) George Thomas Kurian, "Encylopedia of the world", vol. 3, British library, (England: 1982), p. 1812; Lowis, op. cit., p. 312.

مـــبالغ إضـــافية لبناء وإدامة الجوامع، ولعل كل هذه الإجراءات كانت تقع ضمن إطار المسائل التنافسية والانغماس أكثر مع القيم الشعبية[1].

كمـــا شـــهد عقـــد الخمسينيات استئناف نشاط الطرق الصوفية البكتاشية والنورســـية والقادريـــة[*][2]. ولم يقتـــصر نشاط تلك الطرق على المناطق الريفية فحـــسب بـــل أصـــبح لها فروع في المدن الكبرى[3]. وصفت مدة حكم الحزب الديمقراطـــي بأنها مرحلة الأحياء الإسلامي في تركيا[4]. فقد خلقت سياسة الحزب الديمقراطـــي أجواء مريحة ساعدت وأسهمت في قيام زعماء الطرق الصوفية بالدور الأســـاس في توجيه الحياة العامة على مستوى المؤسسات والممارسات العقائدية[5]. مما شجّع على ظهور منظمات وأحزاب ذات ميول إسلامية مثل الحزب الديمقراطي الإسلامي وحزب النهضة الإسلامي والجمعية العسكرية المعروفة (بيوك دوغو) أي الـــشرق الكـــبير[6]. ورافق ذلك نشر الكثير من الدراسات في تلك المدة انتقدت

---

(1) محمـــد خليفة، الحركة الإسلامية في نصف قرن، مركز الأهرام للشؤون السياسية، (مصر: 2003)، ص 3؛ والتـــر وايكر، تركيا والشرق الأوسط والإسلام، مجلة ميدل إيست ريفيور، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، ربيع 1985، الولايات المتحدة، ص 6.

(*) البكتاشـــية: ومؤســـسها حاجـــي بكتاش وهي طريقة صوفية انتشرت في الأناضول، ويكتنف الغمـــوض شخـــصية مؤســـسها إذ يتصور أنه توفي في منتصف القرن الرابع عشر وقد ألف مجمـــوعة من المقالات ترجمت إلى التركية سواء كانت على شكل شعر أم نثر لغرض تداولها بـــين المـــريدين. أما النورسية: - طريقة أطلق عليها النورسية نسبة إلى مؤسسها بديع الزمان سعيد النورسي (1873-1960)، مؤلف رسائل النور وتنقسم الجماعات إلى ثلاثة فروع، الأول بـــزعامة فـــتح الله غولان والثاني بزعامة محمد كونولار - صاحب صحيفة يني آسيا والثالث بـــزعامة سعيد هوجا (مجموعة صحفية بني تيل)، والقادرية أيضاً طريقة صوفية تأسست على يد الشيخ عبد القادر الجيلاني الذي ولد عام 1707 في كيلان ثم توجه إلى بغداد واشتغل بالعلوم الدينـــية والرياضيات وكان أحد مرشدي الإمام الأعظم أبي حنيفة، تنتشر مقراتها في كل أنحاء تـــركيا إلا أن مركـــز قـــوتهم الأساسية في طرابزون. للمزيد من المعلومات ينظر: محمد نور الـــدين، قـــبعة وعمامـــة مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، دار النهار للنشر، (بيروت: 1997)، ص 43، نور الدين، الحركات الإسلامية المصدر السابق، ص 162.

(2) Lewis, "Islamic Revival in Turkey", op. cit., p. 43.

(3) الجليلي، التيار الإسلامي، المصدر السابق، ص 63.

(4) تركيا دولة علمانية على ارض إسلامية، مجلة الوحدة، ع129، (أبو ظبي: 1979).

(5) حيدري، المصدر السابق، ص 31.

(6) جـــورج لنشوفـــسكي، الـــشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، ج1، دار المتنبي، (بغداد 1964)، ص 208.

سياســـة فصل الدين عن الدولة مشيرة إلى مساوئ سياسة الكماليين التي عرضت تركيا لأزمات اجتماعية وخلقت فجوة في التواصل مع الثقافة الإسلامية[1]. ويقول المفكـــر الإسلامي محمد أركون في هذا الصدد: "إن تجربة أتاتورك قد ذهبت بعيداً في جـــرأتها لكـــنها لم تكن في الواقع إلا كاريكاتيراً للعلمنة رافقه بعض التصرفات كمـــا حدث في فرنسا سابقاً، لكن الشعب التركي لم يستجب لهذه التجربة وهذا يفسر العودة الدينية بدءاً من عام 1950"[2].

وهـــنا برز التيار الديني بقوة وفسر البعض تسهيلات الحزب الديمقراطي على أنهـــا مؤشـــر للعودة إلى عهد الخلافة الأمر الذي شجع أصحاب الطرق الصوفية بممارسة طقوسهم بصورة علنية الذي ساعد في ترسيخ هذا الاعتقاد سياسة الحزب الديمقراطي المرنة لخلق موازنة بين الإسلام والعلمانية والذي نتج عنها تكرار فوزهم في الانـــتخابات سنة 1954 تباعاً ولتميّزهـم عن سياسة الجمهوريين لمراعاة الحقوق والحريات الدينية[3].

وممـــا تجدر الإشارة إليه أن المسألة الدينية اكتسبت بعداً سياسياً ساعد في بناء قاعـــدة صلبة لمواجهة المد الشيوعي هذا من ناحية والتنافس على أصوات الناخبين مـــن ناحـــية أخرى[4]. وعلى الرغم من الإجراءات التعسفية التي أحدثها أتاتورك لـــضمان نجـــاح إصـــلاحاته العلمانية ظلت مدن وقرى ريف الأناضول متمسكة بقيمتها الدينية، وذلك لفشل العلمانية في إيجاد نظام بديل عن المعتقد الديني وإيجاد حلول للمشكلات التي تواجه الناس، وقد برّر المستشرق برنارد لويس في هذا المجال عند تقييمه لانبعاث الحركة الإسلامية في تركيا في الخمسينيات: - "نشأت إلى حد مـــا من شعور ديني حقيقي"[5]. إلا أنه من الواضح على سياسة مندريس أنه عمل جاهـــداً لمـــنع ظهور أي تنظيم حزبـــي إسلامي يستقطب القطاع الإسلامي في

(1) غفور، المصدر السابق، ص 69.

(2) وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، حوران، (دمشق: 2005)، ص 84.

(3) خليفة، المصدر السابق، ص 4.

(4) متين هاربر، الإسلام والنخبة والمجتمع في تركيا نظرة شمولية إلى الشرق، ترجمة: صلاح سـليم، أوراق تـركية معاصـــرة - 2 - تداول محدود، مركز الدراسات التركية (الإقليمية حاليا)، ع2، الموصل، 1991، ص 13.

(5) Lewis, "Islamic Revival in Turkey", op. cit., p. 43.

قاعدته الشعبية، ففي الوقت الذي يؤكد فيه على مبدأ فصل الدين عن الدولة نجده يستغل أصوات الإسلاميين في الانتخابات[1]. ولعل قراره بمعاقبة منتقدي الكمالية والعلمانية من أعضاء الطريقة التيجانية[*] الذين قاموا بتحطيم تماثيل أتاتورك وإلقاء زعيمهم في السجن خير دليل على سياسته الذرائعية[2].

المبحث الثاني

أولاً: المسألة الدينية والتطورات السياسية في تركيا 1960-1970

لعبت المؤسسة العسكرية وما تزال دوراً أساسياً في الحياة السياسة التركية، إذ كان من تقاليد الأتراك الاعتماد على الجيش منذ قيام الدولة العثمانية. فلو استعرضنا التطور التاريخي لهذه المؤسسة نجد أهمية دور الجيش في بناء الإمبراطورية العثمانية وكيف كان للإنكشارية[*]. سلطات تسمح لهم بالتدخل في شؤون الحكم إلى أن قضي عليهم بالقوة في السابع عشر من حزيران 1826، ويبدو أن القضاء على الانكشارية لم يمنع تدخل العسكريين الأتراك في السياسة التركية فيما بعد[3]. وبدا

---

(1) عصمت برهان الدين عبد القادر، تطور الظاهرة الدينية السياسية في تركيا المعاصرة، مجلة دراسات إقليمية، س2، 24 كانون الأول 2005، ص 71.

(*) التيجانية: طريقة صوفية تعود إلى أحمد تيجاني في منطقة شمال أفريقيا وقد تركزت في أنقرة والأناضول الأوسط، انتشرت في تركيا على يد كمال أوغلو وتعد الطريقة المعارضة العلنية ضد الجمهورية التركية منذ عام 1949 عندما قام أعضاءها بتحطيم تماثيل كمال أتاتورك، نور الدين، قبعة وعمامة، ص 41.

(2) نور الدين، الحركات الإسلامية، المصدر السابق، ص 147.

(*) الانكشارية: فئة عسكرية من البيادة – أي المشاة – يشكلون تنظيما خاص بهم، لهم ثكناتهم وشاراتهم وامتيازاتهم وكانوا من أكثر فرق الجيش ثغرا وأقواها جندا وذات نفوذ فتحت لهم الدولة الطريق كي يقفزوا إلى أعلى الرتب العسكرية ويتقلدوا أعلى المناصب القيادية العسكرية والمدنية على حد سواء وتعد القوات الانكشارية عماد الدولة وركن قوتها الحربية كما يمثل آغا الانكشارية شخصية مرموقة وبالغة الأهمية إذ كانت قواته أقوى أداة عسكرية تحت تصرف السلطان. للمزيد من التفاصيل ينظر: حسين لبيب تاريخ الأتراك. العثمانيين، ج1، (مصر: 1917)، ص 6، جيب هاملتون وهارولدبون، المجتمع الإسلامي والغرب ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى، مراجعة أحمد عزت، المعارف، (القاهرة: 1971)، ص 82-86.

(3) الدور السياسي للجيش التركي، محاضرة ألقاها جون نورتن رئيس مركز الدراسات التركية في جامعة درهام، المملكة المتحدة، عام 1989، في جامعة الموصل، محفوظة في أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، وحدة البحوث المترجمة، ملفة 32، ترجمة صلاح سليم.

واضـــحاً أن هناك عوامل عدة ساعدت على ذلك ومنها أن القوات التركية تختلف عـــن بقـــية القوات المسلحة باختلاف التركيبة والبناء والروح والتوجه، فمن الناحية التقلـــيدية كان الضباط الأتراك قادة في الصراع من أجل التقدم والديمقراطية فمعظم مؤســـسي الجمهورية التركية كانوا ضباطاً في الجيش مثل مصطفى كمال وعصمت إينونو فضلاً عن الذين استقالوا لاحقاً من مناصبهم العسكرية، ولعبوا دوراً مهماً في عـــالم السياسة والإدارة المدنية ولعل وجود روح أتاتورك المتمثلة بالتحديث المفعمة والمتجذرة في نفوس هؤلاء الضباط الأتراك هي السبب في إحساسهم بأنهم المسؤولون عن حماية جمهورية أتاتورك وإجراءاته. فلم تكن تلك القوات منغلقة على نفسها بل كانـــت تمـــثل المقطع العرضي والتركيبة الأساسية والقاسم المشترك للأمة التركية[1]. لاعتـــبارات عديـــدة منها أن الجيش وريث الأمجاد العثمانية وقادة حرب الاستقلال ومؤسس الجمهورية التركية ويمتلك حق الدفاع عن التقاليد القومية والوحدة الوطنية وحامـــل الراية الكمالية وهذا يفسر الأسباب الحقيقية والدوافع النفسية لتدخل تلك القوات في السياسة لقناعتها بضرورة التدخل[2]. ففي الوقت الذي تعدّ الحكومة أداة دســـتورية لتنفيذ برنامج الحزب الحاكم في حالة الاستقرار تظهر المؤسسة العسكرية أداة لتنفـــيذ آراء القـــوى المهيمنة في ظروف الاضطراب السياسي لذا أصبحت هذه القوات مؤسسة مستقلة تمتلك حق محاسبة السلطة التنفيذية [رئيس الجمهورية، رئيس الـــوزراء] بل حق الإطاحة إذا ما انحرفت عن مسار إصلاحات أتاتورك ومبادئه[3]. والقـــوات التركية تختلف عن بقية المؤسسات العسكرية في بلدان أخرى حيث يكون تـــدخل الجـــيش في أغلـــب الأحـــيان ضد الديمقراطية بل تعمل على إعادة الحكم الديكتاتوري كما حدث في أمريكا اللاتينية[4].

---

(1) Nihat Erim, "The Turkish Experience in The Light of Recent Development, The Middle East, vol. 28, no. 506, Summer 1972, p. 248. الأحـــزاب السياسية في تركيا 1923-1984، ترجمة م. ب. م، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، د.ت.

(2) تـــركيا الجـــارة الـــشمالية، مركز التطور الأمني، (بغداد: د.ت)، ص 31؛ أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا، ص 167.

(3) محمـــود الـــسامرائي، اســـتراتيجية تركيا السياسية المعاصرة، دار الكتب للطباعة والنشر، (جامعة الموصل: 2006) ص 5.

(4) داود أحمـــد الحسن، الأوضاع السياسية في تركيا خلال السبعينيات، جامعة البكر للدراسات العسكرية، (بغداد: د.ت)، ص 87.

وبينما يرى القادة العسكريون الأتراك أن تدخّلهم دائماً هو لصالح الديمقراطية ومبادئ الجمهورية التركية، نرى أن القوات العسكرية التركية تتمسك بتقاليد منها عدم البقاء في الحكم وتسليم السلطة للمدنيين، وانقلاباتها ليست من النوع الدموي وإن هدفها هو إعادة النظام والمحافظة على الاستقرار وحماية المبادئ الأتاتوركية[1].

فقـد ظلت القوات المسلحة قبل عام 1960 ذراعاً مطيعاً لدى الدولة لمواجهة أي تهديـد تتعـرض له الجمهورية، ومما يذكر بهذا الصدد أن عدنان مندريس استعان بالجـيش في فـرض النظام بالقوة وفي منع زعيم المعارضة إينونو من إلقاء خطبته بمناسبة الحملة الانتخابية، الأمر الذي فسح المجال أمام الجيش للتدخل بالسياسة[2]. كمـا أدى نهـج مندريس الأوتوقراطي إلى إثارة سخط كبير مما ولّد شعوراً لدى العـسكريين أن تعالـيم أتاتورك قد عطلت لخدمة المصالح الخاصة وانتهاك الحقوق الطبيعية للأمة[3].

ثانياً: المسألة الدينية وانقلاب 1960

نظـراً لإخفاقـات حكومة مندريس في أداء واجباتها، قام الجنرال جمال كورسـيل[*] بـانقلاب عسكري صبيحة يوم 27 أيار 1960 تحت دعوة حماية المـبادئ الكمالية، وتمكن كورسيل من السيطرة على مقاليد الحكم، وبمساعدة ثمانـية وثلاثـين ضـابطا وتمّ حل الحزب الديمقراطي واعتقال كل من رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه ووزيري الداخلية والخارجية ونفيهم إلى جزيرة ياسي

---

(1) الجـيش ودوره الـسياسي، الملف السياسي، ع415، 30 نيسان، الإمارات العربية المتحدة، 1999، ص 9.

(2) نورتن، المصدر السابق، ص 4.

(3) أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا، ص 167.

(*) جمـال كورسـيل (1895-1966): جنـرال عسكري ينحدر من أسرة عسكرية، شارك عام 1908 فـي الحـرب ضد روسيا القيصرية ولديه مشاركة عسكرية أخرى في فلسطين تحت قـيادة جمال باشا، كان من المقاتلين مع مصطفى كمال في حروب التحرير (1919-1922) وكـذلك مـع عصمت إينونو بالحرب ضد اليونانيين وقبل انقلاب 1960 اصطدم مع رئيس الوزراء عدنان مندريس فقدم استقالته احتجاجا على سياسته فأكسبه ذلك تأييد واحترام الجيش وتولـى منصب رئيس الجمهورية 1960 واستمر بمنصبه عام 1966، للمزيد من المعلومات ينظـر: Turkey Almanac, Turkish Daily News, Ankara 1971, p. 303: The world Book Encyclopedia, op. cit., p. 420.

أدة[*][1]. وعلى ما يبدو أن الانقلاب كان متوقعاً إذ لم يثر أي نوع من الدهشة والاستغراب لدى المهتمين بالتطورات السياسية على الساحة التركية وذلك لوجود دلائل تشير إلى ضرورة تغير النظام[2]. فقد عانت تركيا خلال تلك السنوات من الاضطراب السياسي و لم يكن الخلاص من هذا الوضع دونما تدخل الجيش لأنه القوة الوحيدة القادرة على التغيير لا سيما أن البرلمان كان تحت قبضة الحكومة والحزب الديمقراطي[3].

على الصعيد السياسي ازدادت حدة الخلافات بين الحزبين الرئيسين، حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي، فتحولت تلك الخلافات إلى ظاهرة اتهامات صارخة، إذ اعترضت الحكومة على أسلوب المعارضة بإعاقة واجباتها وعلى أثر ذلك اتهمت المعارضة الحكومة بالفساد والقمع، وعلى ما يبدو أن سياسة الحزب الديمقراطي هي السبب وراء ذلك إذ بدأ يسير باتجاه معاكس للعملية الديمقراطية من خلال إتباعه سياسة مغايرة منها تقييد حرية الصحافة والقيام بحملة اعتقالات لعدد من الصحفيين المعارضين وازدياد الضغط السياسي على أساتذة الجامعات وقمع المظاهرات الطلابية[4].

أما على المستوى الاقتصادي فقد فشلت حكومة مندريس في إيجاد حلول لمعاناة الشعب التركي جراء التضخم الاقتصادي وانتشار الفساد والرشوة، فضلاً

(*) يأسي أدة: جزيرة قاحلة تقع في بحر مرمرة قرب هيب أداة وتعني الجزيرة المنخفضة يوجد فيها عدد من الأبنية العسكرية، الطائي، المصدر السابق، ص 283.

(1) عمرو عبد الكريم سعداوي، النخبة السياسية في تركيا – صراعات الهوية والأصول الاجتماعية، مجلة السياسة الدولية، ع131، القاهرة، 1998، ص 140.

(2) إن ضباط الجيش الذين تهددت أوضاعهم الاقتصادية مع مجيء الديمقراطيين إلى السلطة بدأوا التعاطي مع السياسة وظهرت عصبة صغيرة عام 1954 في إستنبول ثم أنقرة لمناقشة الوضع السياسي وبحلول عام 1957 طرحت فكرة الانقلاب العسكري في أوساط هؤلاء الضباط وإعادة إينونو إلى السلطة، بيد أن قائد القوات المسلحة التركية جمال كورسيل نظم مع مجموعة أخرى من الضباط مكونة قيادة عليا ونفذوا انقلاباً ليلة 27 أيار 1960. "Military Intervention in Turkey", www.All About Turkey.com, p. 2.

(3) دافيد كونشير، تركيا – تغيرات اجتماعية وسياسية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، (بغداد: 1980)، ص 3؛ Aira chtena, "The Military in Modern Turkey: a Lasting Political Force", Journal for the Study of Peace and Conflict, 1999-2000, p. 7.

(4) الخربوطلي، المصدر السابق، ص 216. حيدري، المصدر السابق، ص 32.

عن ذلك تجاهل مندريس الوضع المادي للعسكريين وعدم إيفائه بالوعود التي قطعها، عندما كان في المعارضة واقتناع القوات المسلحة بإهمال الحزب الحاكم لأوضاعهم المادية فقد كان من المتوقع حدوث تغيرات شاملة في البنية العسكرية إلا أن تخلي الديمقراطيين عن الالتزام بذلك فُسِّر على أنه تنازل للجناح المحافظ فعانى الضباط من تدهور مستوى معيشتهم[1]. وأما على المستوى النفسي فقد كان الجيش متعاطفاً أكثر مع حزب الشعب الجمهوري لاعتبارات عديدة منها أنه تأسس على يد أتاتورك ولا زال هؤلاء الضباط يحتفظون بذكريات تلك الرابطة القوية بين الجيش والحكومة[2]. ناهيك عن موقف الديمقراطيين من المجتمع المدني والاهتمام به والحفاظ على الممارسة الديمقراطية الأمر الذي أدى بدوره القضاء على الروابط والعلاقات القديمة[3]. فضلاً عن ذلك فإن عودة المظاهر الدينية كان عاملاً استفزازياً للقوى العلمانية إذ فسّر المؤرخ شريف ماردين ذلك بالقول: - "لقد اعتقد الجيش بأن الإسلاميين يريدون جعل تركيا دولة دينية مرة أخرى"[4].

ثالثاً: المسألة الدينية وحكومة الانقلاب

قبض الجنرال كورسيل على مقاليد السلطة لبعض الوقت، وارتأى قادة الانقلاب إبعاد العناصر الفاسدة من الجيش حسب زعمهم، ورفده بدماء جديدة وقد تمّ ذلك بالفعل من خلال منح ترقيات استثنائية لضباط جدد، كما أن حملات التطهير التي قامت بها لجنة الوحدة الوطنية شملت أساتذة الجامعات وكبار موظفي الإدارة والقضاة بحجة تأييدهم لسياسة الحزب الديمقراطي[5]. كما اتخذت لجنة

---

(1) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص 30، للمزيد من المعلومات عن سياسات الحزب الديمقراطي بين 1950-1960 ونهاية حكمه ينظر عبد الجبار قادر غفور، انقلاب 1960 في تركيا تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية، مجلة دراسات تركية، ع1، س1، جامعة الموصل، 1991، ص 10-36.

(2) الخربوطلي، المصدر السابق، ص 132.

(3) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص 31.

(4) السيد، المصدر السابق، ص 80.

(5) ولتبرير قيام الانقلاب أعلن الكولونيل ألب أرسلان توركيش بيانا جاء فيه: - "إن ضباط مجلس الثورة قاموا بانقلاب عسكري فجر اليوم من أجل وضع حد للتطاحن الحزبي الأرعن، الذي هوى بالبلاد إلى الدرك الأسفل من الشقاق والفوضى، ومزق وحدة الشعب التركي وداس كرامة الشرفاء من أبنائه، إن هدف الانقلاب هو تصحيح مجرى الحياة الديمقراطية في البلاد مع الوعد

الـــوحدة الوطنية عدداً من القرارات منها إطلاق سراح السجناء السياسيين وحظر الأحـــزاب الـــسياسية ومنع صدور الصحافة الحزبية، وقد اختلف الانقلابيون فيما بيـــنهم إذ انشق على كورسيل عدد من الضباط معترضين على إعادة الحكم المدني عـــرفوا بــــ (تكتل الأربعة عشر) بقيادة ألب أرسلان توركيش(*) وطالبوا بإبقاء الحكم بيد المجلس العسكري لمدة أربع سنوات وعدم إجراء انتخابات نيابية[1]. إلا أن مطالـــبهم قوبلت بالرفض وبسبب إصرارهم قرر كورسيل فصلهم من القوات المـــسلحة، وتعيينهم بوصفهم ملحقين عسكريين في السفارات التركية في الخارج، وقام كورسيل بحل المجلس العسكري وتشكيل لجنة أطلق عليها اسم اللجنة الوطنية بدلاً من المجلس العسكري[2].

اســـتعانت لجنة الوحدة بفريق من أساتذة القانون الأتراك في جامعة إستنبول لغـــرض وضـــع دستور جديد للبلاد، وتم بالفعل وضع دستور أطلق عليه دستور 1961 فجـــاء هـــذا الدستور ليؤكد على السياسة التقليدية إذ صرّح أعضاء لجنة الـــوحدة الوطنـــية بـــأنهم ســـيكونون أوفياء للمبادئ الأتاتوركية، وتم الاستفتاء الـــشعبـــي على الدستور في صيف 1961 وحصد نسبة 60% من الناخبين بالمقابل كان الممتنعين عن الإدلاء بأصواتهم نسبة غير قليلة لمعارضتهم التغيرات الجديدة[3].

بإجراء انتخابات نيابية عامة حرة ونزيهة في أقرب وقت ممكن وتسليم الحكم إلى الحزب الذي يفـــوز بأغلبـــية المقاعد. إن مجلس قيادة الثورة يحترم جميع المعاهدات والمواثيق الدولية التي ترتبط بها تركيا، إن مجلس قيادة الثورة يتعهد بالمحافظة على المبادئ الأتاتوركية وحمايتها من عبث العابثين بها، رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان – الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام، دار الشروق (مصر: 1999)، ص 113.

(*) ألـــب أرسلان توركيش (1917–1999): ولد في قبرص، وتخرج من الكلية الحربية في عام 1938، عـــين ملحقا عسكريا عام 1957 في الولايات المتحدة، بزغ نجمه بعد انقلاب 1960 عـــند قـــيادته (لتكـــتل الأربعة عشر) الذي عارض كورسيل وتم طرده من الجيش على أثر معارضـــته قرارات لجنة الوحدة الوطنية فعيّن ملحقا عسكريا مرة ثانية في الهند ثم عاد إلى تركيا في 1965 وانتسب لحزب الفلاحين الجمهوري وانتخب رئيساً له، ثم أسس حزب العمل القومـــي، كما كانت له مشاركة في الحكومة الائتلافية للأعوام (1975–1977)، واعتقل على أثر انقلاب 1980، ثم أطلق سراحه، للمزيد من المعلومات ينظر: Turkey Almanac 1982, op. cit., pp. 4-15.

(1) السيد، المصدر السابق، ص 83.

(2) الزين، المصدر السابق، ص 305.

(3) حيدري، المصدر السابق، ص 36.

وبعد إعلان نتائج الاستفتاء بدأ العمل بإجراء انتخابات عامة من أجل إعادة الحكم للمدنيين[1].

كـان أبرز ما جاء في الدستور الجديد جعل (تركيا دولة علمانية وديمقراطية) بـدلاً مـن الدستور القديم لعام 1924 الذي سبق أن حدد هوية الحكم فيها بأنه (جمهـوري علماني) وتضمن الدستور فقرات منها الاعتراف بحق الملكية العقارية الخاصة ويقصد بذلك حث الدولة على مصادرة الملكيات العقارية الكبيرة وتوزيعها على فقراء الفلاحين كما أعطى للدولة حق مصادرة المؤسسات الصناعية الخاصة إذ تعـرض نشاطها مع مصالح العمال أو مصلحة الدولة، واعترف الدستور أيضاً بحق الإضراب للعمال وجعل الضمان الاجتماعي إلزامياً لجميع العاملين[2].

إلا أن أنصار الحزب الديمقراطي المنحل أخذوا بإطلاق الشائعات لا سيما بين الأوسـاط الريفية بأن لجنة الوحدة الوطنية على وشك إعادة الأذان باللغة التركية، وأن الـنظام الجديد سيقوم بتصعيد هجومه ضد التوجهات الدينية وتحويل المساجد إلى ثكـنات عسكرية، وعلى العكس فإن لجنة الوحدة الوطنية التي مثلت السلطة التـشريعية والتنفـيذية للانقلابيين كانت أكثر تعبيراً عن التكيف مع التوجهات الإسلامية التي أعلنت ضمن أهدافها تمتع المواطنين بحريتهم الدينية بدون أية قيود بما في ذلك حرية العبادة دون استغلال الدين لأغراض سياسية[3].

ولأجل ذلك تم تجنيد مجموعة من المدرسين للقيام بشرح أسباب تدخّل الجيش هـذا أولاً وأهمية الدين من وجهة نظر اللجنة الوطنية ثانياً[4]. وضمن هذا السياق أكـد قادة الانقلاب على أن الإسلام عامل مهم في تشكيل الثقافة التركية ومكوّن حـيوي للشخصية القومية ومن الحكمة أن تسيطر الدولة عليه وتمنع الآخرين من استغلاله[5].

---

(1) رضوان، المصدر السابق، ص 125.

(2) السيد، المصدر السابق، ص 85.

(3) كريم محمد حمزة، أدهام محمود علي، القوى الفاعلة في المجتمع التركي، بيت الحكمة بغداد: 2002، ص 39.

(4) الحسن، المصدر السابق، ص 85.

(5) فيروز أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا بين الضغوط واستجابة الدولة، في نوبار هوفسبيان، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، مؤسسة الأبحاث العربية، (بيروت: 1980)، ص 134.

لـــذا قبلت اللجنة بما أنجز من تغيرات مؤسساتية في عهد الحزب الديمقراطي لصالح الإسلام مثل بناء مدارس الأئمة والخطباء والمعهد الإسلامي العالي الذي سبق وأن فُتح عام 1959 فقامت بإدخال مواد جديدة كالاقتصاد والفلك والقانون المدني وعلـــم الـــنفس لتـــصبح أكثر تقدمية وعلمانية حسب تصوراتهم[1]. وقال أحد المـــسؤولين: - "إن هـــدف اللجنة هو إعداد وترتيب أفضل لرجال الدين لمحاربة الخزعبلات" كما أصدرت إدارة الشؤون الدينية مجلة بعنوان (Hutbeler) (الخُطب) بهدف توجيه الخطب الدينية في صلاة الجمعة[2].

وقـــد عمل الانقلابيون على إحياء مفهوم تتريك الإسلام أو ما يطلق عليه الإســـلام التركـــي أو مـــا وصـــفه تكيّف الإسلام مع مطالب الدولة التركية وأيديولوجيتها العلمانية عن طريق الإدعاء بتحديثه وإصلاحه من الداخل بطريقة لا تستدعي الرفض والمقاومة، كما هو الحال مع فرض الأتاتوركية وذلك بأوامر تـــسلطية بيروقراطية من أعلى إلى أسفل، وفي هذا الإطار يذكر كورسيل: - "إن هـــذا النهج الذي نتبناه سيوصلنا إلى اليوم الذي سيأتي فيه مطلب ترتيل القرآن والأذان باللغة التركية من [أسفل من الشعب نفسه]"[3]. كما أكد كورسيل على التـــزام الحكـــومة وموقفها من الدين عندما خاطب الجماهير في أثناء تجواله في الأقالـــيم قائلاً: - "إن الإسلام يأمرنا بالعمل والتقدم نحو الكمال" وقال لجماهير أرضروم[*] بـــ "إن أولئك الذين يلقون على الدين بمسؤولية تخلفنا مخطئون، كلا إن ســـبب تخلفنا ليس الدين، وإنما أولئك الذين قدّموا لنا ديناً بصورة خاطئة. إن الإسلام هو أكثر ديانات العالم قدسية وبناء وحيوية وقوة وهو يطلب ممن يؤمنون به أن يحققوا التقدم والحكمة السامية على الدوام، بيد أن الإسلام ظلّ يُشْرَح لنا علـــى مـــدى قـــرون بصورة سلبية وغير صحيحة وهذا هو سبب تخلفنا". وبدا واضـــحاً أن هـــدف الانقلابين كان تصحيح الأوضاع المضطربة لذلك اتخذت اللجـــنة سلسلة من الإجراءات كان الهدف منها تسليم السلطة المدنية للسياسيين

(1) حمزة، المصدر السابق، ص 152.

(2) رضوان، المصدر السابق، ص 140.

(3) هـــلال، المـــصدر السابق، ص 136؛ فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص 135؛ المرجه، المصدر السابق، ص 394.

(*) أرضروم: وهي مدينة تقع في الشمال الشرقي من تركيا جنوب البحر الأسود.

والـــسماح باستئناف نشاط الأحزاب السياسية وإجراء انتخابات نيابية حرّة في أقرب وقت ممكن(1).

رابعاً: المسألة الدينية والأحزاب السياسية 1960-1970

لم يكـــن ممكـــناً الـــرجوع إلى سياسة الحزب الواحد، فمع أن حزب الشعب الجمهوري ظل متواجداً على المسرح السياسي على عكس الحزب الديمقراطي المنحل، إلا أنـــه تمت الموافقة من قبل لجنة الوحدة الوطنية على تشكيل أحزاب سياسية جديدة بـــشرط الالتـــزام بعدم استغلال الدين لأهداف سياسية ومن الواضح كان القصد من ذلك عدم فسح المجال لقيام أحزاب دينية ومع ذلك فقد تأسست أحزاب عدة حاولت اكتـــساب القاعـــدة الـــشعبية المتدينة التي تناصر الحزب الديمقراطي مثل محاولة النائب الـــسابق تحـــسين ديميري تشكيل حزب جديد عرف بالحزب القروي، كذلك محاولة فهمـــي أرن تشكيل حزب الوحدة إلا أن هذه المحاولات فشلت لتفسح المجال لتأسيس حـــزب جديـــد(2). فقد قام بهذه المهمة الجنرال راغب كموش بالا(*). لتأسيس حزب العدالة وقد أجيز الحزب من قبل لجنة الوحدة الوطنية وأعلن عن تأسيسه في 11 شباط 1961 رسمـــياً، وانتـــسب إليه معظم أعضاء الحزب الديمقراطي المنحل والعناصر ذات المـــيول الإســـلامية(3). وقد تضمن برنامج حزب العدالة مواد عدة كان أهمها المحافظة على الوحدة القومية وضمان حرية الفرد والعائلة، وتحقيق الرفاهية والعمل على تحسين المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي(4).

---

(1) Shaw, op. cit., pp. 420-429.

(2) الخربوطلـــي، المـــصدر الـــسابق، ص 58. Hugh Poulton, "The Turkish State and Democracy", Meria, 1998, p. 7.

(*) راغب كموش بالا: جنرال متقاعد سبق وأن شغل منصب قائد للجيش الثالث في آذار 1960 وعـــين رئيسا لهيئة الأركان ثم أحيل على التقاعد في آب من العام نفسه، كان لديه ارتباطات قـــوية مـــع السلطة الحاكمة، نجح في تأسيس حزب العدالة وتمتع بقدرات توفيقية فكان يمثل ضـــماناً للعـــسكريين مـــن انتقام أنصار الحزب الديمقراطي المنحل وبالعكس أيضاً بالنسبة للديمقراطيين من انتقام العسكريين وكان معه نخبة ثقيلة من ذوي الحس الإسلامي مثل كتسين دميـــراري، فهمـــي أوغلـــو، ونجمي أوكتام، مختار بارز، إحسان أونال، أمين أجار، تناسي أوسي، بيرين كوران، الحسن، المصدر السابق، ص 59.

(3) الطائي، المصدر السابق، ص 68.

(4) فاضل كاظم حسين، الأحزاب السياسية في تركيا، دراسة في اتجاهاتها ومواقفها من المشكلات التركية رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، (بغداد 1988)، ص 59.

وقد منح دستور 1961حرية العبادة مع الالتزام بعدم استغلال الدين إذ أكد كورسيل على ذلك في اجتماع المائدة المستديرة الذي حضره ممثلو الأحزاب وتمّ فيه التوقيع على بروتوكول تعهدوا فيه بعدم استغلال المشاعر الدينية لاعتبارات تنافسية[1].

أما فيما يخص مواقف الأحزاب السياسية التركية من الإسلام بعد انقلاب 1960، نلاحظ أن حزب العدالة ظهر للوجود السياسي لأول مرة وريثاً للحزب الديمقراطي، أما الأحزاب القديمة والمتمثلة بحزب تركيا الجديدة وحزب الفلاحين الوطني الجمهوري وحزب الشعب الجمهوري الذي عدّل أفكاره المتصلبة تجاه العلمانية وانتهت تلك الأحزاب إلى أفكار الانقلابيين نفسها وهي سيطرة الدولة على الدين لمنع استغلاله من جانب الاتجاهات المتطرفة المعادية للعلمانية الكمالية ودعم صيغة التوفيق بين الإسلام والعلمانية. وفي ضوء ذلك جرت انتخابات عامة في 15 تشرين الأول 1961 أسفرت عن حصول حزب العدالة على نتائج غير متوقعة بلغت 158 مقعداً أي بنسبة 35,1% من مجموع الأصوات فشكل فوزه مفاجأة لحصوله على نسب مقاربة لحزب الشعب الجمهوري الذي حصل بالمقابل على 173 مقعداً أي بنسبة 36,7% أما بقية المقاعد فقد توزعت على حزبي تركيا الجديدة 65 مقعداً، وحزب الفلاحين الجمهوريين 54 مقعداً من مجموع مقاعد المجلس الوطني الكبير المؤلف من 450 مقعداً[2].

---

(1) السيد، المصدر السابق، ص 86.

(2) إبراهيم الداقوقي، الأحزاب السياسية واتجاهات السياسة التركية، بحث مقدم إلى معهد الدراسات الآسيوية - الأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد: 1985، ص 25.

جدول رقم (1)
يوضح نتائج انتخابات عام 1961[1]

الحزب	مقاعد المجلس الوطني	النسبة المئوية	مقاعد مجلس الشيوخ	النسبة المئوية
الشعب الجمهوري	173	38.4	36	24.0
العدالة	158	35.1	70	46.7
تركيا الجديدة	65	14.5	28	18.6
القوميين	54	12.0	16	16.7
الأمة الجمهوري	-	-	-	-
المستقلون	-	-	-	-
المجموع	**450**			

خامساً: الحكومات الائتلافية في عقد الستينيات

أدّى انقلاب عام 1960 والدستور الذي أجيز في العام التالي إلى خلق ظاهرة جديـــدة في السياسة التركية وهي قيام حكومات ائتلافية بسبب وجود أربعة أو خمسة أحزاب ممثلة في المجلس الوطني، وعلى الأغلب كانت غير متكافئة انتخابياً ومن ثمة انعكس ذلك على عدم هيمنة حزب أو أيديولوجية واحدة على السياسة التـــركية وقيام حكومات غير متجانسة في الأيديولوجيا وتفتقر إلى وجود برنامج حقيقي لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مما أدّى إلى تفتت القوى السياسية، وهذا يفسر أسباب استمرار الصراعات بين قيادها فنشأت تحالفات ظرفية أثرت على الناخب التركي[2]. فمنذ انقلاب 1960 وخلال عشر سنوات كانت هناك ســـبع وزارات متتالية كان أولها الوزارة التي قام كورسيل بتشكيلها في 5 كانون

(1) الطائي، المصدر السابق، ص 64.
(2) جـــون ماركـــو، حـــول انتصار حزب العدالة والتنمية في انتخابات تركيا التشريعية، مجلة السياسة الدولية، ع151، مركز الأهرام، القاهرة، ك2، 2003، ص 158.

الثاني 1961[1]. ثم قامت بعد ذلك ثلاث وزارات ائتلافية متعاقبة برئاسة عصمت إينونو رئيس حزب الشعب الجمهوري وضمت حزب العدالة عام 1961 وكان هدف إينونو من الوزارة الأولى إشراك حزب العدالة لتجنب معارضته وإقامة نوع من الوحدة الوطنية إلا أن عدم التجانس بين الحزبين خلق مشكلات لم يكن ممكناً تجاوزها من بينها قضية العفو عن سجناء الحزب الديمقراطي ومواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مما أدّى إلى تفكك الوزارات واحدة تلو الأخرى فتمّ تشكيل وزارة من حزبي الشعب الجمهوري وحزب الأمة الجمهوري وحزب تركيا الجديدة، لكن بسبب السياسات القمعية ضد حركة العمال واليسار التي أدّت إلى حدوث اختلافات كبيرة داخل الائتلاف ومن ثم حله في تشرين الثاني 1963، ثم تشكلت وزارة أخيرة استمرت حتى عام 1965 بين حزب الشعب الجمهوري والمستقلين، وبطبيعة الحال إن ظاهرة الائتلافات هذه لم تستطع تحقيق أهدافها بسبب الاختلافات الأيديولوجية والتوجهات السياسية[2]. ومن ثم أدّت تلك السياسة إلى اللجوء للأحكام العرفية التي اتخذت حلاً مؤقتاً لفرض الأمن[3] وسمحت بتدخل الجيش في محاولات انقلابية سيأتي ذكرها فيما بعد.

سادساً: المسألة الدينية في عهد حزب العدالة

على الرغم من تحذيرات اللجنة الوطنية ودستور 1961 والتوقيع على البروتوكول المار ذكره بعدم استغلال الدين سياسياً إلا أن واقع الحال كان عكس ذلك، فقد التفّ حول حزب العدالة ذوو التوجهات الإسلامية وكانوا يصوتون له في الانتخابات حتى استطاع الحصول على الأغلبية منذ عام 1965 ولعب دوراً مؤثراً في قيادة الحياة السياسية منذ ذلك الوقت حتى عام 1980[4]. وتمّ التأكيد على

---

(1) حسن فواد، الأزمة الدستورية في تركيا، مجلة السياسة الدولية، ع25، (القاهرة: 1971)، ص 161.

(2) بيرج بير أوغلو، تركيا، أزمة من رأسمالية الدولة إلى الاستعمار الجديد، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1983، ص 164-165.

(3) الحسن، المصدر السابق، ص 49.

(4) فيروز أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، ص 132.

الـــدين بوصفه يتعارض مع الشيوعية وبدا من الطبيعي أن يرفع هذا السلاح بمجرد الإحساس بتهديد اليسار إذ ظهرت في مرحلة الستينيات الرغبة في استخدام ألفاظ مـــثل إطلاق لفظة شيوعي أو موسكوفي على الاشتراكيين والراديكاليين وبالمقابل وصـــف مـــن يفضل الرأسمالية الاحتكارية الحديثة بلفظة ماسوني صهيوني وكلها كانـــت تـــصبّ في معاداة الإسلام، وفي الوقت نفسه اتسمت هذه الألفاظ ببعد سياسي أيضاً[1].

جدول رقم (2)

يوضح نتائج الانتخابات البرلمانية

تشرين الأول 1965 في تركيا[2]

اسم الحزب	عدد النواب	عدد الشيوخ	المجموع الكلي لأعضاء البرلمان والشيوخ	النسبة المئوية
العدالة	204	36	240	%53
الشعب الجمهوري	102	32	134	%29
الأمة	6	25	31	%6
العمال التركي	2	13	15	%3
تركيا الجديدة	3	16	19	%3.5
الفلاحون الجمهوري	----	11	11	%2.5
المستقلون	-----	------	-----	------
المجموع	**317**	**133**	**450**	**%100**

(1) رضوان، المصدر السابق، ص 141.

(2) حيدري، المصدر السابق، ص 40.

وظهـــر استغلال الأحزاب للمسألة الدينية جلياً في انتخابات 1965 التي أسفرت عـــن فوز حزب العدالة[1]. إذ حصل على أغلبية الأصوات ونسبة 53% مقابل حصول الشعب الجمهوري على نسبة 22% وعليه قام سليمان ديميريل(*) بتشكيل الحكومة وعلى أثـــر سوء حالة كورسيل الصحية تم انتخاب جودت صوناي رئيساً للجمهورية[2] فسعى ديميريل بعد تسلم حزبه الحكومة على خلق حالة من التوازن والتوافق بين رغبته بالمحافظـــة علـــى المبادئ الكمالية من جهة وضمان أصوات الناخبين من خلال إتباعه سياســـة مرنة مع التيارات الدينية من جهة ثانية[3]. فعمل على إنشاء المساجد الجديدة وإبقـــاء الـــصلاة باللغة العربية واهتم بالمدارس الدينية إذ كان عدد المتعلمين بين عامي 1960-1961 حوالى (337) معلماً و(4548) طالباً، بينما ازداد العدد في العام 1969-1970 إلى (1547) معلمـــاً و(49308) طالـــباً[4]. الأمر الذي شجع أعضاء الحركات الـــصوفية بممارسة الشعائر الدينية والعمل بحرية وبصورة علنية، مما دفع بعصمت إينونو القـــيام بتحذيـــر حكـــومة ديميريل من مغبة التساهل مع رجال الدين موضحاً له إن التعـــصب الديني لا يقل خطورة عن المد الشيوعي إلا أن ديميريل أكد له بأن حزبه لن يسمح بقيام أي نشاط مضاد للحكومة سواء كان من قبل إسلاميين أو شيوعيين[5].

---

(1) رضوان، المصدر السابق، ص 143.

(*) سليمان ديميريل: ولد عام 1924 في ولاية إسبارطة، ينتمي إلى عائلة من الطبقة المتوسطة، درس الهندسة ونال شهادة الدبلوم في عام 1949، وعمل في مجال تخصصه بعد عودته من أمـــريكا عام 1954، وحصوله على شهادة الاختصاص وهو أول تركي ينال جائزة الرئيس الأمريكي "أيزنهاور" لأبحاثه الناجحة في حقل التنقيب عن المياه، دخل عالم السياسة وهو في الحـــادي والثلاثـــين مـــن عمـــره بانضمامه إلى حزب العدالة ثم انتخب عضوا في المجلس التنفيذي للحزب عام 1962 وتسلم زعامة الحزب حتى تم حله في أعقاب انقلاب 1980، شغل منصب رئاسة الوزراء في تركيا خمس مرات كانت آخرها عام 1979 إلى أن تم عزله على أثر الانقلاب العسكري، وله مؤلفات عدة حول مسائل الأعمال والهندسة، كما كتب عن تاريخ الأحزاب في تركيا، للمزيد من المعلومات ينظر:
The International Who's Who, 1988-1989, p. 443, Turkey Almanac, 1980, Turkish Daily News Publication, Ankara: 1982, pp. 20-22.

(2) الطحان، تركيا التي عرفت، المصدر السابق، ص 175.

(3) النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي، المصدر السابق، ص 191.

(4) ريتـــشارد غريميت: والن ليبسون، تركيا صعوبات وأفاق، سلسلة دراسات استراتيجية، رقم (12)، مؤسسة الأبحاث العربية، (بيروت: 1980)، ص 53؛ وايكر، المصدر السابق، ص 7.

(5) خليفة، المصدر السابق، ص 4.

إلا أن الملفت للنظر وخلال السنوات الأخيرة في الستينيات من القرن العشرين نمو الاتجاه الإسلامي في نفوس الشعب التركي الذي اتجه أبناؤه للالتحاق بمدارس الأئمة والخطباء التي اتسعت وازدادت زيادة ملحوظة تراوحت بين (45) ألفاً في أوائل الستينيات لتصبح (65) ألفاً في أوائل السبعينيات وتزايد بناء المساجد بشكل ملحوظ معتمداً على الجهود الذاتية للنخبة الإسلامية المالية الصاعدة وانتشرت حلقات تحفيظ القرآن على نطاق واسع تحت إشراف الشؤون الدينية، كما تمّ إصدار الكتب والمطبوعات والدوريات الإسلامية المبسطة التي تعلّم الدين والعبادات والأخلاق لا سيما لأطفال المدارس والشباب، وظهرت كتب لتعليم اللغة العربية ومجموعات لخطب الجمعة ومجموعات كتب التاريخ الإسلامي التي تركز على مرحلة صدر الإسلام والدولة العثمانية فضلاً عن ترجمة كتب السنَّة مثل البخاري ومسلم وبعض أعمال أبي حامد الغزالي، وأخذ التيار الديني في التبلور تدريجياً على مستوى شعبي واسع إلا أنه كان يفتقر إلى وجود إطار تنظيمي ومنهجي وقيادة استراتيجية[1]. مع ذلك شهدت المسألة الدينية تطورات مهمة منها انتشار الثقافة الدينية عن طريق معاهد الأئمة والخطباء داخل تركيا، وإرسال الطلبة للدراسة في الأزهر والجامعات العربية (بغداد، دمشق) كما تمّت الموافقة على طبع مؤلفات الشيخ سعيد النورسي ومزاولة أنصاره لنشاطهم وبعد ذلك ازدادت مدارسهم مما أدّى إلى تعميم الوعي الديني لدى فئات الشعب التركي[2]. وجاء برنامج حزب العدالة مواتياً لتلك السياسة فقد تضمنت المادة (الثامنة) من نظامه الداخلي عدم تدخل الدولة في معتقدات المواطنين وقطع صلاتهم مع الدين وإن أي مواطن حر في معتقده، على الرغم من إيمان الحزب بالعلمانية وتمسكه بها[3].

هذه السياسة فسحت المجال لتأسيس الأحزاب ذات الصبغة الدينية، ففي عام 1967 قام الجنرال صدقي أولاي عميد الكلية الحربية وأحد أعضاء الحركة

(1) هابر، المصدر السابق، ص 14؛ الطحان، تركيا التي عرفت، ص 178.
(2) عبد الله الصالح، الجذور الإسلامية في تركيا، مجلة المجتمع، ع502، س11، تشرين الأول، الكويت، 1980، ص 17.
(3) النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي، ص 191.

الانقلابية في الستينيات، ووزير العدل في حكومة كورسيل السابقة بتأسيس حزب الوحدة التركي[1].

فضلاً عن التوجهات والتيارات الدينية التي ظهرت في الداخل فقد تعرضت تركيا أيضاً لانعكاسات التيارات الدينية الخارجية التي نمت بذورها داخل الوطن العربي لا سيما في الأردن والعربية السعودية ولعبت دوراً في بروز ظاهرة تكوين خلايا تنظيمية ذات صبغة دينية تجسدت بأنشطة منظمة تحت اسم حزب "تحرير تركيا"[2]. وقد ذكر الكاتب أندرو مانجو في مقال له عام 1967: - "إن القارئ العادي للصحافة التركية يلاحظ بأن السياسة هناك أصبحت ذات حس ديني واضح"[3].

وسادت الساحة السياسية في تركيا في عقد الستينيات أفكار مثل إن الإسلام مرغوب فيه من الناحية الأخلاقية بوصفه نظرية للحياة، وأن سبب انهيار الدولة العثمانية هو ضعف إيمان المسلمين، لذلك فإن العودة إلى الإيمان هي طريق لعودة تركيا قوية وعظيمة وأنه لا يوجد تعارض أساسي بين العلمانية والإسلام، وإن العلمانية التركية ليست ضد الإسلام وبالعكس فإن العلمانية المستنيرة هي دعم للإسلام وحماية له، هذا فضلاً عن أنه لا يوجد تعارض بين القومية التركية والإسلام فهما مكملان لبعضهما وكلاهما أساس مقدس لتركيا كما أن الإسلام عنصر مهم في الثقافة التركية وأخيراً إن الإسلام ليس قوة رجعية ويمكنه التعاطي مع الثقافة الغربية[4]. كل ذلك كان بحاجة لأن يتأطر في قالب سياسي واضح ومتماسك بقيادة رموز دينية شاخصة ارتبطت به على مدى عقود من الزمن في مقدمتها الأستاذ الدكتور نجم الدين أربكان.

---

(1) قيس محمد نوري، الاتجاهات الإسلامية واليسارية التركية - دراسة تحليلية في احتمالات التحالف، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، وحدة البحوث السياسية، رقم (4).

(2) عبد القادر، تطور الظاهرة الدينية، ص 73؛ مصطفى، المصدر السابق، ص 53.

(3) بتيار توبراك، الإسلام والتطور السياسي في تركيا، مجلة العربي، 3714، (الكويت: 1989)، ص 178.

(4) Talip Kucukcan, "State, Islam and Religious Liberty in Modern Turkey: Reconfiguration of Religion in the Public Sphere", Meria, 31 May 2003, p. 493.

سابعاً: السياسة الخارجية التركية

تضمن الحديث فيما سبق عن بعض الملامح في إطار السياسة الداخلية التركية قبل ظهور نجم الدين أربكان، أما فيما يخص السياسة الخارجية في تلك المدة لا بد مـــن توضيح بعض الأسس التي قامت عليها السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهـــورية التركية في 1923 إذ قامت على قاعدتين أساسيتين وضع أولهما كمال أتاتـــورك التي انطلقت من مبدأ (سلام في الداخل، سلام في الخارج)(*) الأمر الذي جعلـــها في عزلة اختيارية بعيدة عن سياسة التحالفات والتكتلات، فحاولت إقامة علاقات متوازنة في المنطقة ملتزمة بمبدأ الحيادية أما القاعدة الثانية والمتمثلة بالوضع الجيوبولوتيكـــي لتركيا من خلال موقعها المطل على مضايق البوسفور والدردنيل حيث جعلها في موقف تحسد عليه بالنسبة للقوى المجاورة لا سيما الاتحاد السوفياتي لأنهـــا تـــتحكم بالمضايق[1]. ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية وما تمخض عنها من نتائج كظهور الولايات المتحدة وصراعها مع الاتحاد السوفياتي، ومطالبة السوفيات بـــولايتي قـــارص وأردهان وبناء قواعد عسكرية على البحر الأسود(*) فضلاً عن إجراء تعديلات في اتفاقية مونترو(**) Monterux بشأن المضايق التركية التي قوبلت

(*) وهو الشعار الذي اتخذه مصطفى كمال كمحور للتحرك السياسي لتركيا في إقرار أوضاعها الداخلـــية وإبعادهـــا عـــن أيـــة نزعات خارجية مع أية جهة ما لم تفرض عليها، للمزيد من المعلـــومات ينظـــر: عـــبد شاطر عبد الرحمن، سياسة تركيا الإقليمية بين الحربين، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الموصل: 1995)، ص 1.

(1) عـــادل محمـــد حـــسن، انعطافة حادة في السياسة الإقليمية التركية، مجلة الحياة، ع12175، (بيروت: 1996)، ص 18.

(*) قاعـــدة عـــسكرية تـــم بناؤها عام 1954 بناء على اتفاقية ثنائية بين تركيا والولايات المتحدة عـــرفت باســـم قاعدة أدنة الجوية قامت بإنشائها ثلاث شركات هندسية أمريكية هي (شركة ميتكالفـــي وشـــركة هاملتون وشركة كرون) في منطقة تسمى إنجرليك وتعني باللغة العربية بـــساتين التـــين (ومن هنا عرفت باسم إنجرليك، شباط 1955) للمزيد من المعلومات ينظر: فوازموفـــق ذنـــون، "قاعـــدة إنجـــرليك الجوية"، بحث محفوظ في أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، وحدة البحوث السياسة، ملف رقم (4).

(**) وهـــي الاتفاقـــية التي وقعت في 20 تموز 1936 بين الاتحاد السوفياتي (السابق) والولايات المـــتحدة وتـــركيا وفرنسا وبريطانيا واليونان وبلغاريا واليابان ورومانيا ويوغسلافيا أقرت مـــبدأ حـــرية مـــرور الـــسفن الـــتجارية والحربية في زمن السلم والحرب وحصلت تركيا بموجـــبه على السيادة الكاملة على تلك المضايق، للمزيد ينظر: لنشوفسكي، المصدر السابق، ص 303-304.

بالـــرفض من قبل الجانب التركي[1]. وفي ضوء تلك التطورات تبيّنت لتركيا أهمية إيجـــاد علاقـــات صـــداقة أيديولوجية مع القوى الغربية لمساعدتها في الصراع مع الـــسوفيات[2]. فحاولـــت تركيا جاهدة خلق حالة من التوازن بين المعسكرين من خـــلال توثـــيق علاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب، وقد سوّغ بعض المسؤولين الأتراك هذا الإجراء بأنه خير ضمان للدفاع عن السيادة التركية أمام أطماع الاتحاد الـــسوفياتي[3] وإيجـــاد حلـــول للأوضاع الاقتصادية التي كانت تعاني منها تركيا وقـــتذاك[4]. فبدأت تركيا منذ عام 1947 بالاعتماد الكلي على المعسكر الغربـــي وذلـــك من خلال مشاركتها بمجموعة من المعاهدات الثنائية مع الولايات المتحدة وبموجب مبدأ (ترومان)[*] وحظيت تلك الخطوات بقبول الولايات المتحدة وذلك لتحقـــيق أهدافها من خلال استغلال الموقع الجغرافي المهم لتركيا ومضايقها المجاورة للاتحاد السوفياتي من جهة وقربها من مناطق إنتاج النفط المهمة في الشرق الأوسط من جهة أخرى[5].

أما من جانب تركيا فقد بذلت في عام 1949 جهوداً كبيرة لغرض الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952. ومما يذكر أن العلاقات التركية - الأمريكية

---

(1) نبـــيه الأصـــفهاني، تـــركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي، مجلة سياسة دولية، ع52، مصر، 1978 ص 93.

(2) خلـــيل علي مراد، تركيا والأحلاف العسكرية، في تركيا المعاصرة، إبراهيم خليل وآخرون، ص 207.

(3) أحمـــد نـــوري النعيمـــي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطـــباعة، (بغـــداد: 1975)، ص 334؛ الـــسبعاوي، علاقـــات تـــركيا الخارجية في تركيا المعاصرة، إبراهيم خليل وآخرون، ص 221.

(4) مراد، المصدر السابق، ص 207.

(*) مـــبدأ ترومان: على أثر المستجدات التي حدثت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية وظهور أمريكا بوصفها قوة عظمى أعطت أهمية لموقع تركيا الاستراتيجي منذ ذلك الوقت، واهتمت كثيـــرا بإقامة علاقات مع تركيا لأسباب عدة كان من بينها التصدي للمد الشيوعي ومنعه من التسلل إلى حوض البحر المتوسط عن طريق تركيا واليونان أو إلى منطقة الخليج عن طريق إيـــران والعراق، فطرح الرئيس الأمريكي ترومان في 26 نيسان 1947 بمناسبة الاحتفالات بـــيوم الجيش الأمريكي مشروع تقديم المساعدات المادية والسياسية لبعض الدول كانت تركيا والـــيونان فـــي مقدمـــتها، للمزيد من المعلومات ينظر: النعيمي، السياسة الخارجية التركية، المصدر السابق، ص 108-111.

(5) رضـــوان، المصدر السابق، ص 80؛ هوفسبيان، الوضع الاستراتيجي أفاق العلاقات التركية الأمريكية، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ص 280.

خــلال الخمسينيات شهدت تطوراً ملحوظاً في عهد الديمقراطيين وتنفيذاً لسياسة الحــزب الهادفة إلى توثيق التعاون وتعزيز العلاقات الخارجية، وتأسيساً على ذلك شــاركت قــوات عسكرية تركية كبيرة تقدر بحوالى (4500) جندي في الحرب الكــورية سنة 1950 استجابة لنداء هيئة الأمم المتحدة وتعبيراً عن عمق تحالفها مع الغــرب[1]. علاوة على انضمامها لحلف شمال الأطلسي، انضمت أيضاً إلى حلف الــبلقان ولعــبت دوراً محورياً في المشاريع الغربية في منطقة الشرق الأوسط وقد تــرجمت دورهــا هذا في مساعيها بإقامة حلف بغداد[*] في عام 1955. فضلاً عن ذلــك سمحت تركيا للقوات الأمريكية باستخدام قاعدة أنجيرليك Incerlik الجوية للقــيام بالتدخل العسكري الأمريكي في لبنان بناء على طلب الرئيس كميل شمعون عام 1958[2].

وفي ضــوء ذلك يمكن القول أن المسؤولين الأتراك فضلوا التوجه نحو الغرب والــولايات المــتحدة في أعقــاب الحرب العالمية الثانية وعدوا ذلك امتداداً طبيعياً للــسياسة الخارجــية التركية التي أرادها زعيمهم كمال أتاتورك لبلاده وجعل من الانــتماء للغرب عقيدة وطنية. وفي واقع الأمر كانت هذه السياسة غير مرحب بها مــن قــبل الإسلاميين في تركيا إذ نظروا إلى هذه التحالفات بكونها ضد مصلحة تــركيا والإســلام، لكن عدم انتظام هؤلاء في كيان حزبــي واحد وضعف دعم وســائل الإعلام لهم لم يمكنهم من نقل هذه الأفكار إلى الواقع أو الفعل السياسي الخارجي أو الداخلي لتركيا.

---

(1) أحمــد، الأحــزاب السياسية في تركيا، ص 166. Omar Goksel Isyar, "An analysis of Turkish American Relations from 1945-2004", Turkish Journal of International Relations, 2005, p. 23.

(*) حلــف بغــداد: وهو صيغة جديدة من المشاريع وحلقة في سلسلة من الأحلاف الغربية التي ظهــرت بعــد الحرب العالمية الثانية وأخذت تركيا على عاتقها القيام بمساع دبلوماسية مع العــرب لإقناعهم للانضمام إلى هذا الحلف مقابل وعد لبريطانيا بانضمامها للحلف الأطلسي، فقــام عــدنان مندريس بهذه المهمة حيث زار العراق وسوريا ولبنان في 1954/12/6، وفي الثالث عشر من الشهر نفسه صدر إعلان في بغداد يفيد بأن تركيا والعراق وافقتا على توقيع التحالف بينهما في 1955/2/24، للمزيد من المعلومات ينظر:
مراد، تركيا والأحلاف العسكرية، المصدر السابق، ص 215-218.

(2) الاصــفهاني، المــصدر الــسابق، ص 95. Isyar, "An analysis of Turkish American Relations from...", p. 24.

نجم الدين أربكان والتطورات السياسية التركية حتى عام 1971

المبحث الأول

أولاً: أربكان وسيرته الذاتية (1926-1969)

يعد نجم الدين أربكان محور أي حديث سياسي عن الإسلام في تركيا المعاصرة بوصفه أحد أبرز قادة الفكر الإسلامي في ظل الديمقراطية التركية وتيار الحركة الإسلامية السياسية، وقد أدّى دوره الكبير على الساحة السياسية فمن هو نجم الدين أربكان؟ وكيف ارتبط اسمه بهذه الحركة؟ وما هي التقلبات التي عاشها في وسط الأجواء السياسية التركية منذ عقد الستينيات من القرن الماضي؟

أ - ولادته ونسبه:

ولد نجم الدين محمد صبري حسين بك والملقب بأربكان(*) في إقليم سينوب(**) Sinop في خريف سنة 1926 ينتمي إلى الشرائح الاجتماعية العليا من الطبقة المتوسطة التي تنحدر من أسرة عريقة من نسل الأمراء السلاجقة الذين عرفوا في تاريخ تركيا باسم بني أوغللري الذين امتلكوا ميراثاً علمياً وإدارياً وسياسياً كان لهم دورهم في تاريخ الدولة العثمانية[1].

(*) أربكان: - وهو لقب اتخذته عائلة حسين بك ويعني ابن الوزير، على اثر صدور قرار الألقاب السابق الذكر حيث كانت هذه الأسرة تعرف باسم ناظر زداة بمعنى ابن الوزير.

(**) إقليم سينوب: - وهو إقليم يقع على البحر الأسود في شمال تركيا، ينظر: ملحق رقم (5) خارطة تركيا.

(1) Mehmet Ergin, Necmttin Erbakan, Akiskitap, (Istanbul: 2006), s.12.

ومـــن المتفق عليه أن نسب نجم الدين أربكان يعود إلى سلالة آل قوزان وهو حفـــيد حسين بك المعروف بقربه من السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) اســـتوطن حـــسين بك في إستنبول بعد مجيئه من إمارة أولاد قوزان الذين استمروا بـــالحكم لعـــصور طويلة على قوزان وصائم وبيلي التابعة لولاية أضنة وإن أصل عائلته يرجع إلى العائلة المسماة (سراي لأر) بمعنى ذوي القصور، وقد استمر حكم أولاد قـــوزان إلى أواخـــر القرن التاسع عشر[1]. أما والدته فهي قمر هانم حفيدة البكباشـــي خليل باشا قائد قلعة سينوب، وبذل حسين بيك جهداً في سبيل إلحاق ابـــنه بكلـــية الحقوق، إذ تمّ تعيين محمد صبري بعد إتمامه دراسة القانون في النيابة العامـــة لمحكمة استئناف أرضروم وتقلد طوال حياته مناصب قضائية رفيعة، ثم بعد ذلـــك تـــزوج مـــن صبرية هانم وهي من عائلة معروفة باسم (القوروقجية) وتعني باللغـــة العربية الفقراء وتتمتع هذه العائلة بشهرة كبيرة في المنطقة آنذاك[2]. رزق محمـــد صبري بطفلين هما نظام الدين وصباح الدين وفي أثناء الهجرة الإجبارية إلى ســـينوب على أثر احتلال الروس لولاية أرضروم بعد الحرب العالمية الأولى لقيت زوجته حتفها، وخلال وجوده في سينوب تزوج مرة ثانية ورزق بثلاثة أولاد كان تسلـــسل أربكـــان الثالث بين أشقائه الخمسة ومن الواضح على عائلته أي عائلة محمـــد صـــبري أن المـــيل العلمـــي سائد فيها بدليل حصول إخوان أربكان على اختـــصاصات تـــوزعت بين الطب والهندسة إذ تخصص ثلاثة منهم بالطب واثنان بالهندسة[3].

أمـــا عن مرحلة طفولته كان يتمتع بذكاء حاد ويمتلك مواهب عديدة، فمنذ صـــغره كان يستحدث لعباً بنفسه ويضع قواعد التحكم بها، فهو بذلك خلق عالماً خاصـــاً به وبنى صداقات مع أقرانه[4]. وبحكم طبيعة عمل والده رئيساً للمحكمة الجنائـــية في قيـــصري(*) آنذاك قضى معظم مرحلة طفولته هناك، وأما فيما يخص

(1) أوجار، المصدر السابق، ص 18.
(2) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 225.
(3) أوجار، المصدر السابق، ص 20.
(4) Ergin, A.G.E., s.14.
(*) قيـــصري: - ولايـــة تقع وسط تركيا بالقرب من نهر سليمان. ينظر ملحق رقم (5) خارطة تركيا.

نـــشأته فقـــد نشأ في أجواء بيئة علمية وثقافية ودينية ساعدته في تشكيل وصقل شخصيته من خلال تأثره بشخصية والده وارثاً عنه الانضباط والجدية[1].

ب - دراسته:

بــــدأ أربكـــان دراسته الابتدائية عام 1933 بمدرسة الجمهورية الابتدائية في قيـــصري ولانـــتقال والده إلى مدينة طرابزون أكمل دراسته الابتدائية في مدرسة غـــازي باشا عام 1938. وفي أيلول 1938 التحق بمدرسة (أركاك ساسا) الثانوية للبنين في إستنبول، وفي الحقيقة كان والده محمد صبري قد اختار لابنه أبرز إعدادية وهي الإعدادية الألمانية لما امتازت به من رقي ومناهج متطورة إلا أن أربكان فضّل إعدادية إستنبول. وكان موضع إعجاب مدرسيه إذ اتسمت حياته الدراسية بالدقة والوضـــوح[2]. ومما يذكر أن أربكان كان متميزاً في مادة الرياضيات وكان يحصل دائمـــاً على درجات كاملة وفي إعدادية إستنبول حصل على تقدير 100% في مادة الرياضيات، فلفت إليه الأنظار فأصبح اسمه يردد في كل أرجاء الإعدادية[3]. وتمكن أربكـــان من تحقيق درجات تقديرية عالية منحته فرصة للدخول في اختبار تنافسي للالـــتحاق بالجامعـــة وبـــسبب تفـــوقه على أكثر من ألف طالب خضعوا لذلك الاختـــبار، الـــتحق بالمـــرحلة الثانـــية مباشرة في قسم الميكانيك بجامعة إستنبول التكنولوجية في تشرين الثاني 1943، ثم تخرج من هذه الكلية التي مدة الدراسة فيها ســـت ســـنوات استطاع أربكان إنهائها في خمس سنوات فقط وكان ترتيبه الأول فعين معيداً بقسم المحركات في الكلية نفسها[4]. وتمّ تكليفه بتدريس مادة المحركات لطـــلاب السنوات المنتهية خلال السنوات من 1948–1951، وتقديراً من الجامعة لجهـــوده تمّ إيفـــاده إلى جامعـــة أخن الألمانية في 1951[5]. بعد إكماله لأطروحة

---

(1) مقابلـــة مـــع الدكتور نجم الدين أربكان في 2007/9/28 بمقر حزب السعادة الذي كان مقراً لحزب الرفاه في أنقرة سابقاً.

(2) مـــصطفى محمـــد الطحـــان، الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا (ألمانيا الغربية: 1984)، ص 156.

(3) Ergin, A.G.E., s.13-14.

(4) Necmettin Erbakan, the Speech of the 1st. Usual Big Congress of Saadet party, duzey offset, (Ankara: 2003), pp. 2-3.

(5) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 266.

الدكـــتوراه المتكونة من ثلاثة مجلدات بقي في ألمانيا للمدة (1951-1954) وخلال تلـــك المدة التي قضاها في جامعة آخن (Aachen) للتكنولوجيا أعدّ ثلاث رسائل علمـــية أخـــرى كانت الأولى للجامعة الألمانية والثانية لغرض الحصول على درجة أستاذ مساعد، أما الثالثة فقد قدمت إلى وزارة الاقتصاد الألمانية وبعد نشر الرسائل عرض عليه من قبل ميلاس المدير العام لشركة (Kloerner Lumbelat Dertz) التي تقوم بتطوير محركات دبابات الأقاليم الباردة الجديدة للجيش الألماني العمل معهم، وعُيّنَ هناك بدرجة كبير مهندسين لمحركات الدبابات في تلك الشركة[1]. وفي عام 1955 عـــاد إلى تـــركيا وقـــدم رسالته لجامعة إستنبول فحصل على درجة أستاذ مـــساعد وهو في السابعة والعشرين من عمره آنذاك وهو بذلك يكون أصغر أستاذ مـــساعد في جامعة إستنبول[2]. فعمل لبضع سنوات في التدريس في كلية الهندسة، وممـــا يذكـــر أنـــه قام بكتابة العديد من البحوث والدراسات فحصل على درجة الأستاذية عام 1955، ثم أصبح بعد ذلك أستاذاً في اختصاص المحركات و لم يتجاوز التاسعة والعشرين من عمره[3].

ج - توجهه الديني:

عُـــرف أربكـــان بشخصيته القوية المتميزة ونبوغه المبكر وهو مسلم حنفي المـــذهب فيه قدر من الصوفية والزهد في الحياة تربى تربية إسلامية[4]. فكان متديناً مـــنذ صغره حريصاً على أداء صلاة الجماعة، وكثير التردد على الشيوخ ومجالسهم وكـــان لأسرته المقام الأول في توجهه الديني بفعل ارتباط والده بالشرع والقضاء، إلا أن الشخصية الأبرز تأثيراً في توجهه ومسيرة أيامه هو الشيخ محمد زاهد كتكو[*]

---

(1) حـــزب الـــسلامة الوطنـــي، الـــندوة العالمـــية للـــشباب الإســـلامي، 2006، ص 1 .www.Islamonline.com

(2) السيد، المصدر السابق، ص 244.

(3) Necmettin Erbakan, The Proposed Islam West Dialogue and its Future, duzey offset, (Ankara: 2005), pp. 2-3.

(4) هدى درويش، العلاقات التركية - اليهودية وأثرها على العلاقات العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة عام 1648 إلى نهاية القرن العشرين، دار القلم، (دمشق: 2002)، ص 66.

(*) محمـــد زاهد كتكو (1897-1980) مؤسس تكية إسكندر باشا للطريقة النقشبندية، متخذاً جامع إسكندر باشا مقرا له منذ 1958 وعرف بعدائه للغرب وسعيه لاستقلال تركيا الفكري والاقتصادي عنه.

إمـــام جامع إسكندر باشا إذ ترك هذا الشيخ بصمات عميقة في شخصية أربكان، فقـــد وجّهـــه لخوض غمار العمل السياسي ودعمه كما سنرى في مراحل حياته اللاحقة، وقد كان أربكان وفياً جداً لهذا الشيخ وسيمر معنا أنه قد بكى بكاءً مرًّا عـــندما لم يـــسعفه الحظ لحضور جنازته عندما كان معتقلاً على أثر انقلاب عام 1980 وأشـــاد بدوره قائلاً: - "كان لنا أساتذة كثر في أيام شبابنا والأستاذ كتكو مـــنهم وله مقام كبير في تربيتنا وكنت ممن تلقى العلوم الإسلامية على يديه وكان هـــؤلاء الأشـــخاص جسراً لتوصيل الأفكار الإسلامية الصحيحة للأجيال الجديدة وأنهم لعبوا دوراً **مهماً** في تدريسنا ولهم مكانة خاصة بالنسبة لنا"[1].

ومـــيل أربكان الإسلامي دفعه إلى التعلق بماضي أمته ورفضه الفطري لمحاولة علمـــنة الحـــياة في تـــركيا فَولد لديه ردود فعل قوية رافضة لارتباط تركيا التبعي بالغـــرب ومحاكاتها لسياسته في المجالات كافة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2]. وقد ورد في ملفه الشخصي بالجامعة التكنيكية بألمانيا أنه كان في أثناء دراسته يكثر من شيئين الصلاة وعمل المشروعات"[3].

د - نشاطه المهني/المحرك الفضي (غموش موتور):

لكـــن مـــسيرة أربكان العلمية تعرضت للانقطاع بفعل تحوّله صوب النشاط الـــصناعي ولتأثره بأفكار الشيخ كتكو قام مع مجموعة من زملائه بالخطوة الأولى لبـــناء حركة صناعية متقدمة في تركيا، فعاد أربكان بعزم وحماس وشوق إلى تركيا مـــن ألمانيا ليسهم مع بعض الأشخاص ويؤسس مشروع غموش موتور أو (المحرك الفـــضي) ففي 1 تموز 1956 أسس شركة مساهمة ضمت 200 شخص في قونية[*]

---

(1) مقابلة شخصية مع الدكتور نجم الدين أربكان في 28-9-2007.

(2) السيد، المصدر السابق، ص 244.

(3) خليفة، المصدر السابق، ص 3.

(*) قونـــية: مديـــنة تقع وسط تركيا كانت ولا زالت معقلاً إسلامياً على امتداد تاريخ تركيا، فهي مـــوطن العـــالم المتصوف جلال الدين الرومي، الذي خرجت من أفكاره التصوفية الطريقة المولـــوية ويعـــرف أهالي قونية بتدينهم الشديد وحرصهم على ممارسة الشعائر الدينية وتعد قونـــية معقـــل نفـــوذ الحركات والأحزاب الإسلامية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي وكانت معقل حركة نجم الدين أربكان أيضاً Mettin Heper "Turkey: Yesterday, Today and Tomorrow", Turkish Daily News, 22 May 2002, p. 2.

وبـــدأوا ببناء مصنع كبير للموتورات وبهذا حقق أحد طموحاته وكان محمد زاهد كـــتكو أحـــد المـــساهمين به وبدأ بالفعل المشروع يضخ إلى الأسواق بضائعه من مـــضخات للمـــياه ومكائن للخياطة وغيرها، وقد تحدث أربكان عن جذور هذه الفكرة قائلاً: - "على كل إنسان أن يخدم وطنه، فبينما كنت في ألمانيا بعد الحرب [العالمـــية الثانـــية] أعمـــل في شركة (Leopard) بتصنيع محركات الدبابات رئيساً للمهندسين الباحثين كنت متأثراً ومتألماً بشكل بالغ لعلمي أن أبسط وأصغر مضخة للري تقوم تركيا باستيرادها من الخارج فكيف يعقل أن نصنع نحن أفضل المحركات في ألمانـــيا ثم تـــستوردها بلادنـــا من هناك فخدمة وطننا تحتم علينا أن نصنع هذه المحركات في بلادنا"[1].

وأردف أربكـــان قائلاً: - "لكن صناعة المحرك ليست بالعلم وحده لهذا قمنا بجمع رأس مال من نحو 200 شخص من المدنيين وأصبحت شركة غوموش موتور ورأس المال الذي جمعناه آنذاك يعد اليوم رقماً خيالياً وأسسنا أكبر شركة محركات في تركيا وقمنا بتشغيلها خلال أربع سنوات"[2].

ويـــستمر أربكـــان في حديثه قائلاً: - "لقد صنعنا المحرك التركي في شركة غوموش موتور عام 1960 ليكون محرك محلياً بجميع قطع غياره وهذه المحركات حتى الآن اسمهـــا (بانجر موتور) تلبـــي احتياجات تركيا في ذلك المجال حتى إنها تلبـــي احتـــياجات العـــراق وباكستان أيضاً وتؤسس الآن شركة أخرى للمحركات في أذربـــيجان وهـــذه المحركات تعمل منذ تصنيعها حتى الآن دون أن يتم تغيّر قيراط واحـــد منها"[3]. وقد زار رئيس الوزراء عدنان مندريس هذا المعمل والتقى بنجم الـــدين أربكان وأثنى على جهود أربكان ومشروعه قائلاً: - "كنت أتمنى أن أرى معمـــلاً مـــثل هذا المعمل قبل عشر سنوات أي في سنة (1950) ولكن أنا مسرور لـــرؤيتي هذا المعمل في سنة 1960 وأتمنّى أن تتوسع الصناعات الثقيلة في تركيا"[4].

---

(1) Prof. Dr. Hakki Öz analtiyor Gümüsmot, "Erbakan Kendi ülkesinde Fabrika Kuruyor", http//home.arcor.De/necmeddin_erbakan/hayati/akademikhizimet/erbakanfabrika.html, s.1.

(2) السيد، المصدر السابق، ص 245.

(3) Prof. Dr. Selim Palavan Anlatiuor, "Necmettin Erbakan in soyu ve dogumu", s.4, www.NecmettinErbakan.com.

(4) Ergin, A.G.E., s.15.

إلا أن هـــذا المشروع واجه عراقيل حالت دون استمرار الشركة آنذاك من خلال تفـــضيل الاســـتيراد علـــى التصنيع المحلي وعدم حماية منتجاتها بفعل الكارتلات الاقتصادية الكبيرة التي تجني أرباحها من الاستيراد، ويعلل أربكان ذلك بالقول: - "إلا أنـــنا لم نـــستطع أن نستمر فقد تعرضت محركاتنا لعملية إغراق تجاري وكان عليـــنا أن نخفـــض مـــن قيمة المحرك من 6700 ليرة إلى 2700 ليرة، لذا لم نستطع الاســـتمرار إلا أن المسؤولية تقع على اتحاد الغرف الصناعية التركية التي لم تستطع أن توقف هذه العملية فكان عليها أن توقف الاستيراد لتشجيع الناتج المحلي"[1].

أمـــا فـــيما يخص حياته الاجتماعية فقد كوّن أسرته في بداية عقده الأربعيني لانشغاله بهموم الدراسة وتحقيق أحلامه الصناعية من خلال مشروع الموتور الفضي إذ قرّر الزواج عام 1967 من نرمين هانم وهي شخصية متعلمة حاصلة على شهادة الـــبكالوريوس في كلـــية الاقتصاد تجيد ثلاث لغات[2]. أنجبت له ابنتين هما زينب ولدت عام 1968 والثانية إيلاف 1974 أما الثالث فاسمه محمد الفاتح ولد في 1979[3].

ثانياً: - أربكان ونشاطه في اتحاد الغرف الصناعية والتجارية

حـــصل أربكان وبحكم أنه رجل صناعي على عضوية مجلس الغرف الصناعية والـــتجارية في إستنبول عام 1959 بجانب توليه منصب رئيس إدارة شركة مصنع المحرك الفضي للمدة من 1956-1966[4].

ومـــن ثم أصبح أميناً عاماً وعضواً في مجلس إدارة اتحاد الغرف الصناعية[*]. والـــتجارية ثم رئيـــساً له عام 1967 وبقرار من الحزب الحاكم (حزب العدالة)

---

(1) خليفة، المصدر السابق، ص 5.

(2) اوجار، المصدر السابق، ص 67.

(3) Pro. Dr. Necmettin Erbakan, "Islam and Science", Düzey Ofset, (Ankara) 2005, pp. 1-2.

(4) زيـــاد أبو غنيمة، "من هندسة محركات الديزل.. إلى هندسة الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا" www.Islam online.com 2007/3/28.

(*) اتحـــاد الغرف: - تأسس في 1950 لتوجيه الصناعات الأساسية داخل القطاع الخاص وتمتع هـــذا الاتحاد بصفة شبه رسمية. وبعد 1960 امتلك حق تحديد قوائم التبادل الخارجي فضلا عن ذلك كان هذا الاتحاد لديه صلاحيات منها تحديد بيع السلع المستوردة إلى تركيا، للمزيد مـــن المعلـــومات ينظـــر: أنيلا ايرألب سياسة استراتيجيات التنمية في كتاب تركيا المجتمع والدولة (بيت الحكمة، بغداد: 2002)، ص 63.

الـــذي كـــان أربكـــان عضواً فيه[1]. وهو منصب مهم أتاح له فرصة الانطلاق للدخـــول في عالم السياسة ومن هنا بدأت مرحلة جديدة من حياته[2]. وفي أثناء رئاســـته للمجلـــس اختار أربكان مسؤولية الدفاع عن مصالح ملاك الأناضول والمتـــضررين مـــن سياسة الإهمال والتهميش التي تعرضوا لها في المرحلة السابقة خلافـــاً لـــسياسة حزبه أي حزب العدالة، الذي سعى إلى كسب تأييد العسكر ومـــوالاهم ولـــو ضـــمنياً مـــن خلال فتح المجال أمامهم للمساهمة مالياً ضمن المـــشروعات الاقتصادية الكبيرة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية عن طريق إنشاء صـــندوق المعاشـــات[*]. الذي يتم استثمار الأموال المودعة فيه مما شجعهم على الاهـــتمام بممارسة الأعمال التجارية[3]. بالتعاون مع كبار الصناعيين في إستنبول وأنقـــرة، وهـــذا يفسر سيطرهم على بعض المنشآت الصناعية مثل مصنع (هاز فـــستر أنترناشـــونال للآلات) (ورينو للسيارات) (وكوديير للإطارات) ومن ثم امتلك الجيش مؤسسة آوياك[**]. ويتم توزيع أرباح تلك المشاريع حسب الرتب العـــسكرية فضلاً عن ذلك كانت الوظائف الإدارية تقتصر على العسكريين بعد تقاعدهم[4].

وكـــذلك أراد حزب العدالة أيضاً توحيد البرجوازية لجعلها تحت سيطرته من خـــلال توجهاته لتأمين الرأسمالية الصناعية التي جاءت على حساب طبقة الحرفيين

(1) جـــلال عـــبد الله معـــوض، صـــناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 1998)، ص 87.

(2) مـــصطفى عاشـــور، تـــورجت أوزال... والمد الإسلامي في تركيا في ذكرى وفاة تورجت أوزال، ص 3، 2006/7/26. www.Islam on line net, Arabie/history.com

(*) صـــندوق المعاشات: حاولت حكومة ديميريل كسب تأييد الجيش ولو ضمنيا عبر دمجهم في الاقتـــصاد من خلال المشاركة ماديا بأعمال التجارة والتعهدات والمقاولات في هذا الصندوق الـــذي تأسس بعد انقلاب 1960 لاستثمار أموالهم بمشاريع مربحة. الجيش حزب سياسي أم شركة أم "عسكرلي أفندم"؟!، مجلة الدستور، ع40، (لندن: 1979)، ص 29.

(3) عاشور، المصدر السابق، ص 3.

(**) آويـــاك (OYAK): وهـــي مؤســـسة أنشأت في كانون الثاني عام 1961 بهدف حماية كبار العسكريين من تقلبات اقتصاد البلاد ولمواجهة الأزمات وارتبطت بوزارة الدفاع وتتولى إدارة شؤونها هيئة مختصة، للمزيد من المعلومات ينظر: الطائي، المصدر السابق، ص 104.

(4) ســـاجلار، تـــركيا الحديـــثة فـــي نوبار هوفسيبان، الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، المصدر السابق، ص 50.

والـــصناعيين والتي تضررت مصالحهم على أثر ذلك[1]. فضلاً عن سياسة تشجيع رؤوس الأمـــوال الأجنبية من خلال إعطائه الموافقات لإقامة مشاريع داخل البلاد الـــتي أسهمت بشكل أو بآخر في ظهور فئة متنفذة من رجال الأعمال الرأسماليين الكـــبار الأمـــر الـــذي أكسب حزب العدالة صفة ممثل المصالح البرجوازية العليا وامتيازاهم[2].

وخـــلال تلـــك المدة تكوّنت علاقات وثيقة بين حزب العدالة الحاكم واتحاد الغـــرف والتبادل التجاري التركي، ويعدّ هذا الاتحاد أحد أعمدة الاقتصاد التركي مما أكسبه موقعاً مميزاً وحساساً بالنسبة للدولة لدرجة أنه لا يمكن تعيين رئيس له إلا بعد إجراء مشاورات خاصة معه ونتيجة لتنفيذ استراتيجية بدائل الاستيراد وتحديد الـــسلع ظهرت منافسات خطيرة شجعت على تقوية العلاقات وتمتينها بين أعضاء الاتحاد وأعضاء الحزب الحاكم ودمجهم ضمن إدارة الاتحاد[3].

وقـــد أثرت المشاريع المنتجة للسلع الاستهلاكية وطرحها للسوق المحلية أكثر منها لأغراض التصدير على تقويض الصناعة المحلية مما أثر على طبقة البرجوازية الصغيرة[4].

بـــرز أربكـــان بوصـــفه معارضاً قوياً لديميريل إذ اتُّهم الأخير بموالاة رجال الصناعات الكبار في المدن الكبرى على حساب المنظمين ورجال الأعمال الناشئين في الأناضـــول وأخذ يوجّه الخطب مراراً وتكراراً منتقداً سياسة الاتحاد الاقتصادية الـــذي كـــان يمثل أحد أعمدة الاقتصاد التركي كما ذكرنا سابقاً لصالح الرأسمالية الـــتجارية الكبيرة في مدن إستنبول وإزمير وأنقرة التي تمتلك الحصة الأكبر من منح الاســـتيراد، في الوقت الذي "يشعر تاجر الأناضول بأنه يسير حافياً" على حدّ قول أربكـــان[5] فـــضلاً عن ذلك بدأ أربكان بتوضيح التفاوت الذي كان يحصل جراء الاســـتثمارات وحـــسب تـــصوره فإن 80% من ودائع البنوك تذهب إلى جيوب

---

(1) فلاديميـــر ايفانـــو فيـــتش داينلوف، الصراع السياسي في تركيا الأحزاب السياسية والجيش، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، دار حوران، (دمشق: 1990)، ص 215.

(2) Feroz Ahmed, "The Turkish Experiment of Democracy 1950-1975", West View Press, London, 1977, p. 23.

(3) ايرلاب، المصدر السابق، ص 261.

(4) فيروز أحمد، تدخل العسكريين، في نوبار هوفسبيان، ص 218.

(5) دانيلوف، المصدر السابق، ص 217.

الملاكـين الكبار وكان هؤلاء يشددون قبضتهم على مجريات التجارة الخارجية من قـبل شركاتهم الكبيرة في المدن الكبرى، أما النسبة الباقية والبالغة 20% فتكون من حصة كل تجار الأناضول كما إن نسبة 80% من المخصصات الصناعية تستغل من قـبل الـشركات الكـبيرة ممـا يؤدي إلى حدوث خلافات ومنازعات بين بقية الصناعات حول 20%[1].

ظل أربكان طوال مدة وجوده في الاتحاد يصر على أن اتحاد المجالس التجارية والـصناعية يعمـل كهيئة لمصالح كبار التجار وإنه يقع تحت سيطرتهم الكاملة ولا يعمـل لـصالح ملاك الأناضول، وأنه يرغب في جمع خيوط الإدارة في قبضته في الـوقت الـذي يعـرب فـيه أربكان عن رغبته بضرورة الدفاع عن مصالح تجار الأناضول وبطبيعة الحال أثارت انتقادات أربكان قلق تلك القوى[2].

بـدأت الـصحافة تشنّ الحملات ضد توجهات أربكان، فعلى سبيل المثال، ذكـرت صحيفة (أنت) في عددها 127 والصادر في 1969/6/3 مقالاً جاء فيه: - "هناك صراع واضح في هذه الأيام في عالم التجارة والصناعة بين فئتين، فئة الرفاق الماسـونيين الـذين يعملـون لحماية رئيس الوزراء سليمان ديميريل وفئة الأخوان المسلمين الذين يعملون برئاسة نجم الدين أربكان[3].

ومـما لا شك فيه فإن موقف أربكان أثار حفيظة القوى الرأسمالية ورداً على ذلك قامت تلك القوى المتنفذة في تركيا بتهديد ديميريل بإسقاط حكومته إذا لم يتم الـتخلص من أربكان ولا سيما أنه وبعد توليه للمنصب أي (أربكان) بمدة قصيرة مـنع الاستيراد والتصدير من وإلى (إسرائيل)[4]. لذا بدأ ديميريل بتوجيه الاتهامات لأربكـان بحجة مساعدة التجار والصناع الإسلاميين واستخدام الدعاية الإسلامية لإثـارة المشكلات، وأقدمت قيادة حزب العدالة بصفته الحزب الحاكم على عزل أربكان من منصبه كأمين عام لاتحاد مجالس الغرف الصناعية والتجارية[5].

---

(1) اوجار، المصدر السابق، ص 66.
(2) أبو غنيمة، المصدر السابق، ص 3.
(3) الطحان، الحركة الإسلامية، ص 161.
(4) يوسـف الشريف، "نجم الدين أربكان مسيرة ناجحة محتواها محطات فشل"، مجلة المعرفة، ع90، الكويت 2004، ص 72.
(5) تركيا، الملف الثالث، مركز البحوث والمعلومات، (بغداد: 1984)، ص 51.

ثالثاً: أربكان والانتخابات البرلمانية لعام 1969

أضحت سياسة حزب العدالة المدافعة عن مصالح رجال الأعمال والبرجوازية المتواجدة في المدن الكبرى التي حظيت بتأييد النواب داخل المجلس الوطني وبدعم الجيش ومنحه الثقة لديميريل[1]، فكانت لتلك السياسة آثار سلبية أسهمت في خلق تناقض بين الرأسمالي التجاري الصناعي المتواجد في مدن إستنبول وأنقرة وإزمير والمرتبط بعلاقات وثيقة مع الغرب وبين البرجوازية الصناعية التجارية الصغيرة والمتواجدة في أقاليم الأناضول، ومن البديهي أن تؤدي مثل تلك السياسة المهيمنة على رأس المال ومركزيته إلى تهديد البرجوازية[2]. الأمر الذي دفع بملاك الأناضول إلى ضرورة التحرك والسعي لحصولهم على دعم الدولة من خلال مشاركتهم بالقروض في التجارة الخارجية لتثبيت مواقفهم[3]. إلا أن هؤلاء أدركوا فيما بعد أن تلك الأموال التي تجمعها الدولة عبر المصارف الحكومية يستحوذ عليها كبار رجال الأعمال واتضح لهم بأن سياسة حزب العدالة في الستينيات الداعمة للرأسمالية الصناعية لم تكن لصالح جميع الصناعيين فانعكس ذلك على طبقة البرجوازية الصغيرة، وأدّى إلى إفلاسهم لمركزية رأس المال وتقوية نفوذ الرأسمالية الصناعية في المدن الكبيرة، ونتيجة لذلك بدأت الشرائح والفئات المتمثلة بأصحاب المتاجر ترفض سياسة حزب العدالة وتوجه له الاتهامات بأنه حزب الاحتكارات برأسمال أجنبي، فطالبوا رئيس الوزراء ديميريل وزعيم حزب العدالة في ذلك الوقت[4] بالتدخل لصالحهم وإيجاد حلولٍ لذلك التفاوت بما ينسجم مع وضعهم، إلا أنهم جوبهوا بالرفض فتحول معظمهم إلى معارضة الحزب والابتعاد عنه[5]، مما دفعهم إلى تشجيع أربكَان لترشيح نفسه في الانتخابات القادمة لتصورهم بأنه الأصلح لقيادتهم من ديميريل إلى جانب تجربته في اتحاد الغرف الصناعية والتجارية، واستجابة لمطالب هؤلاء قرّر أربكان خوض تلك التجربة والدخول في المعترك

---

(1) دانيلوف، الصراع السياسي، ص 218.

(2) Elections of turkey in 1969, Middle East Journal, vol. 24, no. 11970, p. 12.

(3) دانيلوف، الصراع السياسي، ص 219.

(4) فيروز أحمد، تدخل العسكريين في هوفسيبان، ص 219.

(5) دانيلوف، الصراع السياسي، ص 219.

الـــسياسي وتحديه لديميريل فتمّ ترشيحه عن مدينة قونية عام 1969 بوصفه مرشحاً مستقلاً[1].

وتمكـــن أربكـــان من الفوز بدعم وتأييد رجال الأعمال في الأناضول على أثر مناصـــرته لقضيتهم من خلال خطبه ودفاعه عنهم فحصل على مساندة هؤلاء وتسلم مقعداً في البرلمان وعدّ ذلك أول انعطاف سياسي له، وضمن هذا السياق ذكر أربكان قـــائلاً: - "عندما أصبحت رئيساً لهذا الاتحاد [اتحاد الغرف الصناعية والتجارية] عملت علـــى حماية منتجاتنا المحلية وقمت بتغير سكرتارية هذا الاتحاد وعينت فيها من لديهم الـــرغبة بحمايـــة الصناعة الوطنية"[2]. إلا أنه واجه معارضة شديدة من غرف التجارة والصناعة في إزمير وفي الدوائر الحكومية التي لم تعترف بنتائج الانتخابات[3].

المبحث الثاني

أولاً: الأوضاع العامة الممهدة لظهور حزب النظام الوطني

إن ظهـــور التوجه الإسلامي في الحياة السياسية جاء رد فعل تجاه الإجراءات التحديثية السريعة (العلمانية) التي قام بها أتاتورك[4] التي كشفت عن فشله وإخفاق حلفائـــه في تأســـيس دولة على النمط الغربـــي في الوقت الذي كانت تفتقر إلى مقـــومات النظام السياسي الديمقراطي بدليل وجود حزب الشعب الجمهوري على الـــساحة السياسية لمدة طويلة[5]. فقد عملت تلك الإجراءات على عزل تركيا عن العـــالم الإسلامي المحيط بها والتقرب للغرب سعياً لتعطيل دور الإسلام بوصفه قوة محـــركة في المجتمع والسياسة فخلقت فجوة عميقة كانت السبب في ابتعاد الشعب عن السلطة الحاكمة[6].

---

(1) نور الدين، الحركات الإسلامية في آسيا، ص 148، الشريف، المصدر السابق، ص 71.
(2) السيد، المصدر السابق، ص 245.
(3) Ergin A.G.E., s.45.
(4) أســـعد عـــبد الـــرحمن، تـــركيا صـــراع الإســـلام والعلمانـــية، 2006/11/14، www.Islamonline.com، ص 2.
(5) حمـــيد حمـــد السعدون، الطوق مخاطر التحالف التركي – الإسرائيلي، وائل للطباعة، عمان 2002، ص 39.
(6) هاكـــان يافوز، العلاقات التركية – الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، مجلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع29، أبو ظبي 2000، ص 8.

إلا أنــه وبعد مضي ستة عقود على علمنة الحياة بدا واضحاً خطأ أتاتورك في تقديــره لحاجة الشعب التركي للإسلام وارتباطه به[1]. ومما يثير الدهشة أن الغرب هو الذي اشترط على تركيا قيام دولة علمانية وفق ما جاء في بنود معاهدة لوزان[*] وهــو أيضاً من أسهم بشكل أو بآخر في عودة المظاهر الدينية إلى تركيا، وقد يثار تــساؤل عن كيفية حدوث ذلك؟ وهنا لا بد من توضيح ذلك: فمع نهاية الحرب العالمــية الثانــية وتــوافقاً مع المتغيرات التي حدثت فيها على المستويين الداخلي والخارجــي[2]. ما أدّى إلى إحلال مبدأ التعددية الحزبية التي أعادت المظاهر الدينية (كمــا مرّ معنا) من خلال ممارسة الديمقراطية وأحداث تقارب مع المحافظين ذوي المــيول الإسلامية المهمشين من قبل السلطة حتى ذلك الوقت، وبدا ذلك جلياً في انتخابات 1950 عندما صوّت الشعب لصالح الحزب الديمقراطي واستطاع الحزب تحقيق نجاح ساحق على أثر التسهيلات التي قدمت لصالح المسألة الدينية إذ تمكنت الطــرق الصوفية التعبير عن نفسها في مدة حكمه[3] بعد أن كانت تمارس نشاطها بشكل سري فوقع عليها عبء المحافظة على الأسس الفكرية والاجتماعية للإسلام مــن التفكك والذوبان، وكان وقوفها بجانب الحزب الديمقراطي لغرض التقليل من شــأن حــزب الــشعب الجمهوري الذي أسسه كمال أتاتورك وحكم لمدة 27 عاماً[4].

وقــد فسّر أحد الباحثين أسباب فوز الحزب الديمقراطي قائلاً: - "إن القاسم المشترك الأعظم بين أنصار الحزب الديمقراطي معارضتهم لمركز الطبقة الحاكمة"[5].

وعلــى الــرغم من كل محاولات أتاتورك في تصفية المظاهر الإسلامية باستخدامه

---

(1) الصحوة الإسلامية تهدد علمانية أتاتورك، ص 2.

(*) معاهدة لوزان: وهي المعاهدة التي أبرمت عام 1923 وتضمنت شروط كرزُن الأربعة (قطع كــل صلة بالإسلام، إلغاء الخلافة، إخراج أنصار الخلافة والإسلام، اتخاذ دستور مدني بدلا من دستور تركيا القديم)، الطحان، الحركة الإسلامية الحديثة، ص 106.

(2) إبــراهيم خلــيل العــلاف وآخرون، التقرير الاستراتيجي، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 2001-2002، ص 12.

(3) يافوز، المصدر السابق، ص 9-10.

(4) محمــد نــور الــدين، حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، (بيروت: 2001)، ص 216.

(5) يافوز، المصدر السابق، ص 10.

القــوة وبطرق استفزازية[1]. إلا أن الإسلام ومنذ حقبة الخمسينيات شكل عاملاً مهمــاً في الحــياة السياسية التركية وأصبح رمزاً للمعارضة لتحقيق الإرادة الشعبية وذلك من خلال مواصلة الطرق الصوفية نشاطها في حقبة الستينيات والسبعينيات[2]. فلــم يؤثر انقلاب 1960 عليها بل على العكس ساعدها على ظهور حزب العدالة بوصــفه وريــثاً للحــزب الديمقراطي فبدأ الإسلام يأخذ قالباً جديداً في الشكل والمــضمون[3]، مما شجع على تبلور الفكر الإسلامي واتساع آفاقه فأدى إلى تزايد انتماء أعضاء جدد لتلك الطرق وبيع الإصدارات والأشرطة الدينية وحصول توسّع في أعــداد مدارس تعليم القرآن للأطفال والتمسك بأداء الفرائض الدينية كالصوم والحج[4]. فاستثمرت تلك الجماعات من ذوي الميول الإسلامية معظم جهودها في ثلاثة مجالات (التعليم والنشر والتنظيم)، فمثلاً بذلت جهداً كبيراً في تعليم الدروس الدينــية للــبالغين في القرى البعيدة عن مراقبة السلطات وعملت على طبع وبيع الكتب الدينية بأسعار زهيدة لا سيما كتب السيرة النبوية وسيرة الخلفاء الراشدين والتاريخ الإسلامي والشعائر الإسلامية[5].

كمــا أســهمت الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية في خلق نمط جديد في التعامل بين الدين والدولة فشجعت على بدء مرحلة جديدة من التقارب بين التيار الإســلامي والتيار العلماني من خلال اعتراف كل طرف بشرعية الآخر مما ترتب علــى ذلك وصول أحزاب إسلامية الميول إلى المجلس الوطني التركي[6]. فمع بداية عام 1970 شهد التيار الديني مرحلة جديدة للنشاط الإسلامي في تركيا حيث ظهر بوصــفه تياراً سياسياً وليس مجرد تيار فكري أو اجتماعي، فخرج التيار الديني عن تبعية حزب العدالة العلماني الذي اتسم بالانفتاح على الإسلاميين[7].

---

(1) السعدون، المصدر السابق، ص 36.

(2) جــراهام فولــر، الحركة الإسلامية في تركيا، ترجمة: محمود عبد الكريم، 2006، ص 4؛ www.dorisia.com.

(3) نور الدين، حجاب وحراب، ص 216.

(4) فولر، المصدر السابق، ص 6.

(5) Landau, "Turkey Between Secularism…", op. cit., p. 2.

(6) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 3.

(7) نور الدين، حجاب وحراب، ص 216.

وعلى الرغم من تحذيرات الدستور التركي بعدم استغلال الدين لأغراض سياسية إلا أن الإسلاميين أدركوا أن الوقت قد حان للخروج من العزلة السياسية ومحاولة العودة إلى التراث السياسي والإسلامي للدولة العثمانية توافقاً مع تبلور التيار الإسلامي وبشكله التدريجي، لا سيما أنهم أدركوا أن الحزب الديمقراطي وحزب العدالة لم يكونا سوى حزبين ليبراليين يعملان على استغلال المشاعر الدينية من خلال تفسيرهم لحرية العقيدة بأنها جزء من الخصوصية الفردية والحقوق الخاصة للمواطنين[1].

الأمر الذي ساعد على تعزيز مكانة الإسلام اجتماعياً وثقافياً وأضحت جاهزة للتحول النوعي فظهر نشاط الإسلاميين من خلال الجمعيات الإسلامية الخيرية التي شهدت زيادة في أعدادها في مدة قصيرة[2]. فضلاً عن توثيق علاقة أعضاء الطريقة النقشبندية[*]. في الستينيات مع حزب العدالة الذي حكم للمدة (1965-1971) وفي نهاية العقد السابع توصل الشيخ كتكو أحد أبرز قادة الطريقة النقشبندية إلى ضرورة الاهتمام بالمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تركيا[3].

وكانت أفكاره معبّرة عن إيمانه بضرورة التغيير وكما بيّن أحد تلامذته قائلاً: - "كان شيخنا يؤمن بأن التصنيع يلبي احتياجاتنا الأساسية لنحافظ على ثقافتنا ونتخلص من تبعية الغرب وهي وسيلة مهمة لتحقيق استقلالنا الاقتصادي والسياسي[4]. لقد تركت حركة التصنيع آثارها الضارة على المجتمعات الريفية والحضرية فشعر التجار الصغار والحرفيون والفلاحون البسطاء بالحاجة إلى مؤسسة

---

(1) خليفة، المصدر السابق، ص 5.
(2) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 3.
(*) النقشبندية: - وهي طريقة صوفية تأسست في بخارى على يد محمد بهاء الدين النقشبندي في القرن الثالث عشر، وانتشرت في الأناضول في القرن الخامس عشر، كان الأكراد من أتباعها وبدرجة كبيرة وهي طريقة تميل إلى الهدوء في كل شيء ومن هنا كان الذكر منها أي (ذكر الله) في حلقات غير جهرية ولها تأثير كبير في تركيا ومنها انبعثت الحركة النورسية وتعد النقشبندية واحدة من أقدم الطرق الصوفية. للمزيد من المعلومات ينظر: نور الدين، الحركات الإسلامية في آسيا، ص 159.
(3) Hepor, "Turkey: Yesterday, Today", op. cit., p. 3.
(4) السيد، المصدر السابق، ص 246.

جديـــدة يصوتوا لها للاحتجاج على السياسة التي نادى بها حزب العدالة[1]. فدأب أعضاء تكية إسكندر باشا المتنفذة والعائدة للطريقة النقشبندية بزعامة الشيخ محمد زاهد كتكو خلال الستينيات إلى السعي بصورة منهجية للدخول لأجهزة معينة من الدولـــة مـــثل هيئة تخطيط الدولة، وزارة التعليم، وزارة التربية[2]. وفي أثناء وجود أربكـــان في ألمانـــيا بعث برسالة مكونة من 60 صفحة إلى كتكو يشرح له تخلف الـــصناعة التركية وضرورة التحرك والعمل على بناء صناعة وطنية وأن تبدأ تركيا بالتصنيع مع المحافظة على الثقافة الوطنية، تستطيع من خلالها الاستغناء عن البضائع الغربية[3]. واتساقاً مع ذلك جرى السعي لتأسيس حزب سياسي لقناعتهم بضرورة التحـــرك ليتـــسلموا زمـــام الأمـــور والتقدم نحو الأمام للتحرر من هيمنة حزب العدالة[4].

ورافـــق ذلك استمرار الخلافات في اتحاد الغرف التجارية والصناعية ليضيف ســـبباً آخر متزامناً مع رغبة أصحاب الأعمال والبرجوازية الصغيرة بضرورة وجود حـــزب سياســـي لمواجهة رجال كبار الأعمال المتواجدين في إستنبول وإزمير[5]. فكان تأسيس حزب النظام الوطني.

ثانياً: مؤسسو حزب النظام الوطني

تـــبلورت تلك العوامل لتحقيق رغبة هؤلاء بتأسيس حزب سياسي ذي ميول إســـلامية فبدأ أربكان بإجراء المشاورات مع العديد من أصدقائه لمناقشة الأوضاع العامـــة في تـــركيا وسبل إيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها، فقام أصدقاؤه بمحاولات لجمـــع تأيـــيد الشعب والالتفاف حوله لخلق قاعدة شعبية، وكان أربكان يتصدر

(1) M. Hakan Yauvz, "Political Islam and The Wlfere (Refah) Party in Turkey", Comparative politics, vol. 30, 1997, p. 66.

(2) هاينـــتس كرامـــر، تركيا تبحث عن ثوب جديد التحدي الماثل أمام كل من أوروبا والولايات المتحدة، ترجمة فاضل جتكر، مطبعة العبيكان، السعودية، 2001.

(3) مقابلة شخصية مع الأستاذ نجم الدين أربكان في يوم 2007/9/28.

(4) مـــصطفى محمد الطحان، حزب العدالة والتنمية في تركيا، رؤية من الداخل، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، (الكويت: 2003)، ص 3؛ Kucukcan, "State Islamic and Religion, ...", op. cit., p. 491.

(5) الشريف، المصدر السابق، ص 73.

الاجـــتماعات لما عرف عنه بشخصيته القيادية المتزنة إذ كان يقود الحوارات ويقوم بمقابلة العديد من الشخصيات الصناعية لكسب تأييدهم، وفي إحدى الاجتماعات توصل أربكان ورفاقه إلى إعلان تأسيس حزب سياسي[1].

فقـــال أربكـــان: - "أيها الأصدقاء.. لقد عرض عليّ البعض منذ مدة فكرة تأسيس حزب سياسي: قائلين فلنؤسس حزباً سياسياً مناسباً للرؤى الأساسية لأمتنا وقد فكرت ملياً في ذلك واستشرت من أثق في أدائهم من الأصدقاء المقربين وأهل العلـــم الذين أحترمهم.. وقد قررت تشكيل حزب سياسي لكي ننتقل إلى الحركة الـــسياسية ولتحقيق هذه الغاية فلا بد أن تسير التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية معاً وفي خطوط متوازنة فهيّا بنا لنبدأ في الاستعدادات"[2].

وقـــد كلـــف أربكـــان كل من سليمان عارف إمرة وحسن أقصاي بإعداد اللائحـــة الداخلـــية للحزب وأصبح ذلك مهيئاً للإعلان والظهور وفي النهاية أقرّ أربكان وأصدقاؤه تأسيس حزب النظام الوطني بتاريخ 24 كانون الثاني 1970 فرفع أربكان إصبع الشهادة وقال هذا رمز حزبنا[3]، وبمشاركة مجموعة من الشخصيات البارزة التي تمتلك رؤية قومية متوافقة مع معتقدات الأمة التركية المسلمة والمتمسكة بـــتاريخها وإيمانها بضرورة مشاركتها في العملية السياسية، وقد أسهمت في تأسيس الحـــزب ثمـــاني عـــشرة شخصية اشتملت على عدد من المهن التي توزعت ما بين مهندس ومحام وتاجر وعالم دين[4].

وتمكـــن بعـــد ذلـــك أربكان من إقناع المفكرين والناشطين الإسلاميين والـــنواب المسلمين في البرلمان بالانتماء للحزب الذي أعلن عن تأسيسه معبّراً بذلك عن حدوث تحوّل سياسي بعد أقل من نصف قرن على ولادة الجمهورية التركية[5].

---

(1) Ergin, A.G.E., s.38.

(2) مقابلة شخصية مع الأستاذ نجم الدين أربكان في 2007/9/28.

(3) Ergin, A.G.E., s.40.

(4) روشـــين شـــاكر، الحركة الإسلامية في تركيا، قضايا فكرية، (القاهرة: 1993)، ص 118، ميـــشيل نـــوفل "تركيا وصعود الرفاه إلى السلطة التوافق بين الإسلام والديمقراطية"، مجلة شؤون الأوسط، ع53، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، (بيروت: 1996)، ص 10، (بشأن ذلك ينظر الملحق رقم 1).

(5) الشريف، المصدر السابق، ص 74.

وتمّ الإعلان عن هوية الحزب بوضوح إذ جاء على لسان أربكان قائلاً: - "إن أمتنا أمة الإيمان والإسلام ولقد حاول الماسونيون والشيوعيون بأعمالهم المتواصلة أن يخرجوا هذه الأمة ويفسدوها ولقد نجحوا في ذلك إلى حد بعيد، فالتوجيه والإعلام بأيديهم والتجارة بأيديهم والاقتصاد تحت سيطرتهم، وأمام هذا الطوفان ليس أمامنا إلا أن نعمل يداً واحدة وقلباً واحداً حتى نستطيع أن نعيد تركيا إلى سيرتها الأولى ونصل تاريخنا المجيد بحاضرنا الذي نريده مشرقاً"[1].

وعلى الرغم من تبنّي الحزب وجهة نظر ديمقراطية إلا أن التوجهات الدينية بدت واضحة للعيان ويمكن إدراك طابعه الإسلامي من خلال تأكيداته على دعم القيم الروحية إذ يقصد من ورائه الحرية الدينية أي بمعنى "التربية الإسلامية" دون التعرض للعلمانية[2].

مع هذا ظل أربكان رافضاً للعلمانية التي تفهم على أنها معادية للإسلام إذ أعطى تبريراً لتأسيس حزبه قائلاً: - "إن الغاية الأساسية من تأسيس حزبنا هي تفضيل الأخلاق العالية والفضائل السامية في أعماق أمتنا وتحقيق النظام والسعادة والعدالة الاجتماعية وإيجاد موازنة عادلة بين الفرد والجماعة والشعب"[3].

كما أولى أربكان اهتماماً خاصاً بإقامة الفرائض الدينية مؤكداً رفضه استخدام المبادئ العلمانية أداة ضغط على الدين[4]. فتقدم أربكان بطلب إلى الجهات المسؤولة لغرض استحصال الموافقة على تأسيس الحزب ومنحه تصريحاً بذلك، فتم عرض الطلب على عصمت إينونو فقال: - "اسمحوا لهم"، وكان رد المسؤولين: - "إن هؤلاء إسلاميون كيف تسمح لهم"، فأجاب إينونو قائلاً: - "لم يبقَ في البلاد إسلام فقد انتهى أمره منذ زمن طويل، اسمحوا لهم لتتأكدوا من ذلك"[5]. وأضاف

---

(1) الطحان، الحركة الإسلامية، ص 181؛ أبو غنيمة، المصدر السابق، ص 2.
(2) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 3.
(3) السيد، المصدر السابق، ص 92.
(4) يوسف إبراهيم الجهماني، حزب الرفاه والرهان على السلطة، مطبعة حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 1997، ص 9.
(5) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 233.

إيـــنونو قائلاً: - "حسبنا أن أسسوا حزباً فلنعلم كم سقطت نسبتهم بعد خمسين سنة لنرى"[1].

ســـرعان مـــا تمكن أربكان، وبتشجيع من أعضاء الطريقة النقشبندية وعلى رأســـهم كـــتكو بتأسيس حزب ذي اتجاه ديني إذ كان لهم دور مهم في تشكيل نظرته السياسية[2].

ولإدراك الـــشيخ كتكو بأن تركيا بحاجة إلى أشخاص يمتلكون إيماناً وتقوى ومـــن خلال وجهة نظره المتمثلة بالأخلاق والمبادئ التي تعبِّر عن صفات الشعب التركـــي الأصلية لذا لا بد من إحيائها عن طريق جيل جديد يتسم بالوطنية وروح التضحية ويظهر الاحترام للملكية والأرباح الشرعية فضلاً عن تمتعه بروح المعرفة، وإن هـــذا ســـيمكن تركيا من حمل المصباح في الحضارة والمعرفة والتقنية حسب قوله[3].

لـــذا يمكـــن القول إن تأسيس حزب النظام الوطني جاء ليعبّر عن بدء مرحلة جديـــدة ومهمـــة من مراحل التشابه والاختلاف بين العلمانية والإسلاميين ليؤكد عجـــز إجـــراءات كمال أتاتورك وخلفائه في إبعاد الشعب التركي الذي يشكل المسلمون نسبته 98% عن جذوره الحضارية[4].

وبـــدأ الحـــزب علـــى الفور بإنشاء فروع له في عموم تركيا والمدن الصغيرة والقـــرى لا سيما بين الحلقات الدينية[5]. وعلى الرغم من تشديد الدستور التركي لسنة 1961 ومنعه من تأسيس أحزاب سياسية تتخذ الدين شعاراً لها إلا أن حزب الـــنظام ظـــل يؤكد على جذور تركيا الإسلامية ويشدِّد على أن الإسلام مصدر أساســـي للحـــياة والنظام لامتلاكه القيم والمبادئ والأخلاق[6]. فأخذت القاعدة الجماهيريـــة للحزب في تصاعد مستمر وسريع. واعترفت الصحافة التركية بسرعة بتقدم الحزب ووصفتها بالخطيرة[7].

---

(1) أوجار، المصدر السابق، ص 88.
(2) Heper, "Turkey: Yesterday, Today…", op. cit., p. 2.
(3) Landau, "Turkey Between Secularism…", op. cit., p. 5.
(4) Heper, "Turkey: Yesterday, Today…", op. cit., p. 3.
(5) نور الدين، الحركات الإسلامية في آسيا، ص 149.
(6) Landau, "Turkey Between Secularism…", op. cit., p. 5.
(7) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 242.

ثالثاً: أربكان ونشاطه الحزبي

مـــن البديهـــي أن سرعة انتشار الدعاية للحزب وخلال مدة وجيزة كانت وراءها جهود هائلة بذلت وهمة عالية وحماس ونشاط شديدين لتحقيق تلك النتيجة، إذ قـــام أربكـــان بنـــشاط حزبـــــي مكـــثّف من خلال جولاته اليومية وعقده للاجـــتماعات وإلقائـــه الخطب في بعض الولايات مثل بوياط وتكيرداغ وسمسون وقـــيرلاي[1]. وجاء تصريح أربكان في 8 شباط 1970 ليؤكد تلك الحقيقة عندما أعلن في مؤتمر صحفي قائلاً: - "إن الحزب يقبل في عضويته كل مواطن تركي ما عـــدا الماسونيين والشيوعيين والصهاينة"، وقد شملت بيانات الحزب تأكيدات على المنطلق التاريخي لتركيا وهذا ما أوضحه أربكان في خطبته التي ألقاها بمناسبة تأسيس الحـــزب إذ جاء فيها: "أما اليوم فإن أمتنا العظيمة التي هي امتداد لأولئك الفاتحين الـــذين قهروا الجيوش الصليبية قبل ألف سنة، والذين فتحوا القسطنطينية قبل 500 سنة، أولئك الذين قرعوا أبواب فيينا قبل 400 سنة وخاضوا حرب التحرير قبل 50 ســـنة، هذه الأمة العريقة تحاول اليوم أن تنهض من كبوتها وتجدد عهدها وقوتها مع حـــزبها الأصـــيل حزب النظام، إن حزب النظام الوطني سيعيد لأمتنا مجدها التليد، الأمة التي تمتلك رصيداً هائلاً من الأخلاق والفضائل يضاف إلى رصيدها التاريخي وإلى رصيدها الذي يمثّل الحاضر المتمثل في الشباب الواعي لقضيته وقضية أمته"[2].

وأكد أربكان على عراقة فكرة حزبه وأصالة مرجعيته وأنه ليس فكرة محددة أو نظـــرية قيد التجربة قائلاً: - "يا أمتنا العزيزة إن شجرة أمتنا العظيمة التي غذت البـــشرية قروناً من الزمان بثمارها التي تعرضت للجفاف في أواخر عهدها لظروف مناخية صعبة مرّت بها ها هي تعود اليوم من جديد مدينة عظيمة قوية بتلك البذرة المقدســـة التي حفظتها بداخلها سنوات طوال". ويستمر أربكان قائلاً: - "يا أمتنا العزيـــزة إن أمتنا العظيمة المتربعة على عرش تاريخ البشرية بهويتها التي ترتبط بالحق (الله) دومـــاً وتحق الحق وتبطل الباطل ها هي اليوم تطلق الصواريخ ابتهاجاً باعتلاء عرش التاريخ مرة أخرى بعد مدة طويلة من السبات وأن حزب النظام الوطني هو الصاروخ القوي الذي أطلق ليضيء أمتنا بعد عصور من الاضطراب والظلام ويعيد

(1) المصدر نفسه، ص 243.
(2) الطحان، الحركة الإسلامية، ص 175؛ النعيمي، الحركات الإسلامية، ص 126-127.

لها عصرها المجيد"[1]. ولم يتجاهل أربكان التشديد على الأهداف المادية التي عدّها وسيلة لتعبئة الجماهير ضد أصحاب المصانع وكبار الملاكين الذين سيطروا على الاقتصاد التركي[2].

وفي 18 حزيران 1970 ألقى خطاباً في ولاية بوياباط وضّح فيه أهمية تأسيس الحزب بقوله: - "في تركيا ثمانية أحزاب وإن حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري يخدعون الأمة بأنهم يختلفون عن اليمين واليسار وأن الحزب الذي شكلناه يختلف عن كل هذه الأحزاب، لقد شعرنا بالحاجة إلى حزب مسلم وانطلاقاً من هذه الحاجة تشكّل حزب النظام الوطني"[3]. وأوضح أربكان في خطاب له حول برنامج حزب النظام قائلاً: - "إن برنامج حزب النظام الوطني يجب أن لا يقرأ كآية مطوية عادية بل لا بد أن يقرأ بعين القلب وبصيرة الفؤاد وبالفراسة من إدراك المعاني الكبيرة التي تكمن في كل كلمة قيلت". وتابع حديثه قائلاً: - "إذا كان حزب الشعب الجمهوري قد شغل نفسه مدة طويلة في الصراع مع السيدات اللائي يغطين رؤوسهن بالحجاب ومنعهن من العمل بالتدريس وإخراجهن من المدارس فيما كان الأمر يقتضي إكرامهن ومنحهن شهادات التقدير والعرفان"[4].

وفي حديث له في مدينة سمسون[*] قال: - "إن الإسلام هو طريق الحق وإن القيم الإسلامية تعلو ما عداها وإن الدين عند الله هو الإسلام، والإسلام هو الحق وهو المنقذ من ضلال الأحزاب الأخرى وإن النظام القومي قد سار على طريق الحق أي طريق الله ولكننا لا ندري من أين استسقى الآخرون مبادئهم فليهدي جناب الحق قلوبهم وليمنحهم الرحمة"[5].

---

(1) السيد، المصدر السابق، ص 91.

(2) Feroz Ahmed, op. cit., p. 333.

(3) Ergin, A.G.E., s.46.

(4) اوجار، المصدر السابق، ص 108-109.

(*) سمسون: - مدينة ساحلية تقع على البحر الاسود شمال تركيا. ينظر خارطة تركيا ملحق رقم (5).

(5) دانيلوف، الصراع السياسي، ص 235.

رابعاً: المضامين الأيديولوجية لحزب النظام الوطني

احتوى برنامج حزب النظام الوطني مواد مخالفة للمبادئ الكمالية في المجالات كافة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكن دون التصريح بذلك وقد طرح أربكان تلك المضامين من خلال خطاباته ونشاطاته الكثيرة مبيّناً المشاكل التي تعاني منها تركيا ووضع الحلول لها[1]. فمثلاً أوضح الحزب على المستوى الاجتماعي أن الناس عاشوا 40 سنة والقوى الخارجية المؤثرة تحاول إبعادهم عن محورهم الحقيقي إلى محور غريب فوقع الناس في ضيق شديد فمن الضروري العمل على إرجاع الناس إلى الفطرة التي فطر الله الناس عليها حتى يستقيم أمرهم ويتخلصوا من عقدهم[2].

وقد أكد الحزب بأنه مختلف عن بقية الأحزاب فهو لا يقوم على أساس التسلط وشهوة الحكم وإنما على أساس جديد يبغي مرضاة الله والعمل في سبيل الوطن، وأما في مجال التعليم فقد ذكر الحزب بأنه نظام فاسد وضعه شرذمة من الحاقدين بشكل لا يناسب الأمة فهو يسقط من حساباته كل قيمة معنوية أو أخلاقية أو دينية غايته فصل تركيا عن ماضيها وسلخها عن دينها وقيمها[3]. لذا يجب إصلاح التعليم ليكون أداة موجّهة للأخلاق الحميدة[4]. لقد مرّت خمسون سنة ونحن نسمع أن تركيا جزء من أوروبا وأن النهضة يجب أن تقوم على أنقاض الدين كما حصل في الغرب فتناسى أن الإسلام يختلف عن الكنيسة ودولة القسس"[5]. في الوقت الذي تمنع الدولة فيه توزيع الكتب على المعاهد الإسلامية العالية وتحاول إغلاق معاهد الأئمة والخطباء ومدارس تعليم القرآن، تنفق الملايين على المسارح في الوقت الذي تتعرض الدولة للطالبات اللواتي يلبسن الحجاب على رؤوسهم تدرّس كتب اللاهوت في كل مكان دون رقابة واضحة[6]. لذا يدعو

---

(1) خليفة، المصدر السابق، ص 5.

(2) الطحان، الحركة الإسلامية الحديثة، ص 179.

(3) أحمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها، دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا، مطبعة دار البشير، الأردن 1992، ص 127.

(4) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 236.

(5) الطحان، الحركة الإسلامية، ص 179.

(6) النعيمي، الحركات الإسلامية، ص 127.

برنامج الحزب إلى انتهاج سياسة التربية والتعليم الديني في الشكل الذي يفسح المجال لاستثمار المشاعر الدينية عوضاً عن انتهاج السياسة الخاطئة التي تجعل الأمة محرومة من بعض العلوم الدينية أو كلها[1].

وأكدت أفكار الحزب على أن جميع المؤسسات المهمة في تركيا في أيدي غربية وغير وطنية والأمر الطبيعي الذي يؤكد عليه البرنامج ضرورة عودة المؤسسات المهمة التي تخدم العقيدة الإسلامية[2]. وفيما يخص موضوع التنمية والدين ذكر أربكان في خطاب له في ولاية تكيرداغ في السابع من تموز 1970: - "إن أسرع الدول على مستوى العالم في التنمية هما إسرائيل واليابان وهاتان الدولتان ليستا ضد الدين والعقيدة بل يحملان كل احترام لذلك امتلكتا السرعة في التطور"[3].

ومما تجدر الإشارة إليه أن حزب النظام أشار في المادة السادسة في برنامجه إلى العلمانية إذ جاء فيه: - "نحن أنصار حرية الوجدان التي تلبي احتياجات المواطنين من الاعتقاد الديني وتعليم العبادات والتربية وضد جعل العلمانية التي عرفت أنها تأمين لحرية الدين والوجدان- آلة للهجوم على الدين وعدم احترام المتدينين ومعيار حزبنا في موضوع العلمانية أنه يمكن التعبير عن العلمانية في شكل مضاد لكل نوع من المفاهيم التي تصب في وعاء العداء للدين"[4].

أما على المستوى الاجتماعي فقد أكد برنامج الحزب على الاهتمام بالقضايا الاجتماعية ولا سيما موضوع المرأة في اجتماع له عقد في ولاية قيرلاي في 10/5/ 1970 قائلاً: - "إن حزب النظام الوطني يختلف عن الأحزاب السياسية الأخرى في العديد من الوجوه وفي الأصل فقد استهدفنا العمل داخل نظام وتنظيم معين نسعى به للعودة إلى أعرافنا وعاداتنا والتوجه نحو سيداتنا المسلمات لكي يعشن داخل إطار من الدين والإيمان ونبرهن لهن أنهن يختلفن عن المتوربات، وأن المرأة يكفيها شاهدان لكي تطلق من زوجها، وأن القانون المدني قد أعطاها الحق في

(1) الطحان، الحركة الإسلامية، ص 179. حزب السلامة الوطني، الندوة العالمية للشباب www.Islamonline.com، ص 4.
(2) النعيمي، الحركات الإسلامية، ص 126.
(3) اوجار، المصدر السابق، ص 109.
(4) السيد، المصدر السابق، ص 92.

العمـــل بدون إذن زوجها. إنهن لا بد أن يعدن إلى حقوقهن الدينية التي اكتسبتها الأمـــة مـــن ألف سنة"[1]. وأكد أربكان بأن الحزب مصمم على استئصال الفساد الأخلاقي الذي أصبح ظاهرة ملفتة للنظر في تركيا على حد تعبيره[2].

أمـــا على المستوى السياسي فإن برنامج الحزب ينتقد التسميات المعاصرة مثل الـــيمين واليسار والوسط ويقول: - "إنها من اختراع الماسونية والصهيونية وكلها مؤســـسات تابعة لغرض واحد وهو أن تنحرف تركيا عن خطها الحضاري الذي عمـــره ألف سنة وأنه لا بد من التخلص من هذه الأسماء الغربية والعودة إلى الخط الأصيل الذي يصل الماضي التليد بالغد المشرق"[3]. وقد جاءت عقيدة حزب النظام مخالفـــة للعقيدة العلمانية التي نص عليها الدستور التركي وعلى الرغم من ذلك لم يـــتمكن من معارضتها بشكل علني وتجنب الخروج عنها لكنه تجاهل ذكر أتاتورك تماماً وهذا يحدث لأول مرة في حزب تركي فضلاً عن اتخاذه الإسلام مبدأ توجيهياً تبنّى نظرة تقدمية تهدف إلى تحقيق التقدم المعنوي والأخلاقي[4].

خامساً: شعار الحزب وتسميته

يتخذ كل حزب سياسي في تركيا شارة تميّزه عن بقية الأحزاب ومما لا شك فـــيه أن لكل شعار معنى لذا اختار أربكان إصبع الشهادة[*] ليعبّر عن مدى ارتباط حـــزبه بالدين من خلال قبضة اليد المنطلقة في الهواء باستخدام إصبع الشهادة نحو الأمام[5].

وبخـــصوص هـــذا الموضوع، أي موضوع شعار الحزب قال أربكان: - "إن حـــزب الـــنظام الوطني سيعتلي عرش السلطة من جديد بعزم وعزيمة وحب وإيمان السلطان العظيم محمد. الفاتح إن استخدام حزب النظام الوطني إشارة الشهادة رمزاً

---

(1) أوجار، المصدر السابق، ص 109.

(2) Freoz Ahmed, op. cit., p. 382.

(3) النعيمي، الحركات الإسلامية، ص 127.

(4) أحمـــد الموصـــللي، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: 2004)، ص 210.

(*) بشأن ذلك ينظر ملحق رقم (2).

(5) محمـــد حرب عبد الحميد، تركيا المعاصرة والإسلام، مجلة المجتمع، ع320، س4، الكويت 1976، ص 27؛ Ergin, A.G.E., s.40.

لــه يحمل ذلك من المعاني الكبيرة الشيء الكثير وإذا كان هناك من لا يدرك معنى هذه الإشارة وهناك من لا يعلمها فعليه أن يتوب وعندما يتعلمها عليه أن يعود إلى بيته ويرفع إصبع الشهادة مع الأمة ويتمم بالكلمات التي تأكد له إدراك معناها.

أمــا بالنسبة لاسم الحزب فقد عبّر أربكان في 17 أيلول 1970 في خطاب له ألقــاه في ميدان الجمهورية في مدينة بارفا قائلاً: - "إن حزب النظام الوطني ليس بالحزب الذي يمكن أن يفهمه أي شخص ولو استوحينا الاسم من الهدف والقصد الــذي رميــناه وأننا جميعا مجتمعون تحت ذلك الاسم الذي ارتضيناه. إن التغريب الأوروبــــي النابع من أوروبا هو معطيات ومتطلبات "الهيبــي" الذين لا يعرفون حــتى الطهــارة والختان لا بد من التخلص من هذا الانقلاب الباطل الذي حدث طــوال خمسين سنة وأن نسلم أنفسنا للحق الذي دام ألف سنة لا بد أن ننتقل إلى هذا الدور"[1].

سادساً: ردود الفعل على تأسيس حزب النظام الوطني

أثار حزب النظام الوطني منذ لحظة تأسيسه انتباه القوى الداخلية والخارجية إذ تصورت تلك القوى أن السماح للحزب بالدخول في عالم السياسة سيشكل عاملاً منافــساً مما يؤثر في ميزان القوى، فجاءت مقالة سامي كوهين (الكاتب اليهودي) الــذي يعمل مراسلاً لمجلة كريستيان ساينس مونيتور في عددها الصادر 27 نيسان 1970 لتــسلط الــضوء على مدى حالة القلق والتوتر من قبل القوى العلمانية في تركيا وكان المقال تحت عنوان "الدعوة للبعث الإسلامي تزعج الأتراك العلمانيين" جاء فيه: "لقد اهتم الكثير من الأتراك اهتماماً بالغاً بالنتائج المرتقبة للحملة المتزايدة الواعية لقيام بعث إسلامي في تركيا وتخشى تلك الدوائر أن تؤدي هذه الحركة إلى تقــسيم تــركيا إلى معسكرين مما يهدد الاستقرار والديمقراطية البرلمانية. فالدوائر المتحــررة (العلمانية) في تركيا تعتبر الحملة الإسلامية خطراً على القواعد العلمانية الحديــثة للمجــتمع التركــي الذي قام قبل أكثر من أربعين عاماً على يد كمال أتاتــورك مؤسس الجمهورية التركية"، ولكن الحكومة التي يرأسها سليمان ديميريل وحــزب العدالــة الحاكم ينفيان وجود أي خطر، فالتعصب الإسلامي لم يجد أية

---

(1) اوجار، المصدر السابق، ص 110-111.

وسيلة للتعبير عن نفسه في عهد السيد كمال أتاتورك ونظام الحزب الواحد[1]. وقد أثارت سرعة تطور حزب النظام الوطني حفيظة عصمت إينونو حيث قال: - "قد ظهـــر أنه مهندس محترم وكان يأمل أن يأتي إلى السلطة" قائلاً: - "سوف ندرس الإمـــام الغـــزالي والإمام الرومي عندما نعتلي كرسي الحكم ولكن لن يكون شيء كهذا"[2].

بالمقابـــل أشـــاد أحـــد الصحفيين الأتراك بتأسيس حزب النظام الوطني قـــائلاً: - "إنـــه لشيء رائع أن تأسس هذا الحزب على يد الأستاذ نجم الدين أربكان والمتأثر بسيرة الإمام الغزالي والإمام جلال الدين الرومي الذي نرى فيه العـــزيمة والأمل. لقد ظهر هذا الحزب في تركيا بوصفه حركة إسلامية تواكب حداثـــة العـــصر فهو بذلك يحقق شيئاً من التوافق بين العصر العثماني والعصر الجمهوري الحديث"[3].

وبالفعل تمكن حزب النظام من كسب تأييد أعضاء جدد من أحزاب وتيارات سياســـية أخرى وفُسّر ذلك على أنه تهديد لبعض الأحزاب لا سيما حزب العدالة الـــذي يتـــزعمه ديميريـــل[4]. وتمكن أربكان وخلال مدة قصيرة من كسب تأييد شـــعبـــي على أثر اللقاءات اليومية والتنقل من منطقة إلى أخرى موضحاً أهداف حـــزبه وكـــان يغتـــنم الفرصة مع إدراكه لخطورة عمله ومتيقناً من النتائج وبأنه سيكسب أنصاراً سواء استمر الحزب أم لا، لإيمانه بقضيته وبمعنى الشهادة في سبيل الله[5].

سابعاً: المؤتمر الأول لحزب النظام الوطني

عقد حزب النظام الوطني مؤتمره الوحيد في 26 كانون الثاني 1971 ومما تجدر الإشـــارة إليه أنه أحدث ضجة إعلامية في وسائل الإعلام بعد نقل وقائع المؤتمر، إذ

(1) الطحان، الحركة الإسلامية، ص 117-118.
(2) أوجار، المصدر السابق، ص 89.
(3) Ergin, A.G.E., s.41.
(4) عـــصمت برهان الدين عبد القادر، التيار الديني التركي والقضية الفلسطينية، حزب الخلاص الوطني نموذجا (1970-1971) بحث منشور، مجلة الرافدين، كلية الآداب، ع414، الموصل: 2005، ص 348.
(5) مقابلة شخصية مع الاستاذ نجم الدين أربكان في 2007/9/28.

تعرض لانتقادات بين مؤيد ومعارض فهناك من عدّه حزباً خارجاً عن خط المبادئ الكمالية التي وضعها أتاتورك، بالمقابل عبّر عنه آخرون بأنه فتح جديد متواصل مع روح السلطان محمد الفاتح (1451-1481)[1].

وقـــد أكـــد أربكان في المؤتمر على انتشار القطاع الخاص بدلاً من محدوديته وتبعيته للدولة (الخصخصة) وبضرورة توجيه الاستثمارات نحو الدول النامية وأكد كذلك على أهمية إقرار العمل والتخطيط اللامركزي بدلاً من مركزية الخطة ومنع الإســـراف (ترشيد الإنفاق) وشدّد على تحرير الشعب والاقتصاد من أضرار الربا الاســـتعماري وتغـــيير نظام الضرائب الذي يثقل كاهل الفقير ووضع نظام يضمن الاعـــتمادات المالـــية مع تخطيط سياسة لاستثمار الأراضي، من جانب آخر طلب التمـــسك بالـــروح الإيمانـــية والإخلاص والاجتهاد في العمل وضرورة الاهتمام بالسياحة الوطنية والتعريف بمفاخرنا وشهدائنا وأوليائنا[2].

وأعطـــى التقيد بالأخلاق وبالروح الوطنية أهمية كبيرة كذلك دعم الأرباح القانونية والصراع ضد الأيديولوجيا الرأسمالية في مجال الاقتصاد وأن لا تدعم الدولة مجمـــوعة ضيقة من الملاك والاعتراف بضرورة دعم التجارة والحد من البرجوازية التجارية الكبيرة بمعنى التوزيع العادل للقروض في كل البلاد[3].

ثامناً: أربكان وانقلاب المذكرة 12 آذار 1971

شهدت تركيا أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات أعمال ونشاطات متطرفة من جانب اليمين واليسار فقد أدّى عدم وجود نقطة مركز سياسي وضعف مركز رئـــيس الجمهورية وعجز السلطات القضائية إلى عدم إنهاء حالة الفوضى السياسية والاجتماعية، فنظر إلى الانقلاب في محاولة لاحتواء العنف وتطرف اليسار المتنامي. فقـــد عاشـــت تـــركيا أزمة شاملة وعلى المستويات كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وسنحاول عرض تلك المشاكل.

---

(1) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 242.
(2) السيد، المصدر السابق، ص 92-94.
(3) دانيلوف، الصراع السياسي، ص 220.

أ - المستوى السياسي:

عملـــت مضامين دستور 1961 على توسيع الحريات الديمقراطية الأمر الذي أعطـــى مجـــالاً واسعاً وضمانات دستورية ساعدت في خلق أجواء مناسبة لتطوير نـــشاط العمـــال والسماح لبناء تجمعات أسهمت بالمشاركة في مناقشة القرارات الإداريـــة بمعنى أنه أصبح لتلك القطاعات أصوات قريبة من عملية صنع القرار مما شـــجع على إعطاء العمال صلاحيات منها تنظيم التظاهرات احتجاجاً على سياسة الحكـــومة المتعلقة لا سيما بالمستحقات المالية، كما أتاح دستور 1961 للحركات اليـــسارية بالعمل السياسي لأول مرة، الأمر الذي ساعد على تأسيس حزب العمل التركي[1]. إن الدستور الجديد الديمقراطي لعام 1961 منح الحريات المدنية والحقوق الاجتماعية ونتيجة لليبرالية التي قدمها هذا الدستور فإن النخبة المدنية قد أصبحت عرضـــة لأيديولوجـــيات مخـــتلفة وبدت تشكك بالكمالية، فظهر هذا التغيّر في الانتخابات العامة عندما خسر حزب الشعب الجمهوري المفضل لدى الجيش أمام حزب العدالة[2].

إلا أن دســـتور 1961 أغفل وضع قوانين مضادة لحالات الإساءة للحقوق مـــنطلقاً مـــن حماســـه لمواجهة الهفوات ونتيجة لذلك الإغفال تقلصت سلطة الحكومة مما شجع المتطرفين على العمل بحرية وحاولوا تحطيم النظام الدستوري بصورة علنية، الأمر الذي أدّى إلى زيادة الموقف سوءاً وبشكل تدريجي[3]. فمع نهايـــة الستينيات مثلاً تحولت قضية إصلاح التعليم من مجرد قضية تربوية ثقافية بحتة إلى قضية سياسية تداولها اليمين واليسار وتمكنت التنظيمات اليسارية ومن خـــلال مثقفـــيها الانتقال بقضية التعليم إلى قضية سياسية استغلت في توجيه انتقادات شديدة لتجاوزات حكم ديميريل وبالذات على علاقات تركيا وتبعيتها للغرب والولايات المتحدة[4].

---

(1) ايتلا، المصدر السابق، ص 256؛ العلاف وآخرون، التقرير الاستراتيجي، المصدر السابق، ص 240.

(2) Chtena, The Military in Modern Turkey, op. cit., p. 7.

(3) Erim, "The Turkish Experience in the light…", op. cit., p. 248.

(4) دانيلوف، الصراع السياسي، ص 200.

ب - ظاهرة العنف السياسي:

تدخل في موضوعة العنف السياسي عوامل عديدة أسهمت في خلق تلك الظاهرة لا سيما العوامل السياسية التي أدّت إلى خلق نظام متصدع وعاجز عن إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية بسبب تعدد وكثرة الأحزاب السياسية المتباينة في أيديولوجيتها فقد كان لنظام التمثيل النسبي[*] تأثير سلبي على تلك الأحزاب لفشلها في الحصول على الأغلبية مما أسهم في خلق ظاهرة الائتلافات الحكومية وما نتج عنها من صراعات وانقسامات وعجز في التصدي للأزمات القائمة في البلاد[1].

كما لعبت طبقة الرأسمالية دوراً كبيراً في خلق ظاهرة العنف وذلك من خلال هيمنتها على مراكز القرار لا سيما على المؤسسات المهنية والإدارية وتحكمها في مقدرات البلاد الاقتصادية فهي بذلك ساعدت في ظهور تفاوت طبقي بينها وبين الطبقات العاملة الكادحة التي تعاني من ظروف معيشية صعبة وتتعرض للاضطهاد[2]. وبطبيعة الحال أدى ذلك إلى خلق أزمة صراع طبقي كانت إحدى نتائجه انضمام العديد من أبناء تلك الطبقات إلى الحركات اليسارية الشيوعية كأداة للتنفيس عن واقعهم السيئ[3].

والأنكى من ذلك أن المجتمع التركي كان يعاني من الآفات الاجتماعية كالجهل والفقر والمرض والبطالة والبغاء وتعاطي المخدرات مع افتقار أحياء سكنية كبيرة لأبسط مقومات الحياة وعلى الرغم من تعقّد وكثرة تلك المشكلات إلا أن المسؤولين الأتراك لم يبحثوا في أسبابها و لم يحاولوا معالجتها أو التصدي لها[4].

(*) التمثيل النسبي: وهو نظام انتخابي سنه دستور 1961 وينص على عدم جواز اشتراك الأحزاب السياسية في الانتخابات ما لم تنظم نفسها في 15 ولاية على الأقل وفي حالة إخفاقها في الحصول على نسبة من الأصوات تخرج من الانتخابات وأخيرا تقسم الأصوات التي تجاوزت الحصة المقررة بين الأحزاب الفائزة في المنطقة الانتخابية، حسين، المصدر السابق، ص 14.

(1) النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي، ص 289؛ السيد، المصدر السابق، ص 94.

(2) الحسن، المصدر السابق، ص 8.

(3) Arnold Leader; "Party Competition in Rural; Turkey: agento or editional rule? Middle Eastern Studies; vol. 15; no. 1; Jan. 1971, London, p. 90.

(4) جاسم محمد عبد الحميد الشجيري، الأوضاع العامة الممهدة لانقلاب 1971 في تركيا وظهور حزب السلامة الوطني، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ع1، (بغداد: 1999)، ص 210-216، هيل الجيش التركي والسياسة 1960-1963، تركيا المجتمع والدولة، المصدر السابق، ص 82.

وقد اتخذت ظاهرة العنف وسائل وصيغاً متعددة ومتنوعة، كسرقة مؤسسات مصرفية ودوائر حكومية والعمل المسلح من خلال القيام باغتيال شخصيات بارزة في المجتمع كصحفيين وكتّاب وأساتذة الجامعات[1]. فقد شهدت تركيا عام 1968 مرحلة الصدام المسلح في احتجاجات الطلبة إذ تمكن الجناح اليميني والجناح اليساري المتطرفان من إشاعة نشاطهما وأفكارهما في صفوف طلاب الجامعات فظهرت في أوساط هؤلاء جماعات متطرفة تؤمن بالعمل المباشر والعنف فقامت على إعداد كوادر تنظيمية للتدريب على حمل السلاح من خلال إقامة المعسكرات، واتخذت تلك الكوادر في البداية صيغة العمل الفردي، ثم بدأت بالتوسع مما زاد من فعاليتها وأظهرت عجز وضعف حكومة ديميريل في التصدي والقضاء عليها[2].

من ناحية أخرى ظهرت تنظيمات سياسية متطرفة ومعتدلة أحياناً بصورة سرية أو علنية تمثلت بجمعيات إرهابية وجماعات ضاغطة كالنقابات العمالية والتنظيمات الطلابية المتباينة في أيديولوجيتها، ورافق ذلك تعدد الأحزاب السياسية واختلاف نواياها التي كانت تمارس في تعاملها مع الحكومة أساليب الضغط لتحقيق أهدافها ومصالحها، وكان لبعض هذه الأحزاب تأثير كبير على التنظيمات اليسارية مما دفع بعضها إلى العصيان وممارسة النشاطات المناهضة للسلطة[3]. ومع بداية السبعينيات وقعت أعمال عنف بشكل خطير فقد انتشرت عمليات الخطف والاغتيالات حتى شملت الأجانب المقيمين في تركيا. ففي آذار 1970 قامت منظمة تحرير الشعب التركي(*) بخطف أربعة أمريكيين إلا أن السلطات تمكنت من إطلاق سراحهم فيما بعد[4]. كما شهدت تركيا أعمال عنف على أثر قيام إضرابات

---

(1) الحسن، المصدر السابق، ص 9.

(2) Erime, "The Turkish Experience in the light…", op. cit., p. 449.

(3) "Election of Turkey in 1969", op. cit., p. 12.

(*) منظمة تحرير الشعب التركي: منظمة يسارية ماركسية متطرفة تأسست عام 1970 كانت تهدف إلى تحرير المجتمع التركي من الهيمنة الطبقية وتحقيق العدالة الاجتماعية كان أحد مطالبها رفض التعامل مع الغرب وربط تركيا بأحلاف عسكرية. قامت فيما بعد بالعديد من الأعمال التخريبية مثل سرقة البنوك والقاء القنابل في العاصمة أنقرة كما اعلنت مسؤوليتها عن اغتيال القنصل الإسرائيلي في إستنبول 1971، للمزيد من المعلومات ينظر: الخربوطلي، المصدر السابق، ص 104.

(4) الحسن، المصدر السابق، ص 17.

عمالية لإصدار حكومة ديميريل قانون النقابات(*) مما دفع العمال إلى التظاهر يومي (15-16) حزيـــران مما أدّى إلى تعطيل المنطقة الصناعية حول إستنبول بسبب تلك التظاهرة[1]. وشارك الطلاب مع العمال في تلك التظاهرة لمساندقم ضد ممارسات حـــزب العدالـــة اللاديمقراطية وحدثت مصادمات بين العمال ورجال الشرطة في مديـــنة إستنبول وتمّ فرض الأحكام العرفية في المدينة لمدة ثلاثة أشهر، الأمر الذي اقتـــضى الاستعانة بالجيش فنـــزلت الدبابات إلى الشوارع إلا أنه عجز عن تحقيق الأمـــن[2]. بل على العكس اتسع نطاق التظاهرة فشملت الفلاحين والأكراد الذين طالبوا بحقوقهم الدستورية والقومية، وبطبيعة الحال رافق ذلك أعمال عنف سياسي بين الفئات اليمينية والقوى الراديكالية[3].

وقد زادت ظاهرة العنف أوائل 1971 فبدأت موجة من الاغتيالات إذ اغتيل عـــدد من الضباط الأمريكيين العاملين في القواعد العسكرية، بالمقابل قتل عدد من ضـــباط الجـــيش التركي على أثر المواجهات، وازدادت حوادث نسف المنشآت وسرقة البنوك وساءت حالة الأمن مما انعكس سلباً على الحالة الاقتصادية[4].

ج - المشكلات الاجتماعية:

كانت لسياسة ديميريل الاقتصادية آثار سلبية أدت إلى تقويض الصناعة المحلية الـــصغيرة، فمـــع نهاية الستينيات تركت تلك السياسة آثاراً خطيرة لم تقتصر على أصحاب المتاجر والبرجوازية الصغيرة بل أحدثت عملية مماثلة في الريف من خلال اســـتخدام الأســـاليب الحديثة وإدخال الجرارات في الزراعة مما ترتب عليه خسارة المزارع الصغير لأرضه والنـــزوح إلى المدينة بحثاً عن العمل، فانضمّت أعداد كبيرة

(*) قانون النقابات: وهو القانون الذي أصدرته حكومة ديميريل القاضي بوقف نمو اتحاد نقابات العمال الثورية من خلال تعديل قانون النقابات في صناعة معينة التي لا يمكنها تأسيس اتحاد مـــا لـــم يكـــن ثلث العمال مؤمن في تلك الصناعة على الأقل أعضاء في نقابات ترغب في تـــشكيل الاتحاد، للمزيد: ينظر، فيروز أحمد تدخل العسكريين والأزمة في تركيا، في نوبار هوفسيبان، ص 221-222.

(1) أحمد سميم، مأساة اليسار التركي، في نوبار هوفسبيان وآخرون، ص 171.

(2) السيد، المصدر السابق، ص 93 - 94.

(3) Leader, "Party Competition in Rural...", op. cit., p. 90.

(4) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 349.

إلى صفوف العاطلين عن العمل مما اضطرهم إلى السكن في أحياء على أطراف المدن الكبيرة عرفت بمدن الصفيح وبمرور الوقت أصبحت تلك المناطق تأوي أعداداً كبيرة منهم مما شكل عبئاً إضافياً على الدولة[1]. فضلاً عن وقوع منازعات بين الفلاحين وكبار ملاكي الأراضي في المناطق الشرقية والجنوبية التي كانت ما تزال تحت سيطرة الإقطاع تحولت إلى مواجهات مسلحة[2].

وفي محاولة من حكومة ديميريل لإنعاش الصادرات التركية قامت في صيف 1970 بتخفيض الليرة التركية بأكثر من 66% دفعة واحدة[3]. وعلى أثر ذلك ارتفعت الأسعار بنسبة 70% تقريباً مما انعكس على حياة معظم فئات الشعب التركي، مما حدا بالقوى اليسارية واتحاد النقابات الثورية لاستغلال الوضع وإثارة نقمة الجماهير التي بدت واضحة من خلال كثرة الإضرابات العمالية وعلى نطاق واسع وخطير[4].

د - ظاهرة تعدد الأحزاب:

فقدت حكومة ديميريل سيطرتها على يمين الوسط في نهاية الستينيات على أثر ظهور أحزاب جديدة على المسرح السياسي التركي فضلاً عن الحزب الذي أسسه أربكان فقد أسس ألب أرسلان توركش حزب العمل القومي وبدأ كلا الحزبين بالابتعاد عن مساندة وتأييد حزب العدالة مما ترتب على ذلك تهديد لسلطة ديميريل وحزبه من خلال المنافسة على الأصوات مما أحدث انقساماً داخل الحزب[5]. إلا أن الخطر الحقيقي والمباشر الذي تعرض له حزب ديميريل هو انسحاب مجموعة من الديمقراطيين السابقين الذين كانوا مناهضين لزعامته وقاموا بتأسيس الحزب الديمقراطي في كانون الأول 1970[6].

واتفقت تلك الأحزاب وحزب الشعب الجمهوري على هدف واحد هو التصويت ضد الميزانية التي طرحتها حكومة ديميريل في شباط 1971 مما أدّى إلى

---

(1) رضوان، المصدر السابق، ص 173؛ دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، ص 227.
(2) الزين، المصدر السابق، ص 314.
(3) الخربوطلي، المصدر السابق، ص 104؛ النعيمي، السياسية الخارجية، ص 208.
(4) سميم، المصدر السابق، ص 168.
(5) دانيلوف، الصراع السياسي، ص 228.
(6) هيل، المصدر السابق، ص 82.

انعدام ثقة المراقبين ومنهم الجيش بإمكانية استمرار ديميريل رئيساً للوزراء فضلاً عن ذلك انشغال حكومة ديميريل والبرلمان الذي يسيطر عليه ممثلو الأحزاب البرجوازية بالصراعات حول المصالح مما جعلها حكومة ضعيفة وعاجزة عن إيجاد حلول للمشكلات السياسية والاقتصادية والتصدي لنضال الطبقة العاملة[1]. ورأى عدد من المراقبين بأن ثمة سببين آخرين شجعا على قيام الجيش بالتدخل أولهما داخلي هو إحباط محاولة انقلابية لصالح القوى اليسارية من قبل مجموعة من ذوي الرتب المتوسطة كانت تستهدف قلب النظام وإقامة حكم عسكري على غرار ما حدث عام 1960[2]. أما السبب الثاني فهو خارجي متمثل بقول السفير الأمريكي وعلى لسان حكومته إذ قال لوزير الخارجية التركي آنذاك إحسان صبري جاغليانكل: - "نحن كدولة نتحمّل التنمية في تركيا لكننا لا نستطيع تحمّل كل شيء، إن البعض في حكومتنا لا يستطيع تحمُّل ما يجري حالياً"، وجاء هذا الإنذار ليؤكد على استمرار تعرّض مصالح الأمريكيين للخطر جراء الهجمات التي تقوم المنظمات اليسارية المتطرفة[3]. إلا أن ديميريل رأى أن التصريح الأمريكي جاء لأسباب أخرى وضمن هذا السياق ذكر ديميريل: - "لم ترضَ أمريكا على الوضع في تركيا لأسباب عديدة منها قيام تركيا بتحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي وتقليص المنشآت [القواعد] العسكرية الأمريكية في تركيا"[4].

انقلاب 12 آذار 1971:

بناء على ما تقدم إن تلك الأزمات الحادة التي تعرض لها النظام السياسي التركي وعجز حكومة ديميريل في معالجتها دفعت قيادة الجيش في 12 آذار إلى تقديم مذكرة إنذار إلى رئيس الوزراء دعته إلى إجراء إصلاحات سريعة من أجل القضاء على الفوضى والاضطراب، وإلا فإن الجيش سيمارس حقه الدستوري ويتولى مقاليد الحكم، وعلى أثر ذلك قدم ديميريل استقالة حكومته فجاء رد الجيش

(1) ف. ا. دانيلوف، الجيش في تركيا سياسة وانقلابات، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 2001، ص 119؛ هيل، المصدر السابق، ص 82.

(2) حسين، المصدر السابق، ص 8.

(3) الجليلي، التيار الإسلامي، ص 107.

(4) Feroz Ahmed, op. cit., p. 317.

التركي سريعاً بفرض الأحكام العرفية في المدن التركية الكبيرة مثل إستنبول وأنقرة وإزمـــير ووضع يده على السلطة[1]. أما بالنسبة لحزب النظام الوطني فقد تمّ حظره مـــن قـــبل المحكمة الدستورية في 1971/5/2 أي بعد مرور خمسة عشر شهراً على تأسيسه تحت ذريعة انتهاك المواد الدستورية والخاصة بالطابع العلماني للدولة فضلاً عـــن مـــناداته بالإســـلام بوصفه نظاماً للحكم ورغبته في إلغاء المادة (163) من الدســـتور، التي تنص على منع استغلال الدين لأغراض سياسية. ومطالبته في جعل الـــدروس الدينية إجبارية في المراحل الإعدادية. فضلاً عن تصريحاته أي تصريحات أعـــضاء الحـــزب بأنه لا يمكن الفصل بين الدين والدولة، وأن الحزب يرى فائدة عظيمة في عودة الخلافة وأنها يمكن أن تتحقق. وأخيراً رؤيته للتغريبية والعلمانية التي تمّـــت في منتصف القرن الماضي في تركيا وكذلك مرحلة العلمانية التي تبلغ خمسين عامـــاً على أنه عصر الضلالة والتعهد بأسلمة كل مجال[2]. إلا أن تصوراً ساد بأن حزب النظام الوطني لم يحلّ فقط لحساسية الجيش من موقفه المناهض للكمالية لكن كذلك لم يعد مقبولاً من قبل النخبة السياسية العلمانية[3].

(1) عبد الحميد، تركيا المعاصرة والإسلام، ص 27.

(2) تركر الكسان، حزب السلامة الوطني في تركيا، في مجموعة مؤلفين: الإسلام والسياسة في الـــشرق الأوسط، (لندن: 1984)، ص 321؛ Kucukcan, "State Islam and Religious", op. cit., p. 491.

(3) السيد، المصدر السابق، ص 94؛ اوجار، المصدر السابق، ص 124.

أربكان والتطورات السياسية التركية 1971-1980

المبحث الأول

أولاً: أربكان وحزب السلامة الوطني

على الرغم من قيام قادة انقلاب 1971 بإجراءات عدة لتحقيق الاستقرار وإنهاء حالة الفوضى، مثل فرض الحظر على الصحف والقيام بحملة اعتقالات ضد عناصر أحزاب اليمين واليسار وحل حزب النظام الوطني وحزب العمل القومي[(1)]، إلا أن حالة اللااستقرار والاضطراب السياسي ظلت مستمرة[(2)]. فمع تشكيل ثلاث حكومات ائتلافية للمدة من آذار 1971 إلى تشرين الأول 1973 وتحت إشراف المؤسسة العسكرية إلا أنها أخفقت في تحقيق ما وعدت به وفشلت صيغة الحكم العسكري - المدني التي تمخضت عن التدخل العسكري في آذار 1971 ولعدم رغبة قادة حزبي الشعب الجمهوري والعدالة في تشكيل حكومة في تلك المدة تحسباً من الوقوع تحت تأثير الجيش والمجازفة بسمعة حزبيهما وذلك من خلال العمل تحت توصياته[(3)].

كل ذلك دفع الجيش إلى اتخاذ خطوة جديدة ألا وهي التخلي عن الحكم للمدنيين وإعطاء الموافقة على عودة الأحزاب السياسية وإجراء انتخابات عامة في البلاد في تشرين الأول 1973[(4)]. الأمر الذي فسح المجال أمام الإسلاميين بدخول

---

(1) النعيمي، الحركات الإسلامية، ص 74.
(2) النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي، ص 215.
(3) هلال، المصدر السابق، ص 127.
(4) اتخذ الجيش تلك الخطوة لأسباب عديدة منها معارضة الأحزاب السياسية على مرشح الجيش فاروق غولر لإشغال منصب رئيس الجمهورية وإصرار الأحزاب على رفع الأحكام العرفية وإخفاق تلك الحكومات في التصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتردية، للمزيد من

الـــساحة السياسية والعمل مرة ثانية[1]. ولأن أربكان لم يتمكن من الحصول على تـــصريح لتأسيس حزب جديد، قام بالاتصال بكوادر حزب النظام الوطني المنحل للعـــودة للعمل الحزبـــي لذا تقدّم كل من عبد الكريم دوغر مدير شركة الآزوت وطـــورهان أكيول أحد رجال الأعمال[2] لغرض تأسيس حزب جديد أطلق عليه فـــيما بعـــد اسم حزب السلامة الوطني تيمناً بأن سلامة تركيا ستتحقق به، فأخذ ســـليمان عـــارف إمرة وهو أحد الأعضاء الناشطين في حزب العدالة سابقاً، على عاتقه مسؤولية النهوض بالحزب إذ لم يكن المسرح السياسي مواتياً لظهور أربكان سياسياً في تلك المرحلة فظل منـــزوياً[3].

رأى أربكان أنه من الأفضل تجنب استلامه قيادة الحزب بصورة رسمية في تلك المـــرحلة متفادياً الاصطدام مع الجيش والقوى العلمانية، وتلافي مصير حزب النظام الـــوطني قاصـــداً من ذلك عدم لفت الأنظار إليه وإلى مدى الارتباط الواضح بين الحزبين، فظل يُنظر إلى أربكان على أنه زعيم من خلف الكواليس[4].

وقـــد ظهـــرت وجهات نظر متباينة بين أعضاء الهيئة الاستشارية التي كلفت بتأســـيس الحزب الجديد بين مؤيد ومعارض لتشكيل الحزب في تلك المدة، فكانت وجهة النظر الأولى تؤكد على ضرورة تشكيل الحزب الجديد تحقيقاً للرغبة العارمة للقاعدة الشعبية، أما بالنسبة لوجهة النظر الثانية فكانت ترى أن الأزمة لم تنتهِ بعد ومـــن المحتمل أن يتضرر الحزب من تأثيرات الأحزاب الرئيسة التي تتمتع بالحصانة، إذ ذكـــر سليمان عارف إمرة في خطاب له قائلاً: - "لقد توالت مطالب الشعب بتأسيس حزب جديد عقب إغلاق حزب النظام وكان بعض أصدقائنا يودون ذلك أيضاً إلا أنني كنت أعارض ذلك لأنني كنت أرى أن الوقت لم يكن قد حان بعد، وفي الـــنهاية انتهت المحكمة الدستورية وهدأت العاصفة فاجتمع أهل الحل والعقد

المعلـــومات ينظر: ساجلار كيدار، الاقتصاد السياسي والديمقراطية في نوبار هوفسبيان، في تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، المصدر السابق، ص 55.

(1) أوجار، المصدر السابق، ص 127؛ Almanac: Turkish Daily News Publication 1978, p. 314.

(2) حزب السلامة الوطني، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ص 2.

(3) أوجار، المصدر السابق، ص 131.

(4) الكسان، المصدر السابق، ص 127.

ورأوا أنه لا حاجة لتأجيل تأسيس الحزب الجديد وقرروا تأسيس هذا الحزب الذي أنا رئيسه"، فتمّ تأسيس حزب السلامة الوطني في 11 تشرين الأول عام 1972[1].

وقد تمكن سليمان عارف إمرة من إصدار صحيفة رسمية للحزب عرفت باسم مللي كازيت (الصحيفة الوطنية) Mill Gazete وهي صحيفة يومية تأسست في 21 كانون الأول 1972 ذات توجه ديني إسلامي تمثل لسان حال حزب السلامة[2]. استطاع الحـــزب، وخـــلال مدة قصيرة لا تتجاوز 8 أشهر، من تنظيم قواعده في 42 ولاية و300 مديـــنة[3]، ويعزو أربكان نجاح الحزب خلال تلك المدة القصيرة إلى تعاطف الشعب مع مبادئ الحزب وأهدافه، التي تؤكد على أهمية الأخلاق الإسلامية فضلاً عـــن مـــواقفه السياسية المدافعة عن مصالح الشعب التي جاءت متوافقة مع طموح الشعب التركي المسلم الذي لا زال محتفظاً بطابعه الإسلامي[4].

وقـــد مثّل تأسيس حزب السلامة ردة فعل تجاه السياسة الكمالية من خلال ممارســـتها التعـــسفية إزاء الاتجاهات الإسلامية واتجاه زعماء الطرق الصوفية الذين أخذوا على عاتقهم مسؤولية حمايته على الرغم من التباين الأيديولوجي بينهم، فقد اتخذ البعض طابعاً تصوفياً أو عقائدياً والبعض الآخر اتخذ طابعاً سياسياً منظماً سعياً للوصول إلى السلطة عن طريق الديمقراطية[5].

وقد عمل أربكان على تبني صورة أكثر واقعية من خلال معارضته للسياسات الاحتكارية والتبعية لرؤوس الأموال الأجنبية موجهاً دعواته بمنع الاستغلال، وعلى الـــرغم مـــن ذلك ترك انطباعاً لدى البعض بأنه يدعو إلى اشتراكية إسلامية على الرغم من محاولاته الابتعاد عن استخدام شعارات تنادي بالتوجه الإسلامي[6].

---

(1) السيد، المصدر السابق، ص 98.

(2) عـــبد الكـــريم الدبـــسي، الـــصحافة التركية وموقفها تجاه العراق خلال أم المعارك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، بغداد 1991، ص 24.

(3) جابر رزق، حزب السلامة ونجم الدين أربكان، مجلة العودة، ع15، س26، الرياض 1977، ص 37؛ فهمـــي هـــويدي، درس الحالـــة التـــركية، مجلة الوطن 23 آب، الكويت 2006، ص 30.

(4) تركيا الملف الثالث، المصدر السابق، ص 7؛ النعيمي، الحركات الإسلامية، ص 129-130.

(5) فيـــروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ص 356؛ محمد طه الجاسر، الحركات الإسلامية إلى.. أين؟ مجلة العربي، ع500، الكويت 2000، ص 163.

(6) الكسان، المصدر السابق، ص 132.

تمّ عقد المؤتمر الأول للحزب في مطلع عام 1973 برئاسة سليمان عارف إمرة، إذ جرى في هذا المؤتمر انتخابه لرئاسة الحزب كذلك تمّ إقرار السياسة العامة للحزب وتثبيت نظامه الداخلي، وذكر سليمان عارف في هذا المؤتمر قائلاً: - **"لقد أناط الدستور بالدولة مهمة تهيئة المناخ اللازم لتنمية الفرد مادياً ومعنوياً وحزبنا يتفق مع ذلك الاتزان في حركة التنمية المادية والمعنوية ويرى أن الرؤى اليسارية الليبرالية قد اهتمت بالتنمية المادية وأهملت الجانب المعنوي وأنها بعيدة عن تلبية احتياجات الوطن وأنهما لن يقوما باللازم نحو التنمية المعنوية والأخلاقية المنصوص عليها في الدستور"**[1].

ثانياً: مؤسسو حزب السلامة الوطني والقاعدة الحزبية

تمّ تأسيس حزب السلامة الوطني على يد المحامي سليمان عارف إمرة (كما أشرنا) بمشاركة تسعة عشر شخصاً من ذوي المهن المختلفة وتوزعت بين محام وطبيب ومهندس وضابط متقاعد ورجل اقتصاد وتاجر ورجل دين[2].

وعلى هذا الأساس ضم الحزب عناصر وقوى سياسية واجتماعية متنوعة ضمن كوادر من العناصر الدينية المحلية المدعومة من قبل الوجهاء والأشراف المحليين وملاك الأراضي ورجال الأعمال من الدرجة المتوسطة فُتح أمامهم المجال للخروج من الاعتزال السياسي والانخراط بالعمل الحزبي ونال تأييد أعضاء من حزب النظام الوطني المنحل[3]. فضلاً عن ذلك ضم الحزب طبقات شكلت القوى التي كانت وراء تأسيسه فمثلت الفئة الأولى فئة الأصناف المكونة من الحرفيين والمنتشرة بشكل واسع في المدن الصغيرة، ونتيجة للتطور الرأسمالي الصناعي في نهاية الستينيات وبدعم حزب العدالة الذي تسلم السلطة وتمتع بدور كبير في الحياة السياسية الأمر الذي جعل من الصعوبة جمع مصالح الصناعيين الكبار ورجال الأعمال الذين يعيش

---

(1) السيد، المصدر السابق، ص 99.

(2) شاكر، المصدر السابق، ص 118؛ أوجار، المصدر السابق، ص 131. (بشأن ذلك ينظر ملحق رقم 2).

(3) John Chipman, "Internal and External Challenge, Atlantic Institute for International Affairs", London and New York, 1988, p. 34.

معظمهـــم في المـــدن الكـــبرى لا ســـيما إستنبول وبين مصالح الحرفيين والصناع المتواجدين في مدن الأناضول[1].

أما الفئة الثانية فشملت النازحين من الأرياف إلى المدن الذين يعانون من صعوبات ومشكلات عديدة جعلتهم في حالة عدم استقرار[2]. ويمكن القول إن حـــزب الـــسلامة الـــوطني جاء معبّراً عن اتجاهات الرأي السائد لدى بعض القطاعـــات والـــشرائح الاجتماعية في تركيا والمتمثلة بجماعات مثل الحرفيين وصـــغار الـــتجار والمقـــاولين والبرجوازية الصغيرة وشرائح من المثقفين أنصار المبادئ والأيديولوجيا[3]. وعلى الرغم من المواجهة القوية من كوادر الأحزاب الرئيسة والإعلام الغربـــي استطاع الحزب امتلاك قواعد حزبية منظمة مستندة علـــى الفـــئة الشبابية المثقفة فضلاً عن امتلاكه شعبية كبيرة نسبياً بين صفوف الفلاحين[4].

أمـــا فـــيما يخص اختيار شعار الحزب فبعد تسمية أعضاء الهيئة التأسيسية تمّ الاتفاق على اتخاذ صيغة شعار جديد على شكل مفتاح[*]، بعد ذلك طلبت النيابة العامـــة للجمهـــورية رسومات الشعار وقرار قبوله من قبل الهيئة التأسيسية لغرض فحـــص الـــشعار من قبل خبراء مختصين وقد أثبت هؤلاء أن أسنان المفتاح بالخط الكوفي ترمز إلى لفظة (الله) فدبّ الخوف في نفوس منظّري الحزب من إصدار أمر بإغلاقـــه فقامـــوا علـــى الفور برسم شعار جديد للحزب ليكون جاهزاً في حال حدوث ذلك[5].

---

(1) الكسان، المصدر السابق، ص 38.

(2) الموصللي، المصدر السابق، ص 268.

(3) رعـــد عـــبد الجليل مصطفى، العنف السياسي في تركيا، دراسة في الأسباب الظاهرة، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، وحدة البحوث السياسية، رقم 123؛ طـــلال يـــونس الجليلـــي، العنف السياسي في تركيا بين التنظيمات الإسلامية والحركة الدينـــية، أرشـــيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل وحدة البحوث السياسية رقم 36.

(4) مركز التطوير الأمني، المصدر السابق، ص 8.

(*) بشأن ذلك ينظر ملحق رقم (4).

(5) Vikped ôzgür ansiklopedi, "Millî Selamet Partisi", http://tr.Wikipedia. org., 29-4, 2007, p. 1.

ثالثاً: أيديولوجية حزب السلامة الوطني

تصوّر حزب السلامة الوطني أن التطور الأخلاقي لا يقلّ أهمية عن التطور المادي لذا تبنّى في برنامجه مجموعة آراء وأفكار، تؤكد الحاجة إلى مجتمع مستقيم يضمن حرية الاعـتقاد ويردع النـزاعات الداخلية ويرفض العلمانية التي تستخدم في قمع المعتقدات الدينية وذلك لأن حرية الاعتقاد، هي جزء من حرية التفكير من وجهة نظر الحزب[1].

فقـد امـتدح حـزب السلامة تقاليد ومعتقدات الشعب التركي التاريخية والدينـية، واعتمد الحزب في حملته الانتخابية وقتذاك على شعارات تهتم بالجانب المعـنوي، وضـمن هذا السياق يذكر أربكان قائلاً: - "إن مبدأ حزب السلامة الـوطني "الأخلاق" أولاً ولهذا فإن أول ما نريد أن نصلحه هو غرس القيم المعنوية وذلك بتأسيس نهضة اجتماعية"[2].

أمـا فيما يخص المدارس الدينية وموقف حزب السلامة منها فقد ذكر أربكان هـذا الخصوص قائلاً: - "سيكون بعض نواته الأخلاقية تأسيس المدارس التي تعنى بعلـوم الشريعة الإسلامية، وسيحاول بإذن الله تعميم دروس التربية الإسلامية في كل المؤسسات التعليمية، إذ يلاحظ أن دراسة التربية الإسلامية ممنوعة في المدارس التركية بحكم القانون والتحية لأتاتورك، فهذه بعض بقاياه، وبهذا سنكفل ونضمن تعلم أجيالنا القادمة ديننا وعقيدتنا وأخلاقنا"[3].

وتأسيـساً على ذلك أعطى الحزب أهمية كبيرة للتعليم وذلك من خلال توفير الإمكانـات اللازمة لتطوير مدارس الأئمة والخطباء وتسليح المواطن بسلاح الدين والأخلاق[4].

أمـا ما يتعلق بالعادات والتقاليد الاجتماعية إذ دعا إلى ضرورة الرجوع للقيم والعادات الإسلامية مؤكداً على أن هذه العودة هي الطريق السليم لنهضة

---

(1) الموصللي، المصدر السابق، ص 447؛ النظام الداخلي لحزب السلامة، فقرة (72)، ص 13.

(2) عوني عبد الرحمن السبعاوي، تركيا بين التوجه العلماني والانبعاث الإسلامي، مجلة شؤون اجتماعية ع56، س14، الإمارات العربية المتحدة 1997، ص 156.

(3) حـرب، آلية الحركة الإسلامية، ص 131؛ Kucukcan, "State Islam and Religion...", op. cit., p. 492.

(4) الإسـلام فـي تركيا، مجلة الجامعة الإسلامية، ع46، س12، الرياض 1400هـ، ص 405؛ رزق، المصدر السابق، ص 37.

تــركيا[1] والاعتماد على الثقافة القومية ونبذ التقاليد المفروضة من قبل الغرب التي عدّها الحزب مَفسدة للأخلاق ناهيك عن أنها تلحق الضرر في البلاد[2].

كمـــا اهـــتمّ الحـــزب بالحقوق والحريات من خلال احترام حقوق الإنسان وحـــريته وضمن هذا السياق قال أربكان: - "الدين معتقد أساسي ونظام فكري للأفراد وهذا يعني الاعتراف بحق الحرية والوجود والاعتراف بحقوق المعتقد للفرد. إن حرمان الشخص من هذه الأسس هو ضد الروح والمبادئ الأساسية للدستور لا سيما الفقرة (1) من المادة (19) والمادة (20) من الدستور"[3].

وبـــناء على ذلك ذهبت الصحف التركية ومنها (جمهوريت Cumhuriyet) و(مللـــيت Milliyet) لـــتؤكد أن أربكـــان اتخذ من ذلك ذريعة لاستخدام الدين لأغـــراض سياسية فجاء رد جمال أوغلو أحد منظري حزب السلامة الوطني منتقداً العلمانية قائلاً: - "إن الملوك والرؤساء في الغرب متدينون وهم يزرون البابا، ويزور الـــرئيس الأمريكي الكنيسة بانتظام وإن شعار (نحن نثق بالله) منقوش على الدولار الأمريكـــي، كمـــا إن الأحـــزاب السياسية المهمة في الغرب تعتمد على التعاليم المـــسيحية، وقـــد أكـــد أربكان بأن السياسة في الجانب الاجتماعي تعني المساواة الاجتماعـــية وإلغاء الفائدة وعدم فرضها لأنها من العناصر الرئيسة المخالفة للمبادئ الإسلامية"[4].

أما على المستوى السياسي كان من ضمن أفكار الحزب وأيديولوجيته القضاء علـــى بعـــض القـــيود اللاديمقراطية بالعمل على تقليص عدد النواب وقيام نظام جمهـــوري لانـــتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام وإدخال أسلوب الاستفتاء لتشكيل المؤسسات بالملاكات الشعبية[5].

---

(1) Haper, "Turkey Yesterday and Tomorrow", Turkish Daily News, op. cit., p. 3

(2) الأحـــزاب السياسية في تركيا، 1923-1984، ص 121؛ محمد حرب عبد الحميد وآخرون، المعالم الرئيسية التاريخية والأسس الفكرية لحركة حزب السلامة في تركيا في ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر، الرياض 1985، ص 436.

(3) علي علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، (القاهرة 2005)، ص 425.

(4) النظام الداخلي لحزب السلامة، المصدر السابق، فقرة رقم (12)، ص 3.

(5) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 252؛ الصلابي، المصدر السابق، ص 455.

وكانت نظرة الحزب للنظامين الاشتراكي والرأسمالي بأنهما يهددان الحرية وضمن هذه النظرة يذكر أربكان قائلاً: - "إن النظام الاشتراكي يهدد الحرية ويضرّ بالكيان القومي ويرتكز على مصادر أجنبية، أما الفكر الرأسمالي فإنه يقوم على الربا ومصدره أجنبي أيضاً"[1]. لذا يعارض حزب السلامة المتعاطين بالرهون والفوائد البنكية، مؤكداً أن حزبه ثابت في معاداته للشيوعية ويؤيد التوسيع في نظام الرأسمالية الشعبية كما يحثّ على زيادة عدد المدارس الدينية مؤكداً على الدوام الحاجة إلى تربية وطنية صحيحة[2].

وكان لحزب السلامة أهداف منها تحقيق نهضة شاملة في البلاد لتضمن السعادة التي ينشدها للفرد والمجتمع في ظل نظام ديمقراطي محب للسلام والعدل[3]. وقد ساعدت صورته الإسلامية كثيراً على تفهم النظرة الوطنية ورفعه شعار (الفكر الوطني) لاحقاً شجعت الجماهير الشعبية على مساندته كونه ممثلاً لمعظم الإسلاميين المهمشين، ومن خلال تلك الأيديولوجية التي تبنّاها حزب السلامة استطاع التيار الإسلامي التغلغل في الدوائر الحكومية وإدماج نفسه في اللعبة الديمقراطية من خلال الأصوات التي حققها في الانتخابات البرلمانية للأعوام (1973-1977). وقد ركزت أيديولوجية الحزب على خمسة أسس هي السلام والأمن في الداخل امتزاج الأمة بدولة تركيا الكبيرة من جديد، النهضة الأخلاقية، النهضة المادية وأخيراً الوحدة الوطنية[4].

المبحث الثاني

أولاً: أربكان والانتخابات البرلمانية لعام 1973

بعد إقرار السماح للأحزاب السياسية بالمشاركة في العملية السياسية تمّ تشكيل أحزاب جديدة[*]. ثم حصلت الموافقة على إجراء انتخابات عامة في 5

(1) أنور الجندي، السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، دار ابن زيدون (بيروت: د. ت)، ص 162؛ الكسان المصدر السابق، ص 53.
(2) عبد الحميد، "المعالم الرئيسية والتاريخية"، ص 436.
(3) حسين، المصدر السابق، ص 66.
(4) النظام الداخلي لحزب السلامة، فقرة (24)، ص 5؛ عبد الحميد، تركيا المعاصرة والإسلام، ص 28.
(*) دخلت الانتخابات أحزاب جديدة فضلا عن الأحزاب الرئيسة الشعب الجمهوري والعدالة هي السلامة الوطني والحزب الديمقراطي المنشق عن حزب العدالة، حزب الثقة الجمهوري،

حزيــران 1973، لإنهــاء حالة الفوضى على الساحة التركية التي أصبحت مصدر إزعاج منذ بداية العقد، دخلت تلك الأحزاب الانتخابات وكان من ضمنها حزب السلامة الوطني لغرض التنافس والحصول على مقاعد في المجلس الوطني الكبير حيث حــصل حزب السلامة الذي خاض الانتخابات البرلمانية لأول مرة على نسبة 11.8% من مجموع أصوات الناخبين و48 مقعداً، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (3)

نتائج انتخابات 1973[1]

اسم الحزب	النسبة المئوية	عدد مقاعد البرلمان
حزب الشعب الجمهوري	%33.3	186
حزب العدالة	%29.8	149
حزب السلامة الوطني	%11.8	48
حزب الديمقراطي	%11.6	45
حزب الثقة القومي	%5.3	13
حزب العمل القومي	%3.4	3
حزب الوحدة التركي	%1.1	1
المستقلون	%2.8	5
المجموع		450

وإن تفسير تحقيق تلك النتيجة إنما يدل على سرعة انتشار مبادئ وقيم الحزب والاحتــرام والتقدير الذي يتمتع به قادة الحزب[2]. فضلاً عن الجهود المبذولة من قادتــه لا سيما زعيمه أربكان ومعه عدد من الطلاب الخريجين من الجامعة التقنية وعــدد مــن المسلمين الذين كرسوا جهدهم باستخدام المناهج الحديثة في التنظيم والدعاية السياسية[3].

حــزب العمل القومي، حزب الوحدة التركي وأخيرا المستقلون. للمزيد من المعلومات ينظر: رضوان، المصدر السابق، ص 180-184.

(1) الطائي، المصدر السابق، ص 126.

(2) Metin Haper, "Islam policy and society in Turkey", Middle East Journal, vol. 35, no. 3, Summer 1981, p. 354. The 1970s, Middle East, no. 31, May 1977, p. 49. Turkey Almanac 1982, op. cit., p. 136.

(3) الموصللي، المصدر السابق، ص 268.

وطرحت آراء عديدة وتفسيرات لدراسة نتائج الانتخابات وتشخيص عوامل الفوز لتعزيز ثقة الناخبين إذ فسر البعض سبب الفوز بأنه قيام الكوادر الحزبية بدعاية فعالة من خلال الحملة الانتخابية بنقد الأوضاع الاجتماعية من ناحية[1]. وعجز كل من حزبي الشعب الجمهوري والعدالة على ضم طبقة رجال الأعمال والصناع الصغار إلى تنظيماهم من ناحية أخرى[2].

أما التفسير الآخر لفوز الحزب وخلال مدة قصيرة فيعزى إلى تعاطف الشعب التركي المسلم مع الحزب لتبنيه شعار (الله والأخلاق)، وتوجيه خطاب واضح ومباشر للمسلمين واعداً إياهم بإعادة الاحترام للإسلام وتعاليمه ومؤملاً المحتاجين بالتغيير وإصلاح النظامين الاقتصادي والسياسي مما أكسبه ثقة الناخبين من المتدينين والفقراء على حد سواء[3].

وأشار أربكان بمناسبة فوز الحزب في تلك الانتخابات قائلاً: - "إن النجاح الذي أحرزه الحزب في انتخابات 1973 هو بداية تفجر حقبة إسلامية جديدة في تركيا وإن الحزب وبرنامجه الإسلامي سينطلق من نصر إلى نصر"[4].

وبعد استقرار الوضع الداخلي والسماح باستئناف المبعدين عن الحياة السياسية بمزاولة النشاط السياسي في 14 تشرين الأول 1973 تنازل سليمان عارف إمرة عن رئاسة الحزب لأربكان[5].

ثانياً: أربكان ودوره في الحكومات الائتلافية

أ - الائتلاف الأول حزب الشعب الجمهوري - حزب السلامة الوطني (7 كانون الثاني 1974-18 أيلول 1974)

أسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في 5 حزيران 1973 عن عدم إمكانية وصول أي حزب من الأحزاب المشاركة في تلك الانتخابات إلى سدة

---

(1) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 3.
(2) الكسان، المصدر السابق، ص 32.
(3) شاكر، المصدر السابق، ص 188؛ Landau, "Turkey Between Secularism...", op. cit., p. 3.
(4) فيروز أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، ص 143.
(5) رضوان، المصدر السابق، ص 181.

الحكم بمفرده كما أسلفنا[1]. وذلك لحصول حزب الشعب الجمهوري بزعامة بولنت أجاويد(*) على (186) مقعداً وحزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل على (149) مقعدا[2]. ولعدم التوافق بين حزبي الشعب والعدالة الأمر الذي عمّق من حدة الصراع بينهما وشكّل حالة من عدم الاستقرار[3]. فضلاً عن ذلك عزوف الأحزاب اليمينية عن الاشتراك وتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب العدالة، فواجهت تركيا أزمة حكومية دامت (105) أيام لعدم تمكّن الأحزاب من حل الخلافات بينها، فتمّ تكليف أجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري بتشكيل الحكومة بفعل فوز حزبه بأكثرية الأصوات[4].

حاول أجاويد من جانبه تشكيل الحكومة من أعضاء حزبه فقط مؤملاً مساندة الأحزاب إلا أن أجاويد أخفق في تحقيق ذلك، وبدا واضحاً عجز أي من الحزبين (الشعب – العدالة) تشكيل حكومة قوية قادرة على تأدية مهماها، وفي غضون ذلك ظهر رأي يميل إلى تشكيل حكومة ائتلافية من حزبي الشعب والسلامة لإنهاء تلك الأزمة من خلال التعاون بينهما[5].

بدأ أجاويد بإجراء مباحثات ثنائية لغرض تشكيل الحكومة من الحزبين، إلا أن ذلك الإجراء واجه ردود أفعال بين نواب كلا الحزبين، فقد مثلت تلك

---

(1) دانيلوف، الصراع السياسي، ص 338؛ .Feroz Ahmed, op. cit., p. 328

(*) بولنت أجاويد: (1925–2006) ولد في إستنبول، تخرج من كلية اللغات عام 1945، عمل في مجال الصحافة وأصبح باحثا في شؤون الشرق الأوسط، وبعد حصوله على منحة دراسية من جامعة هارفرد الأمريكية عمل في صحيفة (Ulus) الوثيقة الصلة بحزب الشعب الجمهوري وتوثقت علاقته مع زعيمه عصمت إينونو، وشغل منصب وزير العمل في حكومة إينونو وفي عام 1965 انتخب أمينا عاما للحزب وسعى إلى إعادة مبادي الحزب عن اتجاه يسار الوسط السياسي، ثم استقال من الأمانة العامة للحزب على أثر انقلاب 1971 احتجاجا على تدخل الجيش في السياسة، وفي عام 1972 أعيد انتخابه رئيسا للحزب، وله ثلاث مشاركات في الحكومات الائتلافية خلال حقبة السبعينيات. للمزيد من المعلومات ينظر: معوض، صنع القرار، المصدر السابق، ص 95؛ الجهماني، أتاتوركية القرن العشرين، المصدر السابق، ص 93.

(2) هويدي، درس الحالة التركية، ص 3.

(3) دانيلوف، الصراع السياسي، ص 338.

(4) الكسان، المصدر السابق، ص 43.

(5) أوجار، المصدر السابق، ص 143؛ .Odd Couple, The Economist, London 1979, p. 44

المشاركة ضربة مُؤلمة لبعض نواب حزب الشعب الجمهوري تصوراً منهم بأنها خيانة لميراث أتاتورك، أما البعض الآخر من أعضاء حزب السلامة فاعترضوا على ذلك لتصورهم بأن حزب الشعب الجمهوري عدو للدين كما اعترض المتحفظون منهم بشدة على بعض فقرات برنامج الحكومة، ومن ثم أدرك أجاويد صعوبة التعامل مع أعضاء حزب السلامة، إلا أن ذلك لم يمنعه من القيام بمحاولات عديدة للتفاوض معهم وذلك لعدم توفر بدائل أفضل فتمكن من إقناع أربكان وأعضاء حزبه من تشكيل حكومة ائتلافية بينهما واستطاعت تلك الحكومة الحصول على الفوز بثقة الأغلبية البرلمانية[1]. الأمر الذي أتاح الفرصة لتشكيل ائتلاف حكومي من نوع جديد بقيادة حزب يساري وحزب إسلامي الميول وقد استمر هذا الائتلاف من 7 كانون الثاني 1974 حتى 18 أيلول من العام نفسه[2].

ولم تكن مشاركة حزب السلامة في الحكومة الائتلافية صورية أو هامشية بل على العكس تولى أربكان منصب نائب رئيس الحكومة والاتفاق على بروتوكول الحكومة الذي تمّ فيه توزيع الحقائب الوزارية والبالغة 25 وزارة (18) لحزب الشعب و(6) لحزب السلامة وهي (وزارة الداخلية، العدل، التجارة، التعدين، الصناعة والزراعة) فضلاً عن منصب نائب رئيس الحكومة كما تضمن البروتوكول فسح المجال أمام حرية الرأي والتعبير عبر منافذ الصحافة[3]. وقد مثّل حزب السلامة الوطني في هذه الحكومة كل من سليمان عارف وزيراً للدولة، وشوكت قازان وزيراً للعدل، وأورهان أصيل تورك وزيراً للداخلية، وفهمي أدك وزيراً للتجارة وتورغوت أوزال وزيراً للزراعة، وعبد الكريم دوغر وزيراً للصناعة[4].

---

(1) رضوان، المصدر السابق، ص 186؛ .Feroz Ahmed, op. cit., p. 341

(2) عبد الرحمن، المصدر السابق، ص 3؛

Wikepedia. Necmettin Erbakan, www.Org/wiki/.com, p. 1.

(3) محمد نور الدين، تركيا.. إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية في السلطة، مجلة المستقبل العربي، ع287 مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 2003)، ص 23؛ عاشور، ص 5؛ The 1970s, op. cit., p. 49.

(4) ملفة الأحزاب السياسية التركية، 1923–1984، ص 80.

وقد أعرب سليمان عارف عن أمله عند تشكيل الائتلاف بين حزبي السلامة والشعب الجمهوري قائلاً: - "لقد وصفت العلمانية منذ زمن طويل في بلدنا بأنها عداء للدين ومارست ضغوطاً قاسية على المتدنيين وقبل أي شيء يجب هدم هذه الصورة وتفريق تلك السحب الغائمة في حرية الفكر والاعتقاد"[1]. مع هذا واجهت تلك الحكومة العديد من التحديات السياسية كان من أبرزها العفو الذي شمل جرائم الفكر والاعتقاد الذي كان من أهم فقرات بروتوكول الائتلاف فعندما عُرض الموضوع على البرلمان صوّت بعض نواب حزب السلامة ضد شمول أصحاب الأفكار اليسارية بالعفو وهؤلاء السجناء اليساريون البالغ عددهم (4000) سجين اعتقلوا أيام الحكم العسكري[2]. وكاد هذا الموقف أن يؤدي إلى انهيار الائتلاف، وعلى أثر ذلك قام أعضاء حزب الشعب الجمهوري بعقد اجتماع لتدارس الموقف ومعالجته، الأمر الذي دفع بأجاويد إلى التهديد بالاستقالة غير أن أعضاء حزبه وجدوا أن الأوضاع غير مواتية للاستقالة[3]. وتلافياً لانهيار الائتلاف جراء النقاش على تلك الفقرة في البرلمان ولمعالجة الموقف، عمل أربكان على تأجيل طرح القضية في البرلمان واستبدال جدول الأعمال بمناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية[4]. كان وراء تحالف أجاويد - أربكان دوافع لكلا الطرفين مع أن الائتلاف لم يستمر طويلاً فكان لكل منهما هدف أراد تحقيقه، فبالنسبة لأجاويد أراد تحقيق رغبته في استلام السلطة بعد استحواذ حزب العدالة عليها لمدة طويلة على الرغم من التباين بين حزبه وحزب أربكان، من جانب آخر أراد أربكان من خلال ائتلافه مع حزب الشعب الجمهوري أن ينفي صيغة الرجعية عن حزبه على أثر ترويج بعض الطروحات بأنه حزب مغلق، فضلاً عن ذلك تمكّن من إدخال عدد من أنصار حزبه إلى الوظائف والإدارات عن طريق الوزارات التي تسلمها أعضاء حزبه فضلاً عن استثمار الموارد المالية لتعزيز الشأن الديني من خلال تولي رئاسة الشؤون الدينية[5].

---

(1) السيد، المصدر السابق، ص 103.
(2) حسين، المصدر السابق، ص 23.
(3) Feroz Ahmed, op. cit., p. 341.
(4) السيد، المصدر السابق، ص 104.
(5) نور الدين، قبعة وعمامة، ص 86.

ب - أربكان والمشكلة القبرصية:

فضلاً عن الأزمات الداخلية التي تعرض لها الائتلاف الحكومي واجه على الصعيد الخارجي أزمة سياسية وهي الانقلاب العسكري في قبرص(*) فظهرت المشكلة في إطارها المعقد عندما وقعت اشتباكات بين رجال الجيش القبرصي وقوات الحرس الوطني في 15 تموز 1974 التي كانت خاضعة لتوجيهات الضباط اليونانيين وانتهت بحدوث انقلاب عسكري وقيام جمهورية قبرصية جديدة مما خلق ظروفاً مناسبة لانضمام قبرص إلى اليونان الأمر الذي اتخذه الأتراك مسوغاً للتدخل العسكري[1]. فقد أثارت تلك الخطوة قلق تركيا فعبّرت عن ذلك بمذكرة أرسلتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 17 تموز 1974 أعربت فيها عن غضبها واستيائها وبيّنت أن هذا الانقلاب ضد الرئيس القبرصي مكاريورس هو استيلاء لليونانيين على الجزيرة، أما زعيم القبارصة الأتراك رؤوف دنكتاش فقد صرّح مطالباً بالتحرك العسكري من قبل بريطانيا وتركيا بوصفها دولاً ضامنة لاستقلال قبرص ومنع اليونانيين من تحقيق هدفهم[2].

اتخذت الحكومة التركية قرار التدخل لاعتبارات مهمة مثل تأمين حماية الجالية التركية التي ترتبط بصلة القرابة بأهالي تركيا، فضلاً عن القضايا الأمنية المترتبة على الموقع الجغرافي الذي يكمن قرب الجزيرة على السواحل التركية الجنوبية[3]. وعلى هذا الأساس اتخذت حكومة أجاويد - أربكان قراراً بإنزال القوات العسكرية في الجزء الشمالي من جزيرة قبرص حيث تتركّز الجالية التركية معللين ذلك بوقف

(*) تعد جزيرة قبرص ثالث أكبر جزيرة في البحر المتوسط تبلغ مساحتها 9251 ميلا مربع وعدد سكانها يزيد عن 640 ألف نسمة، برزت أهميتها كقاعدة عسكرية لحلف شمال الأطلسي وبريطانيا، كما تعد نقطة الالتقاء بين أوروبا وآسيا وأفريقيا. للمزيد من المعلومات ينظر: محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، (القاهرة 1965)؛ فواد، المصدر السابق، ص 161.

(1) Turkey and Greece Prisoners of Domestic Politics, Economist, no. 2, 21 July 1976, pp. 27-29.

(2) وليد محمود أحمد، المشكلة القبرصية وتأثيرها في العلاقات التركية - اليونانية 1960-1974، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، (جامعة الموصل، 1999)، ص 52؛ Shaw, vol. 2, op. cit., pp. 314-420.

(3) فواد، المصدر السابق، ص 4.

المذابح التي كان اليونانيون القبارصة يرتكبونها في حق المسلمين الأتراك (حسب قولها)[1].

وهنا اختلفت المصادر في إسناد قرار التدخل إلى أجاويد وأربكان إذ يذكر بعض الباحثين أن مشكلة قبرص نوقشت في مجلس الأمن القومي التركي وتباينت الآراء بخصوصها وما طرح من وجهات نظر المسؤولين، فمثلاً كان لأجاويد وجهة نظر في المشكلة وإمكانية حلها من خلال الاعتماد على الحليفة بريطانيا إذ قال: - "إني أعرف حلاً وسطاً وبإمكاننا حل هذه المشكلة وفقاً للشعار الذي رفعه أتاتورك: (سلام في الداخل سلام في الخارج). ولأتوجه أنا فوراً إلى إنكلترا ولأتباحث مع رئيس الوزراء نلسن Nilson خاصة وإن إنكلترا واحدة من الدول الثلاث المكلفة بحماية الوضع واستقراره في قبرص ونحن بالاتفاق مع الإنكليز يمكننا إنزال جنودنا بسلام في القواعد العسكرية التي تخصهم في الجزيرة وبدون إراقة الدماء، والجنود الإنكليز بالاشتراك مع جنودنا يمكنهم إعادة الهدوء إلى الجزيرة.. ويغلق ملف المشكلة "[2]. أما أربكان فكان له رأي مخالف لرأي أجاويد إذ قال: - "إن قبول عرضكم هذا وحل المشكلة من قبل الإنكليز أمر محال وإنهم يريدون أن يكونوا في جانب الروم واليونانيين، وحتى لو قبلوا فمن المحتمل أن يكون هذا الحل أكثر خطورة بالنسبة لنا فمن الممكن أن يقوموا بالضغط علينا لإجبارنا على قبول الحل اليوناني بعد أن يجعلوا من حُماتنا رهائن في أيديهم"[3].

من جانب آخر نسب إلى أجاويد اتخاذ قرار إرسال الجيش التركي إلى قبرص، لامتلاكه السلطة الكافية ولأنه يتمتع بالامتيازات التي تؤهله اتخاذ قرار بهذه الخطورة[4]. ومن أجل ذلك اتخذ قرار التدخل في الجزيرة في 20 تموز 1974 مما أكسبه تأييداً وشعبية فأصبح أجاويد بطلاً قومياً في نظر الأتراك وأطلقوا عليه فاتح قبرص[5].

وهناك من ينسب إلى أربكان قرار التدخل بدعوة أن أجاويد كان خارج تركيا فوجد أربكان الفرصة سانحة لاتخاذ قرار التدخل من خلال الصلاحيات التي

---

(1) أبو غنيمة، هندسة المحركات، ص 4.
(2) Prof. Dr. Seaim Palavan, Analtiuor, Erbakan' insoyu, s. 3, www.Erbakan.com.
(3) A.E., s. 4.
(4) "Irrespective of who wins in Turkey ", Middle East, no. 31, Jan. 1977, p. 15.
(5) حسين، المصدر السابق، ص 142.

يتمتع بها كونه نائب رئيس الوزراء فعقد اجتماعاً لقادة القوات البرية والبحرية والجوية وتمكّن من إقناعهم بالتصدي للإنزال العسكري ردًّا على الاعتداء اليوناني الذي طرح شعار الوحدة القبرصية [إينوسيس Emosis] مع اليونان وتطهير قبرص من المسلمين الأتراك(1)، وأن أربكان هو من أقحم أجاويد في اتخاذ قرار التدخل في قبرص حتى إنه ساد تصور واسع النطاق بأنه في حال تسلم أربكان السلطة مرة ثانية فانه سيحاول القيام جاهداً لإيجاد حل سريع لتلك المشكلة(2). وقد كان لحزب السلامة دوراً إيجابياً في تعبئة الجماهير قبل عملية الإنزال العسكري وبعدها، فقد قام أعضاء الحزب بتحشيد الشعب على مستوى القاعدة والبرلمان وفي الحكومة على مستوى الوزراء حول تقديم المساعدة للأتراك القبارصة من الوطن الأم(3).

إن خطوة أربكان تلك حظيت بتأييد وبمساندة كبيرة من أعضاء حزبه فقد ذكر أورهان أصيل تورك وزير الداخلية قائلاً: - "إننا في مواجهة هذا الموضوع الوخيم في قبرص يجب علينا إنزال قوات في الجزيرة فوراً ويجب أن نسيطر على الخط الأخضر ولا وسيلة أخرى غير هذه"(4). بالمقابل أشارت الصحافة المحلية بأن أربكان هو الذي أقنع مجلس الوزراء بالتدخل في قبرص فرفض أجاويد ذلك مؤكداً بالقول: - "إن اتخاذ القرار [التدخل في قبرص] كان أمراً جماعياً"(5). ثم جاءت الهدنة بقرار من أجاويد بحجة حاجة العسكر إلى الهدنة في الوقت الذي رفضها أربكان ووصفها بالإجراء المتعجل وهو الذي لم يمكن من تحقيق الأهداف الكاملة للعملية(6). فتمّ التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار بين البلدين في 22 تموز1974 تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة وتمت المباشرة بتبادل الأسرى العسكريين بين الطرفين، وفي الوقت الذي تمّ فيه إعلان وقف إطلاق النار في الساعة الخامسة من مساء يوم 22 تموز 1974 من جانب الطرفين إلا أنه سرعان ما تجدد القتال في اليوم

---

(1) مقابلة شخصية مع ياسين خطيب أوغلو أحد قيادي حزب الرفاه في 2007/9/29.
(2) "Cyprus will remain atoughnut to crack", Middle East, no. 31, Jan 1977, p. 15.
(3) حزب السلامة القومي إلى.. أين؟ مجلة المجتمع، ع323، س7، (الكويت 1974)، ص 5.
(4) أوجار، المصدر السابق، ص 177.
(5) جهاد الخازن، ولادة إسلامية لبرالية، مجلة كفاية خمسين سنة، ص 4؛ www.Islam on line.com.
(6) Feroz Ahmed, op. cit., p. 345.

التالي، علماً بأن وقف إطلاق النار المذكور لم يمنع الأتراك من التقدم للاستيلاء على المزيد من الأراضي القبرصية، كما لم تتمكن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من استخدام قوتها لأجل فض الاشتباكات بين الجيشين إلا في تشرين الأول 1974[1].

وعلى الرغم من ذلك تمسك أربكان وحزبه بفكرة إقامة دولة مستقلة في الجزيرة ولعل ذلك يرجع إلى النظرة الدينية للحزب والرافضة لخضوع المسلمين الأتراك لدولة يونانية مسيحية[2]. وظل أربكان يطالب بقيام دولة مستقلة في قبرص ففي عام 1977 وعلى أثر احتدام النزاع بين تركيا واليونان طلب أربكان من شريكه في الحكومة ديميريل إعلان دولة مستقلة من جانب واحد إلا أن ديميريل رفض طلبه[3]. وكما هو معروف إن توجهات ديميريل للغرب كانت أحد أسباب رفض طلب أربكان، ولا تزال المشكلة القبرصية قائمة إلى حد الآن.

ج - أربكان والمكاسب التي حققها من الائتلاف الأول:

تمكن أربكان من تحقيق بعض الإنجازات من خلال ائتلافه مع حزب الشعب على الرغم من قصر مدة وجوده بالحكومة، ومما لا شك فيه أن تلك الإنجازات جاءت لصالح الحركة الإسلامية التي استفادت من وجود الإسلاميين في السلطة لأول مرة[4]. فقد مثّل الائتلاف مكسباً عظيماً لحزب السلامة والتيار الإسلامي الذي اعترف به من قبل حزب الشعب الجمهوري والمؤسس من قبل كمال أتاتورك[5] الذي انصبّ مشروعه أي مشروع حزب الشعب الجمهوري على إنهاء دور الإسلام على عكس حزب السلامة الذي تبنّى التمسك بالإسلام وقيمه[6]. فضلاً عن ذلك أعطى حزب السلامة الصبغة الوطنية الإسلامية لبعض دوائر

(1) Metin Munir, Turkey review foreign policy after U.S army embargo, Middle East, no. 6, March 1975, pp. 10-72.

(2) الجهماني، أتاتوركية القرن العشرين، ص 51؛ حسين، المصدر السابق، ص 146.

(3) تركيا، الملف الثالث، المصدر السابق، ص 127.

(4) دانيلوف، الصراع السياسي، ص 332.

(5) نور الدين، قبعة وعمامة، ص 24.

(6) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 253.

الحكومة بوجود الوزراء الستة فضلاً عن شخصية أربكان[1]. فقد أسهمت مشاركتهم بتعزيز النفوذ الإسلامي في الحياة العامة على الرغم من قصر عمر حزب السلامة وقلة تمثيله في البرلمان التركي إلا أنه مثّل انعطافة كبيرة في الحياة السياسية التركية ومنحته المشاركة في الائتلاف فرصة لإثبات وجوده كقوة سياسية إذ شبّه الحزب (ببيضة القبان) بمعنى أن بيده إمكانية ترجيح طرف على آخر[2].

وعلى الرغم من أن مقتضيات العملية السياسية فرضت عليه الائتلاف مع حزب الشعب الجمهوري، فإن تلك المشاركة عبّرت عن أول اختراق إسلامي للسلطة التنفيذية في الجمهورية العلمانية منذ تأسيسها على يد أتاتورك عام 1923[3].

ولإدراك أربكان حاجة المجتمع التركي إلى إعادة بنائه على أساس عقيدته الإسلامية فقد أولى من خلال وجوده بالحكومة الائتلافية وأعضاء حزبه عناية كبيرة للتعليم الذي يعدّ الأساس المتين الذي تبنى عليه النهضة الإسلامية الحديثة وذلك من خلال الاهتمام بالتربية الدينية والعناية بالتثقيف الأخلاقي في المدارس[4]. لقد أسهم نجاح حزب السلامة الوطني وحصوله على مقاعد برلمانية في إثبات وجوده بوصفه حزباً سياسياً إسلامياً عرفته تركيا دخل معترك الحياة السياسية[5]. فقد استطاع أربكان خلال وجوده في الائتلاف الحكومي فتح عدد من مدارس الأئمة والخطباء واستحصال الموافقة لتدريس مادة الأخلاق (التربية الدينية) بصورة إجبارية[6].

كذلك كان السماح للجمعيات الإسلامية بممارسة أنشطتها الخيرية وزاد من مدارس تحفيظ القرآن والمعاهد العالية للشريعة الإسلامية[7]، فضلاً عن فسح المجال أمام المسلمين لعرض طروحاتهم من فوق منبر البرلمان[8]. ويمكن القول إن

---

(1) الطحان، حزب العدالة والتنمية، ص 5؛ الجليلي، العنف السياسي في تركيا، ص 9.

(2) نور الدين، الحركات الإسلامية في آسيا، ص 29.

(3) الجهماني، أتاتوركية القرن العشرين، ص 29.

(4) بروفسور، يخوض المعركة ضد أتاتورك، مجلة المجتمع، ع185، الكويت 1974، ص 2.

(5) محمد نور الدين، تركيا الزمن المتحول قلق الهوية وصراع التيارات، (بيروت 1990)، ص 75.

(6) سليمان مدني، تركيا اليهودية، دار الأنوار، (دمشق 1998)، ص 129؛ النظام الداخلي لحزب السلامة، الفقرة (1-7)، المصدر السابق، ص 1-2.

(7) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 255.

(8) نوري، ملفة 54.

مـــن أهم الإنجازات والمكاسب التي حققها أربكان من خلال ائتلافه مع حزب الشعب الجمهوري هو تراجع الأخير عن موقفه واعترافه بالإسلام بوصفه تياراً سياسياً الأمر الذي أسهم بالسماح لخريجي المدارس الدينية بالالتحاق بالجامعات وقـــبولهم للعمــــل في أجهـــزة الشرطة بعد أن كان قبول هؤلاء محدداً بمدارس الشريعة(1).

د - أربكان وأسباب انهيار الائتلاف الأول 18 أيلول 1974:

ممـــا لا شك فيه أن قيام ائتلاف حكومي من حزبين يحملان فلسفتين مختلفتين مـــن الممكن انهياره بسهولة، حيث طرحت آراء وتفسيرات حول انهيار الائتلاف وعـــدم استمراريته فيرجح البعض أن تواجد الإسلاميين في الحكومة وعلى رأسهم أربكان كان سبباً قوياً لإنهاء الائتلاف لتخوّف القوة العلمانية من تغلغل الإسلام في جـــسد الدولة(2). وهذا ما أكده تصريح أجاويد عند تقديم استقالته قائلاً: - "لا يمكن أن أسمح بمساعدة حزب السلامة للاستيلاء على الدولة"(3).

ولعل هذا التصريح يعطي تصوراً عن مدى الاختراق المؤسسي لحزب السلامة الـــوطني لذا تجاهل أجاويد قواعد البروتوكول الذي خوّل أربكان القيام بمهامه في حـــال سفر رئيس الوزراء، ووضع بديلاً عنه الأمر الذي فسّر بكونه تهميشاً وتخوّفاً من أربكان وحزبه(4). فضلاً عن ذلك هناك من يرى أن تخوّف أربكان من فقدان هوية حزبه وذوبانها بالانصهار مع حزب الشعب من خلال انصياعه لأوامر أجاويد دفع به إلى العمل على إعاقة أعمال الحكومة من خلال عرقلة تنفيذ أي إجراء تقدم علـــيه الحكـــومة بهـــدف تأكيد وجوده(5). أما التفسير الآخر فيعلل سبب انهيار الائـــتلاف هـــو شخصية أربكان وافتقاره للخبرة السياسية والعلاقات المتباينة بين حـــزبه والأحـــزاب التركية الأخرى فضلاً عن ذلك طروحات أربكان نفسه التي

---

(1) الطحان، حزب العدالة والتنمية، ص 3.
(2) أوجار، المصدر السابق، 129.
(3) السيد، المصدر السابق، ص 287.
(4) Stephen Kinzer, "Man in the News; Necmettin Erbakan: in Turkey a Zealovs pragmatist", The New York Times, 30 June 1996.
(5) فيروز أحمد، تدخل العسكريين، المصدر السابق، ص 228.

عــدّت غــير جدية بشأن تطوير العلاقات مع الدول العربية في الحصول على دعم منها لتطوير الاقتصاد التركي[1].

وقــد يكــون أرجــح هذه الأسباب وراء انهيار الائتلاف هو نجاح العملية العــسكرية في قــبرص تموز 1974 وما ترتب عليها من نتائج لصالح أجاويد دفعته لاســتثمار ذلــك بــتقديم اســتقالته ومطالبته بإجراء انتخابات مبكرة للانفراد بالحكم[2].

ثالثاً: أربكان ودوره في الحكومة الائتلافية الثانية (حزب العدالة - حزب السلامة الوطني - حزب الحركة القومي) آذار 1975 - حزيران 1977

كــان لــنجاح أجاويد في قبرص إلى الحد الذي اخذ يقارن بمصطفى كمال عــاملاً مــشجعاً لتقديم استقالته والمطالبة بانتخابات برلمانية[3]. إلا أن حساباته لم تكن دقيقة إذ جُوبه طلبه بالرفض من قبل أعضاء البرلمان ومن ضمنهم أعضاء حزبه فلــم يحــصل علــى تأييدهم ويكمن السبب في عدم تأكدهم من إمكانية الفوز بالانــتخابات[4]. فضلاً عن ذلك اتخذت الأحزاب اليمينية (حزب السلامة الوطني وحزب الحركة القومي) موقفاً مشابهاً مؤكدة عدم رغبتها بتشكيل حكومة بقيادة حــزب الشعب الجمهوري لذا لم تتفق فيما بينها وظلت منقسمة على نفسها[5]. وقد خلق إنهاء الائتلاف الحكومي أزمة وزارية استمرت مدة تزيد على ستة أشهر بعــد اســتقالة أجاويــد في 18 أيلول 1974[6]، الأمر الذي استدعى قيام رئيس الجمهــورية فخري كورتورك بمساعٍ لتشكيل حكومة ائتلافية إلا أن ذلك لم يُسفر عن نتيجة لانعدام التوافق بينها، فمثلاً كان حزب الشعب الجمهوري مستعداً لدعم أيــة حكــومة ضمن شروط منها قيام انتخابات فعارضت الأحزاب اليمينية تلك الخطــوة، هذا فضلاً عن إصرار الحزب الديمقراطي المنشق عن حزب العدالة على

---

(1) عبد الحميد، تركيا المعاصرة والإسلام، ص 2.

(2) "Turkey: all out", The Economist, 21 Sep. 1974, p. 48; The 1970s, op. cit., p. 49.

(3) Feroz Ahmed, op. cit., p. 345.

(4) تركيا، الملف الثالث، المصدر السابق، ص 121.

(5) Metin Munir, Early Turkish Election, might end political instability, Middle East, no. 31, May 1977, p. 10؛ رضوان، المصدر السابق، ص 110.

(6) هلال، المصدر السابق، ص 129.

معـــاداة فكرة تولي ديميريل الحكومة مما اضطر رئيس الجمهورية وضمن صلاحياته الدســـتورية تعـــيين البروفسور سعدي أرماك[*] Ermak رئيساً للوزراء في حكومة وطنـــية فوق الأحزاب معتمداً على عدد من التكنوقراط من خارج البرلمان إلا أنه فشل لعدم حصوله على ثقة البرلمان وبالكاد حصلت حكومته على (17) صوتاً[1].

وفي ظـــل المناخ السياسي المهيمن والظروف الموضوعية اضطر حزب العدالة بـــزعامة ســـليمان ديميريل للائتلاف مع الأحزاب اليمينية (حزب السلامة الوطني وحـــزب الحركة القومي)، فتشكلت الحكومة في 31 آذار 1975 وأطلق عليها اسم حكـــومة (الجـــبهة القومية)[2]. تولى فيها ديميريل رئاسة الحكومة وتسلم أربكان منصب نائب رئيس الوزراء للمرة الثانية فتمكن الأخير من إعادة رجاله مرة أخرى إلى الحكـــومة بعدد الحقائب الست نفسها إذ مثّل في هذه الحكومة كل من حسن أقصاي وزيراً للدولة، إسماعيل مفتي أوغلو وزيراً للعدل، أورهان أصيل تورك وزيراً للداخلية فهيم أداك وزيراً للأشغال العامة، وتورقورت أوزال وزيراً للزراعة، وأحمد توفيق باقصو وزيراً للعمل[3].

وبطبـــيعة الحال إن التعاون والتآزر وتوافق الآراء في المعارضة شيء وفي موقع الـــسلطة شـــيء آخر لذا بات من الواضح ومنذ بداية الائتلاف أن هذه الظاهرة الـــسلبية انعكـــست علـــى عمل الحكومة وعجزها عن إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي أخذت بالتفاقم حتى بلغ معدل التضخم 40%، وتجاوز عدد العاطلين عن العمل ثلاثة ملايين عاطل وتزايدت حوادث العنف السياسي، مع هـــذا اســـتطاع أربكان أن يثبت دعائم قوته من خلال منصبه نائباً لرئيس الوزراء

(*) سعدي أرماك: ولد في عام 1904، بقونية درس الطب في كلية برلين ثم عمل طبيبا حكوميا في أنقرة وتسلم رئاسة دائرة العمل والزراعة، وشغل منصب رئيس الوزراء من 13 تشرين الثانـــي 1974 – آذار 1975. انـــتخب في الجمعية الاستشارية بعد التدخل العسكري في 12 أيلول 1980. للمزيد من المعلومات ينظر: الطائي، المصدر السابق، ص 136.

(1) تركيا – فخري كورتورك، مجلة الأسبوع العربي، ع763، س15، 21 كانون الأول، بيروت 1974؛ Metin Munir "Turkish Government Crisis Continues", Middle East, no. 7, April 1975, p. 25.

(2) رواء زكـــي الطـــويل، وصـــال العزاوي، تركيا، دراسات في السياسة والاقتصاد، المكتبة الوطنية، بغداد 2002، ص 17؛ فيروز أحمد، تدخل العسكريين، ص 292–230.

(3) أبو غنيمة، هندسة المحركات، ص 3.

وتمكن من فرض سيطرته في الحكم مثله مثل ديميريل متحدياً الدستور فقد تمكّن من دفع أفكاره الإسلامية إلى حيّز التطبيق فضلاً عن تبنّيه حملة التصنيع[1].

وخـــلال ثلاث سنوات أصبح أربكان عنصراً مؤثراً في السياسة، إذ لا يمكن تـــشكيل ائتلاف من دون مساندته وكان يتنبأ على الدوام بأنه سوف يفوز بثلث مقاعـــد البرلمان ويكرِّر أن أي حزب لم يتمكن من تسلّم السلطة من دون مشاركة حزبه[2].

أ - أربكان والنظرة القومية (مللي كروش):

نـــشر أربكـــان في عام 1975 بياناً أطلق عليه اسم مللي كروش أو النظرة القومـــية تحدث فيه بعبارات عامة عن التربية الدينية والأخلاقية مع تركيز أكثر على الاستقلال الاقتصادي وعمليات التصنيع وهو يحذر من الانجرار وراء أوروبا ويعـــدّ الدخول في سوقها مشروعاً مرفوضاً بوصفه مشروعاً كاثوليكياً وصهيونياً مـــن أجـــل امتـــصاص خيرات تركيا وإبعادها عن الإسلام، ودعا بالمقابل إلى علاقات اقتصادية وتعاون أوثق مع الدول الإسلامية ثم تبلور هذا البيان ليكون ما يعـــرف بحركة "مللي كروش" وهي واحدة من أكبر إن لم تكن أكبر الحركات الدينـــية تأســـست في ألمانـــيا عـــام 1976 إلى جانـــب مجموعة من الجمعيات الإســـلامية[3]. وقـــد صـــرّح أربكان قائلاً: - "نحن لسنا حزباً ولكننا حركة"، والحـــركة الـــتي يقـــصدها هي المللي كروش أي الفكر الإسلامي، نظراً للقيود العلمانية للدستور التركي الذي يجرم استخدام مصطلحات أو تعبيرات دينية من قبيل التيار الإسلامي أو التيار الديني، والمللي كروش من وجهة نظر أربكان هي "تعـــبير عن الفكرة التي يحملها الإسلاميون في تركيا التي تحمل مشروعاً للنهوض التركـــي" مـــستنداً إلى الأيديولوجية الإسلامية والخبرة التركية لا سيما العثمانية وهـــدف المللـــي كروش في فكر أربكان هو "تحويل المجتمع التركي إلى الإسلام" ومكـــان واحـــد يـــرتبط بشيء واحد، فتركيا خدمت الإسلام ألف سنة بكل

---

(1) لوسيل دبليو بنفنسر، أزمة السياسة التركية الخلفية ووجهات النظر واحتمالات التقدم والنجاح، ترجمة حسن نعمة سعدون، بغداد، د. ت.

(2) Munir, "Early Turkish Election", op. cit., p. 10.

(3) Millie Gôrüs, Wikipedia the Free Encyclopedia, www.all about Turkey.

جهدها حتى دقت أبواب فيينا، ويستذكر أربكان بشارة الرسول (صلى الله عليه وسلم) بفتح القسطنطينية ومباركته لأمير الفتح ولجيش الفتح، ويتساءل عن الخصوصية التركية ويقول: - "الجيش- رؤية للحق والإسلام وهذا عز وشرف لتركيا عزتنا في الإسلام"[1].

وحركة المللي كروش هي الحصانة الأساس للإسلام السياسي في تركيا، التي عرفت بعدائها لإسرائيل بشكل خاص والغرب بشكل عام إذ يذكر أحد قياديي حركة مللي كروش صادق البيراق: - "حتى السبعينيات ظلت تركيا موالية للغرب ولا علاقة لها بالشرق أو العالم الإسلامي وهناك في تركيا من يصرّ على أن تركيا مكانها في الغرب أما نحن فكلنا نقول إن قبلتنا هي مكة ورأسنا في الأناضول وأحد ذراعينا في القوقاز والأخر في البلقان"[2].

وقد اتسمت "مللي كروش" بخصائص عدة، فهي فكرة تقوم على قوة الحق والعدل لا على قوة الجبروت والتسلط تقوم على الرحمة والمحبة وحقوق الإنسان وتسعى لتحقيق السعادة داخل تركيا وخارجها، ولقد تأسست المللي كروش لهدف محدد هو خدمة المهاجرين والحفاظ على هويتهم وثقافتهم الإسلامية من الذوبان ثم إتمام إعادة تأهيلهم وانخراطهم في المجتمع مرة أخرى بعد عودهم إلى تركيا، ولكن تحوّل الوجود التركي في ألمانيا بمرور الوقت من وجود مؤقت إلى وجود مستمر ألقى على عاتق الجمعية تبعات جديدة تمثلت في الحفاظ على الجيلين الثاني والثالث لتأصيل الإسلام في نفوسهم واندماجهم في المجتمع الألماني وإعطاء الألمان صورة حضارية عن الإسلام[3].

وكان من الطبيعي أن يصاحب تطور الهدف نقلة مماثلة في الآلية عن طريق إنشاء المؤسسات المتكاملة والإشراف على الأنشطة الإسلامية في المساجد والهيئات الثقافية ومدارس تعليم القرآن الكريم، وقد نجحت هذه الجمعية منذ تأسيسها في تأدية مهامها لصلتها الوثيقة بأربكان الذي منحها علمه وخبرته للمجتمع الألماني

---

(1) مقابلة مع الأستاذ نجم الدين أربكان في 2007/9/28.

(2) مقابلة شخصية مع صادق البيراق أحد قياديي الملي جروش، قناة الجزيرة الفضائية برنامج تحت المجهر 2007/7/31، www.Aljazeera.com

(3) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 245.

وهذا ما دفع الكثير من الأوساط الألمانية إلى جعل أربكان المؤسس الحقيقي والأب الروحي للمللي كروش[1].

ويُعرِّف أربكان (النظرة القومية) بأنها "الرؤية المعبّرة لكل قيمنا المتوارثة لتاريخ أمتنا ومعنى الرؤية القومية هو رؤية أمتنا لذاتها، إن الإيمان الكامل في قلب السلطان محمد الفاتح عند فتح إستنبول مهما كانت كنيته تلك هي الرؤية القومية بالنسبة لنا، إن أمتنا قد امتلكت العالم طوال ألف عام بالرؤية القومية، اليوم أيضاً إن العلاج لكل آلامنا يكمن في الرؤية القومية"[2]. كما يرى شوكت قازان أن هدف مللي كروش أن تكون تركيا دولة مستقلة غير تابعة لأحد والاكتفاء داخلياً وأن تحتفظ تركيا بالأخلاق والديمقراطية وحرية الاستقلال وحقوق الإنسان وأن المسلمين متساوون أمام القانون وأن "خير الناس من نفع الناس"[3].

إن اسم (مللي كروش) بقي مرتبطاً بحركة دينية سياسية تمثلت بالأحزاب التي أسسها أربكان، فحزب النظام الوطني والسلامة الوطني تبنى كل منهما مشروع التأكيد على الأخلاق الإسلامية وترسيخها في عقل ووعي الناس من أجل الموازنة مع التحول المادي في المجتمع فالإسلام هو وسيلة للإحياء الأخلاقي وهذا الإحياء هو أساس التطور المادي لذا فإن الفكرة ليست أصولية إسلامية[4].

وذكر ياسين خطيب أوغلو قائلاً - "إن برنامجنا يختلف تماماً عن الحركات الإسلامية كلها فلها نظام يختلف عن الحركات ولنا قانون خاص كحزب سياسي، نعمل على كيف نأتي أولاً للشعب لتحقيق الرفاه الاقتصادي وبعد ذلك الشعور الإسلامي"[5]. في الثمانينيات تبنى حزب الرفاه هذه الفكرة ورأى بأن على الدولة أن تهيئ الأرضية لبناء قاعدة أخلاقية وتطوير الفكرة من النظرة القومية إلى النظام العادل الذي يهدف إلى تحقيق النظام الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق رفاهية المجتمع كما سيرد لدينا لاحقاً.

---

(1) السيد، المصدر السابق، ص 10؛ Kucukcan, "State Islam and Religious…", p. 492.
(2) Harper, "Turkey-Yesterday: Today and Tomorrow", p. 3.
(3) مقابلة شخصية مع الأستاذ شوكت قازان في 2007/9/29.
(4) Necmettin Erbakan in https://en-wikipedia_org/wiki, p. 3.
(5) مقابلة شخصية مع الأستاذ ياسين خطيب أوغلو في 2007/9/28.

ب - أربكان وحملة التصنيع:

بقيت فكرة التصنيع الثقيل ملازمة لأربكان مُنذ تبنيه لمشروع المحرك الفضي (غموش ماتور)، وقد وجد أن لتسلمه جانباً مهماً من المسؤولية السياسية فرصة لإعادة إحياء المشاريع الصناعية فبدأ بحملة كبيرة للتصنيع تمثلت بإقامة مصانع حربية لتزويد تركيا بما تحتاج إليه من سلاح وقطع غيار بدلاً من اعتمادها على الدول الأجنبية، واشتملت تلك الحملة على بناء صناعات ثقيلة لتعتمد عليها الدولة، وقد أوضح أربكان أهمية تلك الحملة في بيان نشرته جريدة ملليت Milliyet التركية العلمانية بتاريخ 3 أيلول 1975 جاء فيه: - "إن تركيا ستتحول من بلد ينتظر قطع الغيار من الدول الأخرى إلى دولة تصدر إنتاج صناعتها الثقيلة للبلدان الأخرى" ولربما جاء طرح أربكان متزامناً مع حظر الأسلحة الذي فرض على تركيا نتيجة إنزال قواهما في قبرص[1].

وخلال وجوده بالسلطة رفع شعار "مصنع لكل ولاية"، دفاعاً عن إعادة توزيع الصناعات في تركيا، ومما يذكر بهذا الخصوص أن أربكان وحزبه ظل مدافعاً ومتعصباً للصناعة الوطنية الثقيلة وإنتاج الطاقة ويؤمن بوجوب قيادة الدولة وتوجهها للمشاريع الصناعية كما يعارض الصناعة التجميعية[2]. وعُرف عن أربكان بأنه يمتلك فلسفة اقتصادية - صناعية وذلك من خلال تأكيده على أهمية الصناعة ودورها في التقدم فقد أشار إلى ذلك بالقول: - "لا يمكن النمو والتقدم من خلال مرافق السياحة والزراعة فقط ومن يقول ذلك غافل عن الحقيقة؛ إن ما يلزمنا هو ثورة صناعية وتطوير الصناعات الثقيلة إذا لم نصنع مصانعنا فلم نتمكن من مقارعة الغرب"[3]. وفي مقابلة صحفية أجرتها نشرة ميت النشرة الاقتصادية للشرق الأوسط مع أربكان للتحدث عن خطط الحكومة المقبلة من خلال الخطة الخمسية (1978-1982) أضاف قائلاً: - "إنه تمّ تشكيل مؤسسة جديدة تسمى تومسان Tumasan تقوم ببناء عشرة مصانع للمحركات، وإن سياسة وزارة

---

(1) "Turkey steps up arms industry", Middle East, no. 22, Aug. 1976, p. 10؛ رزق، ص 13.

(2) النظام الداخلي لحزب السلامة، المصدر السابق، الفقرات (88-90-95)، ص 15-16.

(3) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 251.

الـــصناعة والـــتي يشغلها عضو من حزب السلامة (عبد الكريم دوغر) تقضي بأن يـــصنع كـــل محـــرك من قطع تركية 100% وبعد ثلاثة أعوام ستكون هناك ثلاثة مـــصانع جديـــدة "[1]. وتحدّث أربكان عن تلك المصانع ومواقعها وطبيعة عملها قائلاً: "منها مصنع محركات الديزل في قونية الذي سينتج مئة ألف محرك ويعمل فيه خمسة آلاف عامل، ومصانع للطائرات والعدد الحربية ومصنع سماد، ومصنع صب المعادن في منطقة يوزغات Yozgat"[2]. كما ذكر أربكان في مؤتمر صحفي عقده لمناقـــشة موضوع الصناعات الثقيلة كونه يشغل منصب رئيس المجموعة الاقتصادية في مجلـــس الوزراء إذ أعلن في هذا المؤتمر إنهاء مرحلة والبدء بمرحلة جديدة بمسيرة تركيا الاقتصادية[3].

وينـــتقد أربكـــان التقليد ويتصور أن تركيا فقدت الكثير في تقليدها للغرب وضـــمن هذا السياق يذكر قائلاً: - "لقد فقدنا الكثير باكتفائنا بالتقليد والآن ها نحن نقلع مرحلة التقليد ونبدأ مرحلة الرؤية القومية وإن عصر البيروقراطية قد أغلق وهـــا هو عصر الديناميكية وعصر النهضة السريعة قد بدأ" ويستمر قائلاً: - "إننا نغلـــق عـــصر نقـــاش الـــرجعية والتقدمية وها نحن نبدأ عصر التقدميين، المؤمنين بالتقدمـــيين إن أكـــبر حملة نهضوية وأهمها في تاريخ الجمهورية التركية قد بدأت ويقـــوم علـــى تنفيذها مجموعة لا يستهان بها من المؤمنين بقوميتهم"[4]. وقد طرح أربكـــان في هذا المؤتمر الصحفي مسائل مهمة بخصوص الصناعة الثقيلة وأثرها في الاقتصاد والنهضة الصناعية في تركيا وقال: - "إننا نشعر بالسعادة الغامرة لالتفاف أمتنا العظيمة بمؤسساتها السياسية وغير السياسية حول الحملة الصناعية التي تبنيناها لتأســـيس صـــناعة ثقيلة تشكل الأساس في النهضة الكبرى وهدفنا القومي، إلا أن أكثـــر مـــا يسعدنا هو التفافنا الكامل كجسد واحد وقلب واحد مهما اختلفت توجهاتـــنا حول قضيتنا القومية لتحقيق النصر المؤزر كما حدث في انتصار قبرص"[5].

---

(1) مقابلة شخصية مع أربكان منشورة في مجلة المجتمع، ع323، س7، (الكويت 1976)، ص 35.
(2) عبد الحميد، تركيا المعاصرة والإسلام، ص 5.
(3) أوجار، المصدر السابق، ص 207.
(4) عبد العزيز الداؤد، في حديث خاص مع نجم الدين أربكان، لا يمكن الإعمار بالديون، ترجمة رسول طوسون، مجلة الحرس الوطني، د.ع.، (الكويت 1990)، ص 25.
(5) Pavan, "Erbakan Insoy", op. cit., p. 9.

وطلب أربكان في المؤتمر الصحفي الدعم لتحقيق هدفه من الحملة قائلاً: - "إننا نناد أمتنا العزيزة أن ادعمونا.. وكونوا عوناً لنا، فيجب أن نصل إلى هدفنا الذي بدأناه بهذه الحملة وأن نكون جميعاً يداً واحدة لتحقيق هذا الهدف.. إننا نسعى لا من أجل الإرهاب بل من أجل السكينة والهدوء... لا من أجل الاستغلال والاستعمار بل من أجل رفاهية الجميع ونسعى لا من أجل التبعية بل من أجل تركيا، إن هذا هو انتصار الذين يؤمنون بهذه الحملة"[1]. وعندما تعثرت هذه الحملة نتيجة مغادرة حزب السلامة للسلطة كتب أربكان ملقياً اللوم على الحكومات التي جاءت بعده قائلاً: - "منذ أن ترك حزب السلامة الوطني الساحة السياسية في عام 1978 توقفت الحملة من جانب شركائه السابقين في الائتلاف لأن حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة طبّقا ما يريده الغرب أن تبقى تركيا بلداً بعيداً عن الصناعات الثقيلة، إن ما نهدف إليه لن يكون لصالح تركيا فحسب بل سيكون لفائدة الأقطار الإسلامية الشقيقة الأخرى، وفي حال وصولنا إلى الحكم سنبدأ من حيث انتهينا سابقاً وسنحاول أن نهيء حملتنا في أقصر وقت ممكن، وبهذا الشكل يكون العالم الإسلامي مؤمَّناً من ناحية الصناعات الثقيلة إلى جانب أنه سيصبح إذا تمّ ذلك صاحب صناعة حربية كذلك"[2].

ج - أربكان ومكاسب الائتلاف الثاني:

تمكّن أربكان ومن خلال وجوده في منصب نائب رئيس الحكومة في الائتلاف الثاني مع حزب العدالة من تحقيق عدد من المكاسب فعلى سبيل المثال وضع حجر الأساس لبناء مدرسة للأئمة والخطباء في منطقة يوزغات، وأوعز ببناء عشرة معاهد إسلامية وفتح ثلاثة آلاف مدرسة للقرآن في القرى، وثلاثمئة وخمسين مدرسة للأئمة والخطباء تستوعب 200 ألف طالب، واهتم بشكل كبير بفريضة الحج إذ وصل عدد الحجاج في مدة وجوده في الائتلاف إلى 150 ألف حاج[3]. ولأن حزب السلامة تبنّى في أيديولوجيته تحقيق العدالة الاجتماعية فحاول ساعياً

---

(1) أوجار، المصدر السابق، ص 208.

(2) الإسلام في تركيا، ص 405؛ عبد الحميد، تركيا المعاصرة والإسلام، ص 5.

(3) عبد الله بو حميد، تركيا كيف الخلاص، مجلة المجتمع، ع492، س11، (الكويت 1980)، ص 19.

مساعدة الفقراء ورفع مستواهم الاجتماعي وتمليك الموظفين العاملين في الدوائر الحكومية بيوت الدولة مجاناً[1]. إلا أن الإنجاز الأهم الكبير الذي أقدم عليه حزب السلامة هو بذله جهداً كبيراً بإقناع أعضاء البرلمان التركي بإصدار قانون بعودة آل عثمان إلى تركيا، وتلك الخطوة كانت بمثابة إعادة الاعتبار لهم ومن ثمة إعادة الاعتبار للإسلام في الجمهورية العلمانية[2]. وفي خطوة أخرى سعى حزب السلامة وزعيمه أربكان إلى مساعدة الفلاحين وذلك من خلال حصوله على الموافقات الرسمية بإلغاء القيود الضريبية المفروضة على القروض الزراعية وقام بتوزيع الجرارات الزراعية على الفلاحين بالتقسيط وأصدر قراراً يقضي بزراعة الحبوب بدلاً من زراعة الخشخاش[3].

وجاءت تلك الخطوات من منطلق إيجاد حلول للبطالة والعجز التجاري وتحقيق وارد إضافي يسهم في الدخل القومي ومن ثمة تحسين دخل الفرد ووضعه المادي والقضاء على التمايز الطبقي[4]. فضلاً عن ذلك طالب حزب السلامة بضرورة اعتراف تركيا بشهادات العلوم الدينية التي حصل عليها الطلاب الأتراك من مصر والسعودية وسوريا وباكستان وليبيا، وترجمة بعض الأعمال لأسماء بارزة ومعروفة مثل سيد قطب وعلي شريعتي إلى اللغة التركية من قبل مجموعة من دور النشر[5].

وفي أثناء انعقاد المؤتمر الثالث لحزب السلامة في (24 تشرين الأول 1976) تحدث أربكان فيه عن إنجازات حزبه قائلاً: - "إننا قمنا بفتح أكبر عدد ممكن من المدارس الدينية ومراكز تحفيظ القرآن في تركيا، كما أننا اشتركنا في حكومتين وإن مفتاح تشكيل الحكومات في تركيا سيبقى بإذن الله في يد المسلمين إلى الأبد وذلك لأن الله سبحانه وتعالى جعل اليمين واليسار لا يستطيعان تشكيل حكومات بمفردها إلا باشتراكنا نحن المسلمين في الحكم وهذه نعمة من نعم الله وقد قمنا ولله

---

(1) النظام الداخلي لحزب السلامة، المصدر السابق، فقرة (24)، ص 5؛ بروفسور يخوض المعركة، ص 2.

(2) الطحان، الحركة الإسلامية، ص 211؛ حزب السلامة الوطني، ص 6.

(3) عاشور، ص 5؛ Kucukcan, "State Islam and Religion…", p. 492.

(4) دانيلوف، الصراع السياسي، ص 357.

(5) السيد، المصدر السابق، ص 107.

الحمـد بـأداء واجبنا الديني خلال اشتراكنا في الحكم"[1]. كما تحدث أربكان في خطابـه عـن إنجازات الحزب والمتمثلة بوضع حجر الأساس لمعامل ومصانع عدة وذلك خلال مسيرة الحملة الصناعية الثقيلة وهاجم أربكان من خلال المؤتمر حزب الـشعب الجمهـوري اليساري الذي يترأسه بولنت أجاويد بالقول: - "إن حزب الشعب الجمهوري قد انتهى بالأمس و لم يأتِ إلى الحكم بمفرده بإذن الله تعالى لأن هـذا الحزب حزب يساري مادي وهو الحزب الذي يسبب المشاكل الداخلية في تـركيا وبمـساعدة المرتـزقة مـن الشيوعيين بقصد تخريب ما نقوم به من تعمير وبناء"[2]. وانتقد حزب العدالة التركي اليميني الذي يرأسه سليمان ديميريل في نشر العلمانية وفضح مساعيه ضد الدين وعمله على عرقلة تشريع القوانين الإسلامية في البرلمان[3].

المبحث الثالث

أربكان وانتخابات 1977:

أخـذت الأحزاب في تركيا تتنافس على أصوات الناخبين الذين اعتادوا التـصويت لـصالح اليمين فكانت منقسمة فيما بينها انقساماً حاداً ولعل ذلك يعـود إلى أسـباب شخصية أو مواقف فكرية فمثلاً يفسر عداء أعضاء حزب السلامة لحزب العدالة بأنه يعود إلى مسائل مبدئية حسب قولهم[4]. على اعتبار أن حـزب العدالة قد أعطى صورة بأنه حزب إسلامي على الرغم من مخالفته للإسـلام في كـثير مـن مبادئه الرئيسة فهو يدافع عن العلمانية كما جاء بها أتاتـورك في الوقت الذي يرفض فيه الإسلام العلمانية، فضلاً عن ذلك اعتماد حزب العدالة على الرأسمالية مذهباً اقتصادياً والإسلام مخالف للرأسمالية[5]. وقد اتخـذت تلـك الأحزاب مساراً معاكساً لإجراءات الدولة فمثلاً كان لحزب

(1) عبد الحميد، تركيا المعاصرة والإسلام، ص 28.
(2) رزق، ص 13.
(3) حـزب الـسلامة الوطني يحتفل بمناسبة عقد مؤتمره الثالث، مجلة المجتمع، ع326، س7، الكويت 1976، ص 29.
(4) أحمد، تركيا المعاصرة، ص 66.
(5) عبد الحميد، المعالم الرئيسية والأسس الفكرية، ص 436.

الـــسلامة الوطني موقف معارض تجاه الإجراءات التقشفية التي طرحها صندوق النقد الدولي كشرط مقابل تقديم القروض لتركيا، من جهة أخرى كان لحزب الحركة القومي موقف معارض للإجراءات المشددة التي اتخذها الحكومة لوقف العنف السياسي[1].

وعلى الرغم من تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تلك المرحلة، إلا أن ذلـــك لم يمـــنع الائـــتلاف من الاستمرار لمدة سنتين، ولا بد أن هناك عوامل ســـاعدت على استمراره نذكر منها على سبيل المثال توافق رغبة الأحزاب المؤتلفة وتعاونهـــا في قطع الطريق أمام عودة حزب الشعب الجمهوري للحكم، لأن ذلك يعـــني دعـــم القوى اليسارية لا سيما وأن تلك الأحزاب كانت قد رفعت شعار معـــاداة الـــشيوعية واليسار (كما أسلفنا) فضلاً عن ذلك استخدم ديميريل عناصر حـــزب الحركة القومية لمواجهة قوة اليسار وذلك من خلال إعطائه ثلاث حقائب وزاريـــة للحـــزب على الرغم من حصوله على ثلاثة مقاعد في البرلمان، أما العامل الآخر والمتمثل برغبة ديميريل وتمسكه واستعداده لتقديم التنازلات عن مبادئه مقابل الاحـــتفاظ بالـــسلطة، فـــضلاً عـــن شخـــصيته المرنة التي ساعدت في استمرار الائـــتلاف[2]. مـــع هـــذا تبنّى حزب العدالة فكرة تقديم موعد الانتخابات العامة بـــسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وزيادة حوادث العنف الـــسياسي[3]. وقـــد لاقت تلك الفكرة ترحيباً من قبل حزب الشعب الجمهوري لاســـتغلال الفرصة جراء الاختلافات الوزارية بين الأحزاب المؤتلفة فأبدى موافقته علـــى إجـــرائها في الوقت الذي حاول حزب السلامة جاهداً منع ذلك ودعا إلى إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المقرر في كانون الأول 1977[4].

إلا أن محـــاولات حزب السلامة باءت بالفشل وتمّ إجراء الانتخابات في الخامس من حزيران 1977، وكان وراء تقديم موعد الانتخابات آراء وتفسيرات عدة لا بد من توضيحها فهناك من يرى أن الدافع وراء تلك الخطوة هو تزامن

---

(1) حسين، المصدر السابق، ص 25.

(2) تركيا بعد العاصفة، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، د. ت.، ص 123.

(3) Turkey Almanac, 1982, op. cit., p. 31.

(4) م. ب. م. تركيا بعد العاصفة، ص 124؛ Munir, "Early Election", pp. 10-11.

موعد الانتخابات مع موعد شراء الحبوب من المزارعين مما يترتب على الحكومة تأمين المبالغ لتسديد تكاليف الشراء الأمر الذي سيكشف النقاب عن ضعف الحكومة اقتصادياً ومن ثمة سيؤدي إلى خسارة حزب العدالة لأعداد كبيرة من أصوات الفلاحين[1]. أما التفسير الآخر من وجهة نظر البعض أن الأحزاب السياسية التركية (الشعب والعدالة) أدركت أهمية التيار الإسلامي للمجتمع التركي الذي يمثله أربكان وتفاعل الدين في الحياة العامة لا سيما مع قرب حلول شهر رمضان في تشرين الأول تخوفاً وتحسباً من كسب حزب السلامة تلك الانتخابات إذ تتأجج المشاعر الدينية[2]. ويرى البعض أنه يعود إلى الحملة التصنيعية التي أطلقها أربكان والتي كان من المقرر أن تعطي باكورة نتاجها نهاية العام وتخوّف الحزبين الرئيسين من ذلك وضمن هذا السياق يذكر أربكان تفاصيل عن موقف الحزبين من حملته التصنيعية قائلاً: - "تمّ تخصيص مبلغ 44 مليار ليرة تركية في ميزانية عام 1977 للصناعات الثقيلة وتمّ عرض الميزانية على المجلس الوطني التركي الكبير بتاريخ 28 شباط 1977 وبعد تمرير التخصيص في المجلس جاء إلى أنقرة رئيس (CIA) وكالة المخابرات الأمريكية في 3 آذار 1977 وتناول الغذاء مع رئيس سليمان ديميريل، وفي المساء رُفض طلب أربكان بتأجيل الانتخابات، لذا اتفق كل من ديميريل وأجاويد على تقديم موعد الانتخابات من كانون الأول 1977 إلى حزيران 1977"[3]. وسعى ديميريل إلى إجراء انتخابات مبكرة في الخامس من حزيران 1977[4]. وحتى ذلك الموعد شهد المجلس حالة عدم استقرار في تناسب القوى السياسية مما زاد حدة الصراع والاحتدام بين الأحزاب البرجوازية والحكومة الائتلافية لا سيما وأن أعمالها كانت غير مرضية[5].

(1) حسين، المصدر السابق، ص 26.
(2) رزق، المصدر السابق، ص 14.
(3) Necmettin Erbakan, 20 soru 20 cevapta adil dozen, home.arcor.de/necmeddin-erbakan/hayati/cocukluk/soyu.htm, p. 5.
(4) مقابلة شخصية مع الأستاذ ياسين خطيب أوغلو الرفاه في 2007/9/29.
(5) دانيلوف، الصراع السياسي، ص 342.

أولاً: نتائج انتخابات حزيران 1977

لم تـــتحقق أماني من دخل الانتخابات إذ لم تسفر نتائجها عن فوز أي حزب بالأغلبـــية الـــبرلمانية مما يعني أن تركيا ستعود إلى ظاهرة الائتلافات الحكومية مرة أخرى ومن ثمة ستواجه أزمات أخرى ومزيداً من المشكلات الاقتصادية وحوادث العـــنف السياسي بسبب الانقسامات والخلافات بين الأحزاب المؤتلفة، فبعد فرز أصوات الناخبين أظهرت النتائج تراجع حزب السلامة الوطني بحصوله على 8,6% من الأصوات وعلى (24) مقعداً بعد أن كان يحتل (48) مقعداً في انتخابات 1973 في الوقت الذي زادت مقاعد حزب الشعب الجمهوري إلى (213) مقعداً وحزب العدالة (189) مقعداً وحزب الحركة القومي (16) مقعداً[1].

جدول رقم (4)

يوضح نتائج انتخابات 1977[2]

اسم الحزب	النسبة المئوية	عدد المقاعد في البرلمان
حزب الشعب الجمهوري	%41.4	213
حزب العدالة	%36.9	189
حزب السلامة الوطني	%8.6	24
حزب الحركة القومي	%6.4	16
المستقلون	%2.5	4
حزب الديمقراطي	%1.9	1
حزب الوحدة التركي	%0.4	------
حزب العمال التركي	%0.1	------
حزب الثقة الجمهوري	%1.9	3
المجموع	-----	**450**

(1) الكسان، المصدر السابق، ص 14.
(2) الطائي، المصدر السابق، ص 140.

ومن الملاحظ على حزب السلامة أنه على الرغم من انخفاض عدد مقاعده في البرلمان إلا أن نسبة الأصوات ظلت ثابتة بمعدل (1.5) مليون صوت[1].

ولعل تساؤلات تثار عن أسباب تراجع وانخفاض شعبية حزب السلامة الوطني، مما لا شك فيه أن هناك أسباباً عديدة تتعلق بالحزب أو بشخصية زعيمه أو أعضائه، فعلى سبيل المثال حدثت الانقسامات بين أعضائه من النورسيين الذين كانوا قد أيّدوا الحزب في بداية تأسيسه ثم حملوا لواء المعارضة الشديدة وظهرت اختلافات في وجهات النظر بينهم وبين النقبشنديين على أثر مشاركة حزب السلامة بالحكومة الائتلافية مع حزب الشعب الجمهوري العلماني فعارض الجناح النورسي ذلك الائتلاف على عكس الجناح النقبشندي برئاسة أربكان الذي كان مؤيداً لتلك المشاركة، وعلى أثر ذلك انسحب عشرون نائباً من الحزب فقام هؤلاء بتأسيس حزب آخر عُرف باسم النظام الوطني[2].

لكن هذا الموقف لم يحظ بإجماع النورسيين إذ لقيت الدعوات التي وجهت من دوائر حزب السلامة استجابة صادقة وشعرت هذه الحركة بضرورة التعامل مع الحزب ربما لأنهم وجدوا في ذلك فرصة طيبة لنهضة الحركة السياسية مع محتوى إسلامي مشهود، من خلال مساهمة بعض الشخصيات النورسية وأخذت مكانها من خلال مشاركتها في الحملة الانتخابية في عام 1973 وتعيين البعض من تلك الشخصيات النورسية وإعطائها مراكز قيادية مثلت الحزب في الوزارات وكان لها مشاركة في تلك الحكومة الائتلافية عام 1974[3].

وهناك رأي آخر يفسر سبب انخفاض شعبية الحزب لتعاونه مع حزبي الشعب الجمهوري والعدالة في الوقت الذي ينتقد الحزب وزعيمه مواقف تلك الأحزاب فأصبح موضع شك وريبة في مصداقيته وعدم التزامه بالشعارات التي اتخذها[4]. أما بالنسبة للبرجوازية الصغيرة فقد تخلت عن تأييدها لحزب السلامة

---

(1) مقابلة شخصية مع الأستاذ حسن بيتميز في 2007/9/29.

(2) طالب ألب، بديع الزمان والحركة النورسية، ندوة الفكر العربي الإسلامي المعاصر، ص 420.

(3) فيروز أحمد، تدخل العسكريين، ص 236.

(4) النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، (الأردن 1981)، ص 237؛ Almanac Turkish Daily News publication (Ankara: 1981), p. 129.

لإدراكها عدم قدرته على توفير الحماية لها أمام زحف الاحتكارات[1]. من جانب آخر أدى تأييد عدد من الإسلاميين لسياسة حزب العدالة إلى معارضة بعض أنصار حـــزب السلامة لهؤلاء كون حزب العدالة حزب رأسمالي يساند الصهيونية ويكون خارجـــاً عن الإسلام حسب اعتقادهم[2]. وهناك من ينسب تراجع حزب السلامة إلى الطبـــيعة الـــسيكولوجية للأعـــضاء المـــتواجدين في الحزب من ناحية التباين الاجتماعـــي واختلاف المستوى الثقافي فيعده سبباً في تراجع حزب السلامة، وإن تـــدني أصـــوات الناخبين كان مؤشراً على أن الدين لم يتمكن من بلورة فكرهم وتحديـــد وجهـــتهم بعـــد لوجـــود عناصر دينية متطرفة كالأصوليين والمتحررين والفنـــيين[3]. فضلاً عن أن هناك من يفسر التراجع في نسبة الأصوات باستقطاب حـــزب الحـــركة القومي لأصوات الناخبين في مناطق التقاطع العلوي - السني[*] لصالح الاتجاه القومي، وربما يكون التفسير الأخير يتعلق بشخصية زعيم الحزب إذ تولدت قناعات عند البعض بفشل أربكان في إيفائه بالوعود وعدم التزامه بشعاراته خـــلال حملاته الانتخابية[4]، وإطلاقه حملات إدانة للشركات الأجنبية ومعارضته غـــير المجدية للسوق الأوروبية في الوقت الذي كانت تزداد فيه الاحتكارات عاماً بعـــد عـــام وإخفاقه في الحصول على دعم وتأييد الدول الإسلامية الغنية بالبترول وتقـــديمها المساعدات لتركيا مما ولد انعكاساً سلبياً على مصداقية وثقة الكثير من أتـــباعه، ولعل حجم المشاريع التي تبناها أربكان وعمل على بنائها ولد عند البعض قناعات بأنه سوف يحقق أضعاف ما لديه من مقاعد برلمانية لا سيما وإنه قد وضع حجـــر الأساس لعدد كبير من تلك المشاريع كان من المؤمل أن يحصد ثمارها عن قـــريب والتخوف من نجاحها، وهذا يعدّ التفسير الأصح لتراجع حزب السلامة[5]. فضلاً عن كل ما ورد فقد تعرض حزب السلامة لضغوط خارجية من بعض الدول

---

(1) فيروز أحمد، تدخل العسكريين، ص 236.

(2) عبد الحميد، المعالم الرئيسية الأسس الفكرية، ص 437.

(3) الحسن، المصدر السابق، ص 69, الجليلي، التيار الإسلامي، ص 108.

(*) وتشمل تلك المناطق على (ايلازيغ، نوشوروم، سيواس، كهرمان مراش، يوزغات، ملاطيا، طوقان).

(4) نور الدين، الحركات الإسلامية في آسيا، ص 169.

(5) فيروز أحمد، تدخل العسكريين ص 236.

الغربية التي أخذت صحافتها تشنّ هجوماً على حزب السلامة فمثلاً نقلت جريدة لوس أنجلوس تايمز الأمريكية مخاوفها من نجاح حزب السلامة وزعيمه قائلة: - "إن احـــتمال نجاح أربكان يحدث قشعريرة وشكوكاً في الأوساط السياسية التركية في كوالـــيس السفارات الغربية في أنقرة، فهو يقف ضد أية تسوية في قبرص وهو ضد السوق الأوروبية المشتركة ويريد تحويل تركيا عن الغرب والعودة بها من جديد إلى تـــراثها الإســـلامي الـــشرقي وهو غير عابئ بتوتر العلاقات التركية- الأمريكية ويطالـــب أن تـــصحح الأخطـــاء الكـــبيرة بحق تركيا[1]. كما ذكرت صحيفة الإيكونوميست البريطانية في تقيميها لحزب السلامة وشخصية زعيمه إذ قالت: - "إن النظـــرة الأولى إلى البروفسور أربكان توحي بأنه إنسان بسيط ولكن التحدث معـــه لدقائـــق ينهي هذا الوهم فهو رجل يفكر على مستوى عالٍ وإذا قدر لحزب السلامة الفوز بالانتخابات فإن الشيء المثير للقلق في الغرب هو أنه لا يزال إلى الآن فئات كبيرة من الشعب التركي لم تستطع هضم الإصلاحات التي جاء بها أتاتورك[2].

أمـــا جـــريدة لوفيغارو الفرنسية قالت: - "وفي النهاية فإن تركيا وصلت إلى مفتـــرق الطرق والمراقبون السياسيون ينظرون بتشاؤم إلى تركيا التي تؤشر تطوراتها الأخيرة أنها تريد استرجاع أمجاد الإمبراطورية العثمانية وتعيد أمجاد الإسلام[3].

كمـــا لخـــصت جريدة إنريجز الألمانية موقفها من حزب السلامة الوطني في معـــرض حديـــثها عـــن السياسة التركية بالقول: - "إن عودة الإسلام إلى تركيا ومخالفـــتها بذلك أسس الدولة العلمانية التي أرسى أتاتورك دعائمها لمثار تفكير من قبل جهات عديدة وأن المستفيد من هذا كله أربكان زعيم حزب السلامة الوطني، إنـــه ضـــد عـــضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي وضد دخول تركيا عضواً في السوق الأوروبية المشتركة"[4].

إجمـــالاً يمكـــن القـــول أن تلك التفسيرات كانت وراء تراجع شعبية حزب الـــسلامة الـــتي أسهمت بشكل أو بآخر في تلك النتيجة، لكن علينا أن لا ننسى

---

(1) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 256.
(2) الطحان، الحركة الإسلامية، ص 214.
(3) نوري، المصدر السابق، ص 13.
(4) عبد الحميد، تركيا المعاصرة والإسلام، ص 30.

طبيعة النظام السياسي التركي هذا من ناحية وقواعد اللعبة الديمقراطية التي التزم بها أربكـــان من ناحية أخرى، فضلاً عن ذلك أن حزب السلامة كان حديث النشأة عـــند تـــسلم السلطة من خلال ائتلافه مع أحزاب رئيسة ليس بمفرده ناهيك عن موقـــف الدولة العلمانية من الإسلام، فضلاً عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والـــسياسات الخاطئة للحكومات السابقة التي أفرزت تلك المشكلات دون إيجاد الحلول المناسبة.

ثانياً: أربكان وتشكيل الائتلاف الثالث (حكومة الجبهة القومية الثانية تموز 1977 - كانون الأول 1977)

لم يحـــظَ حـــزب الشعب الجمهوري بتصويت البرلمان ومنحه الثقة وتشكيل حكـــومة من أعضاء حزبه فقط لعدم حصوله على الأغلبية البرلمانية إذ نال (213) مقعـــداً من مجموع مقاعد المجلس الوطني التركي الكبير والبالغة (450)في انتخابات 1977 كما أسلفنا[1].

ونتـــيجة لـــذلك قـــام سليمان ديميريل بتشكيل حكومة جديدة سمِّيت باسم حكـــومة الجـــبهة القومـــية الثانية وتألفت من الأحزاب الثلاثة (العدالة، السلامة الوطني، الحركة القومي)[2]. وتمّ توزيع الحقائب الوزارية بين تلك الأحزاب فحصل حـــزب العدالـــة على (13) حقيبة وزارية، وذهبت (6) حقائب وزارية إلى حزب الـــسلامة فضلاً عن تسلم أربكان منصب نائب رئيس الوزراء للمرة الثالثة، و(5) حقائـــب وزاريـــة لحزب الحركة القومي[3]. ومنذ البداية واجهت تلك الحكومة مـــشكلات عديدة من ضمنها تدني الاقتصاد الذي أثقل تركيا بالديون الخارجية، فـــساد تصور بين الأوساط السياسية التركية أن لحزب السلامة دوراً كبيراً في خلق

(1) Metin Muinr, "Turkey: Election fail to end instability", Middle East, no. 33, July 1977, p. 10; Turkey Almanac, 1982, op. cit., p. 32؛ نـــور الـــدين، الحـــركات الإسلامية في آسيا، ص 192.

(2) تـــم توزيـــع الحقائب الوزارية على أعضاء حزب السلامة وكما يلي: قورقوت أوزال وزير الداخلـــية، فهمي أدك وزير الزراعة، اورهان أصيل تورك وزير الصناعة، رجائي قوطان وزيـــرا للإسكان، صباح الدين سارجي وزيرا للغابات، أحمد توفيق باقر وزير العمل، ملف تركيا للأحزاب السياسية 1923-1984، المصدر السابق، ص 24.

(3) أوجار، المصدر السابق، ص 21؛ Odd, op. cit., p. 16.

تلك الأزمة الاقتصادية التي عاشتها تركيا في منتصف السبعينيات لرفضه الإجراءات التقشفية التي طالبت بها المجموعة الأوروبية لانتشال الاقتصاد التركي من حالة الركود التي يعاني منها إذ أدّى إصرار حزب السلامة على المحافظة بنسبة النمو المقررة في البلاد وتخفيض قيمة الليرة[1] إلى إثارة غضب المجموعة الأوروبية، الأمر الذي أدّى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في ظل تلك الحكومة، فضلاً عن الفوضى السياسية التي نتجت عن أعمال العنف التي طالت المنظمات الطلابية في الجامعات مما أدّى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى، الأمر الذي دعا الحكومة إلى إغلاق ثلاث جامعات[2]. وقد أثرت الخلافات الداخلية بين أعضاء الائتلاف الحكومي التي اتصفت بطابع التناقضات السياسية سلباً على مسار عملها في الوقت الذي كانت تبذل تلك الحكومة قصارى جهدها لمنع حزب الشعب الجمهوري من الوصول إلى السلطة، ولتحقيق ذلك بذل ديميريل كل ما في وسعه لتشكيل الوزارة واستمرارها للحفاظ على منصبه، وأخذت الأحزاب السياسية في تلك المدة تكيل الاتهامات لبعضها البعض[3].

وفي مناقشة الوضع الاقتصادي المتردي حَمل أربكان مسؤولية تخفيض قيمة الليرة التركية لوزير المالية وهو أحد أعضاء حزب العدالة، ففي مؤتمر صحفي قال: - "اسألوا وزير المالية فهو الذي أصدر هذا القرار (تخفيض قيمة الليرة التركية)، وأخذ على عاتقه مسؤولية عدم السماح للحجاج بالسفر إلى الديار المقدسة لأداء فريضة الحج بعد صدور قرار مجلس الصحة الأعلى التركي ومطالبة الحكومة التركية بمنع السفر إلى الحج". فشنّ زعيم حزب السلامة حملة قوية لمعارضة تلك الخطوة، فجاء رد حزب العدالة على تلك الاتهامات بتأييد تلك الإجراءات المتعلقة بمنع السفر لغرض توفير العملة الصعبة نظراً للأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وجاء تعيين أحد أعضاء حزب العدالة مديراً للإذاعة والتلفزيون التركي ليزيد الأمور تعقيداً فقد أثارت تلك المسألة حفيظة أعضاء حزب السلامة واتهموا تلك المؤسسة بأنها تعمل لصالح حزب العدالة وحزب الحركة القومي بوصفها

---

(1) حسين، المصدر السابق، ص 34.

(2) "The Middle East and North Africa" 1984-1985, Thirty-First Edition Europe Publication 1984, London, pp. 717-718.

(3) التقرير الصحفي لسفارة الجمهورية العراقية في أنقرة، الدائرة الصحفية، 1980، ص 1.

وسـيلة دعائـية إعلامية لغرض الحصول على مكاسب حزبية[1].. كل هذا دفع أربكـان إلى أن يقوم بتسليم رسالة تحريرية لديميريل موضحاً فيها موقف حزبه من عمـل الحكـومة، وحملت تلك الرسالة انتقادات لخطط وبرامج الحكومة لمعالجة الأوضـاع المتردية لا سيما الاقتصادية والأمنية مطالباً بضرورة اتخاذ خطوات فعالة باتجـاه تعلـيم وطني قائم على الأسس المعنوية بالابتعاد عن الأساليب القائمة على المـادة والإلحاد، ووقف الحملات التي تتعرض لها الطالبات اللائي يرتدين الحجاب وعـدم بـثّ برامج مخالفة للقيم والأخلاق وإلغاء قرار إطلاق حرية تحديد نسب الفوائد المصرفية وعدم إجراء أي تخفيض على قيمة الليرة التركية[2].

وأمام تلك المطالب أشار أربكان إلى أن حزبه سيتوقف عن تأييد الحكومة في حالـة عدم استجابتها، وقال: - "إن أعمال العنف من قبل الجناح اليميني المتطرف قـد أخذت تنشط في عهد حكومة حزب العدالة". وأما فيما يخص موقف حزب الـسلامة مـن موضوع العنف فإنه يرفضه وبشدة، فكان لأربكان وجهة نظر في معالجة تلك الظاهرة والقضاء عليها قائلاً: - "يجب إعادة النظر بمناهج التعليم". إلا أن قيادة حزب العدالة كانت ترى عكس ذلك فجاء ردها على رسالة أربكان بأن الحـزب يـرى أن إجـراءات حكـومة سليمان ديميريل إنما هي نابعة من فلسفة الحزب[3].

وعلـى أثر ذلك الرد أعلن أربكان تخلي حزبه عن تأييد الحكومة وأشار ذلك بالقـول: - "إنـنا لا نـشارك في تحمل المسؤولية للمسيرة الوخيمة لهذه الحكومة وأصـبحنا نعتـبر أنفسنا أحراراً في هذا الموضوع، إلا أن قرارنا هذا لا يأخذ طابع كونه قراراً لإسقاط الحكومة" وأضاف قائلاً: - "إن حزبه لا يمكن أن يقف موقف المتفرج إزاء إجراءات الحكومة التي عجزت عن مكافحة أعمال العنف وعن تنشيط الاقتصاد التركي خلال الشهور السبعة الماضية"[4]. وعلى الرغم من حصول حزب الـسلامة على صلاحيات وزارية وفقاً للبروتوكول الموقع بين أطراف الائتلاف إلا

---

(1) المصدر نفسه، ص 2.
(2) صحف ملليت، غون أيدن، جمهوريت، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، حزيران 1980.
(3) السيد، المصدر السابق، ص 109.
(4) صحف ملليت، جمهوريت، المصدر السابق.

أنه لم يستطع تحقيق مطالبه مما انعكس على أداء الحكومة سلباً ومن ثم أدّى إلى تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية، فقاد حزب السلامة حملة معارضة شديدة أدّت إلى خلق خلافات في وجهات النظر بين أعضاء الائتلاف[1]، الأمر الذي دفع أحد عشر نائباً من نواب حزب العدالة لتقديم استقالتهم وكانت تلك الخطوة القشة التي قصمت ظهر (حزب العدالة)، فعلى أثر ذلك فقد الحزب الأغلبية البرلمانية و لم يحظَ بتأييد سوى (204) منهم (187) نائباً من حزب العدالة و(17) نائباً من حزب الحركة القومي، مما اضطر ديميريل إلى تقديم استقالة حكومته في نهاية شهر كانون الأول عام 1977[2].

ثالثاً: أربكان وحكومة بولنت أجاويد الائتلافية (كانون الثاني 1978 - تشرين الأول 1979)

على أثر تقديم استقالة حكومة ديميريل أخذ أجاويد على عاتقه تشكيل ائتلاف في 17 كانون الثاني 1978 ضم أعضاء حزبه وبمشاركة بعض النواب المستقلين والمنشقين عن حزب العدالة ومن ممثلي حزبي الثقة الجمهوري والحزب الديمقراطي وهذه المرة الأولى التي يكون فيها أربكان في المعارضة[3].

ومنذ البداية كان واضحاً أن هذه الحكومة لم تستطع تقديم حلول للمشكلات التي تعاني منها تركيا نظراً للظروف الصعبة التي واجهتها حيث ورثت تركة ثقيلة من الحكومة التي سبقتها نتيجة التدهور الاقتصادي وعدم استقرار الوضع الأمني وتصاعد موجات النشاطات الفوضوية وفشلها في السيطرة على تلك الأوضاع بالرغم من فرضها الأحكام العرفية في 13 ولاية[4]. فقد شهدت تركيا خلال تلك المدة مصادمات عنيفة في الشوارع ذهب ضحيتها كل يوم ثلاثة أو أربعة من القتلى، فضلاً عن الاغتيالات السياسية والتصفيات الجسدية كما شهدت

---

(1) السيد، المصدر السابق، ص 107.

(2) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص 283.

(3) Expectation High after Ecevit come back, 16 Jan. 1976, The point international, vol. 5, no. 2, p. 12.

(4) الجهماني، أتاتوركية القرن العشرين، المصدر السابق، ص 55؛ ألن لبيسون، المصدر السابق، ص 56.

تـــركيا نهاية العام مذبحة كهرمان مرعش[*] Kahraman Miris التي لقي فيها أكثر مـــن مئة شخص حتفهم[1]. ومما تجدر الإشارة إليه أن حزب العدالة استخدم كل إمكانياته لزرع الفرقة في صفوف الحكومة وسحب البساط من تحت قدمي أجاويد في البرلمان[2]. ومما زاد في تأزم الوضع فشل أجاويد بالتزاماته وعدم الإيفاء بالوعود الـــتي قطعها على نفسه مما أدّى إلى زيادة حدة الخلافات التي أسفرت عن استقالة عـــشرة وزراء مـــن أعـــضاء حكومته، مع ذلك ظل أجاويد مصراً على البقاء في السلطة لحين إجراء الانتخابات في تشرين الأول 1979 فمني بهزيمة اضطر بعدها إلى تقديم استقالته في 16 تشرين الأول من هذه السنة[3].

رابعاً: أربكان وحكومة الأقلية (تشرين الثاني 1979 - أيلول 1980)

بعـــد تقديم استقالة أجاويد كلف ديميريل بتشكيل الحكومة، إلا أنه واجه منذ بداية تشكيل حكومته مشكلة وهي عدم رغبة المؤسسة العسكرية بوجود حزبـــي الـــسلامة الـــوطني والحـــركة القومي ضمن تشكيلات الحكومة، مع هذا استطاع ديميريـــل المعروف بحنكته ودهائه السياسي من إقناع زعماء الحزبين بدعم حكومته في الـــبرلمان بـــشرط عدم الاشتراك فيها وعلى الرغم من أن سليمان ديميريل ليس أفضل من أجاويد إلا أن حزب السلامة وزعيمه أبديا دعمه وتأييدهما للحكومة[4]. ولعل ذلك من قبيل أن حزب العدالة من الأحزاب اليمينية.

وشـــكل ديميريـــل حكومة أقلية من أعضاء حزبه فقط وحصلت على الفوز بالثقة البرلمانية في 25 تشرين الثاني 1979[5]. وفي أثناء ذلك وصف ديميريل حكومته

(*) كهـــرمان مرعش: وهي من الأحداث الخطيرة التي شهدتها تركيا عام 1978 وقتل فيها أكثر مـــن مـــئة شـــخص بسبب فتنه طائفية أدت إلى اصطدام العلويين والسنة، ويذكر أن حزب الحـــركة القومـــي التركي برئاسة الزعيم القومي المتطرف ألب أرسلان المنفذ الرئيس لتلك الحادثـــة. للمـــزيد من المعلومات ينظر: يوسف الجهماني العلويون في تركيا، مطبعة الكنوز الأدبية، (بيروت 2003)، ص 92.

(1) هلال، المصدر السابق، ص 130.

(2) الجهماني أتاتوركية القرن العشرين، ص 55؛ ليبسون، المصدر السابق، ص 56.

(3) الزين، المصدر السابق، ص 322.

(4) "Ecevit lost-but did Demirel win?", Middle East, no. 6, Nov. 1979, pp. 11-12; Turkey Almanac 1982, p. 38.

(5) بنفنسر، المصدر السابق، ص 32.

بأنها حكومة طوارئ وأهم واجباتها معالجة الأزمات القائمة منها الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأمن والاستقرار والقضاء على العنف والإرهاب[1]. فقد اتخذ ديميريل خطوة لإنعاش الاقتصاد وذلك بإصدار قرار تخفيض قيمة الليرة التركية واتخاذ قرار التقشف إلا أن ذلك لم يجد نفعاً فأدّى إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 50% فتضررت فئات كثيرة من الشعب التركي[2].

أما فيما يخص المسألة الأمنية فتم الإعلان عن حالة الطوارئ في بعض الولايات التركية المهمة مثل إستنبول وأنقرة وإزمير، مع هذا زادت حوادث العنف والإرهاب السياسي فترك ديميريل مسألة الأمن بيد الجيش الذي وجد طريقه إلى السلطة بعد التطورات الإقليمية التي حدثت في الدول المجاورة لتركيا، ففي إيران قامت الثورة الإسلامية كما تعرضت أفغانستان للغزو السوفياتي عام 1979[3]. وبناءً على ما تقدم فإن تلك الظروف الداخلية المتدهورة والأوضاع الإقليمية استدعت تدخل الجيش والقيام بانقلاب عسكري ثالث في 12 أيلول 1980 وفرض سيطرته على المسرح السياسي التركي.

خامساً: سياسة تركيا الخارجية

فيما يخص محور السياسة التركية الخارجية وموقف حزب السلامة الوطني وزعيمه أربكان من الدول العربية والإسلامية والغرب و(إسرائيل) فقد اتخذ أربكان موقفاً مخالفاً للمسار التقليدي للسياسة الخارجية تجاه تلك الدول، لذا نجد أربكان يقدم طرحاً آخر قوامه إعادة النظر في تلك السياسة، ويمكن أن نفهم موقف أربكان ضمن إطار أوسع للتحول في السياسة التركية، وفيما يخص العلاقات العربية - التركية فقد اتسمت بالتذبذب بين علاقات إيجابية تارة وسلبية تارة أخرى ويعود السبب في ذلك إلى تذبذب مواقف الحكومات التركية من القضايا

---

(1) Susan Drake, "Turkey: Election without a Winner", News Week, Oct. 1979, xciv, no. 18, p. 22; Almanac, 1982, op. cit., p. 38.

(2) رضوان، المصدر السابق، ص 206؛ أبو ظهر، ديميريل يطلق نداء الاستغاثة الأخير باتجاه الغرب، مجلة الوطن العربي، ع59، (لندن 1980)، ص 47.

(3) النعيمي، تركيا وحلف الأطلسي، ص 315-316؛ New style Demirel swing into action, Middle East, no. 53, Jan. 1980, p. 12.

القومية للأمة العربية[1]. فبعد انقلاب 1960 قامت تركيا بمحاولات لتطبيع العلاقات مع الدول العربية إلا أنها أخفقت في ذلك بسبب عدم تحمس رئيس الحكومة عصمت إينونو لذلك ومطالبة سوريا بإرجاع لواء الإسكندرونة إليها[2]. وبقيت حتى عام 1964ترفض الفكرة بشتى الوسائل من ناحية أخرى[3]. فضلاً عن ذلك وجود الأحزاب السياسية المتباينة في أيديولوجيتها تجاه السياسة الخارجية للبلاد، لذا نجد أن تلك العلاقة مع الشرق الأوسط قد اتسمت حتى منتصف الستينيات باللامبالاة، بالمقابل كان موقف العرب مشابهاً إذ عدَّ تركيا جزءاً من تحالف غربي إمبريالي واتخذوا منها موقفاً مضاداً[4]. فعلى الرغم من وجود الروابط التاريخية والجغرافية والدينية والثقافية بين العرب والأتراك إلا أن طبيعة تلك العلاقات كانت تعكس مواقف الطرفين من قضيتين مهمتين هما الموقف التركي من القضية الفلسطينية والموقف العربي من المشكلة القبرصية، فضلاً عن ذلك العامل الاقتصادي وما يسهم به في تطوير تلك العلاقات، ومما تجدر الإشارة إليه أن تركيا أحسّت بضرورة تحسين علاقاتها مع الدول العربية لإدراكها أهمية ذلك[5]، لا سيما بعد إحساسها بالعزلة في أثناء التصويت على القضية القبرصية في كانون الأول 1965 في الأمم المتحدة ورسالة الرئيس الأمريكي جونسون(*) إلى رئيس الوزراء إينونو في أثناء الأزمة القبرصية التي ولدت شعوراً لدى الأتراك بضرورة تحسين

---

(1) أراسين كلايسي أوغلو، السياسية الخارجية التركية إزاء الامن الإقليمي والتعاون مع الشرق الأوسط العلاقات العربية.. إلى أين؟ مجلة المستقبل العربي، ع24، س2، (بيروت 1991)، ص 39.

(2) محمود علي الداود، العلاقات العربية – التركية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة المستقبل العربي، ع45، س5، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1982)، ص 62؛ الزين، المصدر السابق، ص 394.

(3) حيدري، المصدر السابق، ص 111.

(4) فيروز أحمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، ص 145.

(5) داؤد، المصدر السابق، ص 66.

(*) وهي الرسالة التي بعث بها الرئيس الأمريكي جونسون (1963-1967) إلى رئيس الحكومة التركية آنذاك عصمت إينونو حملت في طياتها تهديدا مبطنا لتركيا عندما هددت الأخيرة بغزو قبرص في مطلع حزيران 1964. للمزيد من المعلومات ينظر: خليل علي مراد، ألازمة القبرصية وانعكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة مجلة دراسات تركية، ع1، كانون الثاني 1990، ص 53.

العلاقـــات مع العرب[1]. وتطبيعها كما أن تلك الرسالة طرحت تساؤلات عديدة بين النخب السياسية التركية عن جدوى التحالف مع الولايات المتحدة، وعلى أثر ذلك أدرك صانعو السياسية الخارجية التركية ضرورة إعادة النظر في تطوير علاقاتها مـــع منطقة الشرق الأوسط[2]. والدور الذي يمكن أن تسهم به تركيا في المنطقة لا سيما وأنها بحاجة إلى الأسواق العربية للحصول على ما ينقصها من عملة صعبة[3].

شـــهدت تـــركيا خلال تلك المدة متغيرات في سياستها الخارجية تجاه العرب جـــاءت على لسان وزير خارجيتها فريدون راكالي أمام لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان التركي قائلاً: - "علينا أن نسعى من أجل توثيق علاقاتنا مع البلدان العربية وإزالـــة مـــا علق بها من شوائب"[4]. وجاء موقف ديميريل رئيس الحكومة مؤيداً وداعماً لموقف وزير خارجيته من خلال تصريحه أمام البرلمان عام 1969إذ قال: - "إن مـــن بين أهدافنا الرئيسية العمل على بناء صداقة حقيقية مع البلدان العربية في الـــشرق الأوســـط والمغـــرب العربـــــي وعليـــنا تطوير التعاون المثمر في كافة المجالات"[5].

1 - أربكان وعلاقاته مع الدول العربية:

لعـــب أربكـــان مـــن خلال مشاركة حزبه في الحكومات الائتلافية في عقد السبعينيات دوراً مهماً في التأثير على القرار السياسي تجاه سياسة تركيا على صعيد العلاقـــات الخارجية، فقد طالب بعودة تركيا إلى حظيرة الدول العربية والإسلامية وتطوير علاقاتها في المجالات كافة وأن لا تظل مجرد علاقات وإنما علاقات فعلية لا سيما وإن الدول العربية المنتجة للبترول تشهد تنامياً في قوتها الاقتصادية[6].

---

(1) أحمـــد نوري النعيمي، الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية - التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت 1995)، ص 333؛ كلايسي أوغلو، المصدر السابق، ص 39.
(2) جلال عبد الله معوض، السياسية التركية والوطن العربي في الثمانينيات، مجلة شؤون عربية، ع12، (مصر 1990)، ص 43.
(3) نجـــدت فتحـــي صـــفوت، موقـــف تركيا من قضية فلسطين، مجلة المستقبل العربي، ع45، (بيروت 1982)، ص 97.
(4) كمـــال المنوفـــي، التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسية الدولية، ع144، (القاهرة 1996)، ص 148.
(5) المصدر نفسه، ص 149.
(6) الصالح، المصدر السابق، ص 28.

وقد أوضح أربكان ذلك بالقول: - "إن التغيرات الاقتصادية التي شهدها تركيا تتطلب تغيّراً في السياسية الخارجية من خلال إتباعها سياسة حكيمة دون اللجوء إلى سياسة العداء مع الدول المجاورة وأن تنبثق سياسة تركيا في مصالحها على الروابط التاريخية والدينية بين الشعبين التركي والعربي دون الانسياق وراء الغرب"[1]. فبدأ بتحريك فكرة توثيق التعامل الاقتصادي والسياسي مع الدول العربية والإسلامية في مواجهة الحلف مع الغرب والسوق الأوروبية المشتركة[2].

وقد طالب أربكان عندما كان رئيساً للمجموعة الاقتصادية في عام 1970 بإقامة روابط سياسية واقتصادية مع العالم الإسلامي إذ صرّح قائلاً: - "أن تركيا يجب أن لا تكون في السوق المشتركة للدول الغربية وإنما في السوق المشتركة للدول الشرقية، إن تركيا متخلفة بالنسبة للغربيين لكنها متقدمة بالنسبة للشرقيين، وأن تركيا ستتحول إلى مستعمرة في حال انضمامها للسوق المشتركة للدول الغربية وأنها تعارض مصالح ألف عام من تاريخها"[3].

وقد أثمرت جهود أربكان خلال وجوده في الحكومة الائتلافية بمشاركة تركيا في آذار 1974لأول مرة في مؤتمر القمة الإسلامي الذي انعقد في الرياض وقد حضره وزير الداخلية أورهان أصيل تورك وهو عضو من حزب السلامة الوطني آنذاك للمشاركة في المؤتمر[4].

أما بالنسبة لقضية فلسطين كان لزعيم حزب السلامة موقف مشرف فخلال وجوده في الائتلاف الثاني مع ديميريل، وبمناسبة انعقاد المؤتمر المذكور أعلاه، أوضح أربكان مواقفه من الدول العربية، خلال انعقاد المؤتمر الثالث للحزب بتاريخ 24 تشرين الأول 1976 في كلمة له قال فيها: - "نحن نريد تقوية العلاقات مع الدول العربية الشقيقة وكان انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي في إستنبول

---

(1) أربكان عودة إلى العرب والدول الإسلامية، مجلة الشرق الأوسط، باريس 1980، ص 6.

(2) Davied Barchard, Turkey and Arab new relationship, Middle East, no. 52, Oct. 1975, pp. 9-10.

(3) حزب السلامة القومي يحتفل، ص 35؛ .Feroz Ahmed, op. cit., p. 383

(4) النعيمي، الحركات الإسلامية، ص 143.

بمـــثابة نقطة انطلاق لهذه الخطوة وسوف نصل إن شاء الله إلى ما ننشده لخير الأمة والـــوطن"[1]. فضلاً عن ذلك كان لحزب السلامة الوطني موقف من قضية الحرب الأهلـــية اللبنانـــية إذ رفض أحد قادة حزب السلامة المذابح الرهيبة التي تجري في لبنان موضحاً ذلك بالقول: - "لا تستطيع تركيا الوقوف موقف المتفرج أكثر تجاه المـــذابح الرهيبة التي تهدر فيها دماء المسلمين وإن (إسرائيل) والقوى الاستعمارية تعمـــل على تجزئة لبنان والقضاء عليه، وجعل الأغلبية المسلمة أقلية وتنفيذ مخطّط لمحـــو اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ومن الملاحظ على السياسة الخارجية التركية مـــع الـــدول العـــربية خـــلال المدة (1976-1980) أنها شهدت توسعاً كبيراً في العلاقـــات الاقتـــصادية لا ســـيما مع العراق الذي تعدّه تركيا مفتاح علاقاتها مع العـــرب، كما شهدت العلاقات التركية - السعودية توسعاً كبيراً فضلاً عن إقامة علاقـــات دبلوماســـية مع أقطار الخليج العربـــي ولأول مرة مثل قطر والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة.

2 - أربكان وعلاقاته مع الدول الإسلامية:

لا يختلف أربكان في موقفه من العرب كثيراً عن مواقفه تجاه القضايا التي تمسّ الدول الإسلامية، فقد ذكر في حديث له: - "نستنكر حرب الإبادة التي تشنّ ضد المـــسلمين في الفلبين وأرتيريا وكشمير وتراقيا الغربية وتركستان الشرقية وفي كل مكـــان في العالم يضطهد فيه المسلمون"[2]. وفيما يخص موقف أربكان من الثورة الإســـلامية في إيـــران في شباط 1979 فذكر قائلاً: - "إن دولة إيران دولة مجاورة لتركيا ولنا علاقات طيبة مع الجيران، فمنذ أول أيام الثورة الإيرانية ازدادت علاقتنا الطيـــبة معهـــا وخاصة من الناحية التجارية، فالثورة الإيرانية ما هي إلا تحرر من الإمبريالية"[3].

(1) حزب السلامة القومي يحتفل، ص 36.
(2) أمل دوغرامة جي، نظرة عامة للعلاقات التركية العربية، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، وحدة البحوث السياسية، جامعة الموصل، ص 4.
(3) مقابلة صحفية مع الأستاذ نجم الدين أربكان المختار الإسلامي، ص 32.

وفيما يخص قضية الرهائن الأمريكان(*) فقد ترجم حزب السلامة موقفه تجاه الدولة الإسلامية من خلال بيان أصدره سليمان عارف أحد قياديي حزب السلامة علـــى الـــرغم من وجود الحزب في المعارضة (خارج السلطة) تضمن ذلك البيان موقـــف الحـــزب ومعارضته بشدة استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقواعد العـــسكرية الموجـــودة على الأراضي التركية في حال حدوث تدخل أمريكي في إيران[1].

وعن موقف أربكان تجاه قضية أفغانستان بعد الاحتلال السوفياتي عام 1979 ودوره الـــسياسي في تلك القضية قال: - "قمنا بجمع التبرعات من الشعب التركي للمجاهـــدين الأفغـــان في الوقت الحاضر، أما من ناحية الدولة أو الحكومة وعند وصولنا إلى سدة الحكم وتسنمنا السلطة سنقوم بالتأييد الكامل وتقديم المساعدات اللازمة"[2].

وتأكـــيداً لسياسة حزب السلامة الوطني وتحديد مواقفه من الدول الإسلامية دعا أربكان الحكومة التركية إلى تحديد موقفها تجاه تلك الدول مؤكداً في خطاب لـــه أمـــام المجلـــس الوطني التركي الكبير في 26 نيسان 1980 عندما كان (خارج الـــسلطة) قائلاً: - "في الحرب العالمية الثانية قسمت الدول الاستعمارية العالم إلى مـــناطق نفوذ لهذه الدولة أو تلك وفي السنوات الأخيرة بدأ البعث الإسلامي يطلّ برأسه في مناطق كثيرة من أنحاء العالم في مصر وباكستان وأفغانستان وغيرها، وبدأ المـــسلمون يطالبون بحقوقهم ويشعرون بقوتهم، فهم قوة بشرية هائلة ويقطنون في أهم البلدان ويمتلكون أعظم الثروات ومع ذلك نجد إصراراً من النظام التركي على

(*) قامت مجموعة من الطلاب الإيرانيين في 4 شباط 1979 باحتجاز طاقم السفارة الأمريكية في طهران ونعتهم بأنهم مجموعة من الجواسيس وكونهم يتآمرون للقضاء على الحكومة الثورية دون أن يأخذوا إذن الخميني بذلك لأن الخميني وحسب زعمهم أيّد هذا العمل، واحتفظ هؤلاء بـــ 52 رهيـــنة لمدة 444 يوم وكانت مطالبهم بتسليم الشاه مقابل إطلاق سراحهم ثم جاءت وفـــاة الشاه في صيف 1980 ليقوم الخاطفون بمحاكمة الرهائن بوصفهم جواسيس ولم تنجح المحـــاولات المتكررة لإدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر لإنقاذهم، وفي 19 كانون الثاني 1981 تمّ تحرير الرهائن وفقاً لتفاهم الجزائر الذي نصّ على عدم تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية الإيرانية Wikipedia/Wiki Iran, http://en.

(1) رضوان، المصدر السابق، ص 217.

(2) مقابلة صحفيه مع الأستاذ نجم الدين أربكان البعث الإسلامي، ص 31.

عـــدم فهم هذه الظاهرة على الرغم من قوتها ووضوحها، إنني أسأل النظام لماذا لم يستنكر احتلال الاتحاد السوفياتي لأفغانستان؟ لماذا يعترف النظام في تركيا بإسرائيل ويكـــون آخر دولة تعترف بالجزائر؟ لماذا يتعامل مع الموساد الإسرائيلي للتآمر على الإسلام والمسلمين في تركيا وغيرها"[1].

وفي الـــوقت نفسه أوضح أربكان أهمية الأقطار العربية والإسلامية قائلاً: - "فالأقطـــار العـــربية والإســـلامية المؤلفة من ثلاثة وأربعين قطراً مستقلاً وعشرين مستعمراً تكوّن عالماً عظيماً مؤلفاً من (1200) مليون نسمة وهو يشغل أهم مناطق الدنيا استراتيجياً وتوجد فيه أنفس المعادن فهو يملك إمكانية ضخمة للتسويق كما ينـــتج نصف نفط العالم في الوقت الذي لا تملك أمريكا سوى نصف حاجتها من الـــنفط لذا تسدّ النقص من بلاد أخرى، وهكذا فإن للعالم الإسلامي أهمية خاصة بالنسبة لأمريكا"[2].

ويعطـــي زعيم حزب السلامة أهمية كبيرة لتطوير العلاقات بالعالم العربـــي والإسلامي ويرى من الضروري توثيق تلك العلاقات في المجالات كافة وأن تكون علاقـــات فعلـــية ومنفذة على أرض الواقع فهو يجد أن العالم الإسلامي يمثل سوقاً طبيعية وقوية لإنتاج تركيا وأنها ترحب بكل مودة وسرور أن تكون تلك الدول في مقدمة من تتعامل معها تركيا[3].

وقـــد أثـــارت سياســـة أربكـــان تجـــاه تلـــك الدول بعض التساؤلات والاستفـــسارات فقد وجّه مدير تحرير جريدة ملليت ذات الميول العلمانية سؤالاً لأربكان جاء فيه: - "قلتم أننا في حالة إعلاننا لدولة تركية مستقلة في قبرص فإن خمسين دولة على الأقل ستعترف بها لكن قطاعاً كبيراً من هذه الدول الإسلامية صوّت ضدنا، ألا تعتبر هذا الموقف مؤلماً لك شخصياً؟" فردّ أربكان قائلاً: - "لا فقد كانت هناك عدة اعتبارات دفعت هذه الدول الإسلامية لاتخاذ هذا الموقف، منها أن لجبهة التحرير الفلسطينية مكتب إعلام في باريس ونيويورك ولندن وهناك

---

(1) الطحان، الحركة الإسلامية، المصدر السابق، ص 257-258.

(2) خطـــاب أربكان في مجلس النواب التركي، مجلة المجتمع، ع469، س11، (الكويت 1980)، ص 35.

(3) Alan Macovsky, "How to Deal Erbakan", Middle East Quarterly, March 1997, p. 2.

قـــرآن في صـــحفهم وإعلامهم في الوقت الذي لم تكن الحكومة التركية تسمح بافتتاح مكتب لهم عندنا مع أننا أمة من صفاقا دائماً تعطي وتؤيد كل ذي حق حقـــه ورغـــم ذلك لم يسمح بافتتاح مكتب لهم هنا، إن لنا يا سيدي سفيراً في (إسرائيل)"[1].

3 – موقفه من الغرب:

كـــان لحـــزب الـــسلامة وزعيمه أربكان موقف مناهض للغرب وللوجود الأمريكـــي في الأراضي التركية وتواجد قواعده العسكرية عليها واستخدامه تلك الأراضي ضد دول منطقة الشرق الأوسط، فقد وجّه أربكان انتقاداته إلى حكومة ديميريـــل عندما كان خارج السلطة عام 1979 بسبب زيادة النشاط الأمريكي في تـــركيا[2]. ومطالـــباً مجلس النواب التركي بمحاسبة حكومة ديميريل لسماحها قيام طائـــرتين للهـــبوط في مطار تركيا وعلى متنها مئة وثمانون جندياً يحملون أحدث المعـــدات مـــؤكداً علـــى أن هذا يشكل خطراً حقيقياً وتهديداً للمنطقة[3]. فعمد أربكان إلى إعادة الحديث عن المشكلة القبرصية مستغلاً ذلك في تأليب الرأي العام على الغرب والولايات المتحدة، بصدد الخطط والمشاريع اليونانية في بحر إيجه للعمل على إفشالها وضمن هذا السياق يذكر أربكان: – "إننا سنتحرك وفق أسس العدالة والحـــق لا وفـــق الأسس التي تحددها الأقطاب الأوروبية". وظل أربكان يطالب الحكـــومة التـــركية ويدعوها إلى إتباع سياسة مستقلة منطلقاً من أهمية أن يكون لتـــركيا مكانـــة كبيرة فهو يعارض استمرار تركيا بوصفها عضواً في حلف شمال الأطلسي وفي هذا الصدد يقول أربكان: – "نريد أن تكون تركيا دولة رائدة وليس تابعة في فلك الآخرين"[4].

أمـــا بالنـــسبة لموقفه من السوق الأوروبية المشتركة فإنه لا يختلف كثيراً عن تـــوجهاته المعارضـــة ويرى ضرورة مقاطعة السوق المشتركة ويطالب بأن تكون لتركيا مكانة مساوية للغرب، وفي هذا الخصوص يذكر أربكان: – "نحن نرغب أن

---

(1) عبد الحميد، تركيا المعاصرة، ص 29.
(2) الكسان، المصدر السابق، ص 32.
(3) حزب السلامة الوطني، ص 4.
(4) حسين، المصدر السابق، ص 129.

نكــون شركاء في أوروبا بحجم المساواة في التصنيع، نحن لا نرغب أن نكون عبيداً للسوق الغربية، يجب أن تظل فرصتنا الصناعية وحقوق عمالنا مساوية لهم"[1].

أمــا بالنسبة لموقف أربكان وحزبه من الاتحاد السوفياتي فلم يكن مختلفاً عن مــوقفه من الغرب لأنهما يشكلان "ذراع الصهيونية في السيطرة على العالم" على حــد رأيه[2]. لذا لم يثق أربكان بالاتحاد السوفياتي مثلما لم يثق بالغرب[3]. ومما لا شك فيه أن لأربكان وحزبه مبررات لتلك المعاداة، منها أنه حزب إسلامي معارض للأيديولوجية الشيوعية اللادينية ويرى من الواجب محاربتها هذا من ناحية وأطماع الاتحــاد الــسوفياتي الإقليمية في تركيا، ومحاربته للقيم الروحية (الدينية) من خلال ممارســاته للــضغط علــى مسلمي الاتحاد السوفياتي من ناحية أخرى وسياساته التوسعية ولعل احتلال أفغانستان خير دليل على ذلك[4].

4 - موقفه من الماسونية والصهيونية العالمية:

ظل أربكان طوال مشواره السياسي ينتهج خطاً واحداً وثابتاً ضد الماسونية والــصهيونية العالمية فهو ما يبرح أن يوجه انتقاداته الشديدة للسياسة العنصرية الــتي عملــت على عزل تركيا عن تاريخها وعن العالم الإسلامي، فقد أوضح أربكــان موقفه من ذلك بالقول: "إن الصهيونية والماسونية حاولتا عزل تركيا عــن العــالم الإســلامي ولا زالت مؤامراتهما مستمرة وذلك لأن المعركة بين الإســلام في تركيا والصهيونية قد اتخذت أشكالاً عدة وهي حرباً طويلة المدى ومــستمرة منذ فتح السلطان محمد الفاتح القسطنطينية، ولكن هذا الصراع في

(1) النعيمي، الحركات الإسلامية، المصدر السابق، ص 137.

(2) الصلابي، المصدر السابق، ص 455.

(3) على العكس من ذلك عمل ديميريل في ذلك الوقت على تحسين العلاقات التركية – السوفياتية إذ قــال: "إن العلاقــات الحدودية ستكون علاقات حدودية صديقة" وإن تركيا تسعى لتحسين علاقاتهــا الخارجــية وفــي هذا الصدد ذكر ديميريل قائلاً: "أنا ماض في البحث عن الفائدة لتركيا مهما كان الطرف المقابل"، للمزيد:
ينظر: Metin Munir, "The USSR Move to Normalize Relation, Middle East", no. 16, Feb. (London 1976), pp. 16-18; Turkey Winning Friend, News Week, no. 3, Jan. 1976, p. 29.

(4) ديغو بازوغلو سيزر، سياسات تركية الأمنية، دراسات استراتيجية، رقم (37)، س2، مؤسسة الأبحاث العربية 1981، ص 23.

المـئة سنة الأخيرة أخذ شكلاً مخططاً أعدَّ له سلفاً فقد استطاعت بعض القوى عام 1939 أن تؤثر في جسم الدولة الفكري". ويستمر أربكان بالقول: - "وتدخل القوانين الوضعية البعيدة عن الإسلام بواسطة المنظمات اليهودية والماسونية فقد قـسم العمل اليهودي في تركيا إلى ثلاث مراحل مدها (ثلاثون سنة) فالمرحلة الأولى تنفـيذ فكرة تيودورد هرتزل بإسقاط الدولة الإسلامية في تركيا[1]. أما المـرحلة الثانـية فقد استمرت عشرين عاماً وكانت لإبعاد تركيا عن الإسلام وإسـقاط السلطان عبد الحميد الثاني وتغريبها بطرق عديدة أهمها العلمانية التي تعني اضطهاد المسلمين بالتحديد، أما المرحلة الثالثة فهي محو الإسلام"[2]. وقد أوضـح أربكـان: - "تلـك المـراحل ومن خلال تقسيمها، أولاً إقامة دولة (إسـرائيل) كمرحلة أولى، ثانياً إقامة دولة (إسرائيل) الكبرى من الفرات إلى النـيل، أما المرحلة الثالثة والأخيرة محو الإسلام وإزالته من على الأرض". ومن رؤية أربكان للأحداث التي جرت وتجري أن الصهيونية حققت الخطوة الأولى خلال خمسين سنة فكانت دولة (إسرائيل) عام 1948، وتريد أن تحقق الخطوتين الثانـية والثالثة من خلال التوسعات التي يقوم بها (الإسرائيليون) إلا أن إحدى الخطوات الهامة في هذا المجال أنها تستخدم وسائل عديدة غير الحرب مثل اللجوء إلى وسـائل أخرى، فمثلاً حاولت مع تركيا وذلك بإدخالها السوق الأوروبية المشتركة ودخول (إسرائيل) السوق الأوروبية المشتركة بحيث تصبح (إسرائيل) وتـركيا دولـة واحـدة في المستقبل وبذلك تسيطر على مقدرات أكبر دولة إسـلامية في المـنطقة. وفيما يخص الخطوة الثالثة فهي السيطرة على مقدرات المسلمين في أنحاء العالم"[3]. لكن يمكن عدّ ذلك من قبيل التكهنات السياسية إذ لربما أصبحت مصلحة أوروبا وإسرائيل من عدم دخول تركيا للسوق الأوروبية أكثر من مصلحتها إذ دخلت السوق، ومن الأهمية بمكان نذكر أن أربكان دعا الحكـومة التركية إلى قطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني على أثر القرار باتخاذ القـدس عاصـمة لـه في 30 تمـوز 1980، معللاً ذلك بأن السياسة اليهودية

(1) الصلابي، المصدر السابق، ص 456.
(2) النعيمي، الحركات الإسلامية، المصدر السابق، ص 141-142.
(3) مقابلـة شخـصية مع نجم الدين أربكان، منشورة في مجلة الحرس الوطني، ع97، س11، (الكويت 1990) ص 44.

الاستيطانية تهدف إلى تعزيز الكيان الصهيوني في المنطقة واحتلاله للأراضي العربية[1]. وضمن هذا السياق ذكر أربكان: - "إن الكيان الصهيوني الذي قام على خرافة الوطن الموعود يشكل خطراً على أمن وسلامة دول المنطقة ذلك لأن الخرائط الخاصة بهذه الإمبراطورية المزعومة تشمل مناطق عديدة من تركيا بضمنها جبال طوروس"[2].

وقد ترجم أربكان موقفه هذا في التظاهرة الكبيرة التي دعا إليها احتجاجاً على قرار اتخاذ القدس عاصمة (لإسرائيل) وناشد جميع الشعوب الإسلامية للجهاد وتحرير القدس وذلك في 6 أيلول 1980 وقد قام المحتشدون بتلك التظاهرة بحرق أعلام (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي[3]. وفي تفسيره للأحداث التي تجري في العالم يقول أربكان: - "إننا عندما نقوّم نتائج الأحداث في العالم يجب أن نضع المخططات الصهيونية في عين الاعتبار، وكما هو معلوم أن تلك المخططات الصهيونية اتخذت قراراتها في مؤتمر بازل عام 1897 وهي تتحقق في تلك المراحل الثلاث"[4].

وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن عودة الإسلام إلى تركيا جاءت متمثلة بحركة البعث الإسلامي من خلال ظهور حزب النظام الوطني ومن بعده السلامة الوطني بزعامة نجم الدين أربكان، كردة فعل للتيار العلماني وما تبعه من تفكك في وحدة العائلة وتوهين تماسكها، ولعل تمركز القاعدة الشعبية لهذين الحزبين في المناطق المتمسكة بالإسلام في قونية وقيصري وأجزاء أخرى في وسط الأناضول يعد مؤشراً على تمسّك الشعب التركي بالإسلام. وقد منحت المشاركة لحزب السلامة في الحكومات الائتلافية فرصة لإثبات وجوده كقوة سياسية وتعزيزه لدى الأوساط الدينية في تركيا فضلاً عن توسيع قاعدته الجماهيرية وعلى الرغم من انخفاض

(1) خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية - التركية، مطبعة الراية، بغداد 1990، ص 210- 211.
(2) بيرج بيربر أوغلو، تركيا في أزمة بين رأسمالية الدولة إلى الاستعمار الجديد، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد 1981، ص 19.
(3) إبراهيم الداقوقي، فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل، ملفة رقم 39، ص 151.
(4) مقابلة شخصية مع أربكان، مجلة الحرس الوطني، ع97، ص 44.

أصـــوات ناخبـــيه في انـــتخابات 1977 إلا أنه ظل محتفظاً بمكانته، وهذا يعني أنه اســـتطاع أن يضع أسساً قوية في البلاد وفرض نفسه قوة موازنة في الحياة السياسية التركية.

الفصل الرابع

أربكان والتطورات السياسية التركية
1995-1980

يمـــثل عقـــد الثمانينيات والتسعينيات مرحلة مهمة جداً في مسيرة نجم الدين أربكـــان والحركة الإسلامية في تركيا .بمجملها فقد تعاقبت عليها تطورات خطيرة بدءاً بانقلاب 1980 وإلغاء حزب السلامة الوطني ومنع أربكان من ممارسة النشاط الـــسياسي إلى تأســـيس حزب الرفاه وتوليه زعامته عام 1987والصعود المتواصل للحـــركة الإســـلامية الذي توّج بتوليتها السلطة في تركيا في عام 1996 إثر فوز حـــزب الـــرفاه في الانتخابات ووصوله إلى السلطة في ائتلاف حكومي مع حزب الطريق الصحيح في حزيران 1996.

المبحث الأول

ممهدات انقلاب 12 أيلول 1980:

لم يختلف انقلاب 12 أيلول 1980 عن انقلابـــي أيار 1960 وآذار 1971 في آلـــياته ومبرراته التي يتخذها الجيش عادة ذريعة للتدخل في الحياة السياسة لحماية المبادئ الأتاتوركية، فقد اتخذ الانقلابيون نمطاً واحداً من حيث طبيعة الظروف أو من حيث المبررات التي دفعتهم للقيام بالانقلاب[1]. إذ اعتادت المؤسسة العسكرية التـــركية أن توجه إنذاراً للحكومة المركزية وفق شروط معينة وفي حالة عدم التزام ممثلي الحكومة لتلك الشروط يكون الرد العسكري بانقلاب على الحكم المدني[2].

---

(1) الجيش ودوره السياسي، مجلة الملف السياسي، ص 9.

(2) معتز محمد سلامة، "الجيش والسياسية في تركيا"، السياسة الدولية، ع131، (القاهرة 1998)، ع124؛ رعـــد عبد الجليل، "التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة"، سلسلة دراسات تركية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، رقم 12، (بغداد: د. ت.)، ص 22.

الأمـــر الذي سيتوجب تسلم السلطة لمدة تتراوح بين سنة إلى ثلاث سنوات تضع المؤسسة العسكرية فيها دستوراً جديداً وفق توصياتها كما حدث في انقلاب 1960 و1980[1]، عـــندئذ يترك الجيش الحكم للمدنيين ويعود إلى ثكناته العسكرية، ومع عـــودة الحياة البرلمانية تعود الأحزاب السياسية وتجري عمليات تطهير في صفوف الجـــيش في الوقت الذي تميّز فيه انقلاب 1980 بتحوّل قائد الانقلاب كنعان إيفرن[*] K. Evrin إلى رئيس للجمهورية حتى عام 1987عن طريق الانتخاب[2]. إجمالاً يمكن القول أن هدف انقلاب 12 أيلول 1980 هو إنهاء مدة طويلة من الإرهاب والعنف المتزايد في تركيا (كما سنرى) والدعوة لإعادتها إلى المسار الذي رسمه أتاتورك لذا يجـــد الجيش نفسه بمثابة الحارس على المبادئ الكمالية التي أرسى دعائمها[3]. وثمة عـــوامل متعددة ومتداخلة داخلية وخارجية أدّت إلى قيام انقلاب 12 أيلول 1980 ويمكن أجمالها بـــ:

أ - المستوى السياسي:

سياســـياً يمكـــن القول أن عقد السبعينيات كان يتسم بضعف دور الحكومة داخـــل الـــبرلمان لعدم وجود سلطة تنفيذية قوية لطبيعة النظام القائم على التعددية وفـــشل الأحـــزاب في الحـــصول على الأغلبية التي تمكنها من تشكيل الحكومات

---

(1) يالجين، المصدر السابق، ص 15.

(*) إيفـــرين: ولـــد عام 1918 غرب تركيا، أكمل دراسته الأكاديمية العسكرية عام 1938 وعين بـــرتب عسكرية مختلفة في وحدات الجيش حتى شغل منصب رئيس أركان الجيش في عهد ســـليمان ديميـــريل. وقـــاد انقـــلاب 1980 مع أربعة من قادة الجيش وكانت صورة إيفرين الشخصية في تركيا شخصية أبوية، وقد نال الاحترام بوصفه رئيسا يهتم بالعديد من القضايا الاجتماعية، ومن صفاته أنه شديد المراس طموح حازم ويبدو أنه أصر على أن يكون الرجل الأقـــوى وفقـــاً للصورة التقليدية لأتاتورك، كان المرشح الوحيد لانتخابات رئيس الجمهورية والتي تمت في 7 تشرين الثاني 1982، ونال تأييد الناخبين بنسبة 92% وحكم لمدة 7 سنوات؛ Almanac 1986, op. cit., pp. 432-433.

(2) عصام عبد العزيز، "تركيا الديمقراطية تغرق في الحروب الأهلية"، مجلة الوطن العربي، ع 177، باريس 1979، ص 4.

(3) "تركيا مأزق التبعية"، مجلة الطليعة، ع656، (الكويت 1980)، ص 48؛ حرب، آلية الحركة الإسلامية، المصدر السابق، ص 130.

بمفـــردها وفقـــاً لما نص عليه دستور 1961[1]، مما عرض تركيا لأزمات وزارية، فكانـــت ظاهـــرة الائتلاف بين الأحزاب المخرج الوحيد لإنقاذ الحياة السياسية، وكثيراً ما شهدت تركيا حكومات ائتلافية غير متجانسة وبدون برنامج حقيقي مما أصـــاب القـــوى السياسية نتيجة للصراعات المستمرة بين القادة والتحالف الظرفي للناخبين بالحيرة والتشتت[2].

فكـــان اعتماد رئيس الوزراء ديميريل على حكومة ائتلافية من أحزاب الأقلية كمـــا ســـبق الإشارة إليه إذ شلّت إرادة الحزب عن تحقيق أهدافه بفعل دخوله في ائتلافات مع أحزاب مخالفة له أيديولوجياً[3]. فمثلاً كان لحزب السلامة الذي يمثل التـــيار الإســـلامي نظرية مفادها أن البلاد تتعرض لمؤامرة إمبريالية - صهيونية - شـــيوعية تهدف إلى منع قيام دولة إسلامية تركية فهو بذلك يعارض ارتباطات كل مـــن شـــركائه في الحكـــومة رئيس الوزراء ديميريل، وبولنت أجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري باتفاقيات القواعد العسكرية الأمريكية[4].

كمـــا أن حـــزب العمـــل القومي الشريك الآخر في الائتلاف اتخذ خطاً إرهابياً يمينياً مما أبعده عن المسار السياسي[5]. فكان هذا الحلف القلق عاملاً في ازديـــاد تعقـــيد الوضـــع التركي، فلم تستطع الحكومة التركية أن تضع حداً للفوضـــى والفلـــتان الأمني والسياسي بسبب طبيعتها القائمة على تحالف هش لمجمـــوعة من أحزاب الأقلية مثل حزب السلامة وحزب العدالة وحزب العمل القومـــي إذ أن تباين الأهداف والاستراتيجيات أنهكت الحكومة ومنعت رئيس وزرائها ديميريل من السيطرة على الأوضاع المتفاقمة، الأمر الذي أوقع البلاد في

---

(1) Birol Akgun, "Aspects of Party System Development in Turkey", Turkish Studies, vol. 2, Spring 2001, pp. 108-109؛ الطويل، المصدر السابق، ص 131.

(2) منير صادق، "تركيا: بعد عام على الانقلاب والتقدم في طريق مسدود"، مجلة الطليعة، ع711 ، (الكـــويت 1981)، ص 36، مركـــز الـــبحوث والمعلومات، ملف تركيا الثالث، المصدر السابق، ص 19؛ الجهماني، أتاتوركية القرن العشرين، ص 48.

(3) Mehmet Englü, "after the Night of the Generals", Middle East, no. 7519, Sep. 1980, p. 15؛ حمزة، القوى الفاعلة، المصدر السابق، ص 42.

(4) عبد العزيز، ص 42؛ "The Night of Generals", Middle East, no. 75, 20 Sep. 1980, p. 10.

(5) "تـــركيا المحطـــة المقبلة لقطار الأمم"، مجلة الوطن العربي، ع149، س2، (باريس 1979)، ص 40؛ "The Night of Generals", op. cit., p. 10

أسـر العـنف الـسياسي الذي خلق فوضى عارمة، والتي شلّت جميع المرافق التركية[1].

أمـا علـى المستوى الفكري فقد حاولت عشرات الأحزاب والتنظيمات العلنـية والـسرية التي تتصارع بكل ما لديها من أسلحة وأيديولوجيات ملء الفجوة الاجتماعية، ففي الحقيقة أن جانباً كبيراً من هذه الصراعات ذات أساس فكـري أيديولوجـي، فعدم نجاح الأحزاب في استقطاب الأغلبية مبعثه حدة التباين الفكري والأيديولوجي من خلال التقسيمات المتعددة التي عاشتها تركيا علـى أســس اجتماعية وطبقية واقتصادية وطائفية مما خلق فوضى واضطراباً سياسياً ترك آثاره القاسية على الوضع الأمني في تركيا، فتزايدت حوادث العنف والإرهـاب الـتي عـصفت بتركيا، فقد كان الشعب التركي ممزقاً عن طريق الاسـتقطاب الأيديولوجي[2]. ومن ثم أسهم ذلك في تفاقم الصراع السياسي وتحـوّله إلى صـراع طائفـي وقومي وطبقي علني بالغ الخطورة[3]. فالتنوع العرقـي كـان أحد العوامل التي أسهمت بشكل فعال في تدهور الأمن الذي وجـدنا صـداه بدرجة كبيرة في جنوب شرق تركيا حيث تميزت هذه المنطقة بالتـنوع الـشديد، فنسبة المسلمين السنَّة 80% والمسلمين الشيعة 20% الذين

---

(1) ولعـل سـيطرة العمـال اليـساريين على مصنع للقطن في منطقة إزمير في شباط 1980 والاسـتيلاء علـيه والقـيام بإدارته لحسابهم، وقيام أجاويد بإصدار بيان تأييد لهم، وجاء رد الحكـومة بإرسال أعداد كبيرة من رجال الأمن إلى إزمير لقمع ذلك العمل فحدثت مواجهات عنـيفة أدت إلـى تـدخل العسكر بالأسلحة المسيلة للدموع والقذائف فهاجم أجاويد الحكومة ونعتها بالفاشية. Sami Cohien, "Bailing out a shaky all", News week, vol. xcv, no. 8, Fab. 25, 1980, p. 35.

(2) شـهدت تركيا خلال تلك المرحلة ظهور عدد من تلك التنظيمات مثل منظمة الجيش الأرمني الـسري لتحرير أرمينيا ومنظمات عديدة للحزب الشيوعي التركي مثل منظمة جبهة الحزب الـشيوعي لتحريـر الشعب التركي، منظمة حزب العمال والفلاحين التركي، منظمة الدعاية المـسلحة للماركسية اللينينية، فضلا عن ذلك وجود تنظيمات مثل حزب العمال الكردستاني (PKK) تدعـو إلـى إقامة دولة كردية مستقلة في تركيا وتنظيمات أخرى مسلحة تميل إلى الـشيوعية، وأخيـرا تنظيمات للتيارات الإسلامية. وصال العزاوي، الأحزاب السياسية في تـركيا بـين الديمقـراطية والإشـكالية السياسية، مجلة أم المعارك، ع11، مركز أبحاث أم المعارك بغداد 1997، ص 153.

(3) وزارة الخارجـية العـراقية، وحدة الأرشيف والوثائق، الملفات السياسية، ملفة 96، "انقلاب 1980 العسكري"، ص 17.

يعـــرفون بالعلـــويين(*)، أما التقسيم العرقي فقد انقسم المجتمع هناك إلى أتراك وأكـــراد وعرب وأفرز جملة من الأزمات لا سيما وأن المؤثرات الخارجية على هذه المنطقة كانت تدفع سكانها صوب الاستقطاب الأيديولوجي كما هو الحال في قيام الثورة الإيرانية عام 1979، واقتتال الأكراد في شمال العراق مع الحكومة العـــراقية وبالنسبة للتقسيم الفكري، كل ذلك ترك ظلاله القائمة على التقسيم الفكـــري بـــين اليسار واليمين وكان أثره القاسي على الأوضاع في تركيا، إذ اندفـــع المتطـــرفون في كلا الاتجاهين نحو العنف، ففي جانب اليسار المتطرف اصـــطفت حـــركات سياسية تبنّت العنف السياسي لتحقيق أهدافها من أهمها (منظمة وحدة الدعاية المسلحة) ومنظمة (وحدة العمل لجبهة التحرير الشعبـــي التـــركية) ومـــنظمة (جيش تحرير العمال والفلاحين الأتراك). وقد سعت هذه التنظـــيمات إلى الـــتخلص مـــن قبـــضة اليمين التركي على السلطة استجابة لطموحات الطبقات الفقيرة[1].

أمـــا الـــيمين في جانـــبه المتطرف فقد تصدره حزب العمل القومي بزعامة توركش الذي اتسمت أيديولوجيته بالتطرف القومي وتشكيله للمنظمات المسلحة تحـــت عـــناوين (الذئاب الرمادية) و(الشجعان المثاليون) التي تواترت الأدلة حول ممارستهم العنف ضد خصومهم السياسيين[2]. أما بالنسبة للتيار الإسلامي المتجسد بحـــزب الـــسلامة الـــوطني فقـــد عبّـــر هو الآخر عن رغبته بالعودة إلى الشريعة

(*) العلويون: – تشكل الأقلية العلوية نسبة بين 15%–20% من مجموع سكان تركيا ويتحركون في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية وتعد المسألة العلوية في تركيا أحد ابرز أوجه الشقاق المذهبـــي وعاملا مهما في العلاقة بين المشروع الإسلامي الذي تحمله التيارات الإسلامية، للمـــزيد مـــن المعلـــومات، ينظر: الجهماني، العلويون في تركيا، المصدر السابق، ص 98؛ محمـــد نـــور الدين، "الأقليات الدينية والعرقية في تركيا: المجتمع الكيان والتحديات"، مجلة الدفاع الوطني، www.Islam online.com, 2006/10/14، ص 2؛ "تركيا الحرب الأيديولوجية في المدن تتحول إلى مجازر طائفية في الريف"، مجلة الوطن العربي، ع99، س2، (باريس 1979)، ص 36.

(1) "The Third Time Lucky", The Economist; 20-25 Sep. 1981, p. 15; Nancy J, "Tough Talk In Turkey", News Week, vol. xcv, no. 2, (New York 1980); p. 20.

(2) حـــسين، المـــصدر الـــسابق، ص 123–124؛ طلال يونس الجليلي، التجربة البرلمانية في تـــركيا، رســـالة ماجـــستير غير منشورة، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، بغداد 1988، ص 35.

الإسلامية[1]. ونشطت الحركة الإسلامية لتحارب على جبهتي اليمين واليسار إذ اشتدت قوتها حتى قبل حركة الخميني في إيران ولقد أثبت الحزب وجوده بوصفه قوة مفاجئة من خلال حصوله على أصوات الناخبين بنسبة لا يمكن الاستهانة بأهميتها[2].

ب - المستوى الاقتصادي:

أما فيما يخص المستوى الاقتصادي، فقد أسهم الوضع الاقتصادي المتدهور في خلق أجواء العنف، فمنذ السبعينيات وتركيا شبه مفلسة وأصبحت مديونيتها بحدود 18 مليار دولار[3]. ومما تجدر الإشارة إليه أن تردي الأوضاع الاقتصادية لم يكن وليد تلك المرحلة وإنما نتيجة تراكمات سياسات خاطئة منذ حقبة الخمسينيات تجذرت دونما وضع الحلول المناسبة لمعالجتها[4]. فعانت تركيا من عجز في ميزان مدفوعاتها مما وضع اقتصاد البلاد على المحك وانخفضت قيمة الليرة التركية وفقدت قيمتها الشرائية أمام العملات الأجنبية بشكل كبير[5]. مما أدّى إلى ارتفاع نسبة التضخم إلى 42% وتزايد نسبة البطالة إلى 20% وكان لغياب الأمن آثاره السلبية على المرافق الحيوية منها الفعاليات السياحية، كما ونشطت السوق السوداء بعد اختفاء السلع الأساسية والاستهلاكية والمواد الغذائية من الأسواق[6]. فضلاً عن تراجع صناعاتها إذ بدأت المعامل تعمل بنصف طاقتها لاعتمادها على الخبرة الأجنبية وسيطرة الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية ومن ثم كانت النتيجة هجرة أعداد كبيرة من العمال الأتراك إلى الدول الأوروبية.

---

(1) تركيا المحطة المقبلة، المصدر السابق، ص 39.

(2) "تركيا هل تنفجر بعد إيران؟"، مجلة العروبة، ع466، قطر 1979، ص 24.

(3) ألن لبيسون، المصدر السابق، ص 42؛ فاروق أبو ظهر، "هل تعود الحزمة إلى الثكنة"، مجلة الوطن العربي، ع188، 19-25 أيلول 1980 (باريس 1980)، ص 41.

(4) ديفيد قونج، "العنف السياسي في تركيا، الملف الأول - تركيا"، مركز البحوث والمعلومات، وثائق منشورة في مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ص 19؛ رضوان، المصدر السابق، ص 189.

(5) أحمد عكش، "تركيا نحو الغرب للتخلص من أمريكا"، مجلة العروبة، ع462، الكويت 1979، ص 22؛ مخلوف، المصدر السابق، ص 9.

(6) جيتين فاضل، تركيا: العنف وفائض القمع، مجلة آفاق شرق أوسطية، ع1، أيلول، 1999، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ص 19؛ الطائي، المصدر السابق، ص 162.

وفيما يخص المستوى الاجتماعي فمن الواضح أن التباين والاختلافات الاجتماعية جغرافياً وقومياً خلق أجواء رافضة للواقع القائم الذي امتزج بظاهرة العنف السياسي مما انعكس سلباً على الواقع فاتضح عجز السلطة في إيجاد حل مناسب لتطلعات المجتمع التركي بشكل شامل[1].

وكان للتباين الاجتماعي بين غرب تركيا وشرقها أي بين المدن الكبرى والريف دور كبير، من جانب آخر أدّت مكننة الخدمات الزراعية واجتياح التقنية في بعض المناطق التركية إلى الاستغناء عن الأيدي العاملة ومن ثم تزايد الهجرة إلى المدن بأعداد كبيرة بحثاً عن فرص العمل حيث شكل هؤلاء حزاماً واسعاً من الفقر على حافات المدن[2]. فشكل هذا التوجه عبئاً إضافياً على الدولة وسبّب زيادة في نسبة البطالة، كما أن هؤلاء المهاجرين حملوا معهم ثقافتهم الإسلامية البعيدة عن التحديث الكمالي إلى المدن المعتادة على التمسك بالمبادئ التقليدية حتى في فعالياتهم اليومية مما شكل تضاداً أيديولوجياً لدى هؤلاء المهاجرين ساعد على ازدياد ظاهرة العنف بين اليمين واليسار المتطرف[3].

ومن الجدير بالذكر أن معظم التنظيمات السرية على اختلاف نهجها ترتكز بالدرجة الأولى على الشباب المهاجر الذي لم يتمكن من إكمال الدراسة الجامعية وإيجاد عمل مناسب فضلاً عن صعوبات حياة المدينة ومنها التباين والاختلاف في القيم والتقاليد بين القرى والمدن ومحاولات هؤلاء الشباب مد جسور التفاهم بين قيمهم التي اعتادوا عليها في الريف وبين نمط الحياة الحديثة في المدينة ومن ثمة لم يتمكنوا من التفاعل مع المجتمع فذهبت أحلامهم وطموحاتهم أدراج الريح[4]. هذا فضلاً عن المسألة الكردية التي تعدّ من أهم القضايا التي أقلقت جميع الحكومات التركية المتوالية على الحكم منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 وانطلاق

---

(1) تركيا مأزق التبعية، العدد السابق، ص 48.

(2) ستار جينيفكا، "الإرهاب في تركيا"، سلسلة الدراسات التركية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، ع18 (بغداد 1982)، ص 6.

(3) نوال عبد الجبار سلطان، "رؤية مستقبلية للمواجهة بين العلمانية والإسلام في تركيا"، مجلة دراسات إقليمية، ع4 س2، (جامعة الموصل، 2005)، ص 132؛ الخليل، المصدر السابق، ص 17؛ Harper, "Turkey Yesterday Today and Tomorrow", op. cit., p. 35.

(4) Erik J. Zurcher, "Turkey A Modern History", (London 1997), p. 276.

انتفاضة الشيخ سعيد بيران عام 1925 كما أسلفنا[1]. إذ إن السلطات التركية لم تعترف بالأكراد بوصفهم قومية بل على العكس تعمدت تجاهلهم وأطلقت عليهم تسمية "أتراك الجبل" واتبعت سياسة الإهمال تجاههم[2]. الأمر الذي دفع الأكراد إلى الانضمام إلى الأحزاب السياسية لإيصال أصواتهم إلى البرلمان التركي وقد أعطى هؤلاء أصواتهم لأحزاب مثل حزب الشعب الجمهوري والعدالة والسلامة الوطني[3].

ومع استمرار سياسة الإهمال من قبل الدولة اضطرت أعداد كبيرة من الأكراد إلى ترك قراهم والنزوح إلى المدن[4]، فضلاً عن الأسباب الديموغرافية والمتعلقة بازدياد نسبة الولادات في تركيا بحوالى 2.5% وأثره في تفاقم الاضطراب الاجتماعي[5].

ج - حزب السلامة الوطني عشية الانقلاب:

فسّر عدد من المراقبين والمحللين السياسيين والمهتمين بالشأن التركي أن نشاطات وفعاليات حزب السلامة الوطني وزعيمه أربكان كانت أحد الأسباب الرئيسة التي أدّت إلى قيام الانقلاب العسكري الثالث[6]. وكان ذلك أيضاً المنظور الذي حمله أعضاء حزب السلامة أنفسهم[7]. ومن الأهمية بمكان أن نذكر بأن لأربكان مواقف معارضة لسياسة رئيس الوزراء سليمان ديميريل وحكومته إذ اتهم أربكان ديميريل بأن سياسته تعمل على تمزيق البلاد وإبعادها عن نهجها، كما وجّه

(1) خليل إبراهيم الناصري، تركيا والمسألة الكردية، جريدة الجمهورية العراقية، 1991.
(2) يوسف إبراهيم الجهماني، آوج الآن تركيا والأكراد، حوران (دمشق 1999)، ص 34؛ ليبسون، المصدر السابق، ص 52.
(3) أحمد عبد الباقي أحمد، الدور السياسي للقوميات في تركيا - الأكراد دراسة حالة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، جامعة المستنصرية، (بغداد 1989)، ص 86.
(4) السعدون، المصدر السابق، ص 47.
(5) نوبار هوفسيبان، "الوضع الاستراتيجي - آفاق العلاقات التركية - الأمريكية"، في تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ص 282.
(6) فاروق أبو ظهر، "بدا العد التنازلي نحو الحرب الأهلية"، مجلة الوطن العربي، ع181، 7 آب (باريس 1980)، ص 40؛ وزارة الخارجية، ملفة 96، المصدر السابق، ص 28.
(7) مقابلة شخصية مع الأستاذ شوكت قازان في 2007/9/28.

أربكان انتقاداته إلى وزير المالية انذاك قسمت سيزجين ومساعيه في توثيق العلاقات مع (إسرائيل)[1].

وعلى الصعيد البرلماني تحالف أربكان مع زعيم حزب الشعب الجمهوري أجاويد لإجبار وزير الخارجية خير الدين أركمان على الاستقالة من حكومة ديميريل لأن سياسته بدأت ميالة جداً للغرب كما أشرنا سابقاً[2]، فعدت هذه الحادثة سابقة لا مثيل لها في تاريخ المجلس الوطني التركي، وهي اتفاق نواب المعارضة الإسلاميين واليساريين لإزاحة وزير الخارجية، ورأى البعض أن إمكانية قيام حكومة ائتلافية أو تحالف بين أجاويد وأربكان قد أثار مخاوف العناصر العلمانية والغربية وقادهم إلى التفكير بإمكانية وقوعه تحت تأثير أربكان والانجرار (حسب ادعائهم) لإقامة دولة قاعدتها الإسلام، وهو احتمال وارد جداً بسبب اندلاع الثورة الإسلامية في إيران في العام الماضي 1979، إذ عدَّ البعض تعاون أربكان وأجاويد الجديد تحولاً فعلياً في تاريخ تركيا المعاصر[3].

ولعل وقائع الصلاة التي نقلت من جامع إستنبول يوم 8 نيسان 1980 استفزت العسكر عندما تعالت صيحات المصلين احتجاجاً على مناداة الإمام بالصلاة على روح مصطفى كمال وعلى الرغم من إيقاف البث التلفزيوني لدقائق إلا أن تلك الواقعة ولّدت رد فعل واسع النطاق بين أوساط الشعب التركي مما دفع رئيس الأركان كنعان إيفرين إلى إصدار بيان أذيع عبر التلفاز في أعقاب ذلك قائلاً: – "إن لدى القوات المسلحة التركية القوة لقطع لسان كل من يتحدث ضد أتاتورك العظيم"[4]. وجاءت خطوة أربكان في 24 حزيران 1980 بإعلانه سحب الثقة من حكومة ديميريل ليعمل على زعزعة الخريطة البرلمانية واحتمال سقوط الحكومة لتجعل تركيا دون رئيس جمهورية ودون رئيس وزراء في آن واحد، لا سيما وإن رئيس الجمهورية فخري كورتورك (1974–1980) قد انتهت مدة رئاسته في 6 نيسان 1980 وجرت أكثر من مئة عملية اقتراع لاختيار خلف له لكن

(1) أبو ظهر، "هل تعود الجزمة إلى الثكنة"، ص 44.
(2) يافوز، المصدر السابق، ص 29؛ "Too Western by Half", op. cit., p. 15.
(3) Military Interventions in Turkey, op. cit., p. 7; Third Time Lucky, op. cit., p. 15.
(4) الطحان، الحركة الإسلامية، ص 252.

دون التوصل إلى نتيجة[1]. فضلاً عن ذلك معارضة حزب السلامة وزعيمه أربكان لخطوات البرنامج الاقتصادي الذي وضعه ديميريل، المعتمد على تخفيض قيمة الليرة التركية فضلاً عن الاعتماد على القروض الدولية.. الخ، إذ يرى أربكان أن تلك الخطوات تؤدي إلى تعميق تبعية الاقتصاد التركي للبنوك الدولية[2]. وقد مثلت التظاهرة الحاشدة التي قام بها أنصار حزب السلامة في قونية يوم 6 أيلول 1980 قمة الصراع بين الإسلام والعلمانية التي جاء بها أتاتورك[3]. إذ دعا أربكان إلى انعقاد مهرجان جماهيري تحت عنوان "إسلامية القدس" وشجب قرار جعل القدس عاصمة لـ (إسرائيل)، بمشاركة ممثلي المنظمات الفلسطينية وعدد كبير من الدبلوماسيين العرب[4] وبحضور أعداد غفيرة من المتظاهرين تقارب (250) ألف شخص جاؤوا من جميع أنحاء البلاد[5].

رفع هؤلاء المتظاهرون شعارات تطالب بقطع العلاقات التركية (الإسرائيلية)[6]. فناشد أربكان في تلك التظاهرة جميع المسلمين بضرورة تحرير القدس وإعلان الجهاد في سبيل إنقاذها وعودة المسجد الأقصى للمسلمين[7]. وعند عزف النشيد الوطني جلس المحتشدون على الأرض إشارة إلى نفورهم من النظام العلماني الأتاتوركي وطالب هؤلاء بضرورة العودة إلى الشريعة الإسلامية السمحاء

---

(1) اختلفت القوى اليسارية واليمينية في موضوع اختيار مرشح لإشغال منصب رئاسة الجمهورية فحزب الشعب الجمهوري وحزب العمال التركي كانوا يفضلون ترشيح الجنرال حيدر بارتور في المقابل رشحت القوى اليمينية الجنرال المتقاعد تورون ووزير الخارجية السابق إحسان صبري جاغليانكل، للمزيد من المعلومات. ينظر: وصال نجيب عارف العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي 1960–1980، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز دراسات العالم الثالث، (بغداد 1988)، ص 194؛ الطائي، المصدر السابق، ص 149.

(2) عبد العزيز، المصدر السابق، ص 40؛ Kenneth Labich, "Turkey Belt Tightening", News Week, Oct. 1977, pp. 8-9.

(3) رضوان، المصدر السابق، ص 227؛ نور الدين، قبعة وعمامة، ص 26.

(4) السبعاوي، "علاقات تركيا الخارجية"، ص 123؛ "Too Western by Half", op. cit., p. 15؛ أبو غنيمة، "الخلاص من عدو إسرائيل"، ص 3.

(5) ملفة سياسية أرشيف وزارة الخارجية، ملفة 96، المصدر السابق، ص 17.

(6) النعيمي، الحركات الإسلامية، ص 151.

(7) جورج أي غورين، "علاقات تركيا مع إسرائيل وجيرانها العرب وتأثير المصالح السياسية والظروف المتغيرة"، مجلة ميل إيست ريفيرو، (لندن 1985)، ص 16.

فرفعوا شعارات مثل "إن الدولة الملحدة يجب أن تدمر" و"إن القرآن هو دستورنا" و"كانت تركيا إسلامية"، "نريد دولة إسلامية بدون الحدود والطبقات"، "الحكم للقرآن"[1]. وبعد انتهاء المظاهرة التي استغرقت ثلاث ساعات ألقى أربكان كلمة موجزة، قال فيها: - "إن إسرائيل وعملاءها المحليين يقومون ببث الفتنة وإثارة الفوضى في تركيا" واستطرد قائلاً: - "إن الجهاد والشهادة في سبيل فلسطين هو أرقى ما يطمح له المسلم وعلينا أن نعمل من أجل تطهير أرضنا من الصهاينة وعملائهم"[2].

لقد أثار مهرجان قونية ضجة إعلامية واسعة في الصحافة التركية وعلى صفحاتها الأولى وبطريقة استفزازية نشرت صوراً للجموع المحتشدة المرتدية الملابس التركية التاريخية التي ترمز للدولة العثمانية وللشعارات التي كتبت بالعربية وقد أشارت بعض وسائل الإعلام الغربية إلى أن هذه التظاهرة أثارت استياء العسكر[3]. كما فُسر امتناع أربكان عن المشاركة في احتفالات يوم النصر في آب 1980 تحدياً للسلطة فشكّل ذلك سبباً إضافياً لإثارة قلق وجزع الجيش[4]. وَعُدّ هذا التصرف (بنظر العسكر) تحدياً لشرعية أتاتورك، فالجيش يعد المبادئ الأتاتوركية من المسلمات غير القابلة للاعتراض[5].فسّرت فعاليات حزب السلامة وزعيمه أربكان بأنها تهدف إلى إقامة دولة إسلامية في الجمهورية التركية وتعمل على إلغاء المبادئ الكمالية[6].

د - المستوى الخارجي:

أسهمت التحولات الإقليمية بدرجة كبيرة في دفع الجنرالات للقيام بانقلابهم خوفاً من إمكانية انحراف تركيا عن مسارها التقليدي لا سيما وأن المتغيرات الجديدة قد ارتبطت بالإسلام مثل قيام الثورة الإسلامية في إيران[7].

---

(1) كوشنير، المصدر السابق، ص 15؛ أبو غنيمة، من هندسة المحركات...، ص 4.
(2) الصلابي، المصدر السابق، ص 765-766.
(3) طه، المصدر السابق، ص 34.
(4) كوشنير، المصدر السابق، ص 15.
(5) "هل جاء دور أربكان بعد السلطان؟"، مجلة المجتمع، ع502، (الكويت 1980)، ص 2.
(6) الكسان، المصدر السابق، ص 11.
(7) السيد، المصدر السابق، ص 109.

كـــان للرسالة الشفوية التي بعث بها الخميني لحزب السلامة وقع بالغ الأثر على الحـــزب وأعـــضائه، لا سيما وأنه من المعروف أن أربكان قد أرسل وفداً من حزب الـــسلامة لتهنئة الخميني بنجاح الثورة الإيرانية، وقد ردّ الخميني على تهنئة الوفد بمباركة جهود أربكان وأعضاء حزبه وتمنّى لهم أن ينجحوا في تكوين دولة إسلامية في تركيا[1].

ورأى الـــبعض من المراقبين أن الظروف الداخلية كانت مشابهة إلى حدٍّ ما لما كـــان يحدث في إيران عشية الإطاحة بالشاه، إلا أن ذلك يخالف الواقع إذ كان من المستحيل على أربكان فيما لو فكر فعلاً بثورة وفق الأنموذج الإيراني أن يستقطب غالبـــية الـــشعب التركي ويحصل على التأييد والمساندة كما فعل خميني في إيران، فـــضلاً عـــن ذلـــك لم يُسجّل على أربكان ميوله للانقلابات أو الثورات الشعبية العارمة[2]. ومن جانب آخر، إن المناخ السياسي لعب دوراً كبيراً في قيام الانقلاب لمخـــاوف تركيا من تأثير تداعيات الثورة الإسلامية في إيران على المناطق الجنوبية الـــشرقية لا ســـيما وإن تلـــك المنطقة تعرضت لأحداث عنف طائفي واحتمال الـــتجاوب مـــع ذلك التوجه كان ممكناً من ناحية[3]، وما قد يترتب على احتلال الاتحـــاد السوفياتي لأفغانستان من تهديد لأمن تركيا الاستراتيجي المرتبط بالأساس بالأمن الاستراتيجي الأمريكي في المنطقة من ناحية أخرى[4].

خلاصـــة القـــول يمكـــن الإشارة إلى أن المبررات التي اتخذها الجيش لتدخله العـــسكري الثالث تقع ضمن ضرورات ملحة (بحسب زعمه) منها الوحدة الوطنية والقـــضاء علـــى الفوضى والإرهاب، حماية الدولة من الأصوليات، وإقامة العدالة الاجتماعـــية، ومـــنح الحقوق والحريات للفرد ضمن بنود حقوق الإنسان وأخيراً إعادة النظام المدني بعد تحقيق تلك الأهداف[5].

---

(1) النعيمي، الحركات الإسلامية، ص 149.

(2) Mettin Hepor, "Islam Policy and Society in Turkey", Middle Eastern perspective, The Middle East Journal, Summer 1981, vol. 35, no. 3, p. 35.

(3) "انقلاب تركيا ضربة وقائية ضد نجم الدين أربكان وخميني"، مجلة القبس، ع2993، (الكويت 1980). للمـــزيد ينظر: Metin Manner, New Headaches for Old, Middle East, no. 54, April 1979, pp. 50-52, Turkey living with fear, The News Week, 12 March, 1979, p. 20.

(4) "Night of Generals", p. 2؛ الحسن، المصدر السابق، ص 96.

(5) Birol Akgun, "Aspects of Party System…", p. 78; Karman, "Radical Islami", p. 46.

أولاً: الانقلاب العسكري الثالث في الدولة

أدّت تلـــك العوامل الآنفة الذكر إلى تفاقم الوضع وفقدت الحكومة سيطرتها على مجريات الأمور، وعلى الرغم من التحذيرات الموجهة للقادة السياسيين من قبل العـــسكر لمـــرات عدة بوضع خلافاتهم جانباً وإبداء التعاون لمعالجة الوضع وإنقاذ الـــبلاد من أتون الحرب الأهلية، أدت إلى قيام الانقلاب الثالث في غضون عشرين عامـــاً ليـــضع تـــركيا تحت الحكم العسكري من جديد الذي أطلق عليه (عملية الديمقـــراطية) فقد صرّح الجنرال إيفرين في مؤتمر صحفي قائلاً: - "إنه ليس كأي انقـــلاب ذكر في كتب التاريخ إنه عملية نفذت لإبعاد الخطر عن الديمقراطية، إنه متوافق مع أماني الأمة والجيش"[1]. ففي تمام الساعة 4.15 دقيقة بتوقيت أنقرة فجر يـــوم الجمعـــة 12 أيلول 1980 وضع الجيش تهديداته المتكررة للسياسيين موضع التنفـــيذ وتحركت قطعات كبيرة من القوات المسلحة بقيادة الجنرال كنعان إيفرين رئيس الأركان العامة واحتلت المراكز الحساسة في المدن التركية الرئيسة ووضعت الحواجز حول أنقرة وإستنبول[2].

وبعد وقت قليل من قيام الانقلاب أصدر الانقلابيون أوامرهم باعتقال رئيس الـــوزراء ســـليمان ديميريل وزعيم المعارضة بولنت أجاويد وأكثر من مئة شخصية سياســـية بعـــد رفع الحصانة البرلمانية عنهم[3]. وفي تمام الساعة السادسة صباحاً تمّ إعـــلان البـــيان رقـــم (2) الذي برّر فيه قيام الانقلاب وفقاً للآتي: - "إن الدولة وأجهـــزتها الرئيـــسة صارت عاجزة عن العمل وإن الهيكل الدستوري كان مليئاً بالتناقـــضات وإن الأحزاب السياسية كانت متعنتة في مواقفها وتفتقر إلى الإجماع الـــضروري لمعالجـــة مشكلات البلاد ونتيجة لكل هذه العوامل فقد زادت القوى الانفصالية من أنشطتها وإن حياة وممتلكات المواطنين لم تعد آمنة"[4].

---

(1) Roland Flamini, "Holding Turkey Together", Time, vol. 116, no. 13, 29 Sep. 1980, p. 8.

(2) Englu, "After The Night of The Generals", op. cit., p. 16; أحمد، الأحزاب السياسية التركية تركيا المعاصرة، ص 183.

(3) نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، المصدر السابق، ص 43.

(4) هلال، المصدر السابق، ص 14؛ رضوان، المصدر السابق، ص 225.

وأيـــاً كانت إعلانات العسكر عن دوافع الانقلاب، فإن الوضع السياسي في تـــركيا عشيته كان قد وصل حقا إلى نهايته ولا بد من فعل قوي يعيد الأمور إلى نـــصابها، ولم يكـــن ســـوى العسكر من يمتلك القوة والوسائل لتحقيق ذلك[1]، لا ســـيما وأن العسكر قد انتظر طويلاً من السياسيين أن يقدموا مخرجاً للأزمة ولم يكـــن يريد اللجوء إلى الوسائل غير الديمقراطية، فقد صرّح إيفرين بعيد الانقلاب قـــائلاً: "إن القوات المسلحة التركية ومنذ ثمانية أشهر قدمت رسالة تحذيرية ملتزمة بالـــنظام الديمقراطي ومعبّرة عن مخاوفها لعدم وجود محاولات لتأخذ تدابير تتجاوز أزمة النظام"[2].

ثانياً: إجراءات الانقلابيين

بعـــد أن بسط الانقلابيون قبضتهم على الدولة اتخذوا إجراءات عدة كان من أهمهـــا إلغـــاء الحكومة وحل البرلمان بمجلسيه (النواب والشيوخ) وإلغاء الدستور وإغـــلاق الاتحادات الفدرالية للجناحين اليميني واليساري وأعلنت فرض الأحكام العـــرفية وحظر التجوال في جميع الولايات التركية لمدة ثلاثة أيام[3]، بدليل مطالبة الانقلابيين العمال للعودة إلى العمل في 15 أيلول مع منحهم زيادة مالية تقدر 70%[4]، في حين أغلقت الجامعات ومنعت الصحف من إصدار أعدادها[5]. وجاء في البيان الأول لمجلـــس قـــيادة الثورة سيطرة القوات المسلحة على مقاليد السلطة السياسة وأُســـقطت الهوية القانونية للأحزاب السياسية وزُجَّ زعماؤها في السجون ثم تولى إدارة الـــبلاد مجلـــس عسكري عرف باسم مجلس الأمن القومي بعضوية عدد من القادة العسكريين، ومنهم تحسين سالتيك نائب رئيس الأركان أميناً عاماً للمجلس وبعـــضوية كل من تحسين شاهين قائد سلاح الجو ونور الدين أرسين قائد القوات

---

(1) "The Night of Generals", op. cit., p. 15.

(2) Ersin Kalay Cioglu, The Logic of Comtemperans Turkish Political, Meria, vol. 1, Sep. 1979, p. 36.

(3) جفيـــنكا، المـــصدر الـــسابق، ص 18؛ الجليلي، التجربة البرلمانية 1970-1980 في تركيا، المصدر السابق، ص 152.

(4) حيدري، المصدر السابق، ص 97؛ Englü, "After The Night", op. cit., p. 26.

(5) عبد الزهرة شلش العتابي، توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي - دراسة في الجغرافية السياسية، بغداد 2002، ص 182.

البرية والأميرال نجاة توفير قائد البحرية وسادان سيلاسون قائد الدرك، أسندت له الصلاحيات التشريعية والتنفيذية كافة[1].

ثالثاً: ردود الأفعال الداخلية والخارجية تجاه الانقلاب

حظي الانقلاب العسكري الثالث بتأييد واسع النطاق من قبل فئات الشعب التركي لأنه جاء بمثابة الخلاص من الواقع المأساوي الذي يعيشه ويضع حداً للفوضى والتدهور الاقتصادي والأمني الذي انعكست آثاره القاسية عليه بصورة كبيرة (كما أسلفنا)[2].

لذا تنفس الشعب التركي الصعداء لإعادة الأمن والاستقرار لحماية أنفسهم، ولقد أكد إيفرين ذلك بقوله: - "إن الانقلاب ليس كباقي الانقلابات العسكرية التقليدية، وإنما جاء حصيلة الظروف التي عاشتها تركيا"، كما لاقى الانقلاب ترحيباً من رجالات الاقتصاد الرأسماليين والتجار الصناعيين إذ مثّل الانقلاب ضربة للنقابات العمالية والاتجاهات اليسارية[3]. أما على الصعيد الخارجي وعلى الرغم من أن الانقلاب أثار قلق حلفاء تركيا الغربيين الذين يأملون توثيق عرى العلاقة معها عندما تكرس نفسها لبناء المؤسسات الديمقراطية وتضعف هذه العلاقة عندما يجدوا أن الحكومة التي انتخبت ديمقراطياً قد أُزيحت عن السلطة بالقوة حسب قولهم[4]. مع هذا حظي الانقلاب بارتياح أمريكي بفعل تداعيات إغلاق القواعد الأمريكية في إيران على أثر الثورة الإسلامية فيها عام 1979[5]، إذ تعدّ تركيا قاعدة متقدمة على غرار إيران لا تقل عنها أهمية من حيث القوة البشرية والاستراتيجية فضلاً عن كونها الجناح

---

(1) الحسن، المصدر السابق، ص 65؛ فيروز أحمد، انتخابات 1983، في نوبار هوفسبيان الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ص 249.

(2) مقابلة شخصية مع الأستاذ ياسين خطيب أوغلو في 2007/9/29.

(3) "No Politicans Please", The Economist, No24 Jan.1981, p. 15.؛ الحسن، المصدر السابق، ص 95.

(4) أنور يونس، انقلاب 1980، مجلة اليوم السابع، ع127، س3، باريس 1986، ص 29؛ "The Third Time Lucky", p. 15.

(5) Metin Munir, "West ExtendTurkey Life Line", Middle East, no. 52, Feb.1984, p. 12. سالار أوسي ويوسف الجهماني، تركيا وأمريكا من الأقطاب المتعددة إلى القطب الواحد، حوران (دمشق 2000)، ص 24.

الجنوبي الشرقي لحلف الناتو وتمثل خطاً دفاعياً للغرب، والنافذة المطلة على الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط[1].

ذكرت صحيفة الغارديان اللندنية: - "ليس من المدهش أن تعتبر تركيا الآن منطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة جداً، ليس للدول الجنوبية (الناتو) وإنما للغرب بأجمعه"[2]. لذا كان على الولايات المتحدة الدفاع عن مصالحها تحسباً من المتغيرات العنيفة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط فبدأت مخاوف الولايات المتحدة من احتمال قيام ثورة في تركيا على غرار الثورة الإيرانية[3]. إذ ساد في العالم الغربي آنذاك شعور عارم من الخوف من إمكانية قيام مد إسلامي فاندفع إلى معالجة ذلك من خلال وسيلتي الاحتواء والإقصاء[4]. إذ لم تكن الولايات المتحدة لتقبل برؤية تركيا تنهار تحت وطأة حرب أهلية قاسية تزيد من رغبة الاتحاد السوفياتي بالتحرك في المنطقة سعياً لتحقيق مكاسب جديدة[5]. ومن المرجح أن هذا الموقف لم يكن وليد ساعته وإنما أعلمت الولايات المتحدة بأوليات الانقلاب وبساعة تنفيذه كما صرّح المتحدث الرسمي بلسان وزارة الخارجية الأمريكية: - "إن واشنطن كانت على علم مسبق بالخطوة الانقلابية"[6]. هذا فضلاً عن إرسال برقية من السفير الأمريكي في أنقرة إلى بلاده ذكر فيها: - "لقد نجح أولادنا"[7]. وقد واصلت الولايات المتحدة دعمها لإجراءات الانقلابيين متجاهلة ما صدر بحقهم من اتهامات بانتهاك المبادئ الديمقراطية إذ قام كاسبر واينبرغر وزير الدفاع الأمريكي بزيارة تركيا بعد أكثر من عام على الانقلاب في 4 كانون الأول 1981 وصرح قائلاً: - "أولاً إننا نشعر بأن تركيا بدأت تتجه نحو إقامة حكومة ديمقراطية، وثانياً نحن نشعر أن حقوق الإنسان تزدهر فقط في مناخ من سيادة القانون والحفاظ على النظام،

(1) تركيا عنف بلا اقتصاد، مجلة الدستور، ص 49؛ درويش، المصدر السابق، ص 332، فولر، المصدر السابق ص 1.
(2) فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ص 392.
(3) السامرائي، المصدر السابق، ص 144.
(4) أوروبا تتخوف من المد الإسلامي، مجلة العروبة، ع462، الكويت: 1979، ص 23، الجليلي، تطورات المسألة الدينية في تركيا، ص 6.
(5) انقلاب تركيا ضربة وقائية، ص 4.
(6) السبعاوي، علاقات تركيا الخارجية، ص 226، السامرائي، المصدر السابق، ص 144.
(7) مقابلة شخصية مع الأستاذ ياسين خطيب أوغلو في 2007/9/29.

وثالـــثا أعرب عن إعجابـــي بقدرة الحكومة التركية أن تفعل الكثير للقضاء على الإرهـــاب، وما كان فعلاً حالة من الفوضى والانتشار الواسع"[1]. أما في موسكو فقـــد عبّـــر السوفيات عن قلقهم لما يحدث في تركيا ووجهوا إلى الولايات المتحدة أصابع الاتهام في قيام الانقلاب[2].

المبحث الثاني: أربكان وحكومة الانقلاب

أولاً: القبض على أربكان ومحاكمته

كمـــا أســـلفنا القـــول أن الحركة الإسلامية كانت أول من من استهدفها الانقـــلاب، لا بل أن قائد الانقلاب قد صرّح لوكالة رويترز في يومه الأول (12 أيلول 1980) بأن" الجيش تدخل ليوقف المد الإسلامي في البلاد وأن ما حدث في قونـــية يـــوم القـــدس ومـــا حـــصل في جنة قلعة يعدّان دليلاً على هذا التعصب الإسلامي"[3].

وما يدعم ذلك إشارة الصحافة الغربية الصريحة إلى أن الانقلاب قطع الطريق عـــن الحركة الإسلامية ومنعها من السير على خطى الخميني في إيران، فقد نشرت مجلـــة نيوزويك الأمريكية في أعقاب الانقلاب على صفحات غلافها صورة لقائد الانقلاب مع تعليق يقول: - "العسكر يوقفون المد الإسلامي"[4]، وذكرت صحيفة جيروزاليم بوست (الإسرائيلية) "أن مواجهة التيار الإسلامي المتنامي في تركيا جاء في مصلحة (إسرائيل) وأن الانقلاب سيساعد على تقوية العلاقات بين البلدين"[5].

وبطبيعة الحال توجهت الأنظار في اللحظات الأولى للانقلاب صوب أربكان إذ لم تمضِ ستة أيام على المسيرة الحافلة في قونية إلا ووجد أربكان نفسه أمام أحد الضباط واقفاً على باب منـــزله يمهله ساعة واحدة فقط ليضع نفسه تحت تصرف

---

(1) القفاز التركي في موسم الأحزان، ص 56؛ هوفسبيان، المصدر السابق، ص 289.
(2) الأحـــداث التـــركية خطـــة لم تكتمل فصولا، مجلة الدستور، ع414، س6، (لندن: 1979)، ص 30.
(3) Harper, "Turkey Yesterday, Today and Tomorrow, op. cit., p. 354؛ الناصـــري، المصدر السابق، ص 78؛ بنفسر، المصدر السابق، ص 86.
(4) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 265.
(5) الناصري، المصدر السابق، ص 212.

العسكر، ويتسلم رسالة خطية من قائد الانقلاب موضحاً فيه دواعي الانقلاب والإجراءات التي سوف تتخذ قائلاً: - "لقد تمّ حل الحكومة والبرلمان وأوقفت كل الأنشطة السياسية وألغيت عنكم الحصانة النيابية والعضوية ذاتها وليس لكم الحق أو السلطة في إصدار أي بيان يتعلق بأي موضوع، إن حمايتكم وتأمين حياتكم منوط الآن بالقوات المسلحة"[1]، وتمّ اقتياده إلى معتقل في جزيرة أوزن إزمير[*] إسوة بكبار السياسيين الأتراك مع اختلاف واضح في معاملة أربكان[2]. وبعد مدة بدأت عملية استجواب لأربكان أمام هيئة عسكرية في محكمة ماماك فأبدى القاضي العسكري تعاطفا مع أربكان ولم يجد مسوغاً للاستمرار في احتجازه فطالب بإطلاق سراحه فما كان من هيئة الإدارة العامة للأحكام العسكرية إلا أن رفضت هذا القرار والتأكيد على مواصلة توقيفه، ونتيجة لذلك اعتقل أربكان دون أن توجّه له تهمة أو يخضع لمحاكمة عسكرية لشهور عدة[3]. وفي المعتقل عكس أربكان سلوكه الإسلامي مما جعله قدوة للمحيطين به، فظل مواظباً على إقامة الصلوات الخمس في أوقاتها وتلاوة القرآن ومتابعة التطورات السياسية[4].

بعد مدة تمّ تقديم أربكان للمحاكمة وكانت صفحة الاتهام تضم العديد من التهم التي اندرجت تحت المادة 163 من الدستور والتي تنص على حظر التجاوزات ضد العلمانية وتحريض الجماهير على ارتكاب الجرائم، وبمعاقبة كل من يقوم

---

(1) Flamini, "Holding Turkey Together", p. 11.

(*) اوزون إزمير: وهي عبارة عن استراحات عسكرية موجودة في جزيرة اينجي بالقرب من إزمير.

(2) إن الإجراءات التي اتخذت بحق أربكان وزعيم حزب العمل القومي توركيش لاتقاس بالإجراءات التي اتخذت بحق زعيمي حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة (أجاويد- ديميريل) ففي الوقت الذي احتجز أربكان في معتقل كيرازلي درة 1980 لم يتفاجأ ديميريل بحدوث الانقلاب فقد اتصل به أحد أصدقائه الصحفيين عبر الهاتف قائلا له"هناك شيء ما قد حدث حضرة رئيس الوزراء "فأجابه ديميريل: "نعم اعلم"، أما بالنسبه لأجاويد فقد تعامل معه أحد الضباط بلطف قائلاً له: "يشرفنا ويسعدنا أن نستقبل زوجتك أيضاً" وحملوا معهم حقائبمما ما دفع أحد جيرانهم إلى القول "على ما يبدو إنهم ذاهبون في نزهة". وبعد مضي شهر تم إطلاق سراح كل من ديميريل وأجاويد في الوقت الذي قدّم أربكان وأرسلان لمحكمة عسكرية؛ "Strong Army Medicine", Time, No44, 8 Dec.1980, p. 18; Ergin, A.G.E, s.15.

(3) اوجار، المصدر السابق، ص 226.

(4) مقابلة شخصية مع الأستاذ شوكت قازان في 2007/9/28.

بنشاطات دينية أو شيوعية إذ يعد مخالفاً للقوانين التركية وتتمحور الاتهامات الموجهة لأربكان كلها حول السعي لإزالة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم واستبداله بنظام ديني[1] منها استخدام الدين من قبل الحزب وزعيمه لتحقيق مآرب سياسية والتطاول على الإرث السياسي لأتاتورك ومبادئ العلمانية والديمقراطية البرجوازية، فضلاً عن النشاطات الاجتماعية للحزب[2]. فمن بين التهم الخاصة باستخدام الدين لأغراض سياسية والمخالفة للمادة (163)[*] التي اشتملت على:

- السعي لاستبدال مبادئ الدولة: القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بمبادئ دينية مستفيدين من الحقوق الممنوحة للأحزاب السياسية.
- قول أربكان بأنه لا يكفي أن يكون للدولة دستور إسلامي حتى تصبح إسلامية بل يجب أن تكون أعمال تلك الدولة مرتكزة على مبادئ الإسلام[3].
- إن الاجتماعات التي كان حزب السلامة يقوم بعقدها تتميز بذكر الله باستمرار ومنها الهتافات التي كانت تطلق من تلك الاجتماعات موضحة أهدافهم، كما أن اللافتات التي كانوا يحملونها كتب عليها آيات قرآنية وشعار: محمد قائدنا وسنحطم الأصنام ونقيم الدولة الإسلامية[4].
- تصريحات أربكان في مكة المكرمة خلال زيارته للسعودية عام 1974 وتوجيه اتهاماته للدولة إذ قال: "تخلينا عن القرآن ما يقارب الخمسين سنة الماضية أن الدين والدولة قد فصلا، كما أن القرآن قد أدين ويتعين علينا العمل من

---

(1) Ergin, A.G.E., s.128.

(2) نور الدين، الحركات الإسلامية، المصدر السابق، ص 169.

(*) وهي أحد مواد قانون العقوبات التركي والتي تنص على منع تشكيل بعضوية أي جمعية أو منظمة تنخرط في الدعاية الموجهة من أجل النظام القائم للدولة استنادا إلى أسس دينية، وقد عدلت هذه المادة في 31 كانون الثاني 1991 ولكن التعديل ارفق بشروط لا تخرج عن الهدف الأصلي أو المواد الدستورية لقانون مكافحة الإرهاب الذي صادق عليه المجلس الوطني التركي في نيسان 1991 وكذلك القانون القائم للأحزاب السياسية Umit Cizer Sakallioglu, "Parameters and strategies of Islam-State Interaction in Republic Turkey", IJMES, vol. 28, no. 2, 1996, p. 1.

(3) الجهماني، حزب الرفاه، ص 14؛ "The Night of the Generals", op. cit., p. 10

(4) عبد الحميد وآخرون، المعالم التاريخية لحزب السلامة، ص 83، أبو غنيمة، من هندسة المحركات، ص 4 الطويل، المصدر السابق، ص 16.

أجـــل أن تكـــون كلمة القرآن فاعلة مرة أخرى، ولهذا الهدف نحن بحاجة للجهاد"[1].

- إلقـــاء أربكان كلمة في الحجاج في مكة عام 1977 جاء فيها: "يجب أن نبحث فيما إذا كنا نطبّق القرآن أم لا.. وهل يحكم حكامنا بالقرآن أم لا"[2].
- العمـــل علـــى تأجيج الشعب عن طريق المظاهرات كما حدث في مهرجان قونـــية، إذ دعا أربكان مسلمي العالم للجهاد في سبيل إنقاذ القدس مؤكداً علـــى اســـتعداد الجمـــاهير التركية للانخراط في صفوف المتطوعين لتحرير القدس[3].
- العـــثور على أوراق مبايعة لأربكان في أدراج مكتبه لترشيحه للخلافة من قبل أشخاص في إستنبول معروفين بصلتهم بأربكان.
- اشتراك أحد خرجي كلية الشريعة من جامعة الرياض في أحد اجتماعات حزب الـــسلامة وتـــصريحه بالقول: - "يشرفني أن أشترك في هذا الاجتماع طالما هو اجـــتماع إســـلامي[4]. قول أربكان "إن حرية العبادات مسموح بها في روسيا وألمانيا أيضاً والعبادات ليست كل الدين"[5].

أما فيما يخص انتقادات أربكان لتاريخ الجمهورية التركية ومؤسسها أتاتورك والتي وجهت إليه أربكان من قبل المدعي العسكري فهي كما يأتي:

- إدعـــاء أربكان وأعضاء حزبه بأن الماسونية أسقطت السلطان عبد الحميد وأنهم بـــدأوا في ســـالونيك أول محفل ماسوني بالتآمر على الدولة وأن أتاتورك كان واحداً منهم وهذه إهانة.
- ادعـــاء أربكـــان وأعـــضاء حزبه بأن حزب الاتحاد والترقي الذي أنهى حكم السلطان عبد الحميد حزب ماسوني وصهيوني.

---

(1) نـــور الـــدين، الحركات الإسلامية، المصدر السابق، ص 169؛ الطحان، تركيا التي عرفت، المصدر السابق، ص 274.
(2) هـــل ســـتعيد الحكـــومة العسكرية النظر في قضية أربكان، مجلة المجتمع، ع610، الكويت: 1980، ص 4.
(3) النعيمي، الحركات الإسلامية، ص 154.
(4) هلال، المصدر السابق، ص 150، الصلابي، المصدر السابق، ص 765-766.
(5) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 273، الناصري، المصدر السابق، ص 210-211.

- تصريح أحد أعضاء حزب السلامة قائلاً: - "إن ثورة أتاتورك قطعت الصلة بين الشعب التركي وماضيه وقد أفسدت إصلاحاته القيم الروحية للأمة. وبعد معاهدة لوزان ألغيت الخلافة وترك المسلمين بدون قيادة، كما أن الأبجدية اللاتينية لا تناسب اللغة التركية واستبدلوا القوانين العثمانية المرتكزة على الشريعة بقوانين غربية لا تلائم حاجات الشعب وإضافة إلى ذلك أصبحت جمهورية تركيا ملحدة"[1]. أما التهم التي وجهت إلى الحزب ونشاطاته فقد تضمنت:
- تصريح أربكان في إحدى خطاباته "أنه عندما جاء للسلطة بدأ الكثير من حكام الأقاليم يقيمون الصلاة".
- مطالبة الحزب بجعل يوم الجمعة عطلة رسمية وأن يتم الزواج بصورة شرعية.
- وجود جمعيتين للشباب كانتا تقومان بتوجيه الجماهير نحو إقامة حكومة إسلامية وإثارة العقائد الدينية، ومما لا شك فيه أنهما كانتا على اتصال وثيق بحزب السلامة، الذي عمل على نمو الرغبة في إقامة دولة ترتكز على الشريعة، وإثارة الحماس لدى الكثيرين بما فيهم الشباب لنشاطات الحزب ومتابعته أحاديث أربكان إذ ذكر: - "نحن نفتح مدرسة للقرآن في كل قرية ونحن مصممون على إعادة افتتاح أيا صوفيا، فمن أعجبه ذلك فليسر معنا"[2].

وقد طالبت جهة الادعاء الحكم على أربكان بالسجن لمدة تتراوح بين 14-36 سنة فجاء رد أربكان على تلك الاتهامات الموجهة إليه من قبل الادعاء كما يأتي:
- ذكر أربكان بأن لائحة الاتهام ضمت مغالطات واضحة، فمثلاً ذكر الاتهام كلمة الدولة الإسلامية 75 مرة، مع العلم أنه لم يثبت أن ذكرها أي عضو من أعضاء الحزب.
- قول المدعي العام أن الحزب منظمة سرية وهذا غير صحيح، فإن الحزب أقيم على أساس الدستور التركي وله برامجه وأهدافه المعلنة وأنه ومنذ ثماني سنوات وهو يشارك في إدارة البلاد من خلال ائتلافه بثلاث حكومات سابقة، أما فيما

(1) عبد القادر، التيار الديني، ص 357، أبو غنيمة، هندسة المحركات، ص 4.
(2) نور الدين، الحركات الإسلامية، ص 163.

يخـــص الإدعـــاء بوجود وثائق تدين الحزب دافع أربكان بقوله: - "بأنه على الرغم من تفتيش ما يقارب ألف مركز وثلاثمئة مبنى تابع للحزب وتدقيق ستين ألـــف رســـالة فلم يعثر على أي دليل ضد الحزب سوى بعض الأوراق مجهولة المـــصدر التي ليس لها علاقة بالحزب"[(1)]، فيما يتعلق بكلمة أربكان في جنة قلعة أو في أية مناسبة أخرى فبرر أربكان ذلك بقوله إنه "تكرار للكلام الذي يذكر في البرلمان وفي الراديو والتلفزيون وهو لا يتعدى كونه تمنيات من أجل التعاون مع الدول الإسلامية، إذ قام رئيس وزراء حكومة الانقلاب بولنت أولصو[(*)] بما يشبه ذلك عندما زار السعودية لحضور مؤتمر القمة الإسلامي"[(2)]. من الواضح أن سياســـة أربكان شكلت خطراً على مصالح ومواقع الرأسمالية ذات النـــزعة الغـــربية في تـــركيا، لكن من المفارقة أن كل هذه التهم كانت تفتقر إلى وثيقة معتـــبرة لإســـناد هذه الاقامات، فكل ما استطاع المتحزبون ضد أربكان أن يجمعوا أشرطة صوتية أريد تحريفها من أجل إلصاق هذه التهم بأربكان، وساد تـــصور راســـخ لـــدى الجمـــيع أن حكومة الانقلاب تريد فعلاً إدانة أربكان وزملائـــه، وأن المشهد قد ترتب من أجل ذلك وقد تمّ إيصال هذه الرسالة إلى أربكـــان، لكـــن إيمانه بعدالة قضيته وثقته بمبادئه التي دافع عنها جعلته ثابتاً لا يتزحـــزح ولا يقـــدّم أي تنازل منطلقاً من مقولته الشهيرة "إما كل شيء أو لا شيء"[(3)]. ومن المثير أن يتولى أربكان بنفسه مهمة الدفاع فيقول عنه أحمد أوغز الرئيس العام في تشكيلات الشباب في حزب السلامة: - "إن الأستاذ الدكتور

---

(1) الطحان، الحركة الإسلامية، ص 247.

(*) أولصو: من مواليد 1923 في إستنبول، أكمل دراسته في الأكاديمية البحرية وتخرج منها عام 1942، شـــغل منصب مدير في الأكاديمية البحرية في عام1952، وتولى مناصب عديدة منها قائـــد لقـــوات التحالف لمنطقة البحر المتوسط ثم أصبح في عام 1970 أدميرال وتسلم قيادة الأســـطول البـــري لمنطقة شمال تركيا ثم رئيس للأركان وقائدا للبحرية التركية والأسطول التركـــي وأصـــبح أيضاً عضوا في المجلس العسكري لسنة واحدة، ثم تولى أمانة سر القيادة العامـــة فـــي البحرية التركية عام1977 واستمر في هذا المنصب حتى نهاية شهر أب 1980 وإحالته للتقاعد في العام نفسه، للمزيد من المعلومات ينظر:

Turkey Almanac, 1986, op. cit., p. 520.

(2) أوجار، المصدر السابق، ص 242.

(3) مقابلة شخصية مع الأستاذ شوكت قازان في 2007/9/28.

رئيسنا العام كان يقود قاطرة الدفاع في القضية رغم ثقلها بكل اقتدار، وإنه يستخدم المنطق القانوني بشكل لافت للنظر"[1].

ورأى البعض أن الإيقاع بأربكان فرصة للنيل من مكانته في نظر الناس فدبرت له تهمة الاتجار بالمخدرات وزجّ باسم أحد كبار التجار الأتراك في ألمانيا، لكن الدسيسة سرعان ما فشلت عندما تبرأ الشخص، أي تاجر المخدرات، من أية صلة لأربكان بها[2].

وأخيراً وصلت المحاكمة إلى طريق مسدود إذ لم تجد المحكمة ما يمكن أن يمثل إدانة لأربكان فأطلق سراحه مع رفاقه في 25 تموز 1981 فسادت مشاعر الفرح لدى أنصار حزب السلامة، بالمقابل اشتد غيظ العسكر من ذلك فبعث إيفرين طالباً رئيس المحكمة للاستجواب حول ذلك فأجاب بكل شجاعة: - "لقد قرأت ملف حزب السلامة الوطني بإمعان و لم أجد أي دليل يمكن أن يحاكموا على أساسه". مع ذلك اعتقل أربكان مرة أخرى على يد العسكر وأصدرت بحقه هذه المرة إدانة جديدة بدعوى الحصول على تسجيل جديد يدين أربكان لكن سرعان ما تجلت الحقيقة وفشل مخطط العسكر[3]. وللمرة الثالثة قبض على أربكان وكان الادعاء هذه المرة قد عدَّ للأمر عدته من أجل الإطباق على أربكان ورفاقه في حزب السلامة ومما أورده المدعي العسكري بحقهم "إنه خلال الفترة الممتدة بين أواسط عام 1977 وحتى بدايات أيلول 1980 فإن المتهمين الذين يتضح هويتهم على أنهم أعضاء الهيئة الإدارية العامة لحزب السلامة الوطني والمتهم الذي تمّ تثبيت هويته على أنه الرئيس العام لحزب السلامة وأعضاء الهيئة الإدارية العامة للحزب قد عملوا سوية على تأسيس دولة الشريعة ويتضح من الأحداث المادية الملموسة التي وقعت أنهم عملوا معاً أفعالاً تتجه نحو هذا الهدف"[4].

وبعد أن قرئت مذكرة الاتهام التي أعدّها المدعي العسكري جرت المحاكمة اعتباراً من 9 تشرين الثاني 1982 وحتى 6 كانون الأول 1982 واستمع للدفاع

---

(1) أوجار، المصدر الصدر السابق، ص 248.

(2) Ergin, A.G.E.s130.

(3) مقابلة شخصية مع الأستاذ ياسين أوغلو في 2007/9/29.

(4) اوجار، المصدر السابق، ص 258.

الذي أعدّه أربكان وزملاؤه بنحو ثلاثمئة صفحة تولى أربكان بنفسه قراءتها ثم صدر الحكم في 24 شباط 1983 وكان قرار المحكمة المرقم 22 لسنة 1983 والأساس 126 لسنة 1981 قد تضمن:

"لما كان حزب السلامة الوطني وفق المحكمة الدستورية قد اعتمد على أسس دينية وأن المؤتمر العام الذي انعقد سنة 1971 قد شهد انتخاب إداريين حزب النظام الوطني في الهيئة الإدارية العامة ولما كانت قد افتتحت دورات لتحفيظ القرآن في كل القرى وأراد اتخاذ يوم الجمعة عطلة أسبوعية وجعل الزواج يتم عن طريق المفتي ووعدوا بأنهم سيقومون بصلاة أول جمعة لهم في أيا صوفيا وأن القرآن سيكون دستورهم... ولما كان أربكان وطاهر بيوك وشوكت قازان يقومون بفعاليات وأنشطة معتمدة كلياً على الأسس الدينية، تأسيساً على ذلك أصدرت المحكمة قرارها في 24 شباط 1983بالسجن لمدة أربع سنوات وأن يتواجدوا تحت المراقبة الأمنية العمومية بالإقامة الجبرية في أسكي شهر لمدة سنة وأربعة أشهر وأن يحرموا من ممارسة الخدمة العامة طوال مدة العقوبة[1].

مع هذا تقدم أربكان وزملاؤه بطلب استئناف للحكم قدمه محامو أربكان إلى المحكمة العسكرية فوافقت المحكمة العسكرية لرفع الملف بأكمله إلى الدائرة الرابعة/جزاءات لمحكمة الاستئناف التي أبطلت الحكم الصادر ضد أربكان ورفاقه تحت بند عدم كفاية الأدلة ثم رضخت محكمة ماماك وحكمت ببراءة أربكان ورفاقه لكن منع من مزاولة النشاط السياسي[2].

ثانياً: إجراءات الحكومة العسكرية

كان للجنرالات أهداف مرسومة ومدروسة لما سيقومون به بعد الانقلاب إذ اتضح أن جنرالات انقلاب 1980، قد وضعوا أمامهم مهمات أساسية أهمها إجراء إصلاحات شاملة وإقرار تغيرات جذرية على نظام المؤسسة السياسية لتجنب تكرار الأزمة التي شهدتها تركيا في عقدي الستينيات والسبعينيات[3]. فمثلاً على المستوى

(1) بنفنسر، المصدر السابق، ص 97.

(2) مقابلة شخصية مع الأستاذ حسن بيتمينز، المسؤول الإعلامي في قيادة حزب السعادة في 2007/8/29.

(3) دانيلوف، الصراع السياسي، المصدر السابق، ص 447، غورين، المصدر السابق، ص 9.

الـــسياسي كان هدفهم القضاء على ظاهرة الائتلافات الحكومية الضعيفة وذلك من خـــلال منع وصول أحزاب صغيرة للبرلمان فضلاً عن السعي لحماية التقاليد الكمالية العلمانية مع ضرورة العودة إلى الحياة الديمقراطية النيابية[1]. وانطلاقاً من هذا المبدأ تمّ تـــشكيل جمعية تأسيسية تألفت من (160) عضواً كان من بينهم (120) من العسكر تمّ اختيارهم عن طريق مجلس الأمن القومي التركي، (40) تمّ تعيينهم من المدنيين من قبل الجنرالات واتخذت تلك الجمعية على عاتقها اقتراح القوانين وإقرارها أو رفضها، كمـــا التـــزمت الجمعية بمهمة التهيئة لإعداد دستور جديد للبلاد وإجراء انتخابات برلمانية[2]. فشكلت حكومة جديدة من قبل الجيش (حكومة انتقالية) في تشرين الثاني 1980 برئاســـة الأمـــيرال المـــتقاعد بولنت أولصو مكونة من العسكريين المتقاعدين والتكنوقـــراط وأعلـــنت القيادة العسكرية عزمها الحاسم على إعادة بناء مؤسسات الدولة مؤكدة على ذلك أكثر من مرة، إلا أن بعض الجنرالات ممن يمتلكون رؤية قد رحـــبوا بفكـــرة إعـــادة الديمقراطية بعد مدة محددة لحفظ القانون والنظام حسب تـــصوراتهم[3]. فقد أعلن إيفرين في قونية في 15 كانون الثاني 1981: - "إنه كخطوة أولى سوف يتم الإعلان عن برامج مجلس الأمن القومي المتعلق بتناول القضايا في جميع مناحي الحياة مثل الاقتصاد ونظام التعليم وهيكلية الزراعة والقضاء على الإرهاب[4].

دستور 1982:

طرح في 7 تشرين الثاني 1982 دستور جديد للبلاد، ثم جرى الاستفتاء العام علـــيه في 12 من الشهر نفسه وحظي بمصادقة (97%) من الأصوات وعدَّ نافذاً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في 20 تشرين الثاني إذ كان من غير الممكن معارضته فقـــد ذكر إيفرين في العديد من خطبه: - "إننا نعتبر كل من يرفض هذا الدستور بمـــثابة خائن وسنعامله بصفته عميلاً للقوى الخارجية"[5]. وقد نصّ دستور 1982

---

(1) هلال، المصدر السابق، ص 143، الطويل، المصدر السابق، ص 23.

(2) John H. Mefadden, "Civil Military Relation in third Turkish republic, The Middle East Journal, vol. 39, no. 1, 1986, p. 71؛ أرشيف وزارة الخارجية، ملفة 96، المصدر السابق، ص 22.

(3) Geveik, Turkey Almanac, 1986, p. 32.

(4) "No Policiosn", op. cit., p. 15.

(5) الطويل، المصدر السابق، ص 24؛ حيدري، المصدر السابق، ص 59.

علـى أن تركيا جمهورية ديمقراطية اجتماعية علمانية يفرض الأتراك سيطرتهم على مـرافق البلاد كافة والمناصب الرسمية والوظائف المهمة فهم يشكلون أكثر من97% مـن الشعب التركي والباقي قوميات أخرى[1]. كما ضمت بنود الدستور تركيز السلطة بيد رئيس الجمهورية ومنحه صلاحيات فرض حالة الطوارئ وحل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة في حال فشل الحكومة أو خسارتها اقتراعا للثقة[2].

وأسـست هيئة عليا استشارية طبقاً للمادة (118) من دستور 1982 عرفت باسـم لجنة الأمن القومي العام تألفت من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الـدفاع ووزير الداخلية وقيادات الجيش المؤلفة من القوات البرية والبحرية والجوية والقائـد العـام لجـندرمة وكانت هذه اللجنة تتمتع بصلاحيات أعطت القوات المسلحة مكانة مميزة في الدولة[3]. وقيّد الدستور نشاطات المؤسسات غير الحكومية كالاتحادات العمالية والمنظمات التطوعية وإلغاء المكانة المستقلة للجامعات أو بمعنى آخـر استقلالية الجامعات ووسائل الإعلام المرئية والسمعية مع التأكيد على عدم الإسـاءة للأمـن القومي أو الذوق العام لمنع الضرر بمصالح الأفراد وعدم استخدام الـصحافة وسـيلة للتحـريض على ارتكاب الجرائم، ومنع التظاهرات السياسية والتضامنية وقيد حقوق وحريات الأفراد[4].

وتلافـياً لمـا حدث في السبعينيات من فوضى نتيجة وجود أحزاب صغيرة واسـعة في الـبرلمان أجـرى دستور 1982 تعديلاً على قانون انتخاب الأحزاب الـسياسية إذ لا يحق لأي حزب الدخول للبرلمان إلا بعد حصوله على نسبة 10% وأن يكـون تنظيم الحزب في 24 محافظة على الأقل من أصل 67 محافظة فضلاً عن أن يكـون في تشكيله قائمة بثلاثين عضواً مجازاً وعدم السماح للسياسيين القدامى بتأسـيس وإدارة حزب سياسي آخر، ومنعهم من الترشيح في البرلمان إلا بعد عشر

(1) رعـد عـبد الجلـيل مـصطفى، النظم السياسية في العالم الثالث، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية (بغداد: 1986)، ص 9.

(2) حيدري، المصدر السابق، ص 55. Zurcher, op. cit., p. 295.

(3) دهـام محمـود علـي الجبوري، المؤسسة العسكرية التركية البنية والوظيفة، مجلة دراسات اجتماعـية، ع5، س2، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل 2000، ص 4، نورتن، المصدر السابق، ص 80.

(4) هلال، المصدر السابق، ص 144، Chtena, "The Military in Modern Turkey", op. cit., p. 9

ســنوات، وتكون الموافقة النهائية بيد مجلس الأمن القومي على تأسيس الحزب[1]. كـذلك أكـد الدسـتور وضمن المادة (24) بأنه لا يجوز استغلال الدين لغرض الحـصول على نفوذ شخصي أو سياسي[2]. وقد أوضح إيفرين موقفه من المسألة الدينية صراحة، بقوله: - "لم تكن هناك سياسة من الجامع"[3].

موقف الانقلابيين من التيار الديني:

وإذ كـان قـد فهـم أن إيفرين قد تقاطع مع فكرة الإسلام السياسي، فإنه بالمقابـل أراد أن يوظف الإسلام سياسياً لأن المتغيرات الخارجية والداخلية كانت تقـود تـركيا في هـذا الاتجاه، فقد أيقن بعض القوى العلمانية التقليدية ومنهم الجنـرالات أهمـية الإسلام ودوره في المجتمع كونه قوة اجتماعية وعاملاً مهماً في توحـيد الأتـراك فـوجدوا أن الإسلام تختلف عن الأيديولوجيات الأخرى، وأن الأسـس والمـبادئ الإسـلامية المحافظة تمثل خطاً دفاعياً وحاجزاً أمام التوجهات الماركـسية التي كانت تعمل على تمزيق المجتمع[4]، لا سيما وأن التجربة السياسية الإسـلامية المتمـثلة بحـزب الـسلامة الـوطني لم تـتبنَّ العنف ضمن أدبياتها وأيديولوجياتها[5]. فبدأ هؤلاء الجنرالات يتخذون موقفاً من الدين لإدراكهم أهميته بـدلاً مـن معاداته[6]. وإمكانية الاستفادة منه في التصدي للمجموعات اليسارية أولاً، والحـركات الانفـصالية لكن بشرط عدم تبنيه مشروعاً سياسياً[7]. ومن ثم حاولـت السلطة السياسية الاستفادة منه لغرض إعادة صيغة الأيديولوجية الرسمية لإدراكهم بقصور الكمالية عن تأطير الحياة اليومية[8].

---

(1) النعيمي، الحركات الإسلامية، ص 172-175؛ Zurcher, op. cit., p. 296

(2) Thomas Patrick; "Turkey's Justice and Development Party: Amodle for Democratic Islamic", Middle East; vol. 6; nos. 6-7, June-July 2004; United State; Poulton, "The Turkish State and Democracy", op. cit., p. 12؛ حمـزة، المصدر السابق، ص 43.

(3) بنفسنر، المصدر السابق، ص 41.

(4) خليفة، المصدر السابق، ص 25؛ نور الدين، الحركة الإسلامية في تركيا، ص 151.

(5) فيلـيب روبنـسن، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، (بيروت: 1993)، ص 55.

(6) M.Hakan Yavuz, "Political Islam and The Welfare…", op. cit., p. 67.

(7) فيروز احمد، النفوذ الإسلامي في تركيا، في هوفسبيان، ص 142، خليفة، المصدر السابق، ص 25.

(8) شاكر، المصدر السابق، ص 115.

إن عملية الأسلمة المتداخلة مع الهوية القومية "دمج الهوية بالقومية على يد جماعة المثقفين" وعملية "قومنة" الإسلام على يد إدارة الشؤون الدينية كانت ذات نتائج فعالة لإقناع شعب وموظفي الدولة بتبنّي هذه الأيديولوجية الجديدة التي تتجاهل الطبيعة المتعددة الثقافات من أجل تعزيز دولة مركزية ذات وعي إسلامي تركي[1]. فعلى الرغم من أن الجيش التركي يعدّ نفسه حامياً للمبادئ الأتاتوركية إلا أنه أراد توظيف التعاليم الدينية لمساعدة الشباب التركي على بلورة أفكار مضادة للماركسية والشيوعية المهددة للنظام[2]، ولتحقيق ذلك اعتمد القادة العسكريون على المؤسسات والتنظيمات والرموز الدينية لكسب تأييدها لإضفاء الشرعية على الانقلاب، فربطوا المبادئ الدينية بالأهداف على أمل خلق مجتمع إسلامي متجانس أقل اهتماماً بالسياسة كان الهدف من ذلك تهيئة جيل وعقل جديد يمتلك أيديولوجية تختلف عن الأيديولوجيات السابقة[3]، لذا اتخذوا إجراءات عدة قوّت التيار الديني وذلك من خلال زيادة عدد المدارس الدينية وجعل التعليم الديني إلزامياً بعد أن كان طوعياً وتوظيف أئمة جدد[4]. فجاء توجههم متلائماً مع بنود الدستور وضمن المادة (24) منه التي وإن حظرت توظيف الدين سياسياً (كما أسلفنا) إلا أنها أكدت على إلزامية التعليم الديني في المناهج الدراسية لمرحلتي الابتدائية والثانوية بشرط أن لا تكون ذات منحى تعصبي[5]. فسمح قادة الانقلاب بازدهار الدراسات الدينية لكن شرط أن لا تتخذ أسلوباً راديكالياً سياسياً[6] وفرض التيار الديني وجوده في الجامعات وفي أوساط المثقفين الصحفيين والنخب المدنية الحديثة، فبرزت وسائل الإعلام المرئية منها والمسموعة والمقروءة ذات الطابع الإسلامي[7].

---

(1) Yavuz, "Political Islam and The Welfare…"; op. cit., p. 68.

(2) ديفيد بارتشاد، مستقبل تركيا يعتمد على المعركة بين المغتربين وبين مدارس القرآن، مجلة القبس ع4423، الكويت، 1984، ص 31، روبنسن، المصدر السابق، ص 55.

(3) غسان الإمام، المارد التركي نائم فهل من مصلحة الغرب إيقاظه؟ مجلة الوطن العربي، ع 400، باريس: 1984، ص 1.

(4) مستقبل تركيا يعتمد على المعركة القائمة بين المغتربين ومدارس القرآن، العدد السابق، ص 32.

(5) Poulton, "TheTurkish State and Democracy", op. cit., p. 4.

(6) الطحان، تركيا التي عرفت، المصدر السابق، ص 269؛ Patrick; "Turkey's Justice", op. cit., p. 3.

(7) Ely karman, "Radical Islamic Political…", op. cit., p. 4

وتمخـــضت السياسات التي اتبعها الجنرالات في أعقاب الانقلاب عن ظهور تحوّل كبير نحو الحركة الإسلامية محدثاً تغيّراً مهماً بعد انحسار التركيز على احتوائها حـــتى أواخر السبعينيات فنشأ ما يسمى "بالطرح التركي الإسلامي"، فقد تبين أن إهمـــال السلطات السياسية للعنصر الإسلامي في السابق من ناحية ونمو الحركات اليسارية والانفصالية المتطرفة من ناحية أخرى سبّب في تفشي حالة الفوضى وعدم الاســتقرار[1]. فأكـــدوا على أن الإسلام في المجتمع التركي يتمتع بدعم قانوني في التـــراث الكمـــالي وأصـــبحت سياستهم هذه تعرف باسم" التركيبة الإسلامية – التـــركية" الـــتي تسعى للإدماج بين الموروث التركي وحركة الإحياء الإسلامي، فـــشكلت عـــودة الـــدين في حقبة الثمانينيات أهمية كبيرة لبلد تتسارع فيه وتيرة العمران المدني ويتطلع إلى البحث عن الهوية والأمن الكياني للأفراد[2].

تأسيـــساً علـــى ذلك عدَّ قادة الانقلاب التيار الديني بمثابة أيديولوجية هادئة ومتسامحة تفضّل على الخطر الشيوعي وتسعى لتذويب التباينات الثقافية في المجتمع التركي التي كانت قد أفرزت عملية الاستقطاب التي عانى المجتمع من وطأها كثيراً، فجـــاء الانقلاب ليضع حداً لها، لقد أثمرت سياسة الجنرالات الانفتاحية على التيار الـــديني بهدف التصدي لليسار ومحاربته بصيغة رسمية عن توفير الكتب الدينية وبناء العديد من المساجد والعمل على تدريب الأئمة[3]. ورأى منفذو الانقلاب أن تنامي الفـــراغ السياسي في حقبة السبعينيات يعود لاصطدام الأيديولوجيات الراديكالية، ولغـــرض معالجة ذلك كان لا بد من الاستعانة بتيارات دينية لملء ذلك الفراغ لا ســـيما وأن كـــثيراً مـــن الأتراك يؤمنون بإمكانية تحقيق وحدهم عن طريق تلك التـــيارات وحـــسب ما جاء بتقرير معهد راند الأمريكي للدراسات وهي مؤسسة رسمـــية تابعـــة للمخابـــرات الأمريكية[4]. ونتيجة لذلك وقع على عاتق الحركة الإســـلامية ضـــرورة إيجاد معادلة أو موازنة بين الدين والعلمانية أو بمعنى آخر بين الـــدين والتعليم الحديث من ناحية والبعد الاجتماعي والتركيبة السياسية من ناحية أخـــرى، فالتعليم الديني لم يكن المصدر الأساس في تكوين السياسيين الإسلاميين،

---

(1) Poulton, "TheTurkish State and Democracy" op. cit., p. 4.

(2) نوفل، المصدر السابق، ص 10.

(3) Yavuz, "Political Islam and The Welfare…", op. cit., p. 67.

(4) بعد نجاح حزب الرفاه، مجلة النور، ع141، (الكويت: 1994)، ص 48.

وإنما ما قام به شريحة المهندسين التي ينتمي إليها أربكان وديميريل وأوزال[*] مكونة كتلة برلمانية ازدادت أهميتها بمرور الزمن[1]. وبطبيعة الحال عكست صورة لحركة إسلامية سياسية معاصرة على خلاف صفة الانغلاق والرجعية التي يتصف بها زعماء الطرق الصوفية التقليديين في تركيا[2]. فأخذت النخب التقنية المكونة لا سيما من المهندسين والطلاب تدريجياً محل النخب الكمالية التقليدية من القضاة والمحامين والموظفين من خريجي كلية العلوم السياسية فخلال حقبة العشرينيات إلى الخمسينيات أي مرحلة حكم (الحزب الواحد) كان 50% من أعضاء البرلمان هم من الموظفين سواء أكانوا عسكريين أم مدنيين و1% فقط من المهندسين، وفي الستينيات والثمانينيات أخذت نسبة النواب من المهندسين بالارتفاع إذ بلغت عام 1983 (25%) وفي عام 1987(30%) ومثلت فئة المهندسين أكثرية الوزراء تقريباً في الحكومات كافة المشكلة منذ عام 1983 وتدل هذه الأرقام على تطور النخبة السياسية التركية وثم أنتلجستيا إسلامية ذات منشأ تقني[3]. وقد استغلت إدارة الشؤون الدينية موقف الانقلابيين من الدين فأرادت أن تفسح مجالاً أوسع للدين، فعلى سبيل المثال تم فتح قسم جديد في إدارة الأوقاف في عام 1981 لغرض تنظيم

(*) تورغوت أوزال: (1927-1993) ولد في مدينة ملاطيا من عائلة متوسطة إذ عمل والده موظفا في بنك الزراعة ووالدته معلمة، نال شهادة البكالوريوس - ميكانيك كهرباء من جامعة إستنبول، تقلد مناصب عدة في مديرية الكهرباء منها مستشار الأمور الفنية في المديرية العامة ثم نائب المدير العام لمؤسسة الكهرباء. توجه إلى الولايات المتحدة في عام 1971 للعمل مستشاراً للمشاريع في البنك الدولي، ثم عاد إلى تركيا عام 1973 للعمل في مؤسسات خاصة، بدأ حياته السياسية عضوا في حزب السلامة الوطني منافسا لأربكان في انتخابات 1978 عن منطقة إزمير، ثم تسلم منصب رئيس نقابة مصنعي الصناعات المعدنية ثم عمل مع حكومة ديميريل في المجال الاقتصادي ومنح صلاحيات واسعة ضمن منصب مستشار في دائرة التخطيط ورئاسة الوزراء، عيّن مستشارا اقتصاديا بعد انقلاب 12 أيلول 1980من قبل الهيئة العسكرية لعلاقاته المميزة مع الدوائر المالية والغربية بضمنها صندوق النقد الدولي، أسس عام 1983 حزب الوطن الأم وتولى رئاسته، شغل منصب رئيس الوزراء من عام 1983حتى1989، إذ انتخب رئيسا للدولة خلال السنوات (1989-1993) وتوفي سنة 1993، Turkey Almanac 1986, op. cit., p. 150؛ معوض، صناعة القرار، ص 38؛ الجليلي، التيار الإسلامي، ص 109.

(1) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 266.

(2) صلاح سالم زرقونة، التعليم الحديث في تركيا، مجلة السياسة الدولية، ع131، (مصر: 1998)، ص 176.

(3) السعداوي، المصدر السابق، ص 141.

مؤتمرات وإلقاء محاضرات تثقيفية وتعريفية بمخاطر الأيديولوجيات الأخرى[1]. ومن ثم شهدت تركيا بروز تيارات دينية، تيار ديني رسمي جاء كرد فعل لتوجهات قادة الانقلاب وبروز تيار إسلامي متشدد من ناحية أخرى وبين هذين التيارين ظهر تيار سياسي إسلامي معتدل متمثل بحزب الرفاه[2].

ثالثاً: حزب الرفاه وانتخابات 1983:

مع عودة الحياة السياسية المدنية جرت أول انتخابات برلمانية وذلك في 6 تشرين الثاني 1983 ومع ظهور خمسة عشر حزباً تمّ السماح لثلاثة أحزاب فقط بالمشاركة في تلك الانتخابات كونها مؤهلة لذلك ومستوفية شروط بنود قانون الأحزاب كما أشرنا[3].

سمح بتأسيس أحزاب سياسية وأسماء زعامات جديدة وهي على التوالي وحسب التسلسل الزمني: الحزب الديمقراطي الوطني بزعامة الجنرال المتقاعد تورغوت صون ألب المدعوم من الجنرالات الذي تأسس بتاريخ 16 أيار 1983، وثانياً الحزب الشعبي بزعامة نجدت كالب تأسس في 19 أيار 1983وأخيراً حزب الوطن الأم بزعامة تورغوت أوزال الذي تأسس في 25 أيار 1983. وقد أثارت نتائج تلك الانتخابات دهشة العسكر عندما حصل حزب الوطن الأم على نسبة 45.15% و211 مقعداً، مقابل حصول الحزب الشعبي على نسبة 3.46% و117 مقعداً أما الحزب الديمقراطي الوطني فقد نال نسبة 23.27% و71 مقعدا وعدَّ ذلك مؤشراً واضحاً لدعم الشعب التركي للسياسيين المدنيين من خلال تصويتهم لحزب أوزال أكثر من دعمهم لأحزاب العسكر[4].

وعلى ما يبدو أن فوز حزب الوطن الأم قد جاء لاستثماره القواعد الجماهيرية للأحزاب المنحلة قبل الانقلاب التي لم تستطع الأحزاب الجديدة التي

---

(1) طلال يونس الجليلي، قراءة في أفكار النخبة السياسية في تركيا، دار الكتب للطباعة والنشر (الموصل: 2007)، ص 7.

(2) بدر حسن الشافعي، روى المثقفين الأتراك لفكرة الاتحاد الإسلامي، مجلة السياسة الدولية، (مصر: 1998)، ص 162.

(3) Zurcher, op. cit., p. 297.

(4) حمزة، المصدر السابق، ص 43؛ الطويل، المصدر السابق، ص 26؛ Akgun, "Aspect of Party System…", op. cit., p. 79.

انبثقت عنها أن تدخل الانتخابات كما سبق القول، فانضمت هذه الجماهير تحت لواء حزب الوطن الأم وحققت له الأغلبية في البرلمان[1].

جدول رقم (5)

يوضح نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 1983[2]

اسم الحزب	النسبة المئوية	عدد المقاعد	النسبة المئوية
حزب الوطن الأم	45.15	212	%53.00
الحزب الشعبي	30.46	117	%29.25
الحزب الديمقراطي الوطني	23.27	71	%17.75
المستقلون	1.12	-	-

أما فيما يخص الأحزاب السياسية الأخرى التي لم تتأهل للمشاركة في انتخابات 1983 مثل حزب الطريق الصحيح الذي تأسس في 23 حزيران 1983 بزعامة حسام الدين جندروك وهو من أحزاب اليمين الوسط ووريث حزب العدالة، والحزب الثاني حزب الرفاه الذي تأسس في 19 تموز 1983 بزعامة علي تأسيس تركمان وهو حزب ذو ميول إسلامية يمكن وصفه بوريث حزب السلامة الوطني المنحل[3]. وعلى ما يبدو إن فوز حزب الوطن الأم في حقيقته يعود إلى دعم وتأييد القاعدة الإسلامية من جماهير حزب السلامة الذي اعتمد عليه أوزال وحزبه إلى حدٍّ كبير لا سيما وأن أوزال وشقيقه قورقورت وكما هو معروف كانا من أعضاء الطريقة النقشبندية وحزب السلامة الوطني[4]. فضلاً عن ذلك حظي بدعم الأحزاب اليمينية التي فرض عليها الحظر مثل حزب العدالة والحركة القومي، فعمد أوزال إلى إرضاء تلك الفئات من خلال دعمه للرأسمالية الصناعية الكبيرة والمتمثلة بحزب العدالة وأصحاب المشاريع الصغيرة أنصار حزب السلامة الوطني وعمل على

---

(1) مصطفى، المصدر السابق، ص 208.
(2) معوض، صناعة القرار، ص 309.
(3) هلال، المصدر السابق، 145.
(4) كرامر، المصدر السابق، ص 119.

احتواء أصحاب النزعة اليمينية المتطرفة والمتمثلة بحزب الحركة القومي[1]. وتأسيساً على ذلك أصبح تورغوت أوزال رئيساً للوزراء (1983-1987) ورئيساً للجمهورية (1987-1989)[2].

رابعاً: استراتيجية أسلمة العلمانية في تركيا

إن الإسلام السياسي المعاصر (كما أشرنا) أصبح هو التغيير المهيمن في السياسة والثقافة في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما في تركيا فإن شكل وجوهر وقاعدة الحركة الإسلامية قد تغيّر منذ تدخل الجيش في السياسة عام 1980، والأهم من ذلك أن سياسة الدولة تجاه الحركة الإسلامية قد تغيّرت بصورة جذرية، فاليسار العلماني واليميني دقا ناقوس الخطر نتيجة تصاعد الإعلانات الإسلامية بوصفها حركة إسلامية دينية بديلاً سياسياً عن الكمالية والاشتراكية والرأسمالية[3]. ومما لا شك فيه أن هناك عوامل عديدة ساعدت في إحياء حركة الفكر الإسلامي منها حركة الترجمة إلى التركية لمؤلفات سيد قطب وأبي الأعلى المودودي وحسن البنا وعلي شريعتي في حقبة الستينيات التي أحدثت تغييراً جذرياً في الفكر الإسلامي التركي فضلاً عن تأثيرات الثورة الإسلامية في إيران في أواخر السبعينيات وما تمخض عنها من انعكاسات على الأوساط الإسلامية التركية لترجمة مؤلفات لقادة الثورة الإيرانية خميني ومطهري وبهشتي واندفاع تلك الأوساط للبحث عن الاستقلالية السياسية[4].

ومع عودة الحياة الديمقراطية في الثمانينيات أسهم وصول حزب الوطن الأم بزعامة أوزال في تزايد وتنامي هذه التوجهات فلم يسبق في تاريخ الجمهورية التركية أن نجح حزب يتسلم السلطة لمدة ست سنوات من استيعاب العناصر الإسلامية من حزب السلامة الوطني فاستطاع هؤلاء فرض وجودهم على القوميين المتطرفين من قواعد حزب الحركة القومي داخل الحزب[5]. لذا استقطب حزب

---

(1) هلال، المصدر السابق، ص 145؛ السيد، المصدر السابق، ص 115.

(2) فيروز احمد، تورغوت أوزال العبقرية الاقتصادية، في نوبار هوفسيبان، تركيا بين البيروقراطية والصفوة، ص 275.

(3) Sakallioglu, "Parametrs and Strategies…", p. 6.

(4) Akyun, "Aspect of Party System…", p. 97.

(5) نوفل، المصدر السابق، ص 11؛ كرامر، المصدر السابق، ص 127.

الوطن الأم الإسلاميين وزاد من قبضتهم على وزارات التربية والداخلية[1]، وتمكنوا من الوصول إلى مراكز عليا في مختلف مرافق الدولة ومؤسساتها الاقتصادية والثقافية والعلمية في حقبة الثمانينيات[2]. كما انتشرت في عهده الكتاتيب الإسلامية وتمّ بناء العديد من المساجد في أنحاء تركيا فضلاً عن ذلك اعترفت حكومته بشهادات جامعة الأزهر وجاءت تلك الخطوة امتداداً لسياسة أربكان خلال ائتلافاته الحكومية في السبعينيات[3]. وقد أعلن أوزال صراحة بأن الدين هو المكون الأساس للهوية التركية، وكان لسياسته المتساهلة مع أعضاء الطرق الصوفية التي جاء هو منها والسماح لهم بالعمل بحرية تأثير كبير في مجالات السياسة والثقافة والإعلام على الرغم من أنها كانت محظورة قانوناً كونها تعد تهديداً للعلمانية[4].

وهنا لا بد أن نبين موقف أوزال من العلمانية في تصريح له إذ قال: - "نحن ندّعي بأننا في تركيا دولة علمانية في نفس الوقت الذي تتدخل فيه الدولة بتعيين أئمة وخطباء المساجد ورئيس الشؤون الدينية، على العكس من أوروبا توجد أوقاف خاصة أو مؤسسات مختلفة منفصلة عن الدولة تقوم بتعيين المسؤولين الدينيين وليس من حق الدولة التدخل في هذه الأمور وعلينا نحن أيضاً أن نصبح مثلهم في المستقبل". وهذا يعني أن العلمانية من وجهة نظر أوزال لا تعني الوقوف ضد الإسلام أو الهيمنة عليه وتمثل هذه النظرة الأفكار التي سبق أن نادى بها أربكان إذ كان يقول: - "دعونا نتبع العلمانية في مسارها الصحيح" بمعنى أن ترفع الدولة يدها عن الإسلام ومؤسساته، وهكذا رفض أوزال تدخّل الدولة في تعيين أئمة وخطباء المساجد وعدم إلزامهم بخطبة محددة في صلاة الجمعة مشيراً بذلك إلى حرية إدارة الشؤون الدينية بشكل كامل[5]. وقد تمكن أوزال من خلال سياسته جذب الإسلاميين بسعيه وبحرصه على أداء الصلاة واستخدامه بعض الآيات القرآنية في خطابه السياسي[6]. فكان يؤكد على الدوام بأنه ملتزم بالدين إذ

---

(1) Kristiansen, "New Fasces of Islam", .p. 35

(2) Yauze, "Political Islam and The Welfare (Rafah) Party in Turkey", op. cit., p. 67.

(3) اسعد طه ظاهر، أوزال في تركيا، مجلة المختار الإسلامي، ع88، س11، مصر: 1990، ص 46.

(4) سنجر، المصدر السابق، ص 161.

(5) ظاهر، المصدر السابق، ص 46.

(6) هلال، المصدر السابق، ص 153، كرامر، المصدر السابق، ص 118.

قال: - "أنا متدين متحمس وأذهب إلى الجامع لتأدية الصلاة ويمكنني أن أؤكد أن العائدين للإسلام ليسوا من النوع المتعصب"[1]. إن التركيبة السياسية والاقتصادية بعد عام 1980 كانت ميالة إلى نشاطات الجماعات الإسلامية (المعتدلة) وشبكات الطرق الصوفية فأوزال دعم سياسة أسلمة الدولة، فمثلاً كان وزير التربية أحد أعضاء الطريقة النقشبندية بمعنى أنه (صوفي) إذ تمكن من إعداد منهاج دراسي جديد فيما يتعلق بالتاريخ والجغرافية مستخدماً مصطلح "ملي" Milli بصيغته الدينية[2]. وطالب بشطب نظرية داروين في التطور والارتقاء من المناهج الدراسية لأنها تخالف تعاليم القرآن الكريم فضلاً عن ذلك أمر الفتيات بارتداء الثياب المحتشمة في الاحتفالات الوطنية وأوصى بتدريس اللغة العربية في المدارس المتوسطة والتعريف بالفلسفة الإسلامية[3]. فكان للتوسع في التعليم والطباعة والاتصالات دور كبير في بلورة الشعور الديني لدى الأتراك في أواخر الثمانينيات وقد تتطور فيما بعد ليصل إلى المستوى السياسي عن طريق تشكيل نخب سياسية تشارك بالعملية الديمقراطية من خلال حزب الوطن الأم على يد أوزال[4].

إن عملية الديمقراطية وتحرير الاقتصاد في تركيا فتحت المجال أمام الجماعات الإسلامية لتؤكد دورها في العملية السياسية وإن عملية الديمقراطية ساعدت على نقل وجهات النظر السياسية الإسلامية لمركز الحياة السياسية[5]. وفي عهد أوزال تمتعت الحركة الإسلامية بحرية محتلة مساحة كبيرة في السياسة والشارع التركي، فكان يرى أن الأسلمة المعتدلة في إطار أيديولوجي تحد من تطرف الأتاتوركية والتخوف من بعض الإسلاميين ونمو الأفكار المتطرفة لا سيما بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران لذا تبنّى سياسات إسلامية معتدلة[6]. وأخيراً يمكن القول إن

---

(1) رضوان، المصدر السابق، ص 257، نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص 86.

(2) الجاسر، المصدر السابق، ص 167، Kristianaser, "New Face"; op. cit.; p. 2

(3) نور الدين، الحركات الإسلامية، ص 153؛ الصحوة الإسلامية تهدد علمانية أتاتورك، المصدر السابق ص 2.

(4) نور الدين، تركيا في الومن المتحول، ص 86؛ دنيا شحاته، الإسلام السياسي ومستقبل العلمانية في تركيا مجلة السياسة الدولية، ع131، مصر، 1998، ص 156.

(5) الصلابي، المصدر السابق، ص 460.

(6) Feroz Ahmed, "Politicals Islam and Modern Turkey", Middle Eastern Studies, 27 Jan. 1999, p. 3.

الهدف من سياسة أوزال إحداث تقارب تاريخي بين الأتاتوركية والإسلام في تركيا الذي تُرْجِم من خلال ما قام به من دعم للمدارس الدينية التي تخرّج الأئمة والخطباء لتصل نسبة خريجيها إلى 20% من المدارس المتوسطة، وسماحه ببث نشاطات الحركة الإسلامية في الإذاعة والتلفزيون وارتداء الفتيات الحجاب بعد أن كان محظوراً، وإقامة مؤسسات الأوقاف وتشجيعه للمشاريع الاقتصادية التي تبنتها شركات إسلامية[1] أما على المستوى الاقتصادي اتبع أوزال سياسة ليبرالية عرفت باسم الباب المفتوح في الاقتصاد واستطاع الإسلاميون من خلالها خلق مجتمع جديد جلب إليه المهاجرون من الأناضول في أحياء مدن الصفيح ممن كونوا طبقة من الحرفيين ورجال الأعمال، دعمتهم البرجوازية الصغيرة في المدن ورجال الأعمال في الأقاليم والمحافظات، البرجوازية الصغيرة التي تضم البائعين وملاك المطاعم والصناعيين الصغار وأصحاب محلات المنسوجات والألبسة ومنتجي الأغذية ممن يرفضون تدخل الدولة في الاقتصاد لذلك دعموا الليبرالية الاقتصادية فوجدت الرموز الاقتصادية والأخلاق الإسلامية لصنع رأي عام ضد الدولة والصناعيين الكبار، فالشركات الصغيرة الحجم استفادت من التوسع الاقتصادي وأسست الموسياد (MUSIAD)[*] للدفاع عن مصالحها ضد كبار رجال الأعمال[2]. فظهور فكرة البرجوازية الأناضولية ذات البعد الاجتماعي الإسلامي خلق صراعاً عميقاً بين الجماعات الإسلامية والعلمانية في أبعاده الاقتصادية

---

(1) Zurcher, op. cit., p.

(*) تعد الموسياد رابطة تطوعية قدمت خدمات مهمة لأعضائها وعززت مشاعر من تضامن وإقامة الشبكات بينها، لا سيما من خلال الحصول على منافذ الأسواق ومصادر الاستثمار وتضم الموسياد ثلاثة آلاف عضو وتمثل عشرة آلاف شركة ويعمل فيها خمسمئة ألف شخص، ومن الملاحظ على الموسياد أن أغلب تلك الشركات تأسست بعد عام 1980 نتيجة التحول في الاقتصاد التركي، وتمثل الموسياد شريحة جديدة من طبقة رجال الأعمال ودعمت الموسياد حزب الرفاه، وقاعدة هذه الشركات ما طرحه برنامج حزب الرفاه عن النظام الاقتصادي العادل الذي يرسم صورة مثالية عن مجتمع من البرجوازية الصغرى المؤلفة من الشركات الفردية وجاء الاتحاد التجاري ليحل محل الاتحاد ذات الطابع اليساري وليمثل رجال الإعمال الصغار الذين أبعدوا من الموسياد الخاص بالأتراك البيض.
Kristianaser, "New Face of Islam", op. cit., p. 3.

(2) نور الدين، تركيا الحائرة، المصدر السابق، ص 92؛ كرامر، المصدر السابق، ص 124؛
Kristianaser, "New Face", op. cit., p. 3.

والتاريخية[1]. فانتهاج أوزال الليبرالية في الاقتصاد أتاح الفرصة للبرجوازية الإسلامية لتأسيس شركات مهمة كبيرة، وأسهم في ازدياد نموها الأهمية التي أولاها أوزال للتجارة مع الدول الإسلامية لا سيما مع السعودية التي تمددت مالياً في تركيا من خلال شركات عدة أهمها (البركة ترك) (فيصل فيناس) ومع الكويت عبر بيت كويت فيناس"[2]. لقد ساعد ذلك على نمو قطاع رأسمالي واسع يفرض عليه الرأسماليون الإسلاميون الجدد سيطرتهم، مما فسح المجال أمام الحركة الإسلامية لتوسيع نفوذها في المجال الثقافي والإعلامي والتعليمي وتوسيع شبكة المؤسسات الاجتماعية[3]. واجتماعياً كانت سياسة أوزال تهدف إلى محاولة صهر الفئات المختلفة للمجتمع التركي في بوتقة واحدة، وإلغاء سياسة الإقصاء النابعة من التقسيم الشائع للمجتمع التركي بين فلاحي الأناضول والأتراك البيض، من سكان المدن الكبرى وفي مقدمتها إستنبول، ففي عهد أوزال بدأ هؤلاء الفلاحون بممارسة النشاط السياسي وصبّت مواقفهم لدعم الحركة الإسلامية بقوة، فضلاً عن أن النخبة السياسية الحاكمة لا سيما بعد عام 1983 بدأت تنظر بعين الاعتبار إلى الهوية الإسلامية مع أن هذا يعدّ مناقضاً للمسار السياسي لما تعنيه الحداثة والأتاتوركية[4]. كان نتيجة ذلك حدوث عمليتي دمج للإسلام بالقومية لغرض تذويب الفروقات القومية والعرقية التي تألفت منها تركيا وخلق قالب واحد يسيطر عليه الإسلام، أما المحطة الثانية فهي إدخال الإسلام للعملية السياسية عن طريق حزبي الوطن الأم والرفاه[5]. ويتفق الباحثون على تصوير حقبة الثمانينيات بأنها حقبة إحياء إسلامي على غرار حقبة الخمسينيات عندما رعى الديمقراطيون أيام مندريس الإحياء الإسلامي، ومن الأمثلة على ذلك جعل بعض المؤسسات الدينية والبنوك من أهم المراكز التي تمول الحركة الإسلامية في تركيا مثل بنك الأوقاف Avkaf Bankas[6].

---

(1) Halun Cülalp, "Globalization and Political Islam: The Social Books Turkish's welfare Party", UMES, 2001, p. 319.

(2) نور الدين، قبعة وعمامة، ص 92؛ كرامر، المصدر السابق، ص 121.

(3) هلال، المصدر السابق، ص 152.

(4) Karmon, Radical Islamic Political; p. 4؛ تورغوت أوزال، الموسوعة الحرة، ص 1 www.Islam online.com

(5) Yavuz, "Political Islam and The Welfare (Rafah), op. cit., p. 71.

(6) Chetna, "The Military in The Modern Turkey", p. 3.

إن الأزمـــات التي واجهت عمليات التحديث ليس في تركيا فقط وإنما على مـــستوى العـــالم ومـــا تعرضت له الحضارة الغربية من تحديات جعلت من وعود المـــشروع الكمـــالي أقـــل مصداقية، فإذا كان ظهور سياسات ما بعد الحداثة في أوروبـــا هو نتيجة الأزمات الأيديولوجية التي خلقتها عمليات التحديث والمرتبطة بموضـــوع الهـــوية، فبالنسبة لتركيا إن أزمات التحديث أدت إلى تزايد النشاطات الإســـلامية وبدأت المواضيع الإسلامية مثل تحدي الغرب وقيادة المحيط ضد المركز والتشديد على خصوصية الثقافة الإسلامية تجد لها آذاناً صاغية لدى هذا الجيل من الطلاب والمثقفين. خلاصة القول إن ظروف ما بعد الحداثة قد سمحت بالتشكيك بحقائـــق كـــان لا جدال في شأنها بالماضي حول مشروع تغريب تركيا، وبالنتيجة تـــزايدت شـــعبية الحركة الإسلامية من جانب آخر فالإسلام ينسجم مع موضوع سياســـات ما بعد الحداثة وما فوق الهوية ويتجاوز الطبقات والقوميات، وهذا ما كان يبحث عنه العسكر تحديداً بوصفه علاجاً لمشكلات تركيا[1].

المبحث الثالث: أربكان وحزب الرفاه 1983-1995

أســـفر الواقع الجديد الذي أفرزته حكومة الانقلاب عن نوع من التوافق بين الحـــركة الإســـلامية والمـــوروث العلماني، مما أفسح المجال لأن يكون للإسلاميين دورهم السياسي في المرحلة القادمة. فبعد مرور ثلاث سنوات على قيام الانقلاب العـــسكري الثالث في 12 أيلول 1980، وافقت المؤسسة العسكرية على استئناف الحياة السياسية وفق شروط منها تأسيس أحزاب سياسية جديدة غير تلك الأحزاب المحظورة[2].

وعلى الرغم من ذلك شهدت تلك المرحلة عودة رموز وأيديولوجيات الأحزاب القديمـــة لتـــشكيل ذاتها تحت مسميات جديدة[3]. لذلك لم يستبعد المراقبون عودة قـــيادات حـــزب السلامة لتشكيل حزب جديد بأفكار إسلامية من الممكن أن تجد صـــداها لدى رقعة واسعة من جماهير تركيا فضلاً عن تمتع زعيمه نجم الدين أربكان باحترام وتقدير كبير على المستوى الشعبـــي، وبالفعل تقدم المحامي علي توركمان في

---

(1) Cülalb, "Globalizition and Political Islam…", p. 319.

(2) Ronnie Margulies, By-Election Battle Hotsup, Middle East, no. 143,: 1986, p. 15

(3) Chenta, "The Military in The Modern Turkey", p. 3

19 تموز 1983 بطلب لتشكيل حزب يرث حزب السلامة الوطني فوقع الاختيار عليه أول رئـــيس للحزب وبمشاركة ثلاثين شخصاً من أبرزهم علي ولال ومصطفى فوج وعـــثمان أصلان وحسن يلمز ومحمد بولاق أحمد توبال أوغلو وزكي بيوك كوزار، وهـــؤلاء ليسوا من قيادات الواجهة الرئيسية لحزب السلامة أمثال أربكان وشوكت قازان وياسين خطيب أوغلو، الذين تمّ حظر نشاطهم كما ذكرنا سابقاً[1].

ومـــع ذلك قد وقف مجلس الأمن القومي في وجه هذا الحزب وعطّل إجراءات مـــشاركته في الانـــتخابات العامة التي جرت في أيلول من ذلك العام بذريعة تحفظاتهم علـــى بعض الأسماء المقدمة، الأمر الذي فسره أربكان بقوله: - "إن النظام العسكري يـــومها لم يـــسمح لحـــزب الرفاه بالمشاركة في تلك الانتخابات بسبب موافقته على مـــشاركة ثلاثة أحزاب فقط، واحد يساري لم يتفاعل معه الشعب والثاني تمّ تشكيله مـــن قـــبل النظام العسكري مما أدّى إلى رفض الشعب له أيضاً، وبذلك أصبح الحزب الـــثالث الوطن الأم وزعيمه أوزال الحزب الوحيد أمام الشعب مما أدّى إلى فوزه بأغلبية الأصوات ومن ثمة تشكيل الحكومة"[2]. وكان علي توركمان من بين من اعترض عليه مجلس الأمن القومي فتولى أحمد تكدال وهو رجل أعمال مسؤولية رئاسة الحزب بدلاً عـــنه، وأخـــذ على عاتقه وبمباركة أربكان مسؤولية تأسيس الحزب، ثم قدمت قائمة جديـــدة تـــضم 25 عضواً حازوا على موافقة المجلس المذكور ثم بدأت كوادر حزب الـــسلامة الـــوطني بالانخـــراط تدريجياً في حزب الرفاه، وهذا يفسر طبيعة العلاقات التنظيمـــية السليمة وعلى الممارسة الديمقراطية بين تلك الكوادر بشكل صحيح، إذ لم يؤدِّ غياب أي قيادي خلال تلك المدة إلى انهيار منظومة الحزب بالكامل. وانطلاقاً من ذلـــك بـــدأ الحزب يعيد تنظيم قواعده، فسعى لكسب الأصوات شيئاً فشيئاً علماً بأن قسماً مهماً من كوادره قد أعطى ولاءه لحزب الوطن الأم بوصفه الحزب الذي أُتيحت له المشاركة في انتخابات 1983[3].

---

(1) M. Serhan Yücel, "Türkiye' Nin Siyayasai Partileri, (1859-2005), Alfa Basimyayim Dağitim Ltd.şti, (Istanbul: 2006), s.8.

(2) ماركو، المصدر السابق، ص 159.

(3) محمـــد نـــور الـــدين، المواجهة بين الرفاه والعسكر التباسات الديمقراطية والهوية، الشؤون الأوسط، ع64، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق (بيروت: 1997)، ص 34؛ الموصللي، المصدر السابق، ص 265.

ولأن حزب الرفاه كان في بداية تأسيس كوادره وإعادة بناء هيكليته التنظيمية مـــن ناحـــية وانضمام أصوات كثيرة من أنصار حزب السلامة الوطني إلى حزب الوطن الأم تحت قيادة أوزال بل مساهمة البعض منهم في تأسيسه من ناحية أخرى، لـــذا لم يحقق سوى نسبة 4,4% من أصوات الناخبين في الانتخابات التي جرت في 25 آذار 1984.

أولاً: تسمية حزب الرفاه وشعاره

اخـــتار أربكـــان وزملاؤه للحزب الجديد اسم الرفاه وقد فسرت بعض المـــصادر هذه التسمية بأنها جاءت ضمن سلسلة التطور الأيديولوجي لأربكان وأنـــصاره بـــدءاً من حزب النظام الوطني الذي يعبّر عن سيادة نظام الشريعة وانـــتقالاً لحزب السلامة الوطني الذي يعبّر عن البعد المعنوي والهدف الأخلاقي للحـــزب، أمـــا الرفاه فهو الهدف القائم على تحقيق رفاه المجتمع من خلال بناء الاقتصاد والإنسان[1].

إلا أن شـــوكت قازان يتحدث عن تفاصيل تسمية حزب الرفاه قائلاً: - "إنه بعد أن أكملنا الترتيبات الخاصة بالحزب وكان الأستاذ أربكان على رأسنا وبعض أصـــدقائه جـــاء دور تسمية الحزب، وتمّ بالفعل بعد مناقشات مطولة اختيار اسم (الطريق الصحيح) تيمناً بالصراط المستقيم وتمّ التصديق عليه بشرط عدم الإفصاح عن الاسم لحين حصول الموافقات الرسمية على التأسيس إلا أن ما حدث كان أمراً مـــثيرًا للاســـتغراب، ففي يوم 23 حزيران 1983 أعلن في الراديو والتلفزيون عن تأســـيس حزب الطريق الصحيح ويقول قازان: - "إنني أصبت بدهشة عند سماعي لـــذلك الإعـــلان وتصورت أن أحد الرفاق قام بالإعلان عن اسم الحزب فقمت بالاتصال بالرفاق والزملاء لأستوضح الخبر "هل تمّ الإعلان عن تأسيس الحزب؟!" لكـــن بعد الاستفسارات تبيّن أن هناك حزباً آخر اتخذ الاسم نفسه وليس حزبنا ثم علمنا بعد ذلك أن ديميريل أسس الحزب وأخذ اسمه بطريقة ما ثم اجتمعنا بعد ذلك لاختـــيار اســـم جديد وبعد مناقشات تمّ الاتفاق على اختيار اسم الرفاه للحزب المـــزمع تأسيسه". وأضاف موضحاً شعار الحزب قائلاً: "أما بالنسبة لشعار الحزب

(1) السيد، المصدر السابق، ص 115.

فقد تمّ اختيار الهلال والسنبلة(*) فالهلال يرمز إلى الحرية والسنبلة تمثل البركة[1]. ويمكن كذلك الربط بين الهلال بوصفه شعاراً عثمانياً إسلامياً.

ثانياً: حزب الرفاه والمنظور الفكري لنجم الدين أربكان

مما لا شك فيه أن نجم الدين أربكان كما سبق القول كان منذ عقد الستينيات الممثل الأبرز للحركة الإسلامية في تركيا، ولم يقتصر ذلك على نشاطه السياسي والاجتماعي الاقتصادي وإنما طور أيضاً منهجاً فكرياً وفلسفياً خاصاً به، وقد عبّر عن ذلك في خطبه وكتيباته ومحاضراته وعندما تولى قيادة حزب الرفاه منذ عام 1987 وجد أن الثمرة قد أينعت لوضع هذا الفكر موضع الصياغة في أيديولوجية فكرية تجسدت سياسياً في حزب الرفاه وأطلق عليها تسمية (النظام العادل)، (Adel Düzen)[2].

ولما كانت العلمانية هي الفكرة المهيمنة على السياسة التركية وجد أربكان أنه يجب أن لا يتقاطع كلياً معها، وإنما يدعو إلى تفسير جديد للعلمانية مشتق من العلمانية الغربية، التي أطلق عليها تسمية "العلمانية الحقة" وهي برأيه العلمانية الأوروبية إذ يقول: "إننا نؤمن بالعلمانية الأوروبية التي تعني حرية العقيدة والرأي وندعو إليها ضمن الإطار الديمقراطي للنظام القائم"[3]. فالعلمانية التركية - برأي أربكان - قد اشتطت عندما ناصبت الإسلام العداء فضيقت الخناق على الإسلاميين وحرمتهم بدرجة كبيرة من ممارسة الحرية الدينية، إذ بدا وفقاً لقول أربكان أن هذه العلمانية في تركيا هي بمثابة "سياسة العداء ضد الإسلام أو نظام القمع ضد المسلمين"[4]. فالدولة التركية ومن خلال الدستور والقوانين تتدخل في الشؤون الدينية وتمارس حظراً على النشاطات الدينية، وقد صدرت تشريعات عديدة لا صلة لها بالعلمانية الحقيقة كالتشريعات المرتبطة بمنع ارتداء الحجاب من قبل موظفات الدولة وطالبات

(*) بشأن ذلك ينظر ملحق رقم (5).
(1) مقابلة شخصية مع الأستاذ شوكت قازان أجرتها الكاتبة في 28-9-2007.
(2) الجهماني، حزب الرفاه، ص 16.
(3) حرب، من اسقط الرفاه، المصدر السابق، ص 82.
(4) Sayari, "Turkey's Islamist Challenge", p. 7; Sakallioglu, "Parameters and strategies of Islam, p. 246

الجامعـــات وزوجات العسكر، وكذلك التشريعات التي تحرّم خريجي المدارس الدينية من الالتحاق بالكليات العسكرية... الخ[1].

والأهـــم من ذلك حظر الأحزاب ذات الصبغة الدينية وفقاً للمادة (163) من دســتور عام 1961 والمادة (24)من دستور 1982 ويصف أربكان العلمانية التركية قائلاً: - "إن العلمانية التركية تختلف اختلافاً جوهرياً عن نظيرتها الغربية، فالأخيرة هــي فــصل الدين عن الدولة وعدم التدخل بشؤون الكنيسة ولا الكنيسة بشؤون الدولـــة". فالعلمانـــية مـــن وجهة نظر أربكان غير مطبقة في تركيا بل تحت اسم العلمانـــية يمـــارس نظام القمع والعداء للإسلام وضمن هذا السياق يقول أربكان: "كـــل واحـــد في الغـــرب يمتلك الحرية الدينية ولا أحد يستخدم الإكراه والعنف لإجبار الآخرين على قبول اعتقاده"[2].

ثالثاً: أربكان والإسلام السياسي

تمـــثّل نجم الدين أربكان منذ صغره بالأفكار الإسلامية، فسبق القول أنه كان تلميذاً مخلصاً للحركة الصوفية (النقشبندية) والشيخ كتكو وكونه قد دخل البرلمان نائباً عن أعرق مدن تركيا إسلاماً ألا وهي مدينة قونية، وأنه سواء في تصريحاته أو مـــؤلفاته قـــد تأثر تأثراً عميقاً بالمفكرين المسلمين المعاصرين من أمثال حسن البنا وســـيد قطـــب وأبو الأعلى المودودي وهو بلا شك وحسب شهادة المقربين منه وريـــث توجهاتهم[3]. لكنه تفرّد عن الحركات الإسلامية المعاصرة في اختيار طريق خـــاص مبعثه ولا شك خصوصية تركيا التي عاشت نظاماً حزبياً ديمقراطياً لأكثر من نصف قرن فضلاً عن الانقسام الطائفي والعرقي والأيديولوجي. فوجد أربكان بـــأن الإسلام هو وحده من يستطيع أن يجد الحلول لمشكلات تركيا المتجذرة التي استعـــصت علـــى الأحزاب سواء من اليمين أم من اليسار إذ يستوحي أربكان في ذلـــك مقولة جلال الدين الرومي إذ يقول: - "تعال بغض النظر عن الأصل الذي جئت منه ومن تكون، تعال وذوّب هويتك في الوقت المناسب". وعلى ما يبدو أن

---

(1) نـــور الـــدين، قبعة وعمامة، ص 61؛ هلال، المصدر السابق، ص 157؛ الجهماني، حزب الرفاه، ص 18.

(2) حرب، هل تتجه حركة أربكان للتشدد، ص 78.

(3) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 232.

أربكـــان لم يرَ مجال الحزب تركيباً مرناً يمكن تغيّره مع ظهور مشاركين أو أعضاء جـــدد، وإنما أراد أن يقبل المنتمين الجدد صياغته القائمة بمعنى أن لا يغيروا صيغته الـــتي تتـــصرف كمدرسة تصهر وتصيغ عقليته[1]. لكنه وبفعل التشريعات المشار إلـــيها لم يـــستطع التصريح بكون حزبه الرفاه حزباً إسلامياً إذ سعى أربكان إلى تغلـــيف اتجاهـــه الإسلامي بغطاء أخلاقي إصلاحي لذلك اختار أن يكون الإطار الذي ضم أيديولوجيته الإسلامية عنوانه النظام العادل لا النظام الإسلامي[2]. لكن ذلك لم يمنع الأحزاب الأخرى والشخصيات العلمانية من تشخيص الرفاه ورئيسه بأنـــه حزب إسلامي صريح ويرتبط ذلك بموضوع الديمقراطية، إذ رأى هؤلاء بأن الإســـلاميين لا يمكـــن أن يختاروا نظاماً سياسياً علمانياً وإذ تيسّر لهم الوصول إلى الـــسلطة ســـوف يـــسعون لإحداث تغيير جذري في الأسس الدستورية القانونية لتركيا[3].

أ - المجال الاقتصادي:

لـــيس مـــن المستغرب أن يكون الحل الإسلامي للمشكلات الاقتصادية التي كانـــت تـــركيا تـــرزح تحتها من بين أهم الحقول التي أسهب أربكان وحزبه في مناقـــشتها ويكفي القول بأنه قد أفرد في برنامجه (النظام العادل) حيزاً كبيراً نسبياً لمعالجة المشكلة الاقتصادية لخص بـــ (31) مادة من هذا البرنامج، وقد عالج في هذه المـــواد المـــسائل المتعلقة بدور الدولة في الاقتصاد وطبيعة العلاقة بين القطاع العام والقطـــاع الخاص والمشكلات الاقتصادية مثل البطالة والتضخم والديون الخارجية، فبالنـــسبة لأربكان إن هذا النظام سيقدم حلولاً لمعالجة مشكلات الاقتصاد التركي وإنقـــاذ سفينة الاقتصاد التركي من الغرق ولا يمكن للحلول التي قدمت لإصلاح الاقتصاد التركي أن تحقق برأي أربكان شيئاً وجوهر الحل الذي يقدمه أربكان هو إلغـــاء الفائدة والضرائب المتعسفة ومنع طبع العملة دون غطاء مالي، ويطبّق ذلك على الجوانب المختلفة للاقتصاد وفقاً للآتي:

---

(1) Yavuz, "Political Islam and the Welfare (Rafah) Party", p. 69.

(2) Ronni Margulies, "By Election Battle Hattle Hotsup", Middle East, no. 134, London: 1986, p. 15.

(3) Sayari, "Turkey's Islamist Challenge", p. 8.

بقدر تعلّق الأمر بدور الدولة بالعمليات الاقتصادية فإنه يرى أن الدولة يجب أن تتيح حرية السوق ولا تتدخل في الأسعار ولا تتقاضى أية فائدة والأهم أن تحدد سعر صرف ثابت لعملتها وضرائب محددة أمام أي مستثمر، لا بل دعا إلى تقنين الضرائب وتثبيتها ضمن الدستور لأن ذلك سيمنح المستثمر الثقة ويمكّنه من التخطيط للمستقبل دون قلق، ويستذكر أربكان بشيء من المرارة تدخّل الدولة في المشروعات الاقتصادية في أعوام السبعينيات عندما وأدت الحملة التصنيعية الضخمة التي أطلقها وتجاهلت مناطق الجنوب الشرقي لتركيا طويلاً، تدخل الدول في القروض قد أدى برأي أربكان إلى سياسة انتقائية فاشلة إذ زادت الأغنياء غنى ووقفت أمام إمكانية الطبقات الأدنى للقيام بالنشاطات الاستثمارية لأن القروض برأيه يجب أن (تكون من حق الجميع) وإلغاء الفائدة والضرائب العالية واستقرار صرف سعر الليرة التركية ستخفض من كلفة الإنتاج وتؤدي إلى رخص أثمان البضائع المنتجة وزيادة الطلب عليها فتزداد الحاجة للأيدي العاملة وبذلك يتم وضع حد للبطالة واستيعاب الأيدي العاملة، فبرأي أربكان، إن برنامج العمل لعام 1994 قد استوعب عشرة ملايين عامل بينما سيضاعف تطبيق النظام العادل برأيه هذا الرقم ثلاثة أضعاف[1].

ومن المنظور نفسه يرى أربكان أن زيادة الإنتاج نتيجة العوامل السابقة ستؤدي إلى تشجيع التصدير ومن ثمة دخول العملة الصعبة إلى تركيا فتقدم حلاً لمشكلات التضخم والديون إذ سيتحسن سعر صرف الليرة التركية وستجد فائضاً من العملة الأجنبية لتسديد ديونها الخارجية "فالتصدير سيوفر العملات لذلك ولن تطبع العملة دون غطاء مالي". وقد أثير النقد حول ما عُدَّ تصوراً خيالياً بالغ التفاؤل إلا أن أربكان يرد على هذا الاتهام بالقول: - "بأنه قد جرى فعلاً تطبيق بعض فقراتها في السبعينيات عندما كان حزبه ضمن حكومات الائتلاف وفي التسعينيات من خلال مديري البلديات من أعضاء حزب الرفاه"[2].

ومما لا شك فيه أن أربكان يصوّر نظاماً اقتصادياً إسلامياً وإن كان لم يصرح بذلك إذ جعل من الضروري أن يتلازم في أي إصلاح جذري للاقتصاد العاملان

(1) Erbakan Nicmettin, "20 Soru 20 Cevapta Adil Dozen"., s.6.
(2) Erbakan Nicmettin, "20 Soru 20 Cevapta Adil Dozen"., s.6.

المادي والروحي وهذا لا يتحقق برأي أربكان إلا "بأسلمة الاقتصاد" ويعقب على ذلـــك بالقول "إن نظام الاقتصاد في الإسلام هو طريق الثراء حيث يعمل على ثراء الإنسان ولكنه في النهاية يصنع إنساناً ثرياً تربى على الجوانب المعنوية"[1].

ب - المجال الاجتماعي:

كـــان للمجـــال الاجتماعي حيز لا يستهان به من اهتمام نجم الدين أربكان وحـــزبه الـــرفاه فتأسيساً على طروحاته في السبعينيات عندما قاد حزب السلامة الـــوطني واستثماراً للتجربة السياسية التي خاضها سابقاً. توجه الرفاه بالخطاب إلى الفـــئات التي كانت مهمشة سابقاً ومغيّبة سياسياً ضمن التقسيم التقليدي التركي المركـــز - المحيط[2]. ووجد أن حل هذه المشكلات في النظام العادل الذي طرحه، والـــذي دعا إلى العدالة وضمان البيئة الاجتماعية والاقتصادية وحماية ملكية الدولة والعلاقـــات الأسرية، ومما لا شك فيه أن كل ذلك ينطلق من مفهوم إسلامي لأنه يركـــز على الحلول الإسلامية بوصفها علاجاً للمشكلات الاجتماعية وسنجد في ممارسات الرفاه الكثير من التطبيقات لهذه الطروحات النظرية.

رابعاً: نشاطات حزب الرفاه

تأسيـــساً علـــى المبادئ السابقة وضع حزب الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان (رسمـــياً منذ عام 1987) برنامجاً مفصلاً لتحقيق أهدافه، شمل مختلف جوانب حياة المـــواطن التركـــي، وأن جهوداً مضنية قد استغرقت نحو عقد من الزمن هي التي جـــاءت بأربكـــان إلى الـــسلطة واشتملت عليها لبناء قواعد ومؤسسات الحزب وترسيخ صورة إيجابية عنه في ذهن الناخب التركي وهذه المجالات هي:

أ - المجال السياسي:

يعـــد حـــزب الرفاه أحد معابر الإسلام السياسي لصياغة أهدافه أمام المجتمع التركي، ولفهم حزب الرفاه في مبدئه السياسي وتنظيمه لا بد أن نفهم سلفه حزب السلامة الوطني الذي تأسس على أفكار نجم الدين أربكان نفسه، فحزب السلامة

---

(1) السيد، المصدر السابق، ص 262.

(2) Gûlalp, "Globalization and Political Islam…", p. 432.

مـــثل أولـــئك الـــذين لم يندمجوا كلياً على المستوى الاقتصادي والثقافي في المركز المتحضر بعبارة أخرى ممن ظلوا بعيدين عن مركز صنع القرار[1]. لكن ارتباط فكر أربكـــان بالممارســـة الـــسياسية الحزبية دفعه إلى بلورة موقف إسلامي خاص من الديمقـــراطية والممارســـات الحزبية، في دراسة عملية إعادة أسلمة مؤسسات النظم التـــركية السياسة التي تستدعي عملية جدلية من أعلى إلى أسفل من خلال ممارسة السلطة السياسية ومن أسفل إلى أعلى من خلال المشاركة السياسية[2].

إن عملـــية الأسلمة التدريجية للبيروقراطية الحكومية التي كانت المعقل الرئيس لسياسات كمال أتاتورك العلمانية خطوة مهمة نحو الهدف النهائي لحزب الرفاه نحو ما رآه البعض من إقامة دولة إسلامية في تركيا، ففي فترة ظهور حزب الرفاه ظلت المـــدارس العسكرية المؤسسة الوحيدة التي لا تقبل خريجي معاهد الأئمة والخطباء. وكـــان شعار "الرفاه إلى الحكومة والأئمة والخطباء إلى الجيش" إحدى الشعارات الـــتي رفعهـــا حـــزب الرفاه في الحملة الانتخابية في عام 1995[3]. وكان للحزب أهـــداف أساســـية منها تكوين هوية إسلامية تتجاوز القومية وبناء مجتمع ذي قيم وأخلاق، فحزب السلامة أجاز المتطلبات الشرعية والثقافية الإسلامية ولعب دوراً مؤثـــراً في تأكيد المصالح الدينية في السياسة التركية الحديثة، أما خليفته فقد وسّع قـــوته أفقـــياً وعمـــودياً باتجاه المؤسسات الحاكمة من خلال التشديد على الهوية والعدالـــة الاجتماعية. ويتفق معظم الباحثين على أنه على الرغم من أن الإسلام في تركيا يشترك بمزايا عديدة مع حركات إسلامية أخرى في الشرق الأوسط، إلا أنه تنامـــى وتتطور في بيئة اجتماعية وسياسية مختلفة جداً أعطته إطاراً ذا طبيعة فريدة فالأيديولوجية الإسلامية لتركيا مرتبطة مع القومية التركية بأسلوب فريد وتحديات المكـــونات العلمانية والهوية الأوروبية الكمالية تهيمن على الشكل الرسمي للقومية التركية[4]. ففي الوقت الذي تبدو فيه سياسات حزب الرفاه من حيث الشكل بأن صـــياغتها هي وفقاً للمفاهيم الإسلامية لكنها ثورية حقاً في محتواها، فعندما طلب مـــن (172) شخـــصاً أن يعرّفوا أبرز خصائص حزب الرفاه من خلال استبيان تمّ

---

(1) Gülalp, "Globalization and Political Islam…", p. 334.

(2) Makovzky, "How to deal Erbakan", p. 2

(3) ayari, "Turkey's Islamist Challenge", p. 4

(4) Gülalp, "Globalization and Political Islam…", p. 335.

إجـــراؤه في (آذار 1995) قال 70% منهم (النـــزاهة - العدالة - المساواة) ورأى آخـــرون أنهـــا (محاربة الرشوة والفساد وحماية التراث والقيم الأخلاقية ومساعدة المحـــتاجين والفقراء والصدق والوحدة والتضامن والقضاء على الدعارة والانحطاط الاجتماعي)، إن هذه الدراسة أكدت الانطباع عن حزب الرفاه بعد أكثر من عقد من الزمن على تأسيسه أنه حزب مستقيم بعيد عن الفساد السياسي والإداري الذي تميـــزت به بقية الأحزاب[1] وهذه السمعة أتاحت لحزب الرفاه أن يخرج من حلقة أصوات الإسلاميين إلى ما هو أوسع وتدلل مراسلة النيويورك تايمز NewYork Times في أنقـــرة بقـــول أحـــد الشباب الأتراك والذي يعمل في دكان يعيل أمه الأرملة "صـــديقتي مسيحية أحب السفر إلى أوروبا، وفي المساء أذهب إلى الملاهي وأشرب الخمرة كل هذا يعني أنني لا يجب أن أحب الرفاه إلا أنني أعطيته صوتي، فصوتي لم يكن للإسلام بل لأناس أنظف وأفضل"[2]. فقد أراد أربكان أن يكون حزب الرفاه حـــزباً ديمقـــراطياً شرعياً لا ينقلب على النظام القائم ويلجأ إلى الطرق الديمقراطية للوصول إلى هدف نهائي في تأسيس نظام مبني على الدين في تركيا[3].

ويـــرى آلـــن ماكوفـــسكي (الخـــبير في الشؤون التركية في معهد واشنطن للدراســـات الآســـيوية) أن مـــن الصعوبة بمكان تحديد ما إذا كان قادة الرفاه من الديمقـــراطيين الصادقين أو خلاف ذلك لأن الحزب لم يفرض سيطرته المطلقة على السلطة السياسية يوماً كما إن الرفاه ليس كياناً متجانساً متيناً، فقيادته أفراد يتوقون للمـــشاركة في العملية الديمقراطية وآخرون تحوم كثير من الشكوك حيال التزامهم بالنمط الغربـــي من الديمقراطية البرلمانية[4].

لذا، فإن هناك من يشكك بالتوجه الديمقراطي الإسلامي جزئياً لأن مسؤولي الحـــزب دأبوا على إرسال إشارات مختلطة ومبهمة، بينما قادة الحزب غالباً ما قالوا إنهم لا يعارضون الديمقراطية والتعددية السياسية[5]. أما أربكان فيذهب بعيداً جداً وبتناقض ظاهري حينما يعد الديمقراطية بأنها مجرد "واسطة لا غاية" أما الغاية فهي

---

(1) كرامر، المصدر السابق، ص 143؛ Erbakan, wike pedia, op. cit., p. 2

(2) الجهماني، أتاتوركية القرن العشرين، المصدر السابق، ص 84.

(3) Karmon, "Radical Islamic Political Groups in Turkey", p. 3.

(4) Makovzky, 'How to deal Erbakan", p. 4.

(5) Yauvze, "Political Islam and the Welfare…", p. 76.

إقامة "نظام السعادة" ويقول زعيم حزب الرفاه: "يجب أن لا ننسى أبداً أن الديمقراطية وسيلة وليست غاية، الغاية إقامة نظام السعادة فتحت اسم الديمقراطية يختار هذا فلاناً وذاك فلاناً لكن إذا كانت النتيجة بعد الانتخابات قيام (نظام الظلم) فلا تبقى قيمة لهذه الانتخابات والأشكال المنبثقة عنها"[1].

وبالمقابل يدّعي أربكان أن حزبه هو الوحيد المؤهل لإقامة ديمقراطية، حيث إنه منسجم مع فكرة إقامة حياة ديمقراطية على الطريقة الليبرالية والتعددية السياسية الواسعة وانتخابات دورية ومبدأ التناوب والتبادل الشرعي للسلطة، إذ أن تجربته السياسية الطويلة لم تسجّل خرقه للنظام الديمقراطي بدليل إذعانه لقرار إسقاط حكومته كما سيمر بنا لاحقاً.

إن استراتيجية حزب الرفاه هي إعادة صياغة مخيلة الأتراك إسلامياً بوصفهم يشكلون المجتمع الأخلاقي أو مجتمع الأخلاق، وكان للأخلاق أو كما صيغت باسم المعنويات حيز مهم في فكر نجم الدين أربكان وحزبه، فبالنسبة له إن المشروع التركي هو مشروع المجتمع التركي الذي يحظى بمباركة الرموز المقدسة ويستمد إلهامه من التجربة العثمانية، فقد عبّر عن الفكرة الإسلامية وفق رموز تاريخية تناغي تلك المخيلة وكانت عبارة (المعنويات والقيم هي القاسم المشترك لأغلب خطابات وتصريحات نجم الدين أربكان وسواه من منظري حزب الرفاه) إذ يذكر أربكان ضمن هذا السياق قائلاً: - "لو أردنا الوصول إلى النجاح، فيلزم علينا إحياء الشعور الوطني أولاً، فالأخلاق والمعنويات في مقدمة العناصر الواجب إحياؤها ضمن الشعور الوطني"[2].

وارتباط الحديث عن الإسلام والأتراك ومجتمع الأخلاق يقود أربكان لبعث الحديث عن الإمبراطورية العثمانية فيقول: - "إن أمتنا صاحبة أعظم وأشرف تاريخ فقد أسست حضارات نموذجية وأضاءت الطريق للبشرية وعلمت الإنسانية كيف تكون الأخلاق والفضيلة وإدارة العالم ووجهته"، ويرى أن الأساس الذي اعتمدت عليه الأمة في بناء حضارتها هو الإيمان إذ قال: - "وبينما كانت أمتنا تحرز هذه الانتصارات والنجاحات لا شك أن الإيمان كان يشكل مصدر قوتها

---

(1) هلال، المصدر السابق، ص 158؛ نور الدين، قبعة وعمامة، ص 69.

(2) السيد، المصدر السابق، ص 254.

الأساسية". وعند حديثه عن مجد الإسلام وتاريخه الحافل بالانتصارات يذكر بطولات السلاطين محمد الفاتح وسليم الأول وسليمان القانوني (1520-1566) وموقف السلطان عبد الحميد الثاني ويقوم بتوظيف تلك الرموز التاريخية العثمانية للتأكيد على أثر الإسلام في صنع الأمجاد والوصول إلى الريادة والرفعة[1].

ب - المجال الاقتصادي:

شهدت حقبة الستينيات والسبعينيات توسعاً كبيراً في الصناعات التحويلية في تركيا على غرار عدد من دول العالم الثالث، وكذلك تمّ هذا الأمر من خلال سيطرة الدولة على عملية التصنيع، وقد تميزت هذه العملية في تركيا بقيام نوع من التحالف بين الدولة وفئة كبار الصناعيين المنضوين ضمن اتحاد غرف الصناعة والتجارة والمتمركزين جغرافياً في غرب تركيا وتحديداً في إستنبول وأنقرة، وإذا كان أربكان قد تولى يوماً رئاسة هذا الاتحاد فإنه كان ناقماً وناقداً شديداً له ووصفه بأنه (هيئة كومبرادورية ماسونية للأقلية)[2] بسبب ضعف تمثيل تجار الأناضول وصناعييه الصغار الذين نموا مع الوقت مستفيدين من جملة متغيرات عاشتها تركيا وعاشتها المنطقة، فبالنسبة لتركيا كان صعود الإسلام السياسي على أثر انقلاب عام 1980 قد رافقته عملية تحرير للاقتصاد تبناها تورغوت أوزال رافقها ظهور طبقة برجوازية محافظة جديدة مستفيدة من تخفيف الدولة لسيطرها على الاقتصاد[3]. وهي طبقة تألفت غالباً من تجار وصناعي شرق تركيا وكذلك من الفئات المهمشة وصغار رجال الأعمال في إستنبول وأنقرة، وقد تألف هؤلاء جميعاً في اتحاد غرف باتحاد رجال الأعمال المستقلين (MUSIAD) ليكون مقابلاً ومعارضاً للاتحاد السابق المهني (اتحاد Tusiad) ومما يثير الانتباه أن تستقطب الأفكار الإسلامية هؤلاء فيصبحون من أنصار الأحزاب ذات التوجه الإسلامي التي وقفت موقفاً معارضاً للدولة وسياساها، وقد أثمر هذا التحالف عن تضاعف قوة الطرفين [الإسلامي والصناعي الناشئ]، إذ نمت هذه الطبقة وأصبحت ذات ثقل كبير في الاقتصاد التركي مثل (شركات أولكر وقومباسان وإخلاص وإتقان

---

(1) المصدر نفسه، ص 249.

(2) الجهماني، حزب الرفاه، ص 8.

(3) يافوز، المصدر السابق، ص 11.

ويمـــباش) وخطرها على المؤسسات التقليدية فأطلق عليها تسمية (النمور الخضر)، نـــسبة إلى اللون الأخضر الذي يرمز للإسلام، أما بالنسبة للأحزاب وفي مقدمتها حـــزب الرفاه فقد قدمت هذه الشريحة له الدعم المادي وتحشيد الجماهير حوله[1]. فقد فتحت شركات جديدة يمتلكها إسلاميون أو مستثمرون إسلاميون وتأسست أيضاً البنوك الإسلامية بدون فائدة، مثل (البركة تورك) و(فيصل فيناس) فضلاً عن (بـــيت كـــويت فيـــناس)، في الـــوقت نفسه فإن الجماعات المحافظة وجدت في التوجهات الإسلامية التي طورها قادة الانقلاب أرضاً خصبة لتطوير حزب الرفاه، فمع بداية مشاركة عامة المسلمين في هذا النظام وفي التغيرات الاقتصادية والسياسية والتعليمـــية حسب نظرتهم عندها اكتسبت الدولة الشرعية بنظرهم، وهذه الجماعة أرادت أن تـــدخل الإسلام من القمة إلى القاعدة وأتاحت المجال لتوغل الجماعات الإســـلامية فـــيها مـــثل حزب الرفاه وهكذا أصبحت العلاقة المتبادلة بين الدولة والإسلاميين متطورة ومتنامية[2].

ج – المجال الاجتماعي:

يمكن أن يفهم الأساس الاجتماعي للإسلام السياسي في تركيا بأنه يتألف من شرائح اجتماعية واقتصادية مختلفة، على الرغم من وجود اختلافات في الاهتمامات والدوافـــع وراء دعمهـــا للإسلام السياسي، فإن هذه الشرائح المختلفة موحّدة في معارضـــتها للكمالـــية وتعبيرها السياسي من خلال التأكيد على الهوية الإسلامية. فعـــندما ظهـــر حزب الرفاه على المسرح السياسي سعى لتكوين ونقل أو تحويل أنـــصاره باتجاه هوية إسلامية جديدة يمكن أن تحتوي هذه الاختلافات، لأن حزب الـــرفاه خلافاً لبقية الأحزاب في تركيا لديه أيديولوجية جاهزة لكن هذا لا يعني أن الحـــزب كـــان سلبياً يقبل أعضاءه وفقاً لأفكارهم وانتماءاتهم، فعلى سبيل المثال عـــندما وافق الحزب على قبول الهويات المختلفة كان يتصرف كواسطة بين هذه الهويات[3].

---

(1) نـــور الـــدين، المـــواجهة بـــين الـــرفاه والعـــسكر، ص 43؛ يافـــوز، المـــصدر السابق، ص 12.

(2) هلال، المصدر السابق، ص 154؛ Poulton, "The Turkish State and Democracy", p. 11.

(3) كرامر، المصدر السابق، ص 148.

ومما هو جدير بالاهتمام مقارنة أداء حزب الرفاه الانتخابي مع دور سلفه حزب السلامة الوطني في السبعينيات، فقد كانت قاعدة حزب السلامة متمركزة في المحافظات ذات المستوى المتوسط من ناحية التنمية في حين استقطب حزب الشعب الجمهوري أصوات سكان المدن[1]. أما في الثمانينيات والتسعينيات فقد وعى حزب الرفاه ذلك وأفاد من جملة المتغيرات السياسية في تركيا فتوجه صوب المدن مقدماً بديلاً قوياً للديمقراطيين الاشتراكيين من جهة وللديمقراطيين من جهة أخرى، فبالنسبة للفئة الأولى نجح الرفاه في مخاطبة الفقراء والمحتاجين والدفاع عنهم وجمع بين العمال ورجال الأعمال تحت سقف واحد وحاول أن يوحدهم في هوية إسلامية واحدة[2]. ونجح في مخاطبة الفقراء بلغة تعبّر عن العدالة والمساواة الاجتماعية ويملأ الفراغ الذي نشأ عن انهيار سلطة الدولة والأيديولوجية الاشتراكية. وفي الوقت نفسه نجح الرفاه في مخاطبة أحزاب اليمين واستمالتها لجانبه بسبب نجاحه في بلورة مفهوم جديد للإسلامية التركية التي تستطيع أن تصمد في مواجهة تحديات ما بعد القومية وما بعد الاشتراكية فقد لعب حزب الرفاه دوراً أساسياً في إعادة التنشئة الاجتماعية[3].

كان حزب الرفاه قادراً على ضخ أو تغذية شكل هوية إسلامية فوق القومية بطرائق عدة فقد لعب دور الناقل لأصوات الجماعات الإسلامية إلى عامة الناس، ويمثل مصالح الإسلاميين في البرلمان التركي وأصبح وسيلة للإسلاميين للانتقال إلى إدارة البلديات المحلية والبيروقراطية، وأكثر من ذلك استمر في توظيف الإسلاميين في دوائر الدولة[4].

لعب حزب الرفاه دوراً أساسياً في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية للجماعات الإسلامية من خلال تعبئتهم للمشاركة في النظام السياسي وخلافاً لبقية الأحزاب التركية فإن حزب الرفاه هو تعبير مؤسساتي عن الحركة الاجتماعية الحديثة التي تجاهد من أجل إعادة تعريف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق الوسائل السياسية[5].

---

(1) Gülalp, "Globalization and Political Islam", p. 342.
(2) Yavuz, "Political Islam and the Welfare...", p. 73.
(3) Gülalp, "Globalization and Political Islam", p. 342.
(4) Heper, "Turkey yesterday today and tomorrow, p. 3.
(5) Yavuz, "Political Islam and the Welfare...", p. 76.

كما جاء نجاح الرفاه لدفاعه عن مصالح الفئات الاجتماعية المهمشة والمؤلفة من ثلاث فئات: الفئة الأولى قاعدة المحيط التي تمثل أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة وهم في الأغلب من الولايات وكانت مصالحها ضد مصالح أصحاب رؤوس الأموال الكبار المتمركزين أساساً في إستنبول[1].

أما الفئة الثانية فتمثل الطبقة الوسطى المهنية والمؤلفة من خريجي الجامعات من ذوي خلفيات محافظة غالباً من الولايات وهؤلاء بدأوا يجابهون النخبة المهنية في المراكز التي كانت في الأساس داعمة لبقاء الكمالية في تركيا، إلا أن هذه الفئة الجديدة (خريجو الجامعات من المحافظين) استغلت التوجه نحو تأكيد الهوية الخاصة فجعلت نفسها معياراً شرعياً للمثقف[2].

أما الفئة الثالثة الأخيرة المتمثلة بالطبقة العاملة التي كانت هويتها الهامشية قد تشكلت من المهاجرين المتمركزين في أطراف المدن ممن كانوا عاجزين في الحصول على عمل ثابت وكانت أدوارهم هامشية خلافاً للطبقة العاملة والراسخة الجذور والمتمركزة من خلال صلاتها الرسمية مع الدولة، فهذه الفئة كانت متأرجحة تنجذب نحو هذه الحركة أو تلك من الحركات السياسية فجاءت جهود حزب الرفاه في تعبئة حركة تقوم على الجماهير، وشعاراتها في الدرجة الأساس كانت موجهة إلى هذه الفئة الاجتماعية دون أن ينسى الحزب أن يكسب أيضاً الطبقة العمالية الأصلية[3].

كما عرّف حزب الرفاه الشعب بأنهم المسلمون بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والطبقية فهو يؤكد على التضامن الإسلامي أكثر من تأكيده على التضامن العرقي أو الطبقي، بعبارة أخرى فإن المجتمع بالنسبة للحزب مؤلف من المسلمين الذين يوحّدهم الإيمان وتوحّدهم ممارسة الصلاة والصوم ولقد دأب أربكان على [تكرار] مقولة جلال الدين الرومي الذي يقول: - "تعال بغض النظر عن الأصل الذي جئت منه ومن تكون؟ تعال وذوّب هويتك في الوقت المناسب"[4]. بناءً على ذلك بذل الرفاه قصارى جهده بين أوساط العمال

(1) Gülalp, "Globalization and Political Islam", p. 342.
(2) yavuz, "Political Islam and the Welfare…", p. 73.
(3) Sakallioglu, "Parameters and strategies of Islam…", p. 2
(4) Yavuz, "Political Islam and the Welfare…", p. 76.

والفلاحـين وأبـناء الأحـياء الفقيرة في الوقت الذي كانت الأحزاب العلمانية مـشغولة بـصراعاتها وانشغال رجال السياسة بصراعاتهم في إقرار الميزانية العامة كان الرفاه يسعى إلى معالجة ما يمكن إصلاحه وتقديم المساعدة في محاربة الفساد والرشاوى وتقديم الخدمات[1].

ولتحـسين الوضـع الاجتماعـي لتلك الطبقات قام حزب الرفاه بفعاليات اجتماعـية محلية مثل جمع الزكاة وبناء المدارس والعيادات الطبية، إلى بناء مساكن شـعبية وتوزيعها على قاطني الأكواخ في المدن فضلاً عن ذلك قيام عضوات الرفاه بـزيارات لبيوت الفقراء ومشاركتهم مناسباتهم لكي يشعر الناس بوجودهم فضلاً عـن ذلـك تقديم المساعدات المالية للمحتاجين، فقد تمثّل نشاط حزب الرفاه في الـبلديات التي كان يترأسها بتوزيع الخبز والمحروقات والماء والمواد الغذائية ولوازم التدفـئة وتقـديم الرعاية الصحية في المستشفيات بالمجان أيضاً إلى جانب مساعدة العمـال المحـتاجين[2]. إن سياسة الرفاه لا تكتفي بتقديم الخدمات للناس المحتاجين فقط وإنما أسهمت في تفسير رموز التاريخ التركي وصاغت مخيلة المسلم عن الحياة الـسياسية والاجتماعـية بمعـنى أنها قدمت أو فرضت تفسيراتها الخاصة بالإسلام والـتاريخ التركـي فمن خلال ذلك سعى الرفاه لكي يصبح قوة سياسية وفكرية مهيمنة لأن الإسلام قد تجسد اجتماعياً في مختلف أشكال الحياة وأنه أكثر تأثيراً في تعبـئة الجموع من القومية والاشتراكية، بسبب مرونة نظامه وأنماطه وبسبب القيم الرموزية له[3].

لـذا، فإن حزب الرفاه ليس مجرد حزب وإنما حركة اجتماعية إسلامية تهدف لإعادة التقاليد الإسلامية للمجتمع. فقد سجلت البلديات التي يترأسها الإسلاميون مـنذ الانتخابات المحلية عام 1994 بأنها حققت علامات عالية لا سيما فيما يتعلق بالحـد مـن الفساد في دوائر الدولة وتقديم الخدمات البلدية لإحياء الطبقة العاملة فـشاع عن الرفاهيين (أصحاب الأيدي النظيفة) فمثلاً تمكنوا في بلدية أنقرة خلال خمسة أشهر من ضبط حالات التسيب والاختلاسات التي حدثت في عام 1993 في

---

(1) هل ينقذ الرفاه تركيا من عجزها الاقتصادي، مجلة النور، ع121، الكويت، 1994، ص 32.
(2) قضايا دولية، ع214، ص 8.
(3) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 287؛ Gülalp, "Globalization and Political Islam", p. 343

شركة الباصات إذ بلغت الخسائر بحدود تريليون ليرة تركية، كما تمّ غرس أكثر من مليون شجرة بأنحاء مدينة إستنبول، فضلاً عن ذلك تمّ تقديم منح دراسية لـ (200) ألف طالب طوال مدة الدراسة وفي المراحل التعليمية كافة وغير قابلة للرد، كذلك قيام رئيس بلدية إستنبول رجب طيب أردوغان(*) بتقديم مساعدات مالية لكل العاملين بالبلدية تراوحت بين (100-320) دولاراً وعددهم ما يقرب من (12) ألف مواطن مع الأخذ بنظر الاعتبار استقلال البلديات مالياً عن مؤسسات الدولة[1]. وفسّر رجب طيب أردوغان فوز الرفاه بأصوات الناخبين في عام 1994 إلى الخدمات التي قام بها الرفاهيون فعلى سبيل المثال كسب الحزب أصوات حي بيلوغلو والمعروف بنواديه الليلية والعبث والدعارة في الوقت الذي تصور البعض أن وجود رقابه بلدية تتسم بطابع ديني أمر غير وارد، وهذا غير صحيح فيذكر أحد مساعدي أردوغان قائلاً: - "إن حزب الرفاه هو حزب هؤلاء الناس الذين يريدون السلام أهم شيء في حياتهم، وأن الرفاه ليس حزباً دينياً فهو يمثل رسالة وهي أننا نريد نظام ونسعى لتحقيق السعادة للناس"[2]. وفسر أربكان في معرض رده حول أسباب تصاعد نجم حزب الرفاه في تركيا قائلاً: "الأمر يرجع في حقيقته للإهمال الإنساني الذي تعرض له المواطن والمستوى الاجتماعي الذي يعيش فيه داخل تركيا"[3].

د - المجال الثقافي:

إن التوجه الإسلامي لحزب الرفاه ليس إسلاماً سياسياً فحسب وإنما إسلاماً شعبياً وثقافياً يكرس نفسه للتطور التدريجي وللتحول الثقافي الطويل الأمد لتحويل

(*) رجب طيب أردوغان: - ولد في إستنبول عام 1954 وأكمل تعليمه في مدارس الأئمة والخطباء، وحصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد والأعمال، وأنضم إلى حزب السلامة في السبعينيات، ثم التحق بحزب الرفاه عام، 1983 ورشح عمدة لإستنبول عن الحزب في آذار عام 1994 إذ اختاره أربكان لهذا المنصب لمهاراته الخطابية، ثم تم تعيينه رئيسا لمجلس بلدية إستنبول. للمزيد من المعلومات ينظر: Recep Tayyip Erdogan, Wiki podia, vrl/en. wiki pedia. org/Recep-Tayyip.

(1) Sirn Tekleli, "Turkish Women and Rafa Party", Middle East, 1996, IJMES, p. 28.

(2) مقابلة شخصية مع رجب طيب أردوغان، مجلة النور، ع121، كانون الأول، السعودية 1994.

(3) سعد عبد المجيد، الفقر في تركيا، مجلة قضايا دولية، ع358، س3، إسلام أباد، باكستان 1996، ص 24.

الهيكل الشرعي للنظام السياسي، فعندما مرّت الأحزاب السياسية والأيديولوجيات القائمة بالأزمات استفاد الرفاه من كونه لم يكن في السلطة. فضلاً عن ذلك إن ظروف المعارضة السياسية التي عمل من خلالها جعلت من رؤاه الثقافية الرمزية تبدو كأنها سياسة حقيقية بمعنى (اتبع الرفاه سياسة إعادة تثقيف المجتمع بثقافة إسلامية و لم يكن متهالكاً للدخول في اللعبة السياسية لا سيما في النصف الأول من التسعينيات التي تجلت فيها عناصر العجز لدى الأحزاب الموجودة في السلطة وبرز فيها دور أربكان والرفاه ناقداً لهذا العجز فقد نمت طبقة من المثقفين دعمت الإسلام السياسي وميزت نفسها بغزارة المؤلفات الإسلامية في الثمانينيات والتسعينيات، فضلاً عن تأسيس دور نشر إسلامية استوعبت هذه المؤلفات كما أن ظهور شريحة من طلاب الجامعات ومن طبقة الحرفيين الشباب تدعم الإسلام السياسي كان أمراً جديداً لأن المثقفين المستغربين كانوا أصحاب هوية واحدة وإن التحديث في تركيا قد خلق نخبة مستنيرة بيروقراطية كان التحديث بالنسبة لهم مرادفاً لعملية التغريب[1].

تبنّى المثقفون الإسلاميون من خريجي الجامعات مواقف جديدة من التقدم من بينها معارضتهم لسيطرة النخبة الكمالية العلمانية التقليدية التي كانت تنظر إلى التراث الإسلامي والنظم الإسلامية بأنها تعيق التطور، في الوقت الذي استند الرفاه على صيغة جديدة من التوعية تقوم على تعليم العامة (المجتمع) وعمل على توسيع أثر الصحافة المطبوعة وتحويل صورة الإسلاميين من رجال الدين التقليديين إلى خريجي الجامعات المتحضرين، وتأسيس (تحول إلى مؤسسات) هذه الحركة الاجتماعية تحت قيادته لذلك فإن أغلب الجماعات الإسلامية البارزة والطرق الصوفية كانت على تواصل مع حزب الرفاه[2]. من خلال عوامل مساعدة مثل دورات القرآن الكريم التي تكتسب صفة قانونية رسمية إذ شهدت زيادة في أعدادها مرتين للأعوام 1979-1990 كان عددها في عام 1979 (2610) دورة. أما في عام 1990 وصل إلى (5197) وبطبيعة الحال فإنها شهدت زيادة بأعداد طلابها بصورة مضاعفة بلغت أربع مرات إذ كانت عام 1979 تضم (68486) طالب. أما

---

(1) Sakallioglu, "Parameters and strategies of Islam", p. 247.

(2) Yavuz "Political Islam and the Welfare...", p. 170.

في عـــام 1990 وصل إلى (290) ألف طالب، ومن المعروف عن هذه الدورات أنها تعـــادل المرحلة المتوسطة ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات، كما شهدت تركيا في حقبة الثمانينيات زيادة هائلة في بناء عدد من الجوامع بلغت نسبة (1500–2000) فـــضلاً عـــن معاهد إمام خطيب التي تخرج أئمة مساجد[1]. إن غالبية الجماعات الإســـلامية الجديدة أرادت لها مجالات حرة خارج سلطة الدولة تستطيع من خلالها التعـــبير عـــن آرائها[2]، وأن تخلق لها هويات جديدة لفضاءات جديدة (يني شفق) Yeni Şefek وصـــحيفة يومية (الجمعة) وقناة (سبعة) Yedi Kanal الخاصة ومجلة (الإسلام)[3].

المبحث الرابع: الرفاه والانتخابات البرلمانية 1987-1995

أولاً: الرفاه وانتخابات 1987-1991

مـــع اســـتمرار الحظـــر المفروض على القادة السياسيين ومنهم أربكان منذ الانقلاب العسكري الثالث في 12 أيلول 1980، ومنعه من مزاولة نشاطه الحزبـــي مـــثله مثل ديميريل وأجاويد وألب أرسلان، خلال تلك المدة ظل حزب الرفاه تحت قـــيادة أحمد تكدال إلى أن تمّ إلغاء ذلك الحظر بتعديل دستوري أقرّ عودة النخب السياسية القديمة مما أتاح الفرصة لتسلم أربكان قيادة الحزب[4].

ومـــع عـــودة أربكان إلى الحياة السياسية برز التيار الإسلامي متمثلاً بحزب الرفاه وضمن الصيغ الديمقراطية[5]. فاستطاع الإسلاميون من خلال مشاركتهم في الانـــتخابات الـــبرلمانية مـــن طرح بعض القضايا الحرجة التي تجاهلتها الأحزاب الـــسياسية الأخرى لمدة طويلة مثل الفساد ومحنة فقراء المدن وتزايد انعدام القانون وزيـــادة العـــنف في المدن التركية الكبيرة على جدول أعمال البرلمان[6]. فضلاً عن

(1) نور الدين، قبعة وعمامة، ص 32؛ هل ينقذ الرفاه من عجزها الاقتصادي، المصدر السابق، ص 38.
(2) نور الدين، تركيا الحائرة، ص 93.
(3) حرب، آلية الحركة الإسلامية، ص 134.
(4) هلال، المصدر السابق، ص 156؛ "Turkey and Rafa party", p. 2.
(5) Yavuze, "Political Islam and the Welfare", p. 71.
(6) Ibid, p. 76.

ذلك حاول أربكان وجماعته في مرحلة حزب السلامة والرفاه أن يساهموا في صنع مفاهيم جديدة في العمل السياسي، لا بل للفكر السياسي الإسلامي من خلال تطوير المنظور التقليدي للإسلام الذي يحصره في الجوامع والتكايا لإعطائه دوراً فاعلاً في صياغة مفاهيم المجتمع في شتى مجالات الحياة، فحدثت حركة بدأت مع حزب السلامة الوطني وتواصلت معه من أجل خلق مواءمة بين عملية التحديث غير الإسلامية وبين الإسلام على أسسه الصحيحة[1]، بهدف الاستجابة للتطلعات التحديثية لقاعدها، وتمّ ذلك من خلال تبني عناصر متنوعة ومختلفة داخل القنوات الانتخابية وخارجها ويبدو أن البرنامج الشامل المتصاعد الذي تبنّاه حزب الرفاه قد جنى ثماره في انتخابات 1991-1994، فمستويات التنظيم داخل الإسلام السياسي قد ميّزت قالبها الجديد عن الإسلام الشعبي الذي كان سائداً في الماضي، فالطرق الصوفية مثلاً احتلت دوراً مهماً لتعزيز الحظوظ الانتخابية للأحزاب السياسية كما هو الحال مع حزب الوطن الأم بين 1983-1991، وحزب الرفاه بعد ذلك، فقد حصل حزب الوطن الأم على دعم (الطرق الصوفية - النقشبندية - السليمانية - النورسية) فزادت فعاليته السياسية[2]. لذا لم يكن حزب الرفاه حزبا أصولياً أو سلفياً وإلا لحظر من مزاولة السياسة فالمطالبة بقيام دولة إسلامية تعدّ جريمة يحاسب عليها القانون لذا تعامل الرفاه مع القضايا القومية من منظور إسلامي وبصياغة مفردات إسلامية، وهذا ما عكسه استطلاعاً للرأي جرى في تركيا حينذاك إذ تبين أن (41%) من الذين صوّتوا لصالح حزب الرفاه من العلمانيين[3].

إن تركيا قدمت مثلاً على إمكانية دمج الحركات الإسلامية ضمن النظام الإسلامي الديمقراطي وذلك من خلال أصوات الناخبين وتوسيع حدود المشاركة السياسية فهي بذلك حفظت وحمت وقوّت ديمقراطيتها ومجتمعها المدني[4].

---

(1) Sakallioglu, "Parameters and strategies of Islam…", p. 248.

(2) Yavuz, "Political Islam and the Welfare", p. 77.

(3) هلال، المصدر السابق، ص 162.

(4) نور الدين، تركيا الحائرة، ص 65.

خــاض حزب الرفاه مع الأحزاب السياسية التركية وهي: حزب الوطن الأم بزعامة تورغوت أوزال وحزب الطريق الصحيح بزعامة سليمان ديميريل، والحزب الديمقراطــي الــشعبــي بزعامة أردال إينونو، وحزب اليسار الديمقراطي بزعامة بولــنت أجاويــد، وحــزب الديمقــراطية الإصلاحي بزعامة إيكون أده بالي[1] الانــتخابات العامــة يــوم الأحد الموافق 29 تشرين الثاني 1987 في جو سياسي مــستقر[2]، فنال حزب الرفاه 1.717.425 صوتاً أي بنسبة 7.2% لكنه مع هذا لم يــتمكن مــن تحقــيق نــسبة 10% التي تضمن له الحصول على مقعد في البرلمان التركي[3].

جدول رقم (6)

يوضح نتائج الانتخابات البرلمانية العامة في تركيا عام 1987[4]

اسم الحزب	نسبة الأصوات	عدد المقاعد	النسبة المئوية
حزب الوطن الأم	36.3	292	64.89
الحزب الديمقراطي الشعبي	24.8	99	22.00
حزب الطريق الصحيح	19.1	59	13.1
حزب اليسار الديمقراطي	8.5	-	0.10
حزب الرفاه	7.2	-	-
حزب العمل القومي	2.9	-	-
حزب الديمقراطي الإصلاحي	0.8	-	-
المستقلون	0.4	-	-
المجموع	**%100**	**450**	**%100**

(1) روبنسن، تركيا والشرق الأوسط، ص 57؛ صحيفة أضواء الأنباء، تشرين الثاني 1987.
(2) صحيفة أضواء الأنباء، كانون الأول، 1987.
(3) روبنسن، المصدر السابق، ص 57؛ Yavuz, "Political Islam and the Welfare..", p. 71.
(4) معوض، صناعة القرار، ص 309.

وممـــا تجدر الإشارة إليه أن لحزب الرفاه وزعيمه موقفاً معارضاً إلى جانب أحـــزاب المعارضـــة لحكـــومة أوزال في أدائها ومعالجتها للقضايا الاقتصادية والاجتماعـــية، بدأ في نقد الأزمة الاقتصادية التي بدأت تغرق فيها تركيا أواخر الثمانينيات (محدودية سياسة التحرير الاقتصادي) التي طبّقها حزب الوطن الأم، فقد أشار إلى ذلك بالقول: "إن أوزال حصل على القروض الكبيرة من الخارج ممـــا أدّى إلى ارتفاع حجم ديون تركيا الخارجية من 13.5 مليار دولار إلى 50 ملـــيار دولار خلال سنوات حكمه الست [1983-1989]"، ورأى أربكان في ذلـــك أثـــراً ســـلبياً على اقتصاد تركيا إذ يقول: - "إن على تركيا أن تسدِّد الفائـــدة على هذه الديون بمعدل 8.5 مليار دولار سنوياً، الأمر الذي انعكس سلباً على الحياة المعيشية للمواطن التركي وأدّى إلى حصول الغلاء الفاحش في تـــركيا"، واتهـــم الحكومة بأنها تسعى لتنفيذ المخططات الصهيونية العالمية في تركيا[1].

وفي معـــرض حديثة عن تلك القروض انتقد أربكان أوزال قائلاً: - "إن تلك القـــروض التي منحت لتركيا في عهد أوزال لم تستثمر في خدمة البلد" وعلى حدّ قـــول أربكـــان "إن هـــذه القروض كانت تستثمر في فتح الفنادق السياحية على سواحل البحار كما قام أوزال ببيع المعامل الثقيلة التي أنشئت من قبلنا مما أدّى إلى انخفـــاض شعبيته" فضلاً عن موقف حزب الرفاه واحتجاجه على بعض الممارسات التي عدّها مخالفة للأخلاق والذوق العام مثل انتشار ظاهرة البغاء والإباحية في نشر الإعلانـــات وصـــالات لعب القمار وتناول المشروبات الكحولية متهماً الحكومة بـــالانحلال والتراخي[2]، وعلى الرغم من أن النسبة التي حصل عليها حزب الرفاه كانـــت ليست ذات أهمية كبيرة قياساً بالأرقام الكلية إلا أنها بينت طاقاته التنظيمية بـــشكل غـــير متوقع[3]. ونظراً لسوء الأوضاع الداخلية في الساحة التركية نتيجة سياســـات أوزال خـــلال رئاسته للحكومة الأولى التي كانت تؤكد على النشاط الاقتصادي بالدرجة الأساس وإهماله لأية محاولة للقيام بتغيير أو تعديل القوانين غير

(1) Fredrick Painto, "His Crown his Throne and all", Time, no. 44, (New York: 1991), p. 10

(2) ظاهر، المصدر السابق، ص 45-46.

(3) "Turkey and Rafa party", p. 2.

الديمقراطية والمعتمدة على جميع مناحي الحياة كالتعليم والقضاء والإعلام والأحزاب السياسية منطلقاً من فلسفته التي تؤكد على عبارة الاقتصاد أولاً ثم الديمقراطية[1]. فضلاً عن ذلك شهدت تركيا المزيد من التوترات مثل ظاهرة العنف السياسي وظهور نشاطات الحركات المسلحة والمتمثلة بالمنظمات الإسلامية المتشددة وزيادة فعاليات حزب العمال الكردستاني PKK، فضلاً عن ذلك عودة ظاهرة الاغتيالات السياسية إذ تعرّض أوزال نفسه في 18 حزيران 1988 لواحدة من تلك العمليات[2].

وأمام تلك الأحداث طرح أوزال فكرة تقديم موعد انتخابات البلدية والمزمع قيامها في آذار 1989 إلى تشرين الثاني 1988 للحفاظ على شعبية حزبه لإحساسه بتراجعه بسبب تلك التطورات، ولتمرير هذا الطرح تمّ عرض الأمر على الشعب لإجراء تعديل للمادة (127)[*] من الدستور[3]. فكانت نتيجة الاستفتاء الشعبي مفاجأة كبيرة لأن الغالبية صوتوا بـ "لا"[4]. وتأسيساً على ذلك تمّ إجراء الانتخابات في موعدها المقرر في 26 آذار 1989[5]. فشارك فيها سبعة أحزاب سياسية رئيسية إلى جانب مرشحين مستقلين للمنافسة وبدأ حزب الرفاه بنشر حملته الانتخابية ابتداءً من 19 آذار 1989 ولكونه حصل في الانتخابات السابقة على أكثر من 7% من الأصوات منح فرصة الاستفادة من أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة لغرض بث برنامجه الانتخابي[6].

---

(1) فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ص 443.

(2) Zurcher, op. cit., p. 87.

(*) المادة (127): - تتضمن هذه المادة نص إجراء انتخابات بلدية كل خمس سنوات لغرض انتخاب أمناء المدن ورؤساء البلديات، للمزيد، ينظر: دستور 1982 المادة (127)، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل، وحدة البحوث المترجمة، ترجمة: صلاح سليم.

(3) Zurcher, op. cit., p. 88.

(4) صحيفة أضواء الأنباء، 13 أيلول 1988.

(5) الانتخابات البلدية والمحلية، صحيفة أضواء الأنباء، 17 آذار 1989، ع1، ص 1.

(6) صحيفة أضواء الأنباء، 20 آذار 1989.

جدول رقم (7)

يوضح نتائج الانتخابات المحلية (البلدية) في تركيا 1989[1]

الأحزاب	مركز المحافظات	مركز الأقضية	النواحي	النسبة المئوية
الحزب الديمقراطي الشعبي	40	247	296	28.49
حزب الطريق الصحيح	16	179	314	25.22
حزب الوطن الأم	2	138	377	21.88
حزب الرفاه	5	15	45	9.8
حزب اليسار الديمقراطي	-	10	27	8.78
حزب العمل القومي	30	10	10	4.26
حزب الديمقراطية الإصلاحي	-	3	3	0.98
المستقلون	1	29	29	0.50

وقد حقق حزب الرفاه في هذه الانتخابات نتيجة جيدة بلغت 9.8% لارتفاع نسبة أصوات الناخبين وقد فسر أربكان ذلك بقوله: - "تعتبر انتخابات البلديات التي جرت بتاريخ 19 آذار 1989 مهمة جداً بالنسبة لتركيا"[2].

وفي سؤال موجّه لأربكان حول الدور الذي يسعى حزبه القيام به على الساحة التركية بشكل عام؟ أجاب أربكان: - "إن حزب الرفاه انطلاقاً من مبادئه الوطنية يريد أن يخلص تركيا من مخططات الإمبريالية الغربية والصهيونية العالمية، وعندما أرادت الصهيونية إنشاء دولة إسرائيل جعلت سقوط الدولة العثمانية شرطاً أساسياً لذلك وأدخلت تركيا في حروب البلقان ضد الإيطاليين وفي حرب الاستقلال في عام (1919-1922) بعد إسقاط الدولة العثمانية وقيام دولة إسرائيل وتريد الآن جعل تركيا مع إسرائيل في السوق الأوروبية المشتركة والحزب الوحيد

---

(1) صحيفة أضواء الأنباء، 30 آذار 1989.

(2) مقابلة شخصية مع نجم الدين أربكان، "تسعى لتخليص تركيا من مخططات الامبرالية الغربية والصهيونية العالمية"، المختار الإسلامي، ع71634، (مصر: 1989)، ص 25.

الذي يعارض ذلك هو حزب الرفاه الذي يبذل طاقته من أجل الاستقلال الفكري والاقتصادي والوقوف بوجه المخططات الإمبريالية والصهيونية لذا فدوره الآن عبارة عن حرب استقلال جديدة في تركيا[1]. كما جاءت الانتخابات العامة في 20 تشرين الأول 1991 كنتيجة حتمية للتطورات السياسية والاقتصادية التي شهدها تركيا، وما رافقها من أحداث داخلية وأخرى خارجية أسهمت بشكل ما في تصاعد حدة الخلافات بين الرئيس التركي تورغوت أوزال والمؤسسة العسكرية من ناحية وأحزاب المعارضة السياسية من ناحية أخرى[2]. فقد أثّر تفاقم الأزمة الاقتصادية التي عاشتها تركيا جراء أزمة الخليج الثانية (1990-1991) وتداعياها على الصعيد الداخلي فطالبت أحزاب المعارضة القيام بإجراء انتخابات عامة وذلك بالضغط على الحكومة من خلال قيامها بحملة واسعة النطاق في عموم تركيا[3]. ومما زاد في حجم المعارضة اندلاع حرب الخليج الثانية في 17 كانون الثاني 1991 ومساندة الحكومة العمل العسكري ضد العراق الأمر الذي انعكس سلباً على شعبية الحزب الحاكم[4]. ولمناقشة مشروع قانون تقديم إجراء الانتخابات المزمع عقدها في 2 تشرين الأول 1992، تمّ عقد اجتماع طارئ للمجلس الوطني التركي الكبير في 24 آب 1991 وحصلت موافقة المجلس على تقديم موعد الانتخابات سنة واحدة وأصبح القرار ساري المفعول في 26 آب 1991 بمصادقة رئيس الجمهورية أوزال وضمن الحملة الانتخابية بدأ حزب الرفاه بطرح برنامجه السياسي مؤكداً على مشروعه الأساس والمتضمن رفع شأن الأمة إلى مصاف المدنية المعاصرة وبالعمل الدؤوب لتحقيق أهدافه في تطوير المجال السياسي والثقافي والمعنوي لتركيا مع التمسك بالأخلاق والمبادئ الدينية والوطنية[5]. فجرت انتخابات عامة في 20 تشرين الأول 1991 وأسفرت عن فوز حزب الرفاه محققاً نسبة 16.9% من

---

(1) مقابلة شخصية مع أربكان، البعث الإسلامي، ص 28.

(2) عبد الجبار عبد مصطفى وآخرون، تركيا بعد الانتخابات العامة دراسة في الاحتمالات المستقبلية، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل وحدة البحوث السياسية، ملفة رقم 41، ص 1-2.

(3) جريدة الثورة، 20 كانون الأول، بغداد، 1990.

(4) فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص 453.

(5) الانتخابات العامة المبكرة، صحيفة أضواء الأنباء، ع35، س11، أنقرة، 1991، ص 7.

الأصـــوات ومن المفيد أن نشير إلى أن عودة أربكان لرئاسة الحزب وتزعمه التيار الإسلامي أعطت سبباً إضافياً لفوز حزب الرفاه لكونه زعيمه صاحب أقدم وأطول تجـــربة برلمانية إسلامية في تركيا في ظل التعددية الحزبية والديمقراطية[1]، إذا أخذنا بالاعتبار تراجع شعبية حزب الوطن الأم الذي ضمّ جناحاً إسلامياً كبيراً واحتكاره أصـــوات ناخبين إسلاميين طيلة حقبة الثمانينيات لا سيما بعد ترك أوزال لزعامة حزب الوطن الأم[2]. عدّ أربكان تلك الانتخابات بأنها نقطة تحول في تاريخ تركيا قـــائلاً: - "فقـــد حزب الوطن الأم 12% من أصوات الناخبين في انتخابات 20 تـــشرين الأول 1991، فـــيما فقد حزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي 8% من أصوات ناخبيه، وأن 3% من هذه الأصوات ذهبت لحزب الطريق الصحيح، بينما القسم الأكبر منها قد سجل لصالح حزب الرفاه"، وأكد أربكان أن أصوات حزبه قد زادت نسبة 25%[3].

ولأن حـــزب الرفاه لم يتمكن من تجاوز نسبة 10% في انتخابات البلدية فقد قـــام بعقـــد تحالف براغماتي خالص مع حزب العمل القومي والحزب الديمقراطي الإصلاحي، وتصوّر عدد من السياسيين الإسلاميين إمكانية تحوّل هذا التحالف إلى اتحاد وحصل في الانتخابات العامة التي جرت في 20 تشرين الأول عام 1991 على 16.9% مـــن الأصـــوات و62 مقعداً في البرلمان، لكن فوجئ بانسحاب 22 نائباً وعودتهم إلى أحزابهم[4].

---

(1) انـــتقادات مـــوجهة لبـــرنامج حكومة ديميريل، صحيفة أضواء الأنباء، ع49، س11، أنقرة، 1991، ص 7.

(2) نور الدين، الحركة الإسلامية، المصدر السابق، ص 195.

(3) أضواء الأنباء، ع49، ص 7؛ الطويل، المصدر السابق، ص 36.

(4) هلال، المصدر السابق، ص 159؛ Akgü, op. cit., p. 80.

جدول رقم (8)

يوضح نتائج الانتخابات العامة في تركيا 20 تشرين الأول 1991[1]

الأحزاب	نسبة الأصوات	عدد المقاعد	النسبة المئوية
حزب الطريق الصحيح	27	178	39.56
حزب الوطن الأم	24	115	25.56
الحزب الديمقراطي الاجتماعي	20.8	88	19.56
حزب الرفاه	16.9	62	13.78
حزب اليسار الديمقراطي	10.8	7	1.52
الحزب الاشتراكي	0.4	-	-
المستقلون	0.1	-	-
المجموع	**%100**	**450**	**%100**

يتبين مما تقدم أن انتخابات تشرين الأول 1991 أفرزت عدداً من النتائج كان في مقدمتها عدم تأهل أي حزب من الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات للحصول على الأغلبية البرلمانية لتشكيل الحكومة من ناحية وإحراز أحزاب يمين الوسط (الطريق الصحيح - الوطن الأم - الرفاه) نسبة 68% من مجموع مقاعد البرلمان مقابل خسارة أحزاب يسار الوسط (الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي - حزب اليسار الديمقراطي) نسبة 32% مقارنة بالنسبة التي حققها في انتخابات 1997 البالغة 37% من مجموع المقاعد من ناحية أخرى[2]. وفي انتخابات المجالس البلدية التي جرت في 1 تشرين الثاني 1992 أسفرت عن فوز حزب الرفاه في دوائر إستنبول وإزمير والأناضول محققاً نسبة 25.5% وحصل للمرة الأولى على أربع بلديات كبرى في إستنبول من أصل ست بلديات وأوضح أربكان أسباب فوز حزبه معلقاً على ذلك بالقول: - "إن الرفاه حزب مؤمن وإنه العلاج لألم تركيا

---

(1) Tekeloĝlu, A.G.E., s..77.

(2) إبراهيم خليل احمد العلاف، تركيا: خمسة وسبعون عاما على التأسيس إلى أين؟، صحيفة الثورة، 18 تشرين الثاني، بغداد، 1998، معوض، صناعة القرار، المصدر السابق، ص 50؛ مصطفى وآخرون، المصدر السابق، ص 3.

(الفساد) وإن الرفاه هو حزب متكامل، إضافة إلى تحقيق الرفاهيين إنجازات كبيرة في البلديات ضمن إداراتهم التي اتسمت بالعمل الدؤوب والإيمان العميق"[1].

وقد أحدث فوز حزب الرفاه ردود أفعال متباينة فمثلاً دعا حزب الوطن الأم الذي أسسه أوزال ويتزعمه مسعود يلماز الأحزاب جميعاً إلى الوحدة للوقوف معاً في وجه الرفاه الذي يمثّل في رأيه انقلابا على النظام وليس مجرد سعي لتغيير الحكومة، أما عن موقف الأحزاب اليسارية فقد صرّح أحد أقطاب اليسار بزعامة أجاويد على أنه الوحيد القادر على التصدي لهذه الهجمة الرفاهية التي تحاول الانقضاض على مكتسبات البلاد والخروج على تعاليم مؤسس الجمهورية المعلم الأول مصطفى كمال أتاتورك[2].

أما حسن جلال كورال أحد أقطاب حزب الشروق الجديد قال: - "إن ظاهرة بروز حزب الرفاه على الساحة تشير إلى إفلاس الحكومة والمعارضة معاً فحزب الوطن الأم بقي في الحكم عشر سنوات وأهم ما قام به هو تنمية ثروات زعمائه والسيطرة على المزيد من أموال الدولة، أما الحكومة والمتمثلة بتانسو تشيلر[*] Tansu Çiller زعيمة حزب الطريق الصحيح ودنيز بيكال[**] Deniz Beukal

---

(1) رضوان، المصدر السابق، ص 284.

(2) الطحان، حاضر العالم الإسلامي، ص 270.

(*) من مواليد إستنبول عام 1946 أكملت دراستها الجامعية وحصلت على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة البوسفور في إستنبول، ثم حصلت على الماجستير في الاقتصاد أيضاً من جامعة Connecticut الأمريكية وانتقلت بعد ذلك إلى جامعة يل Yale الأمريكية للحصول على شهادة الدكتوراه، شغلت منصب أستاذة في جامعة بوغازجي بين عامي 1971 -1979 وانخرطت في العمل السياسي في مطلع التسعينيات وانضمت إلى حزب الطريق الصحيح وانتخبت نائبة عن مدينة إستنبول في انتخابات تشرين الأول 1991 وتسلمت منصب وزير الدولة لشؤون الاقتصاد في الحكومة التي ألفها ديميريل في تشرين الثاني 1991 في 14 حزيران 1993 شكلت حكومة وأصبحت اول رئيسة وزراء في تاريخ تركيا اما عن حياتها الاجتماعية فهي متزوجة ولديها طفلين ولها العديد من المؤلفات حول الاقتصاد التركي، رضوان، المصدر السابق، ص 286.

(**) دينيز بيكال: من مواليد 1938، حاصل على شهادة الدكتوارة في كلية العلوم السياسية من جامعتي كولومبيا وبركلي في الولايات المتحدة عام1973، رشحه أجاويد للنيابة عن منطقة انتاليا وبعد فوزه تسلم وزارة المالية في حكومة الشعب الجمهوري والسلامة الوطني الائتلافية، في عام1976 أصبح نائب الأمين العام لحزب الشعب، في عام1977 تولى منصب وزير الطاقة والموارد الطبيعية في حكومة أجاويد. جاء انقلاب 1980 حاجزاً أمام طموحات

فلـــم تخـــرج عن هذا الإطار الجشع والسرقة وإغفال مصالح الشعب واستغلال الـــنفوذ من هذا المنطق وقف الشعب مع الرفض أولاً ومع تجربة الرفاه الجديدة ثانياً"[1].

أمـــا موقف الجيش من حزب الرفاه فيبرره بعض القادة العسكريين بقولهم: - "إن حـــزب السلامة وهو مشابه لحزب الرفاه، كان شريكاً في الحكم لعدة سنوات مع ذلك فقد حافظ النظام على قواعده الأساسية لأن الجيش حساس جداً بالنسبة لموضـــوع العلمانية كما إن العلاقة مع أمريكا تعدّ أساسية بالنسبة لنا"، وقد علقت مؤســـسة (راندا) الأمريكية قائلة: - "إن الإسلام السياسي الذي يثبت وجوده في الجزائـــر ومـــصر وفي تـــركيا وفي غيرها من بلدان الشرق الأوسط هو في الحقيقة تهديـــد للديمقـــراطية الغـــربية وللمصالح الغربية.."، والحل الذي تقترحه مؤسسة (رانـــدا) هو "مزيد من الديمقراطية والانفتاح على الشعوب والاهتمام بمصالحها.." وبذلك تفوت الحكومات العلمانية صديقة الغرب الفرصة على الأصولية الإسلامية مـــن أمـــثال جـــبهة الإنقاذ في الجزائر وجماعة الإخوان في مصر وحزب الرفاه في تركيا[2].

ثانياً: الرفاه والانتخابات البلدية لعام 1994

كانـــت لانتخابات 27 آذار 1994 مدلولات دينية إذ إنها وسعت من مكانة الحـــزب، فقـــد حاز على نسبة 19.7% من أصوات الناخبين، فشهد حزب الرفاه تطـــوراً كبيراً إذ ارتفعت نسبة الأصوات التي حصل عليها من 9.8% عام 1989 و 16.8% إلى 19.7% عام 1994.

بايكـــال الـــسياسية حتـــى تـــم رفع الحظر عن نشاطه السياسي فانضم إلى الحزب الشعبي الاجتماعـــي الديمقراطي، وانتخب عام 1987 وللمرة الثالثة عن منطقة أنتاليا واصبح رئيس كـــتلة الحـــزب الشعبي الديمقراطي في البرلمان ثم أمينا عاما للحزب غير أن انعدام التوافق بيـــنه وبـــين أردال إينونو رئيس الحزب أدى إلى سلسلة من الصراعات المفتوحة معه ومع زعمـــاء آخـــرين مثل بولنت أجاويد الجهماني، أتاتوركية القرن العشرين، المصدر السابق، ص 62.

(1) الطحان، حاضر العالم الإسلامي، ص 271.

(2) المصدر نفسه، ص 272.

جدول رقم (9)

يوضح نتائج انتخابات 1994[1]

اسم الحزب	النسبة المئوية	رئاسة البلدية
الطريق الصحيح	%22	12
الوطن الأم	%21	14
الرفاه	%19	29
الشعب الاجتماعي	%14	-

تجسد هذا التطور بسيطرة الرفاه على بلديات أكبر المدن (أنقرة وإستنبول) وبأربع من المدن الكبرى الاثني عشر المتبقية وبمجموع قدره 28 من أصل 76 ولاية[2]، في الوقت الذي لم يفز حزب الوطن الأم سوى بإحدى عشرة ولاية فأصبح حزب الرفاه قوة بارزة في الساحة السياسية التركية، أما على الصعيد الشعبي فقد أظهر فوز حزب الرفاه في تلك الانتخابات أنه حزب مستقيم وتمكّن من تقديم الخدمات اليومية للبلديات التي فاز بها دون تفرقة بين أحد، لذا كان الكثير من غير المسلمين يصوتون لصالحه وهكذا انتقل الحزب من المسجد إلى المجتمع بهدوء وقوة محتفظاً بشعبية كبيرة على الرغم من تشكيك الكثيرين بهذا الأمر[3]. وفي إطار الاستعدادات التي قام بها أعضاء حزب الرفاه لخوض الانتخابات تحدث أحد قياديي الحزب وهو بيرم علي كاوا (المسؤول والمشرف على المساجد التركية في النمسا وعلى مؤسسات الإغاثة التركية قائلاً بأن زعيم الحزب أربكان قد صرّح في جريدة (مللي كازيته) Milli Gazete قائلاً: - "بأن الحزب يأمل الفوز بألف بلدية من البلديات البالغ عددها 2000"، وقد استبعد كاوا احتمالية تزييف الانتخابات أو عرقلة مساعي الحزب من قبل أطراف حكومية وفئات علمانية قائلاً: - "أنا لا أظن إمكانية حدوث ذلك لقد ولّى ذلك الزمن في

---

(1) رضوان، المصدر السابق، ص 288.

(2) ماركو، ص 159؛ هلال، المصدر السابق، ص 159.

(3) حرب، هل تتجه حركة أربكان إلى التشدد، ص 78؛ نور الدين، الحركة الإسلامية، ص 98.

تـــركيا"[1]. كمـــا كانت للمرأة المسلمة مساهمة فاعلة في فعاليات حزب الرفاه في الانتخابات البلدية فبعد تحقيق حزب الرفاه تلك النتائج شكر رجب طيب أردوغان النـــساء المـــسلمات المخلصات والمنضبطات واللائي قمن بدور كبير خلال حملة الانتخابات[2].

ويفـــسر المـــراقبون والمهـــتمون بالـــشؤون الداخلية لتركيا بأن فوز الرفاه بالانـــتخابات يعـــود إلى انقـــسامات أحـــزاب اليمين واليسار، وإلى آليات عمل الانتخابات التي تميزت بها الحملة الانتخابية لحزب الرفاه، فضلاً عن ازدياد المشاعر الدينية لا سيما بعد حرب الخليج الثانية وأحداث البوسنة وتخلي السلطات العلمانية عن اتخاذ أي إجراء عملي لدعم الشعب المسلم الذي تعرض لأساليب قمع وتصفية عرقية ودينية (كما أسلفنا)[3].

استغل حزب الرفاه الأوضاع الاقتصادية الصعبة في تركيا بسبب استنـــزاف نفقـــات الأمن والدفاع نحو 40% من الإنفاق المتصاعد على أثر الاقتتال مع حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق البلاد والإجراءات الاقتصادية الليبرالية مما أدّى إلى ارتفـــاع معدل البطالة إلى 16.16% ومعدل التضخم إلى ما يزيد عن 100%، واخـــتلال نحـــو ربع الثروة إذ أصبح أغنى 20% من الأتراك يملكون نسبة 60% في حـــين يملك أفقر 20% نحو 4%من الدخل القومي حسب الإحصائيات الرسمية لعام 1994[4].

وبمناســـبة فوز حزب الرفاه علّق أربكان على نتائج الانتخابات قائلاً: - "إن فـــوز مرشـــحي الرفاه في البلديات الكبيرة يبطل ادعاء البعض بأن المشاعر الدينية وقـــف علـــى المناطق الدينية المتخلفة، وأكبر دليل على ذلك هو فوز الرفاه برئاسة العديد من بلديات مراكز البحر الأسود مثل (ريزة - طرابزون Rize-Trabzeon) وهذه المناطق تضم شريحة واسعة من ذوي الثقافة الرفيعة، كما إن فوز حزب الرفاه في مـــناطق جنوب شرق الأناضول ذات الأغلبية الكردية يدل على أن سكان تلك

---

(1) حـــزب الـــرفاه - بألف بلدية في الانتخابات المقبلة، مجلة قضايا دولية، ع214، س5، معهد الدراسات السياسية، إسلام أباد 1994، ص 8.

(2) Telkleli, "Turkish Women and Rafah Party", p. 28.

(3) "Turkey and Rafah Party", p. 3.-Kristiansen, "New Fasces of Islam", op. cit., p. 4.

(4) هلال، المصدر السابق، ص 165.

المنطقة يعلقون آمالاً كبيرة على الحزب في إيقاف الإرهاب والظلم الواقع عليهم من خـلال الـنظام العادل أي الإسلامي الذي يحقق للجميع الاخوة والسلامة في ظل الحـرية والديمقراطية"[1]. لذا نجد أن حزب الرفاه يشهد صعوداً سياسياً منطلقاً من الدعم الجماهيري لسلطته في البلديات في شرق الأناضول وفي دعمه للفئات الأكثر حرماناً وتهمشاً في المجتمع والدفاع عنه[2]. وبمناسبة فوز حزب الرفاه ترجم أعضاء الحـزب فوزهم بتولي مدينة إستنبول بإقامة الاحتفالات بمناسبة مرور (543) سنة على فتح القسطنطينية وكانت الاحتفالات (عثمانية) كلياً وعُدّ فوزهم بالانتخابات فـتحاً جديـداً للمديـنة حـتى الموسيقى كانت عثمانية وارتدت الفرقة ملابس الانكشارية[3].

ردود الأفعال على فوز الرفاه في انتخابات 1994:

أحـدث فـوز الرفاه في انتخابات البلدية في آذار 1994 صدمة كبيرة داخل تـركيا فقد طلب كنعان إيفرين (رئيس الجمهورية السابق) من الأحزاب السياسية الاتفاق فيما بينها وتوحيد الصفوف محذراً من أن حالة الانقسام بينها ستؤدي إلى وصـول الـرفاه إلى السلطة وحذر من أن تصبح تركيا جزائر أخرى[4]. ويتصور بعـض المحللين السياسيين أن نجاح حزب الرفاه في انتخابات 1994 كانت انعكاساً لعـدم الرضى على الأحزاب السياسية الأخرى أكثر منه تأثيراً لأفكار أربكان ضد العلمانية[5].

ورأى أجاويـد أن انهـيار اليـسار سـاعد في صعود الرفاه إذ قال: - "إن الأصوات التي حصدها الإسلاميون هي أصوات خيبة الأمل بالأحزاب الأخرى في السلطة والمعارضة وفي هذه الحال يتجه الناخبون إلى الأحزاب الأصولية كما حدث في الجزائـر ولبنان وبنسبة ما في الأردن"، كذلك ذكر أحد أعضاء حزب الطريق الـصحيح قـائلاً: - "عـندما انهارت أيديولوجية اليسار في تركيا بدأ الرفاه يولي

(1) رضوان، المصدر السابق، ص 282.

(2) نوفل، المصدر السابق، ص 10؛ Akgün, "A Spects of Party System", pp. 80-81

(3) Dickey, "Fundamentally Pragmatic", p. 12.

(4) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 384.

(5) Celestine Bohlen, "Turkish Parties Agree on Freezing out The Islamic forces", The New York Times, 4 March 1996, p. 2.

اهـــتمامه بصورة أكبر إلى الجماهير وقام بالدفاع عن الاشتراكية الإسلامية وسوف ترون في المستقبل القريب أن قسماً كبيراً جداً ممن كانوا يساريين متطرفين في تركيا سيقترعون للرفاه"[1]. أما أربكان فقد ذكر بمناسبة تحقيق حزب الرفاه هذه النتيجة قـــائلاً: - "بـــأن حزب الرفاه هو حزب القرن 21 واستبعد أن تتحول تركيا إلى جزائـــر أخـــرى أو حدوث انقلاب عسكري ضد الرفاه مبرراً ذلك بحصول الرفاه علـــى أعلى نسبة من الأصوات في مناطق سكن العسكريين مثل القاعدة الجوية في قونـــية Konya ودائرة توزلا Tuzla التي تتواجد فيها معسكرات الجيش"[2]. كما أعلن أربكان أن حزبه سيكون "اتحاداً عالمياً للإسلام" عندما يتولى السلطة في تركيا وقـــد أدلى أربكان بهذا التصريح أمام حوالى عشرة آلاف من أنصار حزبه اجتمعوا بعـــد صـــلاة الجمعة في ساحة مسجد أيوب سلطان وأكد أربكان قائلاً: - "لقد توليـــنا السلطة في ثلثي تركيا والآن نسير نحو تولي السلطة المركزية وهذا سيحدث في القـــريب العاجل"، واستطرد قائلاً: - "إذا لم يصل حزب الرفاه إلى السلطة فإن الـــسلام والاستقرار سيستحيل تحقيقهما في تركيا"، وقال: - "إن تركيا في سبيلها للعثور على نفسها"[3].

ثالثاً: الرفاه وانتخابات 1995

أدّى انهـــيار التحالف الحكومي بين حزبـــي الطريق الصحيح بزعامة تانسو تـــشيلر وحزب الشعب الجمهوري بزعامة دنيز بيكال إلى تقديم موعد الانتخابات الـــبرلمانية في 24 كانـــون الأول عام 1995 وحصلت موافقة المجلس الوطني في 27 تشرين الأول عام 1995 على تقديم الانتخابات وتولت تشيلر زعيمة حزب الطريق الـــصحيح شؤون الحكومة لحين إجراء الانتخابات، وكانت الأنظار موجهة صوب حزب الرفاه إذ جاءت معظم استطلاعات الرأي لتضع حزب الرفاه قي مقدمة اثنين من أحزاب يمين الوسط (حزب الطريق الصحيح وحزب الوطن الأم)[4]. فقد مثّل نجـــاح حزب الرفاه في انتخابات 1994 مفاجأة كبيرة فما لبث أن حقق فوزاً مماثلاً

(1) نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص 58.
(2) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 284.
(3) السيد، المصدر السابق، ص 121.
(4) Sayair, "Turkey’s Islamist Challenge", op. cit., p. 1.

مـــن حـــيث القوة في الانتخابات البرلمانية[1]، التي جرت في 24 كانون الأول عام 1995 إذ حصل حزب الرفاه على نسبة 21.32%من أصوات الناخبين و158 مقعداً من أصل 550 عضواً في البرلمان[2].

جدول رقم (10)

يوضح نتائج انتخابات 1995[3]

اسم الحزب	النسبة المئوية	عدد المقاعد	النسبة المئوية
حزب الرفاه	%21.32	158	28.72
حزب الوطن الأم	%19.66	132	24.00
حزب الطريق الصحيح	%19.20	135	24.54
حزب اليسار الديمقراطي	14.65	76	13.82
الحزب الشعبـــي الجمهوري	10.69	49	8.90
أحزاب أخرى	14.48	-	-
الإجمالي	**100.00**	**550**	

ويمكـــن تفسير هذا الفوز بأنه يعود إلى السياسات التي اتبعتها الحكومات السابقة الـــتي أســـهمت في خلق قوة لا يمكن الاستهانة بها، فقد عبّر ذلك الفوز عن إحداث تحـــوّل نفـــسي في الـــتاريخ التركي وخلق صدمة في الداخل والخارج بدأ بالمؤسسة العـــسكرية وكبار موظفي الدولة انتهاءً بالصحف الرئيسة، فهم لم يتقبلوا هذا التحول، وهـــذا مـــا عبّرت عنه الصحف المحلية تحت عناوين بارزة "الأتراك السود في مواجهة الأتراك البيض" و"تركيا الأخرى تفوز في الانتخابات" و"الفاتح يفوز على الحربية"[4].

توقع المراقبون في تركيا أن حزب الرفاه ربما يتصدر الأحزاب السياسية أو يحصل علـــى المرتبة الثانية، وقد دفع ذلك على ما يبدو زعماء الأحزاب الأخرى وفي مقدمتها

---

(1) كرامر، المصدر السابق، ص 128؛ "Turkish republic", www.Travel Arab, p. 3.
(2) معوض، المؤتمر القومي السابع، ص 162؛ Sayair, "Turkey's Islamist Challenge", p. 2.
(3) معوض، صناعة القرار، 310.
(4) يافوز، المصدر السابق، ص 19؛ الجهماني، حزب الرفاه، ص 20.

زعيمة حزب الطريق الصحيح إلى مهاجمة حزب الرفاه في حملاتها الانتخابية وذلك بعد أن شعرت هذه الأحزاب بأن الشعب التركي يفضل وبصورة أكبر وصول حزب الرفاه إلى السلطة[1]، فقد اتهمت تشيلر أربكان في أثناء حملتها الانتخابية بأن لديه نزعة انفصالية عبر تقسيمه الأتراك إلى مسلمين وغير مسلمين، وصرحت قائلة: - "بعضهم يقول إن الذين يصوتون للرفاه مسلمون وإن الذين لا يصوتون لهذا الحزب غير مسلمين"، وتنتقد تشيلر تلك التصريحات بقولها: - "إن الأمة التركية كانت مسلمة قبل أربكان وستبقى كذلك بعده ولا يمكن لأحد أن يطرح نفسه بين الله والعبد، إنه أكبر ظلم تجاه ديننا يجب أن نواجه ذلك معاً لكي لا تُترك البلاد بين أيدي الانفصاليين"[2]. كما تخللت الحملات الانتخابية سلسلة من الدعاوى القضائية الفاشلة وحملات التشهير لا سيما بين حزبي الطريق الصحيح والرفاه إذ ذكرت تشيلر في إحدى خطبها الانتخابية: - "إن قرار الناخبين هو اختيار بين الحضارة والظلام[3]"، وتتهم تشيلر حزب الرفاه بمناسبة فوزه بالمناطق الكردية قائلة: - "إنه اتفاق بين الانفصاليين وأنصار الشريعة لتدمير جمهورية تركيا العلمانية"[4]، بناءً على ذلك رفضت تشيلر إقامة ائتلاف مع حزب الرفاه الإسلامي في حال فوزه في الانتخابات مبررة ذلك بأن حزب الرفاه بزعامة أربكان، الذي يعدّ من الأحزاب الأوفر حظاً، يعارض بشدة اتفاق الاتحاد الكمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي في الوقت الذي ينتظر الاتحاد الأوروبي الضوء الأخضر من البرلمان الأوروبي لوضع الاتفاق حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني 1996 وذكرت تشيلر: - "أن الاتحاد الكمركي خطوة تاريخية بالنسبة لتركيا ولكنه ليس سوى البداية ويتعين أن نواصل كفاحنا بعزم لثلاث أو أربع سنوات"، ورأت تشيلر في حال تسلم حزب الرفاه مقاليد السلطة فإنه قد يوقف هذه العملية التي تتيح انضمام تركيا إلى أوروبا[5].

---

(1) ضغوطات داخلية وخارجية تعترض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، جريدة بابل، ع 1400، 12 كانون الأول، بغداد 1995.

(2) تشيلر تتهم أربكان بنزعة انفصالية، جريدة بابل، ع1398، 10 كانون الأول، بغداد، 1995.

(3) محللون: الحكومة التركية المقبلة سترث مشاكل كبيرة، جريدة بابل، ع1413، 27 كانون الأول، بغداد 1991.

(4) نور الدين، تركيا الحائرة، ص 65.

(5) تشيلر – لا ائتلاف مع حزب الرفاه الإسلامي، جريدة بابل، ع1395، 6 كانون الأول، بغداد 1995.

بالمقابل صرّح أربكان زعيم حزب الرفاه بدعوته لقيام وحدة إسلامية من كازاخستان حتى المغرب إذ يوحد هناك عالم إسلامي يضم 1.5 مليار نسمة وأن وحدة إسلامية ستتحقق من كازاخستان حتى المغرب وأن عالماً جديداً سيخلق"، وذكر أربكان بأن "علم الدولة العثمانية كان يرفرف في الماضي فوق آسيا وأوروبا"[1].

وبالرغم من فوز حزب الرفاه في الانتخابات التشريعية بالمركز الأول إلا أنه لم يحصل على أي تفويض للحكم، لكنه حقق فوزاً مؤكداً لأنها المرة الأولى التي يصل فيها حزب إسلامي في مقدمة الأحزاب في الانتخابات البرلمانية منذ تأسيس تركيا العلمانية على يد مصطفى أتاتورك قبل 72 عام[2]. وبدا واضحاً أن تلك الانتخابات أحدثت حالة انقسام حادة بين فئات المجتمع الأمر الذي استدعى إيجاد عملية بحث متواصل للعمل على بناء صلات جديدة بين الدولة والمجتمع[3]. إن انتصار الرفاه في انتخابات 1995 هو حصيلة جملة معقدة من العوامل منها تقديم حزب الرفاه خدمات أفضل من أسلافهم، وأثبتوا بأنهم يتبعون سياسات محلية فقللوا من الفساد الإداري والرشوة في البلديات، وتصرّف حزب الرفاه باحترافية أكثر من بقية الأحزاب سواء من اليمين أم اليسار[4]، باستخدامهم آليات عديدة لإنجاح العملية الانتخابية إذ أخذت قيادات الحزب على عاتقها التخطيط لمعركة الانتخابات البرلمانية والاستعداد لها قبل موعدها بسنة، وذلك من خلال خلق وسائل جديدة للدعاية مثل محطات الإذاعة المحلية واختيار عناصر حزبية مقبولة شعبياً للترشيح ضمن قوائم الحزب كان أغلبهم من حملة الشهادات العليا[5].

ولغرض تسهيل عملية تسجيل أسماء الناخبين وفّر الحزب وسائل للنقل مستخدماً تكتيك الأحزاب الديمقراطية الأوروبية عن طريق الذهاب إلى الجماعات المهملة من

(1) سياسي تركي يعلن ولادة قريبة لوحدة إسلامية من كازخستان حتى المغرب، جريدة بابل، ع 1405، 18 كانون الأول، بغداد 1995.
(2) حزب الرفاه خرج منتصراً من الانتخابات.. لكن من دون تفويض واضح، جريدة بابل، ع 1412، 26 كانون الأول، بغداد، 1995.
(3) الموصللي، المصدر السابق، ص 265؛ Zürcher, op. cit., p. 313.
(4) السيد، المصدر السابق، ص 126؛ الصلابي، المصدر السابق، ص 461.
(5) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 283.

بقـــية الأحزاب فبدأوا بالاتصال بتلك الجماعات المعزولة عن النظام السياسي، وقاموا بتهيـــئة شباب متخصص أمامهم أجهزة كمبيوتر كانوا على صلة بالمناطق كافة بهدف استطلاع الأخبار ومتابعتها وتسجيل النتائج ورفعها إلى مكتب القيادة، بالمقابل كانت هـــناك أسباب التوسع في الدعم الانتخابـــي للرفاه في وسط وشرق الأناضول حيث أظهـــر مرشـــحو حزب الرفاه أهلية وأداء أكثر مما هو متوقع في بلديات قونية وجيروم وبـــاي بروت وازنجان وقيصري وأنقرة وأخيراً سيواس[1]. فضلاً عن ذلك قدم أربكان في أثناء الحملة الانتخابية تعهدات كثيرة عندما كان يتجول في تركيا واعداً بأنه سينظم مـــع بقية الدول الإسلامية تحالفاً عسكرياً واقتصادياً وإنشاء سوق حرة إسلامية، وفي إحدى خطبه في جامع إستنبول وعد بأنه سوف يعمل على تطبيق (النظام العادل) وأن يحـــرر البوســـنة وأذربـــيجان والشيـــشان وفلسطين"[2]. ولعل ذلك من قبيل الدعاية الانتخابـــية. وبمناسبة فوز الرفاه في الانتخابات وجّه سؤالاً إلى أربكان حول رغبته في الدخـــول في تحالف سياسي مع أحد الأحزاب الأخرى؟ أجاب قائلاً: - "صحيح أن الأحزاب لا تستطيع تشكيل حكومة على انفراد إلا عن طريق تشكيل حكومة تحالف بـــين حـــزبين، ونحن سوف نتخذ قراراً بما يناسب تلك الظروف وما يناسب مصالح الـــشعب التركـــي على أننا حزب قِيم ولنا تجربة طويلة مع حكومات التحالف لأننا تحالفـــنا سابقاً مع اليمين واليسار، ونعرف جيداً صعوبات ومشاكل وفوائد التحالف أكثـــر من غيرنا من باقي الأحزاب"، وأضاف قائلاً: - "لذا سيكون قرارنا في الوقت الـــذي تتم فيه الانتخابات على الوجه الأمثل والأنفع للشعب التركي إلا أنني أحب أن أضـــيف هنا أن الانتخابات القادمة سيكون لحزب الرفاه فيها القوة والمقدرة على إدارة الحكـــومة بمفرده هذا ما نتوقعه إن شاء الله"[3]. لقد فَسرت بعض الجماعات العلمانية فـــوز الرفاه بأنه ثورة ضد الكمالية ووجهت اتهاماتها للإسلاميين بأنهم يحاولون تشويه صـــورة العلمانية في تركيا بأنها تضطهد المسلمين ويصورون الجيش عدوا للدين[4]. في الوقت نفسه حذر رئيس الأركان التركي الجنرال إسماعيل قره داي الإسلاميين من أية

---

(1) Yavuz, op. cit., pp. 77-78.

(2) Stephen Kimzer, Necmetten Erbakan: In Turkey a Zelous Pragmutits, The New York Times, 30 June, 1996, p. 1.

(3) أربكان يعيد الخلافة لتركيا، مجلة المختار الإسلامي، ع71634، الكويت د.ت. ص 32.

(4) سمير، المصدر السابق، ص 184.

محاولـــة لـــضرب الكمالـــية في الـــبلاد معلناً أن قوات الجيش ستضمن أمن وسلامة الجمهـــورية التـــركية العلمانية. وأضاف قائلاً: - "إن القوات المسلحة التركية تبنّت مـــبادئ معاصرة علمانية وديمقراطية وهي تمثل قوة لا تقهر ذات طابع تقدمي ضد أية عملية رجعية أو محافظة"[1].

بيـــنما فسّر بعض الإعلاميين الإسلاميين بأنها عملية ديمقراطية، وفي الواقع إن هـــذه الانتخابات كانت نقطة تحوّل من خلال جمع الأصوات الهامشية مع مركز الخطاب السياسي وبعد الفوز الكاسح لحزب الرفاه أخذ أربكان يشدِّد من اللهجة التي يقدم فيها نفسه وحزبه لناخبيه في تركيا والعالم، فقد صرّح قائلاً: - "نحن لسنا حـــراس تلفونات ولسنا أطفالاً لبوش وكلينتون، إن تركيا دولة تامة الاستقلال... وسوف يحلّ النظام العادل الذي سيحمل السعادة للجميع وستؤسس تركيا جديدة ناهضة مادياً ومعنوياً وسوف يتأسس الاتحاد الإسلامي في كل العالم والعالم الجديد أيضاً وستكون تركيا قطبه وليس أمريكا، إن الأحزاب الأخرى ورئيس الجمهورية يحاولـــون إظهار الرفاه على أنه حزب الممنوعات، إننا لسنا حزب الممنوعات إننا نريد سعادة 60 مليون تركي، نحن في الأصل نريد سعادة 6 مليارات إنسان"[2].

كمـــا صـــرّح أربكان في أعقاب فوز حزبه قائلاً: "إن كوادر مؤمنة ستتولى الحكم بعد الانتخابات التشريعية وتحلّ محل كوادر الديسكو من الغرب" في إشارة إلى السياسيين الذين يهتمون بالتحول إلى غربيين، وأكد بأنه "سيقضي على سلطة الذين يخوضون الحرب ضد الشعب ودينه وتاريخه"[3].

رابعاً: تصاعد شعبية حزب الرفاه

شـــهد حـــزب الرفاه صعوداً منذ تأسيسه عام 1983 على عكس الأحزاب السياسية الأخرى، فمن خلال مسيرته نلاحظ صعوداً مطرداً له مع كل انتخابات جرت فقد حقق في الانتخابات المحلية لعام 1984 نسبة 4.4% من مجموع الأصوات

---

(1) رئيس أركان الجيش يحذر الإسلاميين، جريدة بابل، ع1415، 30 كانون الأول، بغداد 1995.
(2) الجهمانـــي، حـــزب الـــرفاه، المـــصدر السابق، ص 21؛ الطحان، حاضر العالم الإسلامي، المصدر السبق، ص.
(3) الانـــتخابات التشريعية التركية – حزب الرفاه في الطليعة، جريدة بابل، ع1411، 25 كانون الأول، بغداد 1995.

إلى 7.1% في الانتخابات البرلمانية عام 1987 أما في الانتخابات البلدية لعام 1989 فقد حقق 9.8% وحصل على نسبة 16.9% في الانتخابات البرلمانية عام 1991. أما في الانـــتخابات الـــبلدية التي جرت في 27 آذار1994 فحقق نسبة 19%، وفاز في الانـــتخابات الـــبرلمانية التي جرت في 24 كانون الأول 1995 المركز الأول بنسبة 21.4%. ويعـــزى هـــذا الارتفاع المطرد في التأييد الشعبـــي لحزب الرفاه وتوسّع قاعدتـــه الجماهيريـــة إلى عـــوامل عدة داخلية وخارجية، إلا أن أكثرها أهمية هي العـــوامل الداخلية المتمثلة بثلاثة اتجاهات، أولها ازدياد نفور الشعب من الأحزاب العلمانـــية ونجـــاح الإسلاميين في كسب الناخبين من خلال تنظيم حزبـــي كفوء ومنضبط ثانياً، وزيادة وضوح دور الدين في تركيا ثالثاً.

أ – نفور الشعب من الأحزاب العلمانية:

إن انخفـــاض قوة الأحزاب الرئيسة لا سيما أحزاب يمين الوسط (مثل حزب الـــوطن الأم والطـــريق الـــصحيح) يمثل أحد المؤشرات لاستياء الناخبين من تلك الأحـــزاب وتحملها مسؤولية الفشل في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد[1].

وتـــضاعفت أعداد الناخبين الأتراك الذين هجروهم واتجهوا إلى حزب الرفاه فقـــد فـــضلوا الرفاه لأنه لا سابقة له في الحكم ولأنه عرض معالجات مختلفة تماماً لمشكلات تركيا الاجتماعية والاقتصادية تقوم على أيديولوجية لها حصة كبيرة من الـــشعبية وتـــتكون مـــن مفاهـــيم الأصولية الإسلامية والحنين القومي لأيام مجد الإمبراطورية العثمانية ومعاداة الغرب[2]. وفسر البعض أن المواقف العلمانية للنخب الجمهـــورية التي احتكرت النشاط السياسي في ظروف ما قبل السبعينيات كانت عاملاً أساسياً في دفع العناصر المحافظة المتدينة إلى السعي لأخذ دورها في المجتمع من خـــلال تأيـــيد التيارات الإسلامية وفي مقدمتها حزب الرفاه، من جانب آخر أفاد حزب الرفاه من الأخطاء المهلكة التي ارتكبها السياسيون العلمانيون بضمنها سوء التخطـــيط الاقتصادي والانشقاقات السياسية والفضائح التي لا تنتهي من الرشوة

---

(1) معوض، صناعة القرار، ص 61؛ تركي، المصدر السابق، ص 150.

(2) نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص 63؛ Sayair, "Turkey's Islamist Challenge", p. 3.

والاختلاس والعلاقات الداخلية بين السياسيين والقوى العسكرية والمافيا، فضمن هذا الإطار يبدو للكثيرين أن أعضاء حزب الرفاه أناس ناكرين للذات متفانين وشاع عنهم تسمية (الأيدي النظيفة)[1]. فضلاً عن ذلك هناك من يلقي على الأحزاب العلمانية في تركيا اللوم لتنامي التيار الإسلامي لكن بمنظار آخر إذ أن البعض من هذه الأحزاب ولأسباب تنافسية لكسب أصوات الناخبين عملت على فتح معاهد لتدريب أئمة المساجد ومعاهد ودورات لتدريس القرآن وعلومه وأفسحت المجال أمام هؤلاء الخريجين للتسلل إلى وظائف الدولة من خلال الشهادات التي تمنح لهم والانخراط في دوائر الدولة بوصفهم منتسبين في الشرطة والقضاء والتدريس[2].

ب - التنظيم الحزبي:

إن أحد الأسباب الرئيسية لنجاح حزب الرفاه هو الإدارة الذاتية المتماسكة التي تميزت بها منظماته المحلية واستغلال مصادرها وابتكار استراتيجيتها وتبني لغة محلية لكسب الناخبين. فقد أعطى حزب الرفاه صورة معاكسة لحزب السلامة الوطني في قدرته على تطوير مؤسساته وخبراته التنظيمية والتعبوية في إدارة العمل السياسي، فلن يتوقف عن كسب المزيد من النفوذ شيئاً فشيئاً[3]. فقد تميز حزب الرفاه بالعمل مع الكوادر المتخصصة من الذكور والإناث الذين يعملون بالحماس الديني والاستفادة من التكنولوجيا المتطورة مثل أجهزة الكمبيوتر عند تسجيل بيانات الناخبين وتنظيم محكم يقوم على ما يشبه الخلايا في كل حي كما فضّل أعضاء حزب الرفاه اللقاءات اليومية مع الناخبين وجهاً لوجه معتمدين بشكل أقل على وسائل الإعلام وبفضل تلك الكفاءات التنظيمية لهذه الشبكة كان الإسلاميون أكثر الأطراف نجاحاً في كسب المؤيدين ودفعهم للخروج للتصويت، خاصة في إحياء الاستيطان العشوائي حول المدن الرئيسة حيث بيوت الملايين من فقراء المدن الذين هاجروا من الريف عن طريق توفير الحاجات الأساسية والسلع الغذائية

---

(1) Makovzky, "How to Deal with Erbakan", p. 4-5.

(2) Gülalp, "Globalization and Political Islam", p. 446.

(3) عمرو الشوبكي، أردوغان اسقط المرجعية الأساسية للحزب، 16-5-2004، www.Islam on line.com

والمساعدات الصحية وإيجاد الوظائف للعاطلين عن العمل وتوفير الخدمات البلدية في المدن التي كانت تحت نفوذهم، وإدارتهم الكفوءة للمدارس والمستشفيات وتقديم الخدمات العامة وقد أثار حزب الرفاه في الأذهان ذكريات العصر الذهبي للعثمانيين بتذكير الناخبين بأمجاد الماضي بالإشارة إلى إعادة إستنبول إلى أيام القرن الذهبي[1].

وبطبيعة الحال إن تلك الجهود المكثفة كانت تتطلب الموارد المالية التي على ما يبدو كان الرفاه يمتلك منها ما يمكنه من تحقيق ذلك إذ يعدّ من أغنى الأحزاب في تركيا[2]. ومن الطبيعي أن يثار تساؤل عن مصادر التمويل الرئيسية للحزب؟ في الواقع إن لحزب الرفاه مصادر دخل رئيسية إما عن طريق الفئة الناشئة حديثاً من رجال الأعمال وأصحاب المشاريع العامة في الحركات الإسلامية أو من الأعداد الكثيرة من المهاجرين الأتراك في أوروبا الغربية لا سيما ألمانيا، وأخيراً إن الرفاه أكثر الأحزاب تنظيماً وانضباطاً وتمويلاً، وهو تقريباً ما تفتقره كل الأحزاب الأخرى من أعضاء مخلصين ونظام حزبي كفوء وأجهزة وأدوات سمعية وبصرية فضلاً عن القيام بزيارات ميدانية[3].

إن أكبر الأسباب للسيطرة السياسية لحزب الرفاه هو المرونة التنظيمية والاستخدام الاستراتيجي للوسائل الحديثة لتعبئة الشبكات التقليدية، إن التركيب التنظيمي للحزب الذي اتخذ (نمط التسبيح) وهو لجنة تنظيمية محلية لديها ثلاثة وثلاثين عضواً على أساس المسبحة القائمة على ثلاثة وثلاثين خرزة، لكل منطقة هناك منظم يقوم بدوره بتعيين ممثلين في الشارع لجمع المعلومات عن العمر والجنس والتوجه الديني لسكانه، وبالنسبة لمستوى مفتشي الناحية يقوم باستعراض أعمال المنظمين في كل أسبوع، وكل منطقة لديها ديوان الحزب أو لجنة للحزب تتألف من ثلاثة وثلاثين عضواً، ولا يوجد أي حزب سياسي تركي آخر نظم نفسه للاتصال مع الأقاليم بهذه الطريقة في حين أن الأقاليم هي أهم وحدات المجتمع التركي[4]. فضلاً عن ذلك إن للرفاه كادراً له سمعة طيبة وكان يتحرك في بيئة صحية في المدارس الدينية التي يتولى

---

(1) الجهماني، حزب الرفاه، ص Dickey, "Fundamentally Pragmatic", p. 12.67
(2) الرفاه هل ينقذ تركيا من عجزها الاقتصادي، المصدر السابق، ص 37.
(3) كرامر، المصدر السابق، ص 143.؛ Makovsky, "How to deal with Erbakan", p. 2
(4) Yavuz, "Political Islam and the Welfare..", p. 77-78.

خـــريجوها تقـــديم القسم الأكبر من أبناء الجيل الجديد من زعماء وناشطي الرفاه[1]. فضلاً عن الزيارات التي كان ممثلو الرفاه يقومون بها فمثلاً زياراتهم للعوائل للتعزية أو للتهنئة تترك أثراً إنسانياً يجعل الحزب ذا صورة مختلفة تماماً عن الصورة المتجهمة لبقية الأحـــزاب السياسية[2]. وبالنتيجة ربح الرفاه الانتخابات العامة والبلدية في أرضروم وقيصري وطرابزون وديار بكر وباي تورن وملاطية فضلاً عن أنقرة وإستنبول لكن هناك أسباباً مختلفة لفوزه في كل إقليم لا سيما في أنقرة وإستنبول فأنصار الرفاه في أنقرة وإستنبول هم من سكان الأحياء الفقيرة والقاطنين في مدن الصفيح وأطرافها، أمـــا بالنـــسبة لمدن وسط الأناضول مثل أرضروم ويوزغات وقيروم وسيواس كان أغلب أنصاره من العمال من الطبقة الوسطى ومن التجار الصغار والفلاحين.

ج - العامل الديني:

إن نمو القوة السياسية للرفاه يعكس زيادة أهمية وتأثير النشاط الديني في تركيا، ففـــي الـــسابق كان دور الحركة الإسلامية هامشياً، أما الآن فهي قوة رئيسة تضم أحـــزاباً سياســـية ونقابـــات حرفية وجماعات ومصالح ومؤسسات تعليمية ودينية ومؤسسات مالية واستثمارية فضلاً عن دور النشر والصحف والمحطات التلفزيونية والإذاعة مع وجود جيل جديد من المثقفين المسلمين[3].

وضمن هذا السياق يذكر أربكان: - "كما تعلمون أن الشعب التركي شعب مـــسلم، إلا أن هـــذا الشعب حرم من التعليم الديني ولكن حزب السلامة الوطني خـــدم هـــذا الشعب فخلال أربع سنوات (1974-1978) تمّ فتح (350) مدرسة لتخريج الأئمة والخطباء وعشرة مؤسسات يدرس فيها حوالى (30000) طالب في مـــدارس الأئمـــة والخطـــباء وخلال العشر سنوات الأخيرة [يقصد أربكان نهاية الثمانينيات وعقد التسعينيات] تخرّج من معاهد الأئمة والخطباء حوالى نصف مليون ويعـــد هـــذا الجيل واعياً ومثقفاً ثقافة إسلامية وإنشاء الله على أكتاف هذا النسل سوف تصبح تركيا بلداً من أجل حياة إسلامية"[4]. فضلاً عن ازدهار بناء المساجد

---

(1) Mokovzky, "How to deal with Erbakan", p. 3.
(2) Yavuz, "Political Islam and the Welfare..", p. 78.
(3) Sayair, "Turkey's Islamist Challenge", p. 2.
(4) مقابلة شخصية مع أربكان، البعث الإسلامي ص 29.

الجديدة وكذلك مدارس الأئمة والخطباء التي أصبحت تمنح شهادة الثانوية المعادلة منذ عام 1983 التي مكنت الآلاف من الشباب من ذوي الخلفيات الدينية من الرجال والنساء من الانخراط في الجامعات وصولاً إلى إيجاد وظائف في الدوائر المدنية[1]. وقد دعمت النهضة الدينية في تركيا الحزب وهناك مؤشرات عديدة متمثلة بزيادة الاهتمام بأداء الشعائر الدينية مثل صلاة الجمعة والصوم في رمضان وقراءة القرآن وتجنب السلوكيات المؤذية والتشديد على الروابط الدينية المشتركة بين الأتراك[2] فتحوّل التيار الديني إلى قوة كبيرة، فقبل ذلك لم يكن الطلاب المتدينون في الجامعات إلا قلة قليلة، أما في التسعينيات فقد فاق عددهم أية فئة أخرى بضمنهم الاشتراكيين، ومما يعرف عن أنصار التيار أنهم من الفئات الفقيرة، مع هذا هناك دعم قوي لذلك التيار بين صفوف الطبقات الأكثر ثقافة وغنى في المجتمع التركي. العامل الإضافي والمثير هو أن الصيغة المبالغ فيها من العلمانية قد أسهمت في إحياء الدين ومن ثم نمو حزب الرفاه، فتركيا لم تتخذ موقفاً محايداً من الدين أو باتجاه التفسيرات المختلفة للدين نفسه كما هو الحال مع الولايات المتحدة أو اتخذت موقفاً مخالفاً للدين كما هو الحال مع فرنسا والمكسيك، فالنخبة الحاكمة سعت لمنع الدين من النفاذ إلى الحياة الاجتماعية وتمّ ذلك عن طريق القمع مما أدّى إلى انتهاكات لحقوق العناصر الدينية[3].

كما أن عدم تدريس الدين في المدارس العلمانية وطّد اقتناعاً بأن العلمانية هي الإلحاد[4]. فضلاً عن تعرّض الموظفات والطالبات ممن يرتدين الحجاب إلى النقد والتنكيل ومنع المسلمين من ذبح الأضاحي في العيد الكبير واستبعاد من يشتبه بميوله الدينية من الضباط العسكريين عن الخدمة فخلقت تلك الإجراءات استياءً عميقاً وأدّت إلى انفصال المواطنين عن الدولة التي تقمعهم والبحث عن ملاذ آخر فكان أن أعطوا أصواتهم لحزب الرفاه[5].

---

(1) كرامر، المصدر السابق، ص 114 - 115.

(2) "Turkey and Rafah Party", p. 3.

(3) Atill Yaya, "Turkey's leaders-Erbakan's Goals" Sep. 1997, vol. 15, no. 3, pp. 26-27.

(4) نور الدين، قبعة وعمامة، ص 28.

(5) Yavuz, "Political Islam and the Welfare...", p. 70.

د - الرفاه والعوامل الخارجية:

ممـــا لا شك فيه أن العوامل الداخلية السالفة الذكر لعبت دوراً كبيراً في نمو شعبية الرفاه إلا أن هناك عوامل خارجية أيضاً ساعدت في الصعود التدريجي في قوة حزب الرفاه واستمراره في المسيرة المضطردة التي مكنته من التوغل المتزن في أعماق الـــشعب التركي، ففي حقبة الثمانينيات وأوائل التسعينيات ظهرت هناك تحولات فكـــرية أضعفت من الأيديولوجيات السائدة مثل القومية والاشتراكية، لا سيما أثر انهـــيار الاتحـــاد السوفياتي عام 1991 والفراغ الأيديولوجي الذي نتج عنه إذ كان للإسلاميين فرصة كبيرة لملء هذا الفراغ[1]. من جانب آخر أدى استئثار الولايات المـــتحدة بالقرار السياسي الدولي وما تعرّض له العراق في حرب الخليج الثانية وما جرى من مذابح دينية وعرقية ضد المسلمين في مناطق عديدة في العالم في مقدمتها البوســـنة والهرسك التي كانت ولاية عثمانية سابقاً (الافلاق والبغدان) والشيشان وقرباغ، كل ذلك خلق قناعة لدى المسلم التركي بأنها سلسلة من الحروب الصليبية المـــوجهة ضـــد الإسلام وإن استكانة تركيا العلمانية دفعت هؤلاء إلى الإمعان في اضطهادهم للمسلمين لذلك وظف الرفاهيون هذه الأحداث بالربط بين مجد تركيا في زمن العثمانيين وإمكانية إحياء هذا المجد على أيديهم، لا سيما وإن الإسلام هو المحرك لهم فكان حزب الرفاه ناجحاً في استغلال حوادث البوسنة وعجز تركيا عن الـــتدخل فيها من خلال استخدام اسم (ماثلد مانوكيان) وهو رمز أرمني يعبِّر عن تجارة البغاء التركية بوصفه نتاجاً لعملية التغريب التركية فضلاً عن ذلك فإن الرفاه فسّر موقف تركيا من المذابح البوسنية بأنه فشل النخبة الكمالية بدمج تركيا بوصفه بلداً أوروبياً[2].

---

(1) هلال، المصدر السابق، ص 155.

(2) Yavuz, "Political Islam and the Welfare, p. 76.

أربكان رئيساً للوزراء
29 حزيران 1996- 18 حزيران 1997

المبحث الأول: أربكان وتشكيل الإئتلاف الحكومي:

أولاً: تشكيل ائتلاف يلماز - تشيلر

واجهت تركيا مع فوز الرفاه أزمة برلمانية أخرى فقد خلق ذلك حالة من التوتر والقلق للعلمانيين من إمكانية إرتقائه إلى السلطة في حال دخوله في حكومة ائتلافية، وتحوله إلى عنصر خطير في توجيه السياسية التركية واغتنام التيار الإسلامي تلك الفرصة لزيادة دوره في المجتمع والسياسة، لا سيما وإن حزبي (الوطن الأم - الطريق الصحيح) لم يتمكنا من تحقيق الأغلبية البرلمانية لتشكيل الحكومة ومن ثم سيؤثر ذلك في معالجة الفجوة داخل يمين الوسط الذي قدّم معظم الحكومات التركية منذ الخمسينيات[1].

من جانب آخر صرّح أربكان للقناة التلفزيونية الرسمية تي آر تي T.R.T قائلاً: "إن الأمة قد اختارت الرفاه وطبقاً للقواعد والأصول الديمقراطية، وإن على رئيس الجمهورية سليمان ديميريل أن يكلّف الرفاه بتشكيل الحكومة"، إلا أن أربكان وحزبه واجها ضغوطاً كبيرة من معارضيه لا سيما وأنه عاجز عن تشكيل حكومة بمفرده لافتقاره إلى الأغلبية ولمنع قيام حكومة بزعامته، وجرى الحديث عن تحالف بين أربكان ومسعود يلماز ودارت مباحثات مطولة استغرقت أسبوعين إلا أنها باءت بالفشل لإشتراط يلماز على أربكان مقابل موافقته على التحالف دخول الرفاه فترة تجريبية للبرهنة على أن سياسات الحكومة لديه لم تكن ثورية

(1) أحمد السيد تركي، الأحزاب العلمانية في تركيا، مجلة السياسة الدولية، ع131، مصر 1998، ص 49؛ معوض، صناعة القرار، ص 55.

والانتقادات الشديدة التي تعرض لها الزعيمان من أعضاء حزبيهما بسبب ما قدماه من تنازلات[1].

كما أكدت بقية الأحزاب رفضها لأي عرض محتمل لتشكيل الائتلاف مع الرفاه وتصور كل من مسعود يلماز وبولنت أجاويد ودينيز بيكال بأن وصول حزب الرفاه إلى السلطة سيقضي على جميع الأفكار الكمالية ومظاهر الديمقراطية لعدم الثقة بمدى التزام أربكان بالديمقراطية والتخوف من أن يسعى إلى إقامة نظام "ثيوقراطي ديني" على غرار النظام القائم في إيران، وتأسيساً على ذلك ستكون الحكومة المشكلة كارثة لتركيا داخلياً وخارجياً حسب رأيهم[2]. ورأى المراقبون "أنه إذا ما راودت أي حزب الرغبة في دخول ائتلاف مع الرفاه فإن الجيش الذي يعد الحارس التقليدي للنظام العلماني سيمارس ضغوطاً لردعه عن ذلك الائتلاف، وقد أشارت صحيفة ملليت إلى تدخّل الجنرالات ودعمهم لتشكيل ائتلاف بين حزبي الوطن الأم والطريق الصحيح وإصدار المذكرات على أهمية الحفاظ على أسس الدولة العلمانية آخذين بنظر الاعتبار خطر تولي حزب إسلامي السلطة والخوف من أن يقوم هذا الحزب بإصدار قوانين دينية، لأجل ذلك صوّت المجلس الوطني لمنح الثقة للحكومة الجديدة بأقل من النسبة المطلوبة وهي (276) صوتاً من مجموع (550)[3].

كما شهدت الساحة السياسية التركية طوال شهرين ونصف على الانتخابات مفاوضات مطولة بين الأحزاب الخمسة المتمثلة في البرلمان الجديد، وطرحت سيناريوهات عدة كان آخرها تشكيل تحالف بين حزبي الوطن الأم والطريق الصحيح على الرغم من العداء الشخصي الكبير بين زعيميهما يلماز وتشيلر واكتفاء حزب الرفاه بدور المعارض[4]. وعلى الرغم من إصرار رئيسة

---

(1) Bohlen, "Turkish Parties Agree on...", op. cit., p. 3.

(2) إبراهيم الداقوقي، في ظل حكومة أربكان – تركيا جسر بين الشرق والغرب، مجلة قضايا دولية، ع341 إسلام أباد – باكستان، 1996، ص 16.

(3) Chtena, "The Military in Turkey...", op. cit., p. 17؛ جريدة العراق، ع9528، كانون الأول، بغداد 1995.

(4) جلال عبد الله معوض، المؤتمر العربي القومي السابع، ص 168؛ جريدة بابل، "اختيار رئيس للحكومة لم يكن سهلاً"، ع1414، 28 كانون الثاني، بغداد 1996.

الـــوزراء الـــسابقة تشيلر على بقائها في منصبها صرحت قائلة: - "إنها تفضل تداول رئاسة الوزراء لمدة ستة أشهر"، فأبدى يلماز موافقته على هذا الشرط، وتم التوصـــل إلى تسوية سياسية والاتفاق على تشكيل التحالف[1]. وَوُضِعَت صيغة لتشكيل الحكومة، يتولى يلماز رئاستها أولاً حتى عام 1997 لتكون تشيلر رئيـــسة وزراء لعـــامين تاليين، في خطوة لإبعاد الإسلاميين عن تسلم السلطة ووضع العراقيل أمامهم[2].

وقـــد وصـــفت تشيلر ائتلافها مع يلماز قائلة: - "بأنه تضحية من أجل منع وصـــول حـــزب الرفاه للسلطة"[3]. كما دعمت المؤسسة العسكرية تحالف يلماز وتـــشيلر مدعية أن هذا الائتلاف سوف يجنّب البلاد انقلاباً رابعاً، هذا إلى جانب تعرّض يلماز وتشيلر لضغوط قوية من بعض الأوساط العلمانية تدعوهما إلى الوحدة حـــتى يتمكنا من التصدي لحزب الرفاه الإسلامي ومنعه من تسلّم السلطة لا سيما وأنه يمتلك أكبر كتلة برلمانية. كان شعار الحكومة الجديدة هو الإصلاح الديمقراطي والاقتـــصادي الذي طالب به الاتحاد الأوروبـــي[4]. إذ صرحت تشيلر بالقول: - "أنهـــا تسعى لتشكيل حكومة قادرة على حل مشاكل تركيا الداخلية والخارجية"، لكـــن هـــذا الائتلاف سرعان ما واجهته العقبات في مقدمتها الوضع الاقتصادي والتضخم، كما يتضح في الشكل الآتي:

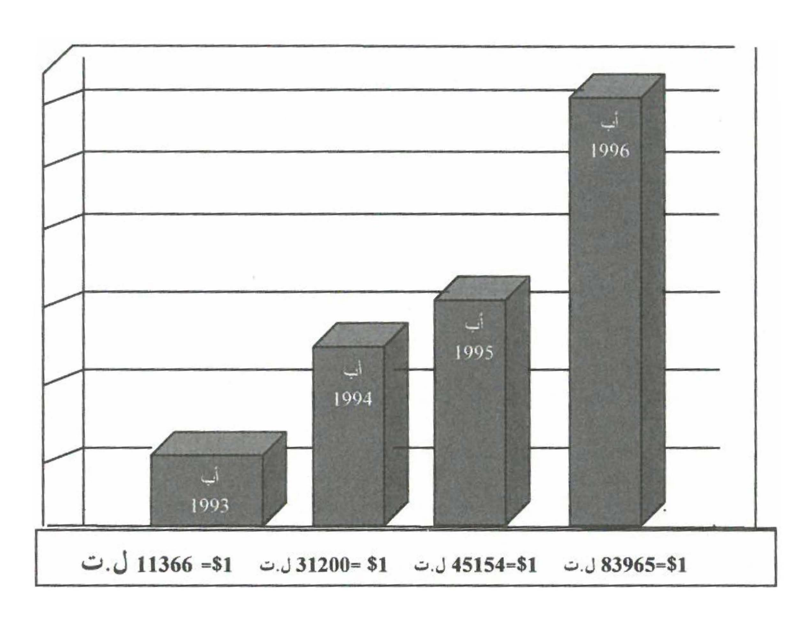
---

(1) Ilnur Cevik, R.P. Conciliatory but Rivals near Deal, Turkish Daily News, 11 Jan.1996.؛ شحاته، المصدر السابق، ص 156.

(2) أربكـــان مستعد لتشكيل ائتلاف مع أي حزب ممثّل في البرلمان"، جريدة بابل، ع4143، 27 كانون الأول، بغداد 1995.

(3) نور الدين، قبعة وعمامة، ص 87.

(4) Chtena, "The Military in Turkey...", p. 4.؛ الطحـــان، حـــزب العدالـــة والتنمـــية، ص 6.



تدهور قيمة الليرة التركية أمام الدولار الأمريكي خلال الأعوام 1993-1996[1]

وعدم الاتفاق على سياسة التعيينات الوظيفية من بين قضايا أخرى خلافية. وصرح عدد من المسؤولين في حزب الوطن الأم بالقول: - "من الصعب استمرار الحكومة في حـــال عـــدم الاتفاق بين طرفي الائتلاف على قضية التعيينات الحكومية، وإن الـــوزراء من حزب الوطن الأم يواجهون صعوبات في وزارتهم بسبب رفض تشيلر تلـــك التعييـــنات"[2]. فضلاً عن عجز الحكومة عن إيجاد حلول لمعالجة المشكلات الاقتصادية إذ اعترفت تشيلر بضعف الاقتصاد في تصريح لها قائلة: - "هناك بعض العلامـــات على ضعف الاقتصاد وهناك حاجة إلى معالجتها على وجه السرعة"[3]. وحـــثت حلفاءهـــا في الحكومة على ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لإحتواء تلك المـــشكلة إذ يعاني الاقتصاد التركي من التضخم بلغ نسبة من الزيادات وصلت إلى 100% الأمر الذي حدا بالحكومة إلى زيادة الضرائب والرسوم أهمها رسوم الدراسة

---

(1) حكـــومة أربكان – تشيلر التحديات والسياسات ملف خاص، قضايا دولية، ع347، س7، 26 آب، إسلام أباد، 1996.

(2) فـــشل رئيس الوزراء التركي مسعود يلماز ورئيسة حزب الطريق الصحيح للتوصل لاتفاق على مسألة التعينيات، جريدة العراق، ع5989، 2 نيسان، بغداد 1996.

(3) "Turkey Econonomic Crisis", EIR, vol. 123, No.3, 12 Jan., Washington, 1996, p. 13.؛ تشيلر – الاقتصاد التركي ضعيف، جريدة الجمهورية، ع9245، 4 أيار، بغداد 1996.

لطلاب الجامعات والتي تسببت في زيادة نقمة الشارع التركي مما يعني هزيمة كبيرة لـيمين الوسـط وفـشل الائتلاف الأمر الذي سيخلق أزمة في النظام السياسي التركي[1].

وهنا جاءت توقعات أربكان فيما يخص الائتلاف الحكومي مطابقة لما حدث إذ أشـار قائلاً: - "أن الحكومة الائتلافية ستولد ميتة، وأن حزبه هو الأقدر على مـواجهة المشكلات التي تعاني منها تركيا وأهمها الإرهاب والتضخم والصعوبات الاقتـصادية الأخرى، وإنها حكومة ضعيفة تهدد الديمقراطية لأنها لا تعكس النتائج الحقيقـية للانتخابات، إذ أن الشعب أعطى أصواته للرفاه وليس لحزب الوطن الأم والطريق الصحيح"[2].

ثانياً: انهيار ائتلاف يلماز - تشيلر

علـى الـرغم مـن كـل الدوافع السابقة وراء انهيار الائتلاف يبقى الدافع الشخصي هو العامل الأكبر، فبعد أقل من ثلاثة أشهر على حكومة يلماز - تشيلر لفظ الائتلاف أنفاسه الأخيرة بعد إعلان تشيلر سحب تأييد حزبها للحكومة وفض شـراكتها بالائـتلاف إذ صـرحت قائلـة: - "أن السبب في ذلك يعود للطعن الدستوري في حقها والذي أنهى شراكتها مع يلماز قانونياً ودستورياً"[3].

ورأى بعض المراقبين أن فقدان الثقة بين حزبـي الائتلاف الحكومي أسهم في فـشله وعدم قدراته على إنجاز برنامجه[4]. فضلاً عن ذلك إن الائتلاف تعرض إلى هـزة جديـدة عـندما انضم بعض أعضاء حزب الوطن الأم إلى جانب المعارضة (أربكان) في التصويت، على التحقيق في الاتهامات الموجهة ضد تشيلر إبان تسلمها منـصب رئاسة الوزراء التي تؤدي بها للمثول أمام المحكمة العليا الأمر الذي يقضي مـن الناحـية الفعلية على محاولاتها لاستعادة رئاسة الحكومة[5]. فقد لعب حزب الـرفاه دوراً كـبيراً في توجيه ضربه للحكومة اليمينية من خلال صحفه ووسائل

(1) تركيا بين تحديات الامس واليوم، جريدة بابل، 1497، 7نيسان، بغداد 1996.

(2) معوض، صناعة القرار، المصدر السابق، ص 60.

(3) William Hale, "Turkey's Domestic Political Landscape: AGlance at the Past and the Future", The International Spectator, vol. XXXIV No.1, Jan. 1999, p. 2.

(4) انهيار الائتلاف الحاكم في تركيا، جريدة الجمهورية، ع9250، 11 أيار، بغداد 1996.

(5) Ilnur Cevik, "Parliament which lost its Vitality", Turkish Daily News, 4 July 1996.

إعلامه إلى شن حرب إعلامية ضدها عن طريق تقديم ملفات تدين تشيلر بالفساد، كما حصل الرفاه على موافقة البرلمان التركي بشأن إجراء تحقيق حول ممتلكاتها الشخصية واتساقاً مع ذلك قام حزب الرفاه بإجراء قانوني باللجوء إلى المحكمة الدستورية العليا للطعن في مشروعية اقتراع الثقة على الحكومة الذي لم يحصل على النسب القانونية (كما أسلفنا)، وأن حزب الرفاه سيحصل على الأغلبية المطلقة للموافقه بفعل وجود (158) عضواً من حزب الرفاه في البرلمان و(132) عضواً للطريق الصحيح و(126) لحزب الوطن الأم(1).

وبناء على ذلك قدّم حزب الرفاه طلبا آخر إلى المحكمة الدستورية التركية أشار فيه إلى عدم شرعية القرارات المتعلقة بما يسمى (قوات المطرقة)(*) وحالة الطوارئ في عشر ولايات جنوب وجنوب شرق البلاد لعدم الحصول على الأغلبية البرلمانية عليها(2).

وكان الاتفاق العسكري الذي عقد في شباط 1996 بين تركيا وإسرائيل مبرراً إضافياً لأربكان لمهاجمة الحكومة فقد صرّح: - "ألم يقصف اليهود إخواننا في لبنان ثم يذهب هؤلاء ويبرمون تحالفا مع اليهود ويفتحون سماء تركيا أمام طائراتهم في ظل هذه الحقائق إذا أدليتم بصوتكم لصالح أي شخص خارج حزب الرفاه فإنكم تمنحون بذلك صوتكم لليهود وسيلعن الشهداء والقديسون من يفعل ذلك"(3).

ورأى البعض أن تصدي أربكان لممارسات الحكومة زاد من شعبيته وحظوظه في مقابل خصومه السياسيين، فقد ذكرت صحيفة ملليت "أن طرح قضية

---

(1) Ilnur Cevik, "Understimating Refah's Muscle", Turkish Daily News, 16 May 1996؛ نور الدين، المواجهة بين الرفاه والعسكر، ص 35.

(*) أدت تداعيات حرب الكويت عام 1991 إلى تأسيس ما يعرف باسم قوات المطرقة التي تألفت من (17500) جندي من قوات التحالف لمراقبة المنطقة الشمالية من العراق وفرض حظر الطيران حتى خط 36 وبذلك أتاحت للولايات المتحدة موطأ قدم للتدخل المباشر في المنطقة كما هو الحال مع الحرب على افغانستان، لمزيد من المعلومات، ينظر: العلاف واخرون، التقرير الاستراتيجي، المصدر السابق، ص 66.

(2) جريدة العراق، ع1204، 6 أيار، بغداد 1996.

(3) عايدة العلي سري الدين، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، دار الافاق الجديدة، (بيروت: 1997)، ص 158؛ أربكان.. التنديد بالتحالف التركي – الإسرائيلي، جريدة بابل، 23 أيار، بغداد 1996.

الانـــتهاكات المالـــية والقانونية ستزيد من شعبية الرفاه وتجعل منه في نظر الشعب المدافع الأقوى عن الديمقراطية والحريات العامة بعكس الأحزاب التقليدية التي تتستر على هذه الانتهاكات حماية لنفسها وأعوانها"، مع ذلك رفضت تشيلر الانسحاب مـــن الائـــتلاف على الرغم من الضغوط التي تعرضت لها من جانب أعضاء حزبها وأصرت على البقاء مبررةً ذلك بأن الانسحاب سوف يخدم حزب الرفاه[1].

وجـــاء قـــرار المحكمة الدستورية وفقاً لما أراد أربكان بعدم شرعية الحكومة، تأسيـــساً على ذلك طالب رئيس حزب الرفاه زعيم حزب الوطن الأم بإعادة مهام الحكـــومة إلى الرئيس التركي سليمان ديميريل، وصرح أربكان قائلاً: - "أن حزبه ســـوف يتـــسلم مهمـــة تشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة بعد نشر قرار المحكمة الدستورية في الجريدة في الوقت نفسه صرحت تشيلر قائلة: - "إن الائتلاف انتهى بحكم القانون والواقع"[2].

وقـــد اتهمت تشيلر شريكها في الائتلاف بالخيانة كإشارة واضحة للدعم الـــذي منحه العديد من أعضاء حزبه لإجراء تحقيق في اتهامات الفساد الموجهة ضدها[3].

وتوصل طرفا الائتلاف إلى قناعة تامة باستحالة الاستمرار وبدأا بتهيئة مرحلة مـــا بعد انهيار التحالف الذي يبدو أنه يسير في عملية الإنحلال على أثر أزمة الثقة الـــتي بدأت بينهما عقب تصويت أعضاء من حزب الوطن الأم إلى جانب مشروع قـــرار آخـــر قدّمه حزب الرفاه للتحقيق مع تشيلر بشأن قضية إعلان مناقصة بيع شركة الكهرباء الوطنية[4].

في غـــضون ذلـــك توجه يلماز إلى القصر الجمهوري لمقابلة الرئيس التركي ديميريـــل لغـــرض تقديم استقالة حكومته لعدم شرعيتها من قبل المحكمة الدستورية ولتحاشـــي تصويت البرلمان بحجب الثقة عنها إلا أن الرئيس التركي كان له رأي

---

(1) Ilnur Cevik, "Censure Motion against Yilmas", Turkish Daily News, 28 May 1996.

(2) انتهى ائتلاف تركيا بالطلاق، جريدة العراق، ع6027، 25 أيار، بغداد 1996.

(3) Ersin kalay Cioglu, "The Logic of coutemporary Turkish politice", Meria, vol. 1, No.3, Sep. 1997.

(4) فـــي ظل أزمة ثقة التحالف الحكومي - تركيا على طريق الانهيار، جريدة العراق، ع6015، 1 أيار بغداد 1996.

آخـــر بخـــصوص استقالة يلماز إذ ذكر قائلاً: - "إن حكومة الائتلاف ستبقى في الحكم ما لم يسقطها الإقتراع على الثقة أو استقالة يلماز[1]. وأضاف مؤكداً: "إنه مـــن غـــير المعقـــول التـــشكيك بشرعية حكومة حصلت على ثقة البرلمان قبل شـــهرين"[2]. فأعلن يلماز: - بأنه سيستمر بعمل الحكومة لحين تشكيل حكومة جديدة"[3].

وعلـــى أثـــر ذلك بدأ ديميريل محادثات مع قادة الأحزاب السياسية لتشكيل حكـــومة جديـــدة بقـــيادة يلماز، فأكد يلماز أن الأحزاب التركية ستعمل ما في وسعها لتشكيل حكومة خلال مدة 45 يوماً وإذا ما فشلت في ذلك ستكون هناك انتخابات عامة في تركيا، وقد أكد الرئيس ديميريل أنه في حال فشل الجهود الرامية إلى تـــشكيل حكومة ائتلافية جديدة فإن ذلك سيقود لإجراء انتخابات جديدة في تركيا لانتخاب برلمان جديد، ودعا ديميريل في حديث نشر عبر وسائل الإعلام جاء فـــيه: - "ضرورة تشكيل حكومة دون اللجوء إلى القوة"، مطمئناً بهذا الصدد أن قوانين بلاده لا تبعث على القلق[4].

وعلـــى أثر ذلك بدأ يلماز في 7 حزيران 1996 بإجراء مشاورات مع زعيمي اليـــسار الديمقراطـــي أجاويد وحزب الشعب الجمهوري بيكيال لتشكيل ائتلاف جديـــد إلا أن امتناع تشيلر وحزبها عن منحه التأييد أدى إلى إخفاق محاولاته. من جانـــب آخـــر سعت تشيلر إلى تشكيل ائتلاف رباعي يضم أحزاب يمين الوسط ويسار الوسط بهدف التصدي لمنع الرفاه من تسلم السلطة إذ أعلنت في 9 حزيران بـــشكل قاطـــع رفـــضها لفكرة التحالف مع الرفاه صرحت قائلة: "لا تحالف مع الأصوليين"[5].

---

(1) انهيار الائتلاف الحاكم في تركيا وتشيلر تبحث عن شراكة جديدة، جريدة الجمهورية، ع9261، 26 أيار، بغداد 1996.

(2) Ilnur Cevik, Will they allow Rafah toCelebrate Electoral Victory. Turkish Daily News, 4 June 1996.

(3) بعـــد أزمـــة ثقـــة مـــع شريكته بالائتلاف استقالت حكومة يلماز، جريدة العراق، ع6036، 7 حزيران، بغداد 1996.

(4) بعد أزمة ثقة، جريدة العراق، ع6036، 7 حزيران، بغداد 1996.

(5) نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، ص 58.

كما ذكرت تشيلر في مؤتمر صحفي: - "بأنه من الضروري العمل بشأن إمكانية هؤلاء الزعماء الأربعة لمعرفة هل يمكن تشكيل حكومة ائتلاف من الأحزاب الأربعة أم لا"[1].

ومع فشل هذه الأحزاب للوصول إلى اتفاق بدأت بعض مراكز القوى العلمانية المدعومة من الجيش في تركيا تحركاتها المكثفة سعياً وراء تشكيل حكومة غير حزبية على غرار ما حدث عقب الانقلاب العسكري في آذار 1971، ومن المعروف أن تلك القوى كانت وراء فشل التفاهم السابق بين حزبي الرفاه والوطن الأم، وفي غضون ذلك قامت تلك القوى بالإتصال مع عدد من أعضاء البرلمان من حزبي الطريق الصحيح والوطن الأم لاطلاعهم على الخطط المستقبلية والتأكيد على ضرورة عدم دعوة رئيس الجمهورية لانتخابات عامة مبكرة بل تسمية رئيس وزراء يحظى بدعم جميع الأحزاب[2]. فقد صرحت تشيلر: - "أن حزبها سيعمل سريعاً لتشكيل أغلبية حاكمة مؤكدة أن لديها السلطة الكاملة لأي محادثات لتشكيل ائتلاف جديد"، وأوضحت تشيلر أن وزراءها باقون في مناصبهم إلى حين تشكيل حكومة جديدة إذ قالت: - "أنها لا تعقد أملاً يذكر على تشكيل ائتلاف متعدد الأحزاب لإنهاء فراغ مطول في السلطة"، وذكرت "نرى حتى هذه اللحظة على الأقل أن تشكيل ائتلاف يضم ثلاثة أو أربعة أحزاب أمراً غير محتمل"[3].

ونتيجة لذلك فسرت بعض الأوساط السياسية الغربية تصريحات تشيلر بأنها تتضمن تلميحات لاحتمال عزمها إقامة ائتلاف بديل مع حزب الرفاه[4].

---

(1) حكومة غير حزبية خلفا لائتلاف الحاكم في تركيا، الجمهورية، ع9349، 8 أيار، بغداد 1996.

(2) انهيار الائتلاف الحاكم في تركيا وتشيلر تبحث عن شراكة"، جريدة الجمهورية، ع9261، 26 أيار، بغداد 1996.

(3) تشيلر ترجح التحالف مع الرفاه لتشكيل الحكومة التركية الجديدة، جريدة الجمهورية، ع9283، 25 حزيران 1996.

(4) ديميريل يكلف أربكان بتشكيل حكومة تركية جديدة، جريدة الجمهورية، ع9270، 27 حزيران، 1996.

ثالثاً: أربكان ومباحثاته لتشكيل الائتلاف

كـــان أربكان قد صرّح بعد فوز حزبه في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 24 كانـــون الأول عام 1995 في مؤتمر صحفي مطمئناً خصومه "بأنه مستعد لأي اتفاق وأنه سيبدأ محادثات رسمية لتشكيل حكومة ائتلاف" وأوضح في ذلك المؤتمر قـــائلاً: - "نحن لا نسعى أن ننفذ برامجنا فبروتوكول التحالف هو الذي سيسري وهـــو الـــذي ســـينفذ"، مؤكدا للصحفيين بالقول: - "ليس لدينا شروط مسبقة وســـوف نبدأ صفحة جديدة بيضاء، العقل وطريقة التفكير والتجربة سوف تكون مبادئنا للعمل" بالمقابل شدد على أنه "غير مستعد لمناقشة المشاريع والاقتراحات التي لا تجعله رئيساً للحكومة"، وقال: - "بأنه لن ينتظر فترة طويلة"[1].

وعلـــى أثر فشل حكومة يلماز وتشيلر (كما مر معنا)، أعلن أربكان في 25 أيـــار 1996 "أن حـــزبه سيشكل حكومة جديدة قبل الثاني من حزيران من العام نفـــسه وأن على يلماز أن يقدم استقالته" فقدم حزب الرفاه مذكرة للبرلمان لحجب الثقة عن الحكومة الائتلافية التي يترأسها يلماز، وصرح أربكان قائلاً: - "إن حزبه طلب رسمياً عقد جلسة غير عادية في البرلمان لمناقشة هذه المذكرة"، في غضون ذلك واصل يلماز تحدي خصومه وقال: - "بأنه سيؤيد إجراء انتخابات عامة مبكرة إذ اتخـــذت مـــبادرة في هذا الشأن في البرلمان[2]. وعلى أثر ذلك طالب عبد الله غول نائب رئيس حزب الرفاه يلماز بإعادة المهمة فوراً إلى الرئيس ديميريل لكي يتسنى له تكلـــيف رئـــيس حـــزب الـــرفاه نجم الدين أربكان بتشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة[3].

وأشارت بعض الدلائل إلى أن أي مشروع يتقدم به حزب الرفاه في ظل تلك الظـــروف لحجـــب الثقة عن الحكومة فإنه سيحصل على الأغلبية المطلقة[4]. وفي

---

(1) .Cevik, "RP conciliatory but..."؛ أربكان مستعد لتشكيل ائتلاف مع أي حزب ممثل في البرلمان جريدة بابل، ع4131، 27 كانون الأول، بغداد 1995.

(2) الرفاه يطلب رسمياً حجب الثقة عن يلماز، جريدة الجمهورية، ع9262، 27 أيار، بغداد 1996.

(3) تشيلر والرفاه يخططان للإطاحة بحكومة يلماز، جريدة الجمهورية، ع9263، 27 أيار، بغداد 1996.

(4) تـــشيلر والـــرفاه يخططان للإطاحة بحكومة يلماز، جريدة الجمهورية، ع29262، 27 أيار، 1996.

أعقـــاب ذلـــك لم يجد الرئيس التركي بداً من دعوة زعيم حزب الرفاه نجم الدين أربكـــان لتشكيل حكومة جديدة، وجاء هذا الإعلان بعد اجتماع الرئيس ديميريل بقـــادة الأحـــزاب الكـــبرى في تركيا[1]. فبدأ رئيس حزب الرفاه أربكان المكلف بتشكيل حكومة ائتلافية بمشاورات مع الأحزاب السياسية وتوقع البعض أن أربكان ســـيحاول مـــرة أخرى إجراء محادثات مركّزاً على حزبـــي الوطن الأم والطريق الـــصحيح الرئيسين لوجود أصوات إسلامية داخل الحزبين محاولاً كسب تأييدهم، فـــيما ستكون اجتماعاته مع أحزاب (الشعب الجمهوري - واليسار الديمقراطي) بـــصورة شكلية. ومما يذكر في هذا السياق أن أربكان دعا زعيم حزب الوطن الأم مـــسعود يلماز إلى عدم تكرار الأخطاء مرة ثانية، موضحاً أن معظم أعضاء وقادة حزب الوطن الأم إلى جانب التحالف مع الرفاه منوّهاً بالقيادات الإسلامية في هذا الحـــزب الـــتي عملت جنباً إلى جنب مع أوزال. وعلى ما يبدو أن أربكان واجه صـــعوبات كـــبيرة في إقناع الأحزاب للتحالف معه مما يعني أن تركيا ستستمر في مواجهة أزمة تشكيل حكومة وبخلاف ذلك ستواجه انتخابات عامة مبكرة[2].

بالمقابل منحت تشيلر الصلاحيات لعدد من مساعديها لإجراء محادثات مع رئـــيس حـــزب الـــرفاه حول إمكانية تشكيل ائتلاف حكومي، إلا أن تلك المشاورات لم تؤت ثمارها فأعلن أربكان بأنه "سيعقد اجتماعاً ثالثاً لإنجاح تلك المباحـــثات"، وفي الوقت نفسه كانت تشيلر تسعى جاهدة لإقامة ائتلاف مع الأحزاب العلمانية فبدأت بعقد اجتماع مع زعيم حزب اليسار بولنت أجاويد بحثاً عن بديل آخر قبل إعطاء قرارها النهائي لإقامة التحالف مع أربكان، فقد ذكر أجاويد "أن تشيلر تعارض تماماً تجديد الائتلاف مع يلماز"، وعلى ما يبدو أنهـــا كانـــت تتعرض لضغوط من بعض الأوساط السياسية لإبداء موافقتها من إقامة تحالف حكومي مع الرفاه[3].

---

(1) ديميـــريل يكلـــف أربكان بتشكيل حكومة جديدة، جريدة الجمهورية، ع9270، 27 حزيران، 1996.

(2) توقع استمرار الأزمة في تركيا، جريدة العراق، ع6038، 11 حزيران، بغداد 1996.

(3) Ilnur Cevik, "Plenty of Govermet Models left Before Early Polls", Turkish Daily News, 30 May 1996.؛ تـــشيلر تـــرجح التحالف مع أربكان بتشكيل حكومة جديدة، جريدة الجمهورية ع9283، 25 حزيران، بغداد 1996.

رابعاً: الدوافع وراء ائتلاف تشيلر - أربكان

لا يخفى على أحد موقف تشيلر من الإسلاميين ومعارضتها لهم، فسبق القول عن مساعيها المبذولة لمنع وصول أربكان وحزبه إلى السلطة، إلا أن إعلان موافقتها في 28 حزيران 1996 على التحالف مع أربكان وقبولها بتشكيل حكومة كان لظروف مرحلية مصلحية وكان مفاجأة لجميع الأوساط السياسية، وطرحت تفسيرات عدة لموقفها هذا لعل أهمها الصعوبات التي كانت تواجهها مثل قضايا الفساد والاتهامات بحقها بخصوص تبديد أموال الدولة حيث اتهمت تشيلر بتبديد حوالى 6.5 مليون دولار وللتخلص من المساءلة القانونية أمام المحكمة الدستورية مما سيعني نهاية حياتها السياسية لذلك اشترطت على أربكان إسقاط طلبه للتحقيق معها وبالفعل تم ذلك[1].

أما التفسير الثاني هو أن تشيلر قد أحست بوجود اتفاق ضمني بين سليمان ديميريل وأجاويد ويلماز للتخلص منها وإزاحتها عن الساحة السياسية فقررت الدخول في تحالف مع أربكان للتصدي لذلك[2]. والتفسير الأخير هو أن السبب تعرض تشيلر لضغوط كبيرة من المؤسسة العسكرية والغرب والولايات المتحدة لدفعها للائتلاف مع أربكان في مقابل الاحتفاظ بالوزارات المهمة فضلاً عن منصب نائب رئيس الوزراء، فقد وجدت هذه القوى أن الوقوف في وجه أربكان سيعود عليها بعواقب وخيمة نظراً للشعبية الكبيرة التي حصدها من قبل الناخبين، فبدا أنه من الأسلم زج أربكان في السلطة ولكن مع تجريده من أبرز نقاط قوته من خلال تسلم رمز من رموز العلمانية والتغريب لمناصب مهمة في حكومته ولا سيما وزارتي الداخلية والخارجية[3]. ومهما يكن من أمر تلك التفسيرات فإن تشيلر تعرضت للانتقادات والاتهامات اللاذعة منها الانتهازية وعدم التزامها بأدنى الأخلاقيات السياسية من قبل الأوساط العلمانية فجاء ردها على تلك الإتهامات "لم أت به إلى الحكم وإنما الشعب هو الذي أتى

---

(1) Dickey, "Fundamentally Pragmatic" op. cit., p. 12; Ilnur Cevik, "Does an RP-DIP Coalition Mean Ciller is Safe?", Turkish Daily News, 29 June 1996.

(2) Bulent Alirza and Zeyno Baran, "Turkey: New Government continuing and Uncertainly", The Turkish update, August 1999, p. 1.

(3) الداقوقي، في ظل حكومة أربكان، ص 17.

بأربكــــان"[1]. أمـــا بالنـــسبة لأربكان فرأى البعض من المراقبين أنه قد أغراه مشروع تولي السلطة بعد سنوات من الضياع السياسي[2] في الوقت الذي سوغ أربكـــان ائـــتلافه مـــع تشيلر بالقول: - "إننا منفتحون على جميع الأحزاب الـــسياسية لأنهم جميعاً إخواننا ونسعى جميعنا لخدمة البلاد"[3]. من جانب آخر رأى ياســين خطــيب أوغلو وهو أحد قياديي حزب الرفاه أن ذلك الائتلاف يــصب في المــصلحة الوطنية بالقول: - "المصلحة الوطنية فوق كل شيء"[4]. وســـاد تــصور بأن هدف أربكان من ائتلافه مع تشيلر للتأكيد على أن تركيا تــبحث عـــن تـــراثها الحضاري وهويتها الإسلامية[5]. بالمقابل ادعى خصومه السياسيون أن الرجل المسن أربكان كان متلهفاً لتولي وظيفة رئيس وزراء بعد أن عمل في السابق نائباً لرئيس الوزراء ثلاث حكومات ائتلافية في السبعينيات، ففي ضوء ذلك التلهف فإنه وأعضاء حزبه تجاهلوا دعواتهم الخاصة بشأن النظام العـــادل واختاروا بالمقابل أن يكونوا لاعبين براغماتيين في اللعبة السياسية أكثر ممـــا هـــم رجـــال إصـــلاح نظيفي اليد هدفهم إصلاح النظام الفساد، ويمكن الاحـــتجاج بأنـــه كان من الأفضل للرفاه ولتركيا بقاؤه في المعارضة ليمارس الضغط للقضاء على النظام الفاسد[6].

وفـــسر الـــبعض ان موافقة قادة الرفاه على تشكيل الحكومة بغض النظر عن تـــسلمهم المناصـــب الوزارية فيها هو إثبات قدراتهم أمام فئات كبيرة من المجتمع التركـــي وإقـــناعهم لا سيما المعارضين لهم على إدارة البلاد كسلطة تنفيذية بعد نجـــاحهم بإدارتها كسلطات بلدية، ويكون حلمهم حقيقة ماثلة ليس أمام أنفسهم فحسب بل أمام المجتمع التركي ككل[7].

---

(1) هلال، المصدر السابق، ص 161.

(2) Alirza and Baran, "Turkey New Government", op. cit., p. 1.

(3) الداقوقي، في ظل حكومة أربكان، ص 17.

(4) مقابلة شخصية مع الأستاذ ياسين خطيب أوغلو في 2007/9/29.

(5) حـــسن حمـــدان العلكـــيم، قـــضايا إســـلامية معاصـــرة، الطبعة الثانية، (القاهرة: 1997) ص 135.

(6) Alirza & Bara, "Turkey: New Government..", op. cit., p. 1.

(7) عمـــاد قـــدورة، الرفاه بين المبدئية والذرائعية، مجلة قضايا دولية، ع341، س7، إسلام أباد، 1996، ص 20.

ورجـــح المراقبون أن تشكيل حكومة الرفاه لا يعود لفوز الحزب في الانتخابات الـــبلدية الجزئية والتي جرت في 2 حزيران 1996 وبنسبة 32.5% التي زادت من شعبيته ولا التنازلات التي قدمها أربكان، وإنما لجعل حزب الطريق الصحيح رقيباً علمانياً قوياً علـــى تحركات أربكان ومنعه من تنفيذ برنامجه إلا بعد حصول موافقة تشيلر أولاً قبل أن ينفذ أي قرار ولعل تسلّم حزب تشيلر الوزارات الأساسية يوضح ذلك[1].

ومما سبق يتضح بأن أربكان قد قبل بمنصب رئيس الوزراء بالمشاركة كخطوة لتحقـــيق رئاسة وزراء منفردة في المستقبل، كما إن ارتقاءه سدة الحكم سيتيح له دفع عملية التشريعات والقوانين التي نادى بها طويلاً إلى حيّز التنفيذ، فضلاً عن أن كل الاعتبارات السابقة هي جديرة بالأهمية ولها حيّز كبير من المصداقية.

خامساً: تشكيل الحكومة الائتلافية

يعـــد مجـــيء أربكان للسلطة في 29 حزيران 1996 في أول بلد مسلم يعتمد الـــنظام العلماني حدثاً تاريخياً بل عدت تجربة جديدة وفريدة، وكان أمراً مثيراً أن يتـــرأس إسلامي السلطة عن طريق الديمقراطية بعيداً عن الأساليب الأخرى وبدعم وتأييد شعبـــي كبيرين.

لقد أظهر هذا التحالف بين نجم الدين أربكان صاحب الميول الإسلامية وبين تانـــسو تـــشيلر إزدواجـــية الهوية التركية وشكّل نقطة تحوّل في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة، ومثّل تولّي رئيس وزراء تركي تقوم فلسفته السياسية على الإسلام انـــشقاقاً ســـيكولوجياً في التاريخ التركي، وقد جاء هذا الحدث ثمرة البحث عن علاقـــات جديـــدة بين الدولة والمجتمع إلا أن المشاركة في حكومته من قبل حزب علمـــاني تمـــثل بقايـــا قوى العلمانية التي لم ترضخ وتسلّم كلياً بتولي الإسلاميين السلطة[2]. تولّى أربكان السلطة بعد مرور ستة أشهر من القلق السياسي في تركيا وقـــد بـــدا أن الإسلام سيمثل فرصة للخروج من ذلك لا سيما وأنه قد جاء إلى السلطة بالطرق الديمقراطية[3].

---

(1) "Turkey`s Islamic Government", Times, July8, 1996, New York.؛ شـــوبكي، الديمقراطية التركية نموذجاً لاستيعاب السياسي، ص 156.

(2) Yavuz, "Political Islam and the Welfare...", op. cit., p. 62.

(3) Judiths Yaphd, "Islamic Radicalism", Meria, No.104, Fer. 1997, p. 16.

ورأى بعض المحللين أن نجاح حزب الرفاه ووصوله إلى السلطة يعود جزئياً إلى حالــة الاغتــراب السياسي التي فرضتها الكمالية بمعنى النهج الذي أرسى كمال أتاتــورك دعائمه ولأول مرة كسرت القاعدة القائمة على القيادة العلمانية منذ قيام الجمهورية عام 1923[1].

وفــسر البروفــسور إحــسان داغي (أستاذ العلاقات الدولية في جامعة الشرق الأوســط في أنقرة) ذلك قائلاً: - "إن صعود الرفاه الإسلامي للسلطة جاء نتيجة فراغ السلطة الذي أحدثه تشرذم أحزاب اليمين واليسار في وقت أصبح تغريب تركيا ثقافياً وسياســياً محل مراجعة في المجتمع مع رفض الغرب لدخول تركيا ناديه مما مهد الأرض لصعود التوجه الإسلامي التقليدي الشعبــي"[2]. فقد صرّح أربكان بمناسبة فوز حزبه في الانــتخابات الفرعية في 4 حزيران 1996 بحصوله على نسبة 33.6% من الأصوات في 41 بلدية قائلاً: - "إن اكتساح حزب الرفاه للأصوات في أية انتخابات عامة مقبلة لــن يكون له حدود ما لم يصل للسلطة الآن" وعدّت القناة التلفزيونية الرسمية تي آرتي تلــك النتائج بأنها بالغة الأهمية إذ جاءت عشية مناقشة اقتراع توبيخ تقدم به الرفاه في الــبرلمان لحمــل رئــيس الوزراء يلماز على الاستقالة وعدّت الصحافة التركية تلك الانــتخابات بمثابة اختيار وطني حصل بموجبه حزب الوطن الأم على 20% بينما مُني حزب الطريق الصحيح بهزيمة كبيرة بحصوله على أقل من 12% من الأصوات[3].

وعندما لم يعد بالإمكان أن تبقى حكومة يلماز بعد إنهاء مهلة لــ 45 يوماً لم يعــد أمام ديميريل سوى خيار واحد هو استدعاء أربكان وتشيلر لتشكيل الحكومة عوضــا عــن الدعــوة لقــيام انتخابات جديدة التي ربما ستزيد من سطوة الرفاه وتــضاعف مــن عدد مقاعده في البرلمان أو فسح المجال لتدخل جديد للعسكر في السلطة سيؤدي إلى انتكاسة في الديمقراطية التركية[4].

---

(1) سري الدين، االمصدر السابق، ص 161.

(2) هلال، المصدر السابق، ص 166؛ معوض، صناعة القرار، ص 65؛ تركي، ص 150.

(3) Steven Erlanger, "New Turkish Chief's Muslim Tour Stirs U. s.Worry", The New York Times, 10 Aug. 1996؛ تــصار انتخاب الرفاه عشية المنافسة الحاسمة للازمة الائتلافية جريدة الجمهورية، ع9268، 4 حزيران، بغداد 1996.

(4) Ilnur Cevik, "Motherland Aims to Finish off DYP but may Bloster Rafah", Turkish Daily News, 13 June 1996.

علـــى أثـــر ذلك عقد الرئيس التركي سليمان ديميريل في 28 حزيران 1996 اجـــتماعا مـــع أربكان واتخذ قراراً بتعينه رئيساً للحكومة الجديدة وتكليفه بمهمة تشكيل الوزارة المقبلة وفي نهاية اللقاء صرّح أربكان للصحفيين قائلاً: - "لدي خبر سار لكم، تم تشكيل حكومة جديدة"[1].

وعلـــى الرغم من معارضة بعض نواب حزب الطريق الصحيح حيث صرحوا "بأنهم لن يؤيدوا الحكومة التي يتزعمها الرفاه لأنهم لا يستطيعون مساعدة حكومة إسلامية للمجيء إلى السلطة"، إلا أن زعيمة الحزب أعلنت عن عزمها بالتعاون معه قائلة: - "إن التعاون مع أربكان لن يضر بمصالح القومية التركية"، مؤكدة على أن المناقشات التي أجرتها كانت ناجحة وبناءة[2].

سادساً: منح الثقة لحكومته

كـــان أمـــام أربكان عقبة كسب ثقة البرلمان لتشكيل حكومته لأن تكليفه برئاســـة الحكومة لن يستكمل شرطه القانوني ما لم يصوّت عليها البرلمان بالموافقة بأغلبية (276) من مجموع (550) ومن أجل تحقيق ذلك كان عليه التوجه إلى مجلس الـــنواب لإزالة المخاوف من الحكومة الجديدة، فعقد مؤتمراً صحفياً في 29 حزيران 1996 لم يـــأت فـــيه علـــى ذكر التعهدات التي أطلقها في أثناء حملاته الانتخابية والمتمـــثلة بانسحاب تركيا من الناتو **N.A.T.O** وقطع علاقات تركيا مع إسرائيل وإلغاء الفائدة وإصدار عملة إسلامية موحدة، عوضاً عن ذلك صرّح قائلاً: - "بأنه يـــؤيد كـــل شروط الاقتصاد الحر وإن تركيا دولة ديمقراطية اجتماعية تقوم على القانـــون ومـــبادئ أتاتورك"[3]. وفيما يخص الدعم التركي لقوات التحالف التي تقـــودها الولايات المتحدة في شمال العراق، أجاب: - "سوف نستشير قادة الجيش المحترمين المعززين، ونسمع اقتراحاتهم عن مستقبل هذه المهمة"[4]. وصرح قائلاً: -

---

(1) ديميـــريل يعـــين أربكـــان رئيـــساً للحكومة، جريدة الجمهورية، ع9285، 29 حزيران، بغداد 1996.

(2) ائـــتلاف الـــرفاه - تشيلر لتجاوز عقبة الاقتراع، جريدة الجمهورية، ع9286، 30 حزيران، بغداد 1996.

(3) Ilnur Cevik, "Islamists are Sharing Power", Turkish Daily News, 9 July 1996.

(4) Stephen Kinzer, "Man in The News", Necmtten Erbakan in Turkey Azoal Ouspragmatist, NewyorkTime, No.207, p. 1.

"نحـــن نأمل الحصول على الأغلبية لمواجهة المشاكل والقيام بواجباتنا بثبات وبدون تعب"[1].

كانـــت هناك أمام أربكان مشكلة نواب حزب الطريق الصحيح ممن هددوا بالانـــسحاب من الحزب ورفض التصويت على الحكومة، لكن هذه المشكلة تمت معالجـــتها بتـــصويتهم لصالح الحكومة وتخلّيهم عن تهديداتهم السابقة بوصف ذلك مـــناورة سياسية تقليدية وحصلت على (278) صوتاً للفوز بالثقة في البرلمان مقابل (265) صوتاً معارضاً وبذلك منحت حكومة أربكان الثقة في 4 تموز 1996[2].

سابعاً: توزيع الحقائب الوزارية

انتقل أربكان بعد التصويت بالثقة للحكومة إلى قضية جديدة ألا وهي توزيع حقائـــب الحكـــومة بينه وبين تشيلر، فبعد مناقشات مطولة بين طرفي الائتلاف تم التوقـــيع علـــى بروتوكول لتوزيع الحقائب الوزارية فتسلم أربكان منصب رئاسة الحكومة بينما تسلمت تشيلر منصب نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية، وحصل أعـــضاء حزبها على الوزارات التنفيذية الآتية (الخارجية، الدفاع، الداخلية، التعليم، الصناعة والتجارة) في حين تولى الرفاه (19) حقيبة من أصل (36) وتم الاتفاق على نقل صلاحيات رئيس الحكومة إلى تشيلر في بداية النصف الثاني من عمر الحكومة الـــبالغ أربع سنوات[3]. وكان ضمن شروط بروتوكول الائتلاف أيضاً أنه لا يتم إصدار أي قرار من الائتلاف إلا بالاتفاق مع رئيس الوزراء ونائبته ووضع توقيعهما المشترك[4]. مما لا شك فيه أن تسلم تشيلر مهام وزارة الخارجية سيعمل على الحد مـــن قلق العسكر، لأن تركيا عضو في حلف الناتو ولها صلات وثيقة مع الولايات المـــتحدة وإســـرائيل ممـــا يسمح لها، أي تشيلر بالسيطرة على السياسة الخارجية التركية، ومن جانب آخر إن تسلم الرفاه الوزارات الخدماتيه مثل (العمل، الزراعة،

---

(1) Telklli, "Turkish Women..", op. cit., p. 28

(2) Ilnur Cevik, "Will DYP Defectors Boost The Strength of The Center - Right", Turkish Daily News, 16 July 1996؛ جريدة بابل، ع1470، حزيران 1996.

(3) Ilnur Cevik, "Will It Really Be Astrong Goverment?", Turkish Daily News, 8 July 1996. نوفل، ص 13.

(4) الجهماني، حزب الرفاه، ص 84.

الشؤون العامة) سيوفر له فرصة كبيرة لبناء قاعدة سياسية شعبية قوية، فضلاً عن تسلمه وزارة الثقافة التي سيتمكن من خلالها التحكم بمدارك الناس[1].

إن قرار نجم الدين أربكان بالتخلي عن المناصب الأساسية لشريكته تشيلر يخفي وراءه أكثر من هدف لعل في مقدمة ذلك تفادي المواجهة مع الجنرالات والأحزاب العلمانية ذات الميول الغربية الداعمة للعلاقات الثابتة مع الغرب والولايات المتحدة وإسرائيل، لا سيما وإن تشيلر تحظى بقبول جنرالات العسكر بالداخل والغرب بالخارج وستعمل على تنسيق العلاقات التركية الخارجية منعاً لإحراج أربكان، أما الهدف الثاني فيكمن في رغبة أربكان بتوسيع قاعدته الشعبية وتقديم الخدمات للشعب من خلال وجود الرفاهيين على رأس الوزارات الخدماتية إذ ظل يكرر "أنها حكومة فقراء، إما الخدمات أو الرحيل"، هذا من ناحية وإتاحة الفرصة للتغلغل في الدوائر المهمة والمؤسسات الحساسة من ناحية أخرى[2].

المبحث الثاني: مظاهر سياسته الداخلية

حرص أربكان على خلق حالة من التوازن بين التزامه بشروط بروتوكول الحكومة التي شكلها في 29 حزيران 1996، وبين تنفيذ وعود حزبه (الإسلامية القومية) من ناحية وانسجام سياسته مع اتجاهات شريكته بالائتلاف والمؤسسة العسكرية من ناحية أخرى. فقد أبدى استعداده لتقديم تنازلات كثيرة، وعلى ما يبدو أن اقتراب الرفاه من السلطة جعل قيادته أكثر أهتماماً بدخول الحكومة من عرض سياسة ثابتة من خلال تلك المشاركة[3].

ولعل أربكان أراد أن يحقق المزيد من الشرعية لحزبه ودحض فكرة استبعاد الإسلامين عن الحكومة[4]. إذ بدأ أربكان في 3 تموز 1996 بطرح برنامج حكومته أمام البرلمان المتضمن هيكلة اقتصاد الدولة وخصخصة الشركات العامة كافة وتنظيم البنوك وفق القوانين والتشريعات وتطوير سوق البورصة وتشجيع الاستثمار

(1) Kinzer, "Man in the News…", p. 2.
(2) العلكيم، المصدر السابق، ص 136.
(3) Aliriza & Baran, "Turkey: New Government…", p. 1.
(4) Makovsky, "How to Deal Erbakan", p. 3.

في البلاد[1]. كذلك إيجاد حلول لمعالجة مشكلات جنوب شرق تركيا والاهتمام بحقوق الإنسان والحريات العامة وحرية العقيدة والوجدان وتقوية الممارسات والفعاليات وفقاً لمصالح لتركيا[2]، مؤكدا على الالتزام بتطبيق برنامج حزب الرفاه قائلاً: - "إنه مع النظام العادل حسب القاموس الرفاهي - إلغاء الفوائد في توزيع الضرائب في تركيا، ورفع الضائقة الاقتصادية عن الناس وإنهاء الظلم"، قاصداً من ذلك نظاماً يفتح الطريق أمام الإنسان ليصبح سعيداً ولا يعود هناك ظلم ليصبح في ظلم، وبإمكان كل واحد منا أن يظهر كفاءته"، وأكد أن حكومته ليست ضد السوق الحرة واقتصادها[3].

كما شخّص أربكان هوية حكومته بأنها حكومة الفقراء، وأن الثقل الأساس سيكون للإهتمام بهم وتوفير الخدمات لهم، فقد دأب على التصريح "نحن حكومة الفقراء إما الخدمات وإما الرحيل" وقد فسّر ذلك بقوله إن هذه الطبقة التي يتبرأ منها الجميع نحن أصحابها[4].

أولاً: مشكلات الاقتصاد التركي:

شكّل الاقتصاد دوماً أهمية استثنائية في فكر أربكان وقد مر معنا ما صاغه من أفكار ضمن برنامج حزب الرفاه الذي حمل تسمية النظام العادل. وعندما تولى رئاسة الوزراء كانت المشكلة الاقتصادية أهم التحديات التي واجهت حكومته أسوة بكل الحكومات السابقة إذ كان الفشل في معالجة هذه المشكلة وراء سقوط هذه الحكومات.

كان أربكان خلال السنوات السابقة ناقداً القصور في الاقتصاد التركي ففي التسعينيات وعندما شهدت تركيا ارتفاع معدلات التضخم والبطالة كثف حزب الرفاه انتقاداته للسياسات الاقتصادية والتحالفات التي شكلت الحكومات الائتلافية من أنصار الأحزاب العلمانية. إن حكومة الرفاه - الطريق الصحيح واجهت

(1) الطحان، حزب العدالة والتنمية، ص 6؛ الطويل، المصدر السابق، ص 47.
(2) Chtena, "The Military in Modern…", op. cit., p. 15.
(3) مقابلة شخصية مع الأستاذ جواد ايهان وزير الإسكان والأشغال العامة في حكومة الرفاه في 2007/9/29 الجهماني، حزب الرفاه، ص 99.
(4) الطحان، حزب الرفاه، ص 47؛ عبد المجيد، المصدر السابق، ص 25.

مشكلتين اقتصاديتين أساسيتين تحتاجان إلى حل ضروري، وهما سد العجز في تمويل القطـــاع العام والقروض الداخلية كذلك تخفيض حجم القروض الخارجية تدريجياً والتخلــي عن سياسة الاستقراض من أجل الإنتاج، كما كان يتعين على الحكومة حل مشكلة التضخم التي تعد حصيلة المشاكل المرتبطة ببعضها، وقد أوضح أربكان في مقابلـــة شخـــصية، حقـــيقة الأوضاع الاقتصادية بعد أيام من تسلمه المنصب قـــائلاً: - "لقد كنا نعارض الخطط الاقتصادية الحكومية التي تعتمد على القروض والضرائب وكنا نتصور أن دولة غنية مثل تركيا لا يمكن أن تكون منهارة اقتصادياً مـــا لم تكـــن هـــناك أيدي عابثة تنهب ثروات البلاد"، وأضاف أربكان قائلاً: - "وعـــندما أصبحنا في الحكومة وأطلعنا عن كثب على الأمور وجدناها أسوأ بكثير ممـــا كـــنا نظن، وجدنا فئة محدودة العدد من أرباب الشركات الكبرى (القابضة) تـــسلطت علـــى الدولة كل ينهب بأقصى قدرته، ورجالات الدولة مجرد شركاء لهـــؤلاء في التـــسلط والـــنهب"، وقـــد سبق لأربكان أن لخص مشكلات تركيا الاقتصادية بتدني مستوى الليرة التركية والتضخم الكبير الذي أفقر المواطن التركي وسيطرة الدولة وكبار الاقتصاديين على مقدرات الاقتصاد التركي[1].

وفي الحقـــيقة إن حكـــومة أربكان ورثت تركة مثقلة بالأزمات الاقتصادية كالـــبطالة والديون الداخلية والخارجية والمتمثلة في عجز الموازنة الذي بلغ (6.47) مليار دولار خلال الأشهر الاربع الأولى في عام 1996 وهي نسبة تزيد بحوالى (50%) عن المدة نفسها من عام 1995 فضلاً عن نسبة التضخم التي قدرت بـــ (77.5%) سنويا، فضلاً عن نسبة البطالة التي بلغت (17%) ناهيك عن قيمة الديون الخارجية والـــبالغة (73 مليار دولار) وبدأ بخطوة عاجلة لتحسين أوضاع الفئات الدنيا من المجتمع فاتخذ أربكان قراراً برفع رواتب موظفي الدولة والمتقاعدين للنهوض بالواقع المعيـــشي للفرد التركي والتخفيف عن كاهله واستفاد من هذا القرار حوالى (7.5 ملـــيون) موظـــف متقاعد، كذلك رفع رواتب العسكريين والشرطة بنسبة أعلى، فـــضلاً عن رفع الأجور الشهرية للعمال إلى (17 مليون ليرة تركية) أي ما يعادل

---

(1) Inur Cevik, "Erbakan: Rafa Face Economic Hard Facts", 26 July, 1996؛ محللون الحكومة التركية المقبلة سترث مشاكل كثيرة، جريدة بابل، ع1413، 27 كانون الأول 1995 بغداد.

(201 دولار) وكـــان متوسط الزيادة في رواتب الموظفين (23.1%) لذلك كانت نـــسبة التضخم 165% مما يعني أن الزيادة قد تجاوزت 65% عند التطبيق فضلاً عن ذلك طالب بزيادة الحوافز المالية في الدوائر الحكومية(1).

وفي خطـــوة أخـــرى لمعالجـــة الوضع المعاشي للفرد التركي بادر أربكان في أعقـــاب توليـــه منـــصب رئاسة الحكومة إلى تعيين وزير الدولة ساجد جونياي، مـــسؤولاً عـــن إعادة إحياء مؤسسة الرعاية الاجتماعية، و لم تمض مدة طويلة على توليـــه المنصب حتى بدأ الاعلان عن فتح باب تسجيل أسماء كل المحتاجين والفقراء في قـــوائم لـــدى عمد البلديات لغرض توصيل المساعدات الاجتماعية والإنسانية (المادية والعينية) والسعي قدماً نحو محاولة القضاء على الفقر والحاجة، إذ تشير بعض التقاريـــر إلى أن هـــناك ما يقرب من 4.5 مليون شخص مسجلين تحت خط الفقر بتركيا(2).

فـــضمن المعالجات التي قامت بها حكومة أربكان لتحسين الأوضاع المعاشية إعـــادة تشكيل صندوق الفقراء، إذ ذكر السيد محمد دورلي (سكرتير عام مؤسسة الرعاية الاجتماعية للفقراء) تفاصيل عن هذا الصندوق قائلاً: - "إن السيدة تشيلر [في أثـــناء وزارتهـــا السابقة] أنفقت الأموال الخاصة بالمؤسسة جهة اليمين واليسار واســـتخدمتها في أعمـــال وشؤون أخرى". وإن السيدة تشيلر مع تحويلها لمصادر أمـــوال الرعاية الاجتماعية إلى بنود الميزانية العامة ابتداءً من عام 1993 لم تستطع مؤســـسة (وقف الرعاية الاجتماعية) أن تصرف سوى 10% من المبالغ المخصصة للفقـــراء ويصف السيد دورلي "أن عضو البرلمان ممتاز سويسال Soysal من حزب اليسار الديمقراطي قد حاول رفع يد تشيلر عن المصدر المالي المخصص للمساعدات الإنـــسانية في البرلمان السابق، وفعلاً صدر قرار في المحكمة الدستورية بذلك، إلا أن حكومة تشيلر لم تنشر القرار في الجريدة الرسمية و لم يتم تطبيق هذا القرار إلا على يـــد نجـــم الدين أربكان عندما تولى الحكومة إذ [تمكن من تقييم الموقف المأساوي فتحـــرك على الفور للسيطرة على مبلغ يعادل 40 تريليون ليرة تركية (400 مليون دولار) وتوجـــيهها نحـــو هدفها المنشود في حماية الفقراء من العوز والحاجة"] وتم

---

(1) الطحان، حزب الرفاه، ص 77؛ أوجار، المصدر السابق، ص 85.

(2) دحروج، المصدر السابق، ص 158.

تحصيل جميع الدخل اللازم للمساعدات الاجتماعية وصرفها للفقراء بشكل مناسب مع الاحتياجات العامة للمجتمع[1].

وفي محاولة من حكومة أربكان للحد من البطالة الواسعة بين العمال والبالغة (17%) والتي تنعكس على اوضاع الفقراء أعلن في أثناء زيارته إلى ماليزيا في 16 أب 1996 بأنها ستطلب أعداداً كبيرة من العمالة التركية، كما تم توقيع اتفاقية تركية – ليبية في أثناء زيارته إلى ليبيا تتعلق بمشاركة العمال الأتراك في مشاريع التنمية التي تقام في الجمهورية الليبية[2].

كما قامت حكومة الرفاه بإجراءات أخرى لدعم الاقتصاد التركي مثل زيادة أسعار تذاكر الطيران الداخلي وفرض الضريبة على المتعاملين بالأوراق المالية وسندات الخزينة ووفر مبلغ (300 مليون دولار) من تخفيض تخصيصات البنزين[3].

أما بالنسبة للبنوك فقد بدأ باستيفاء الضرائب منها وذكر عبد الله غول في تصريح له قائلاً: – "إن البنوك ربحت في هذا العام، وإن على الدولة أن تأخذ ثلثاً من هذه الأرباح"[4].

وعلى قدر تعلّق الأمر بخصخصة القطاع العام كان من ضمن برنامج حكومة الرفاه خصخصة عدد من البنوك والشركات للقطاع الخاص أولها الهاتف التركي وهو ما وفر سيولة مالية كبيرة للدولة وباعت الحكومة أيضاً ما يقارب من خمسين ألف دار حكومية يسكنها موظفون بأجور رمزية، وتم تقليص النفقات والمصاريف في دوائر الدولة للتخلص من الهدر الحكومي وتشير المعلومات إلى أن مستوى الخصخصة عندما تولى الرفاه السلطة لم يحدث مثلها في العشر سنوات السابقة[5].

---

(1) الطحان، حزب الرفاه، ص 73؛ أوجار، المصدر السابق، ص 289.

(2) صهيب جاسم، زيارة أربكان إلى ماليزيا، مجلة قضايا دولية، ع348، إسلام أباد، 1996، ص 19.

(3) مقابلة شخصية مع الأستاذ جواد ايهان في 2007/9/29.

(4) حققت حكومة الرفاه أكثر من خمسة وثلاثين انجازاً خدمياً واقتصادياً للمواطنين، للمزيد من المعلومات ينظر، أوجار، المصدر السابق، ص 385- 391.

(5) Erbakan, op. cit., p. 17.

وفـيما يخـص الديـون الداخلية فقد فسّر أربكان هذه الظاهرة ومسبباتها قـائلاً: - "إن الديـون الداخلـية تقترضها الخزينة من أرباب الشركات الكبرى فيتقاضى هؤلاء على ديونهم فائدة بنسبة (140%) أي بمعدل (37%) على حساب الـدولار، فالبـنك المركـزي يقترض الأموال لمدة يوم أو يومين بفائدة (80%) يقترضـها أيـضاً مـن هؤلاء، هذه الأمور زادت نسبة التضخم ورفعت الأسعار وأفقـرت الـشعب وأفلست الدولة... لحساب فئة محدودة متحكمة في السياسة والاقتصاد وفي الأمة كلها... وضبط هذا التسيب يوفر على الدولة خمسة مليارات دولار في السنة على الأقل"[1].

أما على مستوى الديون الخارجية فقد وضعت حكومة الرفاه ضمن خططها الاقتصادية الامتناع عن الاستدانة من الخارج وهو ما قلل الفوائد التي كانت تصل نـسبها (15%) وبينما كان مقدراً أن تدفع تركيا (240 مليون دولار) فوائد فإنها احـتفظت علـى (10 ملـيار) من هذه القيمة، فضلاً عن سداد حصة كبيرة من المديونات الخارجية تقدر بــ (6 مليار دولار) من مجموع (80 مليار دولار)[2].

أمـا فيما يتعلق بالعملة الصعبة فقد طرأ تغيير إذ قال أربكان: - "رصيدنا من العملات الصعبة يبلغ حالياً (21 مليار دولار) منها (18 مليار دولار) مودعة لدى الغـرب. بناء على تعليمات البنك الدولي تتقاضى تركيا عليه (1.2%) بينما تدفع اكثـر مـن (10%) فائـدة عـن كـل قـرض فيه من هؤلاء... أليس هذا أمر عجـيب؟!..."، وأردف قـائلاً: - "عندما نظرنا في الخزينة وجدنا للدولة (100 ألـف) حـساب بنكي متناثر يعبث فيه العابثون، وعندما جمعنا هذه الحسابات في حـساب مركزي واحد وجدنا ما يعادل (15 عشر مليار دولار)[3]. وبينما كانت مـصادر العملـة (11.78 مليار) في كانون الثاني 1997 إلا أنها في العام نفسه قد أمـنت دخـلاً وصـل إلى (13.33 مليار من الدولارات) وتم تسجيل زيادة في الاحتياطـي مـن العملات الصعبة بما يقارب من (مليار دولار)[4]. فأدت سياسة

---

(1) وثيقة ماذا يعني فكر الأمة وهي صادرة عن حزب السعادة.

(2) أحمـد خلـيل الـضبع، الاقتصاد التركي: مسيرة محفوفة بالمخاطر، مجلة السياسة الدولية، ع131 مصر، 1998، ص 203.

(3) الطحان، حزب الرفاه، ص 71.

(4) أوجار، المصدر السابق، ص 286.

الـــرفاه الاقتصادية إلى توفير (10 مليار دولار) خلال مدة زمنية قصيرة وذلك عن طريق جملة إجراءات هي: -

1. تشجيع استثمار أموال العاملين في الخارج من خلال إقامة المشاريع الاقتصادية الداخلية.
2. تشريع عمليات الخصخصة.
3. وضع اليد على المؤسسات والأبنية التابعة للدولة وبيعها في المزادات العلنية.
4. جمع حسابات الدولة في حساب واحد لغرض السيطرة عليه.
5. جمع الضرائب وتخفيف قيمتها لمن يدفع أسرع.
6. استقطاع نسبة 6% من قيمة الواردات لغرض تشجيع الصادرات.
7. تحـــصيل رســـوم استخراج المعادن ومن الأبنية التي بنيت بدون رخصة رسمية تــرخص وتــباع[1]. من جانب آخر دعمت حكومة الرفاه القطاع الزراعي ودفعـــت مبلغ (136 تريليون ليرة) للفلاحين وبلغ نسبة هذا الدعم (312%) خـــلال سنة واحدة واعتبرت ذلك طفرة عظيمة في تأمين الدعم للفلاحة كما اتخذت قراراً بدفع (50%) من قيمة الأسمدة للفلاحين[2].

وعلى الرغم من ذلك واجهت إصلاحات أربكان الاقتصادية اعتراضات من داخل الائتلاف الحكومي، فقد أعرب عدد من زعماء حزب الطريق الصحيح عن قلقهـــم ومخاوفهم من مبادرات أربكان الاقتصادية ومحاولاته التي تهدف إلى إصلاح الوضـــع الاقتصادي والاجتماعي، ولعل تفسير ذلك يرجع إلى أن تؤدي ذلك إلى ازديـــاد شعبية الرفاه وتوسيع قاعدته تمهيداً للفوز في انتخابات قادمة بمفرده فحاول أعـــضاء حـــزب الطريق الصحيح كبح جماح برنامج أربكان الاقتصادي، وهذا ما أكـــده تصريح أحد الوزراء من حزب تشيلر في صحيفة حريت Hurriyet الواسعة الانتـــشار قائلاً: - "الاقتصاد بأيدينا ولا أهمية لما يقوله أربكان"[3]. بالمقابل هناك من رأى أن أربكان من خلال برنامج النظام العادل امتلك فلسفة اقتصادية مستندة

---

(1) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 207-208.

(2) أوجار، المصدر السابق، ص 288.

(3) مواقـــف حـــزب الطـــريق الصحيح من إصلاحات أربكان الاقتصادية، جريدة الجمهورية، ع6298، 16 تموز، بغداد 1996.

علـــى مـــبدأ الحق لا على مبدأ القوي السائد في النظامين الاقتصاديين القائمين في العالم المعاصر كله[1]. كما رأى ماكوفسكي أن أربكان سعى إلى تغيير المجتمع من الداخل بطريقة لا يتمكن المراقب الخارجي من رؤيتها وإنه إذا نجح في ذلك سوف يتمكن من إقامة حكومة منفصلة دون تحالف[2]. وعلى المستوى الرسمي اتخذ وزراء حكـــومة الـــرفاه عدداً من الخطوات منها استبدال اكثر من (400) موظف كبير بوزاراتهم وجاءوا بأناس متعاطفين مع الحزب، من جانب آخر بذل أعضاء الحزب جهـــدهم للحـــصول على موافقة وزارة الخارجية لقبول عدد من خريجي المدارس الدينـــية في السلك الدبلوماسي. بالمقابل دعا برلمانيو الرفاه الجيش إلى فتح الكليات العسكرية أمام خريجي معاهد الأئمة والخطباء، وفي محاولة لبسط نفوذ حزب الرفاه أقـــدمت وزارة العدل على خطوة وهي نقل عدد من القضاة إلى الوزارات إلا أن الجمعية العدلية التركية أجبرت الوزارة على التوقف عن ذلك[3]. ويمكن القول إن كـــثيراً من الأهداف التي سعى أربكان إلى تحقيقها لم يكتب لها النجاح ربما بسبب قصر عمر الحكومة والتحديات الكبيرة التي واجهها خلالها.

ثانياً: الصحافة:

كـــان مـــن بين المهام التي قامت بها حكومة الرفاه - الطريق الصحيح وضع مشروع لتنظيم العمل الصحفي الهدف منه القضاء على ظاهرة الاحتكار الإعلامي مـــن قبل بعض القوى من ناحية ورفض تشكيل ما يسمى (الكارتلات الإعلامية) لأكثر من مؤسسة إعلامية واحدة من ناحية أخرى، وذلك بوضع شروط منها أن تكـــون المؤســـسة شركة مساهمة غير عائلية وليس لديها ارتباطات مع مؤسسات الدولـــة وأن يكون مؤسسها حاصلاً على الشهادة الدراسية الثانوية على الأقل[4]. ومما تجدر الإشارة إليه أن لنجم الدين أربكان موقفاً من الصحافة من خلال تأكيده علـــى دورهـــا في خدمة الوطن إذ قال: - "إن دور الصحافة الحرة كبير في حياة

---

(1) نور الدين، حجاب وحراب، ص 64.

(2) Makovsky, "How to Deal Erbakan", p. 4.

(3) عبد المجيد، ص 26؛ جاسم، ص 19.

(4) إبـــراهيم الداقوقي، الإعلام التركي بين الحرية والإرهاب، مجلة قضايا دولية، ع363، س7، إسلام أباد 1996، ص 22.

المجتمع والدولة في تحقيق التطور المادي والمعنوي وفي التيار الثقافي الدولي.. وواحد من أهم مبادئنا"، ويستمر قائلاً: - "يجب أن تكون الصحافة حرة بمعناها التام والكامل وبشرط ارتباطها بالمفاخر الوطنية واحترامها للقيم المعنوية والأخلاقية فالصحف تلعب دوراً بارزاً في نقد وتحليل التطور الفكري وإعداد الأجواء للنهضة المادية والمعنوية في بلدنا وفي توفير الاستقرار الداخلي والسلام والأمن.. وفي تطبيق الحريات والحقوق الأساسية بشكل تام وعادل وفي اتمام العملية الديمقراطية"[1].

وضمن هذا السياق أكد أربكان على أن عمل القطاع الإعلامي يعد ممثلاً للشرف الإعلامي التركي إذ قال: - "لقد اتفقت المؤسسات الصحفية العام الماضي على ميثاق إرشادي للصحافة وقامت بإعلانه، ونحن الآن أخذنا هذا الميثاق وحوّلناه إلى قانون ولم نضف عليه شيئاً بل اعتمدناه كاملاً، وأوضح أربكان أن مشروع القانون الجديد يكفل الحقوق والحريات الشخصية، ولا يستطيع أحد أن يسب الناس ويهرب سالماً"، من جانب آخر أكد نائب حزب الرفاه أورهان أصيل تورك Orhan Asil Türk في 28 تشرين الثاني 1996 على "أن الحكومة ستمضي في تشريع قانون "تنظيم الصحافة" وأننا سوف لن نتركه لأن ثلاثة محتكرين للإعلام لا يريدون ذلك لأن الجماهير عند ذلك لن تقف معنا"، إلا أن هذا المشروع ولّد ردة فعل من قبل الصحف الرئيسة الثلاث (صباح - حريت - ملليت) وقامت بتنظيم المظاهرات الاجتماعية، من جانب آخر أيد معظم نواب البرلمان وبعضهم من المعارضة تشريع مثل هكذا قانون للحد من أفلام الرعب والعنف والجنس في التلفزيونات ونقل الأخبار الكاذبة والمثيرة والمسيئة إلى خصوصيات الأفراد من جهة ويلغي الاحتكار الإعلامي من جهة أخرى"[2].

ثالثاً: الموقف من الأكراد العلويّين

أ - الأكراد:

ظلت المشكلة الكردية أو مشكلة جنوب شرق الأناضول كما تسمى من قبل الأوساط السياسية القضية الأولى التي شغلت بال الحكومات التركية، وتعود

(1) السيد، المصدر السابق، ص 257.
(2) الداقوقي، الإعلام التركي، ص 22.

جـذور هـذه القضية إلى عشرينيات القرن الماضي أي منذ تأسيس الجمهورية العلمانية عام 1923، وفرض مصطفى كمال تصوره وجود "وحدة عرقية" للأمة التـركية منطلقاً من عدم إعتراف اتفاقية لوزان بوجود أقليات عرقية غير تركية كما مر معنا، وعد كل الأقوام المتواجدين على الأراضي التركية أتراكاً دماً ولغة وثقافـة وتـراثاً، ورفـع أتاتورك شعار [هنيئا لمن يقول أنا تركي]. وأدى هذا التجاهل إلى قيام القلاقل والاضطرابات وذلك عن طريق حركات كردية مسلحة مـنذ عـام 1925 وفي مقدمـتها انتفاضة الشيخ سعيد بيران (كما أسلفنا) التي تـصدت لهـا القـوات العـسكرية مستخدمة أساليب قمعية كالقتل والتهجير القـسري[1]. مما أدى إلى خلق المشكلات بين الأكراد وبين النظام السياسي، لا سـيما وإن جميع الحكومات التركية المتعاقبة رفضت الإعتراف بحقوقهم[2]. وإن كانـت بعض الأحزاب تعلن في شعاراتها حلولاً لهذه القضية لأسباب (انتخابية)، إلا أنهـا ظلت مجرد شعارات مما أدى إلى ظهور العنف السياسي في هذه المنطقة بقيادة حزب العمال الكردستاني منذ عام 1974 وتصاعدت نشاطاته عام 1984 ومـنذ ذلك الوقت وتركيا تعاني من نشاطات هذا الحزب الذي زاد من عملياته العسكرية بعد حرب الخليج الثانية 1990-1991 لتمركز الأكراد في شمال العراق وبضمنهم أعضاء حزب العمال الكردستاني[3]، مما استدعى تدخل الجيش والقيام بعمليات عسكرية تستنـزف طاقات الدولة، إذ أصبحت المشكلة الكردية تكلف الخزانة التركية نحو (8) مليار دولار سنوياً ثم أطلق قادة الحزب المذكور مبادرات لوقـف إطـلاق الـنار منذ التسعينيات مقابل شروط أهمها دراسة إمكانية منح الأكـراد حكمـاً فدرالياً دون الانفصال عن الدولة فضلاً عن إصدار عفو عن السجناء السياسيين من أنصار الحزب والاعتراف بهوية الأكراد ولغتهم وحقوقهم الثقافية والتعليمية[4].

---

(1) نور الدين، الأقليات الدينية والعرقية في تركيا، ص 3.

(2) Barkey, Henri J.; Fuller Graham E., Turkey's Kurdish Question, New York, 1998, p. 90.

(3) رضوان، المصدر السابق، ص 346.

(4) الـسيد معـوض عـثمان، حزب العمال الكردستاني التركي من الكفاح المسلح إلى النضال السلمي، مجلة السياسة الدولية، ع149، س38، مصر 2002.

ولم يحقق أوزال في حكوماته المتعاقبة نجاحاً ملموساً في هذه القضية على الرغم من دعواته لذلك. أما بالنسبة لأربكان وحزب الرفاه فقد كانت القضية الكردية أحد محاور شعارات حملاته الانتخابية وتناوله لها كان ضمن إطار الهوية الإسلامية المشتركة، فيتصور أربكان أن المسألة الكردية هي نتاج سياسات الدولة (النظام) كون الهوية التركية القومية الوحيدة للدولة الجديدة، فمن وجهة نظر حزب الرفاه أن العرقية هي مشكلة مصطنعة وإذا ما تشكلت مؤسسات على نظام إسلامي فلن يتم تهميش أحد بالعودة إلى الهوية الإسلامية، ومن خلال ذلك سيكون من السهل دمج الأقليات في دولة واحدة ويتصور أحد المراقبين أن أربكان كان يتعمد دائماً عدم الإشارة إلى الشعب التركي بالاسم باستخدامه جملاً مثل "شعبي العظيم"[1]. ويلقي أربكان اللوم على النظام السياسي ومن وجهة نظره أن للمسألة الكردية جذوراً عميقة، ويعزو ذلك إلى طبيعة النظام إذ يشير إلى ذلك بالقول: - "النظام القائم هو من يتحمل مسؤولية ظهور المشكلة الكردية إذ أنه تأسس على أساس عرقي (تركي) بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية لذلك لا بد أن تظهر لاحقاً نزاعات على أسس عرقية تطالب بالانفصال وتعرض وحدة الأراضي التركية بالتجزئة"، ويواصل أربكان حديثه، قائلاً: - "إن المفهوم العرقي في تأسيس الدول مصدره الغرب الذي يعمل على دعم وتحريك الاضطرابات الداخلية في أماكن كثيرة من العالم وتحويل هذه المناطق إلى حالة من الاستعمار"[2].

ورفض حزب الرفاه وزعيمه أربكان بشدة النظر إلى المسألة الكردية من زاوية عرقية ويرى أن الفوارق العرقية ليست للنزاع بل للتعاون، أما الفوارق اللغوية فشيء طبيعي، ويتفق الحزب مع وحدة تركيا ويرفض أي شكل من أشكال التجزئة، ولحل المشكلة الكردية طرح حزب الرفاه برنامج تنمية وتصنيع مع إقرار الحقوق الثقافية وحرية المعتقد للأكراد ويدعو إلى رفع حالة الطوارئ المفروضة على الإقليم ولا يشذ الحزب بصراحة عن ذلك من خلال استخدام مصطلح النظام

---

(1) Bakery & Fuller, op. cit., p. 101.

(2) محمد نور الدين، موقف تركيا من المسألة الكردية، تحوّل تاريخي وربيع ساخن، مجلة الشرق الأوسط ع7، (بيروت: 1991) ص 39.

العادل الذي وحده يضمن الفرح والسعادة والثقة والرحمة والأخوة بين الجميع من وجهة النظر (الرفاهية)[1].

ســاهم أربكان وحزبه في عرض حل لواحدة من أكبر مشكلات تركيا من خــلال استيعابه الأكراد ذوي الاتجاه الإسلامي، لأن المفاهيم الإسلامية لا تتطلب إعادة توزيع الهويات السياسية، إن الاندماج التدريجي لم يؤدِ إلى تحطم النظام القائم لأن الانــدماج يــتفق مع استراتيجية الدولة بتوسيع القاعدة الاجتماعية من خلال إدماج الأصول الإسلامية الانتخابية في هذا النظام أيضاً. إن عملية الإضافة هذه لم تــؤدِ إلى تجاوز المؤسسات السياسية[2]. وبذلك كان حزب الرفاه أكثر قبولاً لدى الأكــراد لمرونته النسبية معهم بطرحه مبدأ الوحدة الإسلامية فهو مع تغيّر النظرة الــسياسية الحاكمة بشرط عدم إحداث تغيّرات في الخارطة الجغرافية والمحافظة على وحــدة الدولة[3]. وعلى الرغم من محاولته إيجاد حل للمشكلة الكردية فإنه ضد أية خطــوة تعمل على إنفصال الأكراد عن تركيا، مبرراً ذلك بالقول: - "واضح جداً أن فدرالــية أو دولة مستقلة لن يجلب الحل للمسألة الكردية والسعادة ولا يحقق أية فائــدة"، وإن الحل من وجهة نظره دولة موحدة خارج العرقية[4]. من خلال مبدأ الأخــوة الإسلامية التي توحّد بين الأكراد والأتراك وتحدّث عن ضرورة رفع نظام الوصــاية والــسيطرة مــن جانب الطرف الحكومي، ويدين حزب الرفاه إرهاب الــسلطة التــركية التي تؤكد في أدبياتها أنه لا يوجد في تركيا غير الأتراك ولا يحق لأحــد أن يــتكلم بغير التركية، كما أدان بالمقابل حزب العمال الكردستاني ومن وجهــة نظر حزب الرفاه إنه المؤهل الوحيد لحل المشكلة الكردية على أساس إيماني فحــسب[5]. وقــد حاول أربكان بعد توليه السلطة أن يحقق بعض التقدم في هذه المــسألة الــشائكة والــبحث في إيجاد حل بالطرق السلمية لها فأخذ الكاتب

---

(1) Barkey & Fuller, op. cit., p. 102.

(2) Ilnur Cevik, As Rafah Starts Addressing The Kurdish Problem, Turkish Daily News, 23 Aug. 1996.

(3) أحمد المسلماني، حقوق الإنسان في تركيا - اتجاهات الجدل، مجلة السياسة الدولية، ع131، مصر 1998، ص 196.

(4) Ilnur Cevik, When and How will The Blood Bath end in The South East, Turkish Daily News, 9 Aug. 1996.

(5) Ilnur Cevik, Array of Hope for Kurdish Issue, Turkish Daily News, 6 Aug. 1996.

الإسلامي اسماعيل ناجار(*) على عاتقه بناءً على توجيهات أربكان القيام بوساطة بينه وبين زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان(*)، وتم ذلك بالفعل عن طريق أحد قياديي حزب الرفاه وهو فتح الله ارباش نائب ولاية وان وهو كردي وتخصص بالشؤون الكردية لبحث إمكانية حل القضية الكردية[1]. وعبر الاتصالات غير المباشرة التي تمت بين ناجار وأوجلان أبدى الأخير استعداده للحل السلمي وقال: - "إنني مع الحل السلمي حتى من خلال الضوء الأخضر الضعيف الذي يبدو من خرم إبرة"، فضلاً عن ذلك فقد قام ارباش بعد حصوله على موافقة وزير العدل الرفاهي شوكت قازان بزيارة (مراد بوزلاق)(*) زعيم حزب الديمقراطيين الأحرار الكردي في سجنه، وتم التفاوض معه بشكل سري على الأسس العامة للحل السلمي، على أثر ذلك صرّح ارباش بضرورة قيام الدولة بإعلان العفو العام وبإطلاق سراح نواب الحزب الديمقراطي الأكراد والمسجونين بأحكام مختلفة فضلاً عن حوالى ثلاثة آلاف كردي محكوم عليهم بتهمة الاتصال أو تأييد "الحركة الكردية المسلمة"، وقد أثنى رئيس تحرير صحيفة صباح الواسعة الانتشار في مقال افتتاحي على خطوة أربكان الشجاعة ومحاولات الحل السلمي

(*) وهو أحد الثقات في الشؤون الكردية وفي العلاقات الإيرانية - السورية من حيث صلاته بالأوساط الإسلامية ورجال الحكم، والناطق باسم منظمة الأخوة والتضامن التي تضم النواب السابقين والمستثمرين للمنطقة الكردية كافة فضلاً عن بعض المتقفين وأساتذة الجامعات.

(*) عبد الله أوجلان: من مواليد 1948في قرية نائية في جنوب شرق تركيا تعرف باسم (أومرلي) تابعة ولاية أورفة غادرها إلى أنقرة لإكمال دراسته في العلوم السياسية، وانتمى إلى جمعية الثقافة العالية في أثناء وجوده في الجامعة وبسبب نشاطه السياسي اضطر إلى ترك الدراسة، أخذ على عاتقه مع لفيف من زملائه البحث في إيجاد حلول أو وسيلة لاثبات هوية الأكراد، نادى بحل عادل للمسألة الكردية، لقب من قبل جماعته بلقب (آبو) اعتقل في 16\2\1999 من قبل الحكومة التركية التي نفذت عملية اختطافه من العاصمة الكينية نيروبي بالتعاون مع جهات مخابراتية أمريكية - (إسرائيلية) كما أشيع في حينه.. للمزيد من المعلومات ينظر: الجهماني، أوجلان، تركيا والأكراد، المصدر السابق، ص 53-68؛ السيدعوض، المصدر السابق ص 156.

(1) كمال أوزتورك، مشكلات الأمن الداخلي، مجلة قضايا دولية، ع347، (إسلام أباد: 1996) ص 18؛ Bakery & Fuller, op. cit., p. 103.

(*) اعتقل مع 28 شخصاً من رفاقه بتهمة مساندته لحزب العمال الكردستاني واتهامه بالتقاعس عن معاقبة جماعة الـ PKK لإنزالهم العلم التركي في المؤتمر العام للحزب بتاريخ 1995/7/6.

لوقف نـزيف الدم والأخوة التركية الكردية[1]. كما حظي أربكان بمساندة 126 شخصاً من رجال أعمال من ضمنهم عماد الاقتصاد التركي قوج وصابانجي وذلك بتأسـيس شركات استثمار كبرى باسم شركة (جنوب شرق تركيا) لتنمية تلك المنطقة لا سيما بعد أن أوقفت حكومة أربكان التهجير وأبدت تعاطفاً مع الأكراد وبـدأت بإعـادهم إلى قراهم ومزارعهم، وصرح أربكان قائلاً: - "سنوقف هذه الهجرات ونشجع الصناعات المحلية وتربية الحيوانات في المنطقة مرتزقاً لكم وتبدأون العيش في قراكم"[2].

وهـذا يعني أن القيادة في أنقرة أصبحت قريبة من القادة في ذلك الإقليم وأنها لاقـت الاستحسان، فحزب الرفاه عرض إلى جانب التحركات السياسية إمكانية إيجاد حلول اقتصادية واجتماعية[3]، من جانب آخر قدم ارباش تقريراً إلى أربكان متضمنا أهمية قيام حكومة أربكان بإصدار العفو العام عن السجناء الأكراد المتهمين بـتهم الاتـصال أو المـساندة أو الدعم لحزب العمال الكردستاني، وقيام وزارة المعـارف بوضـع مفـردات اللغة الكردية بوصفها منهجاً للمدارس الكردية، وتخـصيص قناة تلفزيونية باللغة الكردية على أن يتم بعد ذلك إعلان أوجلان إلقاء السلاح[4].

إلا أن تلـك الإجـراءات واجهـت معارضة شديدة من قبل الأوساط السياسية المعارضة إذ أكد بولنت أجاويد عدم تأييده للتفاوض مع PPK لأنه لا يتـصور أن المنظمات الشعبية الكردية يمكن لها أن تضغط على الـ PKK من أجل إلقاء السلاح وتصوّر أن محاولة أربكان في هذا المجال هو نوع من المساومة التي لايرتاح لها[5]. كما صرّح الرئيس التركي سليمان ديميريل في 4 أب 1996 بـأن "الدولـة التركية لا يمكن لها أن تجلس على مائدة المفاوضات مع القتلة

---

(1) Cevik, When and How Will The Blood End in The Southeast؟ إبـراهيم الداقوقي، هـل ينجح المثقفون والسياسيون فيما فشل فيه العسكريون أربكان والمعضلة الكردية، مجلة قضايا دولية، ع347، س7، إسلام أباد، 1996 ص 20.

(2) أربكـان يظهر تعاطفاً مع الأكراد والنازحين، جريدة الجمهورية، ع6296، 14 تموز، بغداد 1996؛ عبد المجيد، المصدر السابق، ص 25.

(3) Cevik, "When And How will the Blood End in the Southeast".

(4) الداقوقي، أربكان والمعضلة الكردية، ص 22؛ الطحان، حزب الرفاه، ص 75.

(5) سلامة، المصدر السابق، ص 125.

وقطاع الطرق والإرهابيين" وأكدت تشيلر موقفها أيضاً من خلال تصريح لها في 5 أب 1996 الـــذي جاء فيه "بأنه لا يمكن إجراء حوار مع الذين لا يزالون يريقون الدماء"[1].

بينما دعا بعض نواب البرلمان إلى دعم موقف أربكان، إذ أيد محمد جولاهان نائـــب حزب الطريق الصحيح ذلك بالتصريح "بأن الحزب يؤيد توجهات أربكان بشرط أن يلقي المتمردون أسلحتهم"، وذكر النائب نعيم جيلان عن حزب الوطن الأم المعـــارض بأنه "مستعد للتعاون مع الشيطان من أجل إيقاف نـــزيف الدم في المـــنطقة" ودعا حسام الدين قورقوت من حزب الرفاه إلى "تجاوز القوات المسلحة من أجل حل المشكلة الكردية"[2].

لم يكـــتفِ أربكـــان وحزبه بالحلول الداخلية فإتجه إلى تهيئة الأجواء على الـــصعيد الخارجي لحل القضية الكردية ولغرض التنسيق مع دول الجوار، بعث بعـــضاً من وزرائه إلى دمشق وبغداد في 1996/8/11، كما أن جزءاً رئيساً من زيـــارة أربكان إلى إيران لتعزيز الأمن على الحدود بين البلدين، وسنتطرق إلى ذلك لاحقاً.

إلا أن الجـــيش وجد تحركات الحكومة تجاوزاً على مسؤولياته، ولعل تدخّل العسكر المتكرر في شمال العراق في ظل حكومة أربكان وبشكل واسع النطاق كان أشبه ما يكون بمثابة إجهاض لمبادرته لمعالجة المسألة الكردية[3].

ب - العلويون:

توجد في تركيا أقلية أخرى إلى جانب الأقلية الكردية وهي الأقلية العلوية التي يقـــدر عددها بين 10-15 مليون نسمة متمركزة في عدد من مدن الأناضول (كما أسلفنا) وقد تحمست تلك الأقلية لإجراءات كمال أتاتورك العلمانية[4]. وارتبطت بعلاقـــات وثيقة مع نظامه فأبدى هؤلاء نـــزعة علمانية صريحة، لذا كان العلويون في حالـــة تـــرقب وحذر من الحكومات السياسية ذات الميل الإسلامي كحكومة

---

(1) الجهماني، حزب الرفاه، ص 94.

(2) الداقوقي، هل ينجح المثقفون والسياسيين، ص 22.

(3) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 294.

(4) كرامر، المصدر السابق، ص 109.

عدنان مندريس في الخمسينيات، ووجود حزب السلامة الوطني بزعامة أربكان في الحكــومات الائتلافــية، وإقرار حكومة الانقلاب عام 1980 تدريس الدين مادة إلــزامية في جمــيع المدارس وتشجيع بناء الجوامع[1]. فأصدر هؤلاء بياناً خاصاً بهم أطلق عليه اسم "البيان العلوي" كان من أبرز بنوده المطالبة بتمثيلهم المستقل ضمن رئاسة الشؤون الدينية غير أن مطالبهم لم تلق آذان صاغية[2].

وحاول كبار الساسة من أمثال أوزال وديميريل استغلال القوة الانتخابية لهذه الجماعــة عــن طريق الوعود بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في مــناطقهم لكن هذه الوعود لم تتجاوز الدافع الانتخابــي، ويبدو أن العلويين في التسعينيات أخذوا يتحركون أكثر نحو أحزاب الوسط وبعيداً عن السياسية اليسارية التقلــيدية، لا ســيما بعد أن فقدوا الثقة بالحكومة على أثر أحداث الشغب التي يتعرضون لها[*].

أمــا بالنسبة لأربكان فكان مدركاً لحساسية هذه الفئة وأراد أن يضمها إلى التيار الإسلامي الذي يتزعمه بدمجهم مع حزب الرفاه، فبدأ بمحاولة الاتصال ببعض الشخــصيات العلــوية مثل الدكتور عز الدين دوغمان [زعيم مجموعة جيم أكبر المجمــوعات العلوية في تركيا] الذي طلب بدوره إدخال مرشحين علويين في قوائم حــزب الرفاه لإبعاد الصفة الطائفية عن الرفاه، وأكد دوغمان وجهة نظر أربكان، إذ صرّح أربكان في أثناء افتتاح مقر جديد للرفاه في منطقة حسن غازي دادا، التي تعــد المنطقة الروحية للعلوية، قائلاً: - "إننا لا نفرق بين مواطن وآخر بسبب دينه وقومه، ونحن نشد أزر الجميع ونقف مع الجميع"[3].

---

(1) نور الدين، الأقليات العرقية والدينية في تركيا، ص 6.

(2) الجهماني، العلويون في تركيا، ص 95.

(*) مــثل حادثة مدينة سيواس التي تسببت في مقتل عدد من العلويين على أثر اندلاع حريق في فندق أقيم فيه مؤتمر للشعراء العلويين راح ضحيته خمسة وأربعون شخصاً في تموز 1993، كــذلك حادثــة حــي غازي عثمان باشا حيث قامت مجموعة مجهولة بإطلاق النار بصورة عشوائية على سكان ذلك الحي في آذار 1995 مما أسفر عن سقوط عدد من القتلى والجرحى الأمر الذي ولد شعوراً لدى العلويين بعدم الثقة بالدولة، للمزيد من المعلومات ينظر: ميخائيل ليز بترغ، الإسلام السياسي بين الكرد، في كتاب الاثنية والدولة فالح عبد الجبار هاشم داؤد، ترجمة عبد الله النعيمي، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت 2006، ص 346.

(3) الطحان، تركيا التي عرفت، ص 295.

المبحث الثالث: مظاهر سياسته الخارجية:

على الرغم من أن الثقل الأساس للنقد الذي وجهه أربكان للحكومات السابقة قد تمحور حول سياساتها الخارجية وولائها المطلق للغرب وعلاقاتها المميزة مع إسرائيل، إلا أنه عندما تولى السلطة لم يسع إلى إحداث انقلاب جذري في السياسة الخارجية التركية وذلك لخضوعه لمحددات عدة أولها كون حكومته حكومة ائتلافية ليس له فيها السلطة المطلقة، فترك المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية، تقوم على ثوابت النخبة السياسية الكمالية التي تحظى بدعم العسكر وإن كان قد سعى لتعديل هذه السياسة بطريقة أو أخرى، لذلك كانت استراتيجية أربكان أن يبقى في الحكم أطول مدة ممكنة يستطيع معها فرض مفاهيمه تدريجياً دون أن يثير عليه القوى المعارضة القوية لا سيما وأن الجيش دأب على الترصد للحكومات والتدخل إذا اقتضى الأمر(1). وقد قوبلت هذه السياسة بالارتياح من قبل أصدقاء تركيا الغربيين وأعضاء وزارة الخارجية، لكنها بالمقابل أثارت انتقاد قاعدة حزب الرفاه وبعض قيادته ممن اتهموا أربكان بالجمود والرضوخ للواقع القائم، لأجل ذلك قام أربكان بخطوات عدة في مقدمتها رحلته الآسيوية والأفريقية لمحاولة دفع أفكاره إلى حيز التنفيذ، فقد سعى أربكان للإنفتاح على العالم الإسلامي والعربي وتحقيق أهداف حزبه في إقامة روابط التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية مع بعض الدول الإسلامية والعربية من خلال تحالف اقتصادي على غرار مجموعة الدول السبع التي تضم الولايات المتحدة وإنكلترا وألمانيا وإيطاليا واليابان وفرنسا وكندا(2). وقد ذكر قائلاً: - "إن الدول الإسلامية ودول الشرق الأوسط ومنطقة آسيا تمتلك الكثير من المواهب والقدرات لتوفير احتياجاتها التكنولوجية والصناعية ويجب أن تمهد الطريق لاحتمال تخليها عن الاعتماد على الدول الأجنبية"(3).

---

(1) Mahmet Bali Aykan, Refahyol Policy Toward The Islamic World and Turkish Foreing Policy in The Post Cold War Era Continuity Change and Impliction for The Present and The Future in The Turkish Review of Middle East Studies, ISIS, Istanbul, 2000.

(2) عبد الحليم الغزالي، تركيا والعالم الإسلامي من الفكرة القومية إلى الجسر الحضاري، سلسلة المعرفة ملفات خاصة قناة الجزيرة 2006، ص 3، www.Aljazeera.net.com

(3) Yaphd, "Islamic Radicalism", op. cit., p. 1.

أولاً: أربكان ورحلته الآسيوية

بـــدأ أربكان رحلته الآسيوية في 10 أب 1996 التي تضمنت كل من (إيران، باكـــستان سنغافورة، ماليزيا، أندويسيا) وخص إيران أول بلد يقوم بزيارة له، في إشارة واضحة لأهمية توجه السياسة الخارجية التركية إلى الشرق إذ رأى أربكان أن "إنشاء دولة ومجتمع إسلامي يعد انجازاً كبيراً ويعارض جهود واشنطن لعزل طهران وبـــصفة عامـــة إن الرفاه يحمل موقفاً أكثر إيجابية تجاه النظام الإيراني من الأحزاب المؤيدة للعلمانية التركية"[1].

ويعد تحسين العلاقات بين تركيا وإيران ضرورة أمنية واقتصادية واستراتيجية والتنـــسيق بيـــنهما في آسيا الوسطى يحقق للبلدين المزيد من المكاسب من وجهة نظـــره. ممـــا لا شك فيه إن ارتقاء أربكان رئاسة الوزراء كان مبعث ارتياح لدى إيـــران، صحيح إن التزامه ببروتوكول حكومي مع حزب الطريق الصحيح سيمنعه من تنفيذ خططه المعلنه إلا أن مجرد تبني حكومة تركية الدعوة "للعودة إلى الإسلام" بوصفه منهج حياة يمثل انجازاً كبيراً إذ سيتيح إمكانية نشوء قوة إقليمية إسلامية لها ثقلـــها تقـــف إلى جانـــب طهران أمام الضغوط التي تمارس عليها، كما أن زوال العلمانـــية التركية أو أفولها سيحد مما كانت تمثله تركيا من خطر على إيران بسبب انصياعها للمخططات الغربية، وهذا ما يفسر الحفاوة الكبيرة التي لقيها أربكان في أثـــناء زيارتـــه لطهران إذ حظي باستقبال حافل من لدن رئيس الجمهورية هاشمي رفسنجاني ونائبه الأول حبيبـــي، فضلاً عن ذلك مقابلته لمرشد الثورة الإيراني علي خامنئـــي استثناءً على ما يبدو في العرف البروتوكولي الذي ينص على أن تقتصر مقابلة المرشد لرؤساء الدول إلا من تخصه إيران بالاحترام[2]. فضلاً عن أن أربكان نفسه كان لـــه موقف من إيران إذ صرّح قائلاً: - "إن دولة إيران دولة مجاورة لتركيا ولنا علاقة طيبة مع الجيران فمنذ أول أيام الثورة الإيرانية ازدادت علاقتنا الطيبة معها وخاصة مـــن الناحية التجارية فالثورة الإيرانية ما هي إلا تحرر من الإمبريالية"[3]. وكان رد

---

(1) Sayari, "Turkey's Islamist Challenge", op. cit., p. 10.

(2) محمـــد حسن البحراني، أفاق العلاقات الإيرانية – التركية، مجلة قضايا دولية، ع347، س7 إسلام أباد 1996، ص 4.

(3) مقابلة مع أربكان، المختار الإسلامي، ص 32.

طهـــران هو الترحيب الكبير لهذه الزيارة وذلك بوصفها خطوة مهمة لكسر العزلة عـــنها على أثر العقوبات الأمريكية من جهة ورفع معنويات الشعب الإيراني بحكم كـــون تركيا هي الجارة الإسلامية الكبرى لإيران من جهة أخرى فقد صرّح نائب وزيـــر الخارجية الإيراني علاء الدين بروجردي قائلاً: - "إن الجمهورية الإسلامية الإيـــرانية حكومة وشعباً ترحب بزيارة زعيم حزب الرفاه ورئيس الحكومة التركية الجديدة نجم الدين أربكان إلى طهران وتعدها نقطة تحول كبرى في تاريخ العلاقات الإيـــرانية التركية[1]. وأكد المراقبون بأن أربكان حمل معه إلى طهران ثلاثة ملفات مهمة هي ملف مايعرف (الإرهاب وأمن الحدود والاقتصاد) وكانت القضية الأهم في أجـــندة أربكان هي القضية الاقتصادية، لذلك فقد ضم أربكان إلى الوفد المرافق لـــه في هذه الزيارة 150 شخصاً من رجال الأعمال والتجار والخبراء الاقتصاديين وخـــلال زيـــارة أربكان لإيران تم التوقيع على عقد صفقة لتجهيز تركيا من الغاز الطبيعي الإيراني بمبلغ 23 مليار دولار لمدة 22 عاما، أما فيما يخص ملف الإرهاب وأمن الحدود فقد نفى أربكان خلال زيارته وجود أي دعم من قبل إيران وسوريا لحـــزب العمـــال الكردســـتاني معتبراً أن تلك التهم محاولة من وكالة المخابرات الأمـــريكية المركزية **C.I.A** لمنع إقامة علاقات ودية مع البلدان الإسلامية[2]. قدم أربكان اقتراحين، الأول كان قيام تركيا بقصف المواقع التي يتواجد فيها الإرهابيون كمـــا تفعـــل في شمال العراق، إذ تتصور وجود معسكرات خاصة لحزب العمال هـــناك، أما الخيار الثاني أن تقوم قوة مشتركة إيرانية - تركية بهذه العملية لإثبات حـــسن النية، وبحث أربكان مع الإيرانيين إمكانية تحقيق اجتماع وزراء الخارجية والـــدفاع في إيران وسوريا والعراق وتركيا لبحث شؤون أمن الحدود في بلادهم للقـــضاء على الفلتان الأمني بينهم من جهة وعلى أمور التهريب من جهة أخرى، وربط المراقبون بينها وبين زيارة شوكت قازان وزير العدل التركي إلى العراق على رأس وفـــد مؤلـــف من 12 عضواً لبحث احتياجاته الغذائية والدوائية يوم 11 أب 1996، أي بعد يوم واحد من زيارة أربكان لإيران أنها لم تقتصر على بحث شؤون

---

(1) Oktar, op. cit., p. 2.

(2) رحلـــة الـــشرق لأربكـــان، مجلـــة قـــضايا دولـــية، ع346، س7، إســـلام أبـــاد، 1996، ص 9.

خط أنابيب كركوك يومورتاليك Yumurtalik وإنما لبحث ترتيب هذا الاجتماع الرباعــي[1]. وخــلال اللقــاء بين أربكان والرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني تم الاتفــاق علــى حمايــة حــدود كــلا البلدين ومنع تسلل مقاتلي حزب العمال الكردســتاني، كما اتفقا على التنسيق الثلاثي (التركي - الإيراني - السوري) أما فــيما يخص شمال العراق فقد اتفقا على ضرورة الحفاظ على أمن العراق واستقراره وحمايــة وحدة أراضيه والتصدي للعدوى الكردية من الانتقال إلى البلدان المجاورة واتفقــا كذلك على تقديم المساعدات للدول الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز بعــيداً عــن الــتدخلات الأجنبية تلك القادمة من وراء البحار البعيدة ويقصد بها التدخلات الأمريكية العلنية والسرية[2]. وقد تضمنت بنود الاتفاقية إلى جانب ذلك زيادة حجم التبادل التجاري ليصل إلى (2.5 مليار دولار سنوياً) على وفق شروط منها زيادة مبيعات إيران من النفط والطاقة الكهربائية إلى تركيا مقابل موافقة تركيا علــى قيام إيران بتفريغ السلع والبضائع التي تشتريها من الخارج في ميناء طرابزون وبذلك تكون تركيا جسراً تجارياً رئيساً بين أوروبا وإيران[3].

كــان لأربكــان هدف من زيارته لإيران إذ أراد أن يبيّن لهذه الدول والعالم وجهة نظره التي لخّصها في كلمة ألقاها أمام الصحفيين بعد عودته فقال: - "أردنا أن يعرف العالم أن تركيا التي أعرضت عن الدول الإسلامية ردحاً من الزمن عادت إلــيهم لتــتعاون وتتكامل معها سياسياً واقتصادياً". لافتا أنظار الجميع إلى أهميتها وقال: - "إن لهذه الزيارات أهمية استراتيجية فضلاً عن الأهمية الاقتصادية والتي تعد من أهم مشكلات تركيا [العجز في ميزان تجارتها الخارجية] وهذه الزيارات ستزيد مــن حجــم صــادرات تركيا لهذه الدول لا سيما وأن لدول آسيا موقع مهم في الاقتــصاد العالمي فهي تنتج حالياً 20.8% من الانتاج العالمي وسيزيد هذا الرقم في سنه 2019م إلى 50.7% بينما سيتناقص إنتاج أوروبا وأمريكا واليابان إلى 39.1%

(1) روبرت أولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية الإيرانية، ترجمة محمد إحسان، أربيل 2002، ص 74.

(2) محمــد صــادق الحــسيني، زيارة أربكان إلى طهران، مجلة شؤون الأوسط، ع55، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت 1996، ص 11.

(3) الجهماني، حزب الرفاه، ص 96. الحسيني، المصدر السابق، ص 11.

وهـــذا يــؤكد أهمية العلاقات مع هذه الدول الصاعدة"[1]. ورأت إيران أن زيارة أربكـــان حملت طابع المواجهة الدائمة والمستمرة مع واشنطن، وعدت تلك الزيارة صـــفعة قوية موجهة للإدارة الأمريكية التي كانت قد أقرت قانون "داماتو" الذي فـــرض بموجـــبه الحصار على الصناعات النفطية وصناعة الطاقة الإيرانية قبل وقت قصير من موعد الزيارة[2].

أربكان وردود الأفعال تجاه زيارته لإيران:

أثارت زيارة أربكان لإيران ردود فعل خارجية وداخلية، فعلى الصعيد الخارجي ســـببت تلك الزيارة المزيد من القلق لدى الحكومة الأمريكية لا سيما وأنها جاءت بعد مـــضي نحـــو شهر واحد على تولي أربكان الوزارة، فلا يخفى بالتأكيد مدى خطورة الـــتعامل التركي مع الزعماء الإيرانيين[3]. فقد عبّرت واشنطن عن استيائها وصدر عن المـــسؤولين الأمريكان تصريحات عدة حملت في طياتها صيغة التهديد فجاء على لسان المـــتحدث الرسمي باسم وزير الخارجية الأمريكية نيكولاس بيرنـــز قائلاً: - "لقد قلنا بوضـــوح شـــديد للحكـــومة التركية إن إيران دولة يجب عزلها" وأضاف "نتصور أن مواصـــلة العلاقات مع إيران وكأن شيئاً لم يكن ليس أمراً مقبولاً، وإننا سنبحث بعناية تطوّر هذه العلاقة مشيراً إلى أن واشنطن لن تنتظر خيرا"[4].

وانـــتقدت الـــولايات المتحدة اتفاقية الغاز التي وقّعها أربكان وعدّها خرقاً لقانون داماتو كما مرّ معنا فردّ أربكان على ذلك بطريقة غير مباشرة قائلاً: - "إن حقبة جديدة بدأت بين البلدين الجارين المسلمين وإن هذه الأمور لا تعني السياسية الأمريكية ولا أهدافها، ولن تسمح تركيا لأي طرف ثالث بالتدخل بالاتجاه المتنامي للتعاون بين تركيا مع هذه الدولة أو تلك"[5].

---

(1) الطحان، حزب الرفاه، ص 78.

(2) Robert Satloff, "U.S.Policy toward Islamism: a theortical and operation over view Council on Foreign Relations, New york, p. 27.

(3) الحـــسيني، المـــصدر السابق، ص 11؛ Ilnur Cevik, "Suspicions of The West about Refah", Turkish Daily News, 14 Aug. 1996.

(4) سري الدين، العرب والفرات، ص 187.

(5) ناجـــي علوش، تركيا أربكان - تركيا تشيلر، مجلة قضايا دولية، ع261، إسلام أباد 1996، ص 11.

وقد عقّب أربكان على ذلك قائلاً: - "إن إقامة العلاقات مع العالم الإسلامي والعربي سيحقق قوة سياسية واستقراراً أمنياً للجميع، وإن كلنتون Clinton عندما يعاقب الذين يتعاملون مع إيران وليبيا والعراق فهو إنما يفعل ذلك استكباراً لا حق له فيه واستهتارا بمصالح الشعوب الأخرى فهل على الشعوب بعد ذلك أن تستسلم لهذه الهيمنة أم تدافع عن حقوقها، ثم هل يحق لتركيا أن تضحي بعشرين مليار دولار قيمة خسارتها عندما تقطع علاقتها الخارجية من أجل مصالحه"[1]. وذيّل وزير العدل شوكت قازان أيضاً بالقول: - "إذا كانت الولايات المتحدة وإسرائيل تتدخلان في شؤون الشرق الأوسط فلماذا لا تناقش الدول الأربع (تركيا - إيران - العراق - سوريا) بين بعضها هذه الشؤون[2].

ولم ينظر البرلمان الأوروبي بعين الارتياح لهذه الخطوة، فقرر تمرير قرار وقف المعونات المادية حتى عام 2000 بذريعة اتخاذ مشاكل حقوق الإنسان والديمقراطية والأكراد وتهريب المخدرات وغسيل الأموال ذريعة لتحقيق ذلك الغرض[3].

أما الموقف الألماني جاء عكس التوقعات فقد حذر وزير الخارجية الألماني كلاوس كينكل من عزل تركيا قائلاً: - "إن اتفاق النفط والغاز الذي أبرمته تركيا مع إيران في الآونة الأخيرة لا يجب أن يفسر على أنه دليل على اقتراب أنقرة من التيار الإسلامي المتشدد، وحث كنيكل الغرب على تجنب أي انقسام خطير في المستقبل من خلال الدعوة إلى المزيد من التفاهم المتبادل واستمر بالقول إنه "يجب أن تبذل أوروبا كل ما في وسعها لكي تبيّن لتركيا أنها تنتمي لأوروبا فتركيا حليف قريب وبعد سقوط الستار الحديدي أصبحت جسراً مهماً بين أوروبا والعالم الإسلامي والعالم الآسيوي" وأضاف كينكل قائلاً: - "لا يجب تحميل اتفاق الغاز والنفط الذي توصل إليه رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان اكثر مما يحتمل، الاتفاق يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية الطبيعية بين دولتين متجاورتين ويجب

---

(1) الطحان، حزب الرفاه، ص 77.
(2) أربكان يدشن عهداً جديداً في السياسية الخارجية التركية، جريدة بابل، 15 آب، بغداد 1996.
(3) الضبع، ص 203.

أن لا نتدخل" واستطرد قائلاً: - "إن الاتفاق كان مزمعاً عقده منذ وقت طويل"[1].

أما على الصعيد الداخلي فعُد التقارب مع إيران الذي أبداه رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان واقتراحه عقد قمة لبحث الشؤون الأمنية في شمال العراق بمثابة عهد جديد في السياسة التركية، وطرحت وجهات نظر متباينة تجاهها، فقبل كل شيء كان هناك عدم ارتياح من الانتقادات الأمريكية، فالأوساط التركية وبجميع فصائلها أكدت على ضرورة تحقيق زيارة أربكان إلى طهران وعدم قطعها بسبب الضغوط الأمريكية لأن تركيا دولة مستقلة ولها مصالحها وسياستها لحماية تلك المصالح، كما أنها ليست مقاطعة أمريكية حسب تعبير أحد النواب في حزب الوطن الأم، لذلك فإن الأوساط السياسية التركية تبدو غير معنية بالتحذيرات الأمريكية لا سيما وأن تلك المباحثات تناولت موضوع حزب العمال وأمن الحدود الشرقية التركية وهي مسألة تعني الأتراك جميعاً وهي ليست مرتبطة بحزب الرفاه وحده[2]، لكن من جهة أخرى أبدت قلقاً ظاهراً حول احتمالات تردي العلاقات مع الولايات المتحدة لا سيما وأنها تعد تركيا من أقوى القلاع في الحفاظ على مصالحها وستراتيجيتها في الشرق الأوسط[3].

كما ظل بعض المراقبين يشككون حيال تلك الخيارات إذ ذكر محلل الشؤون الدبلوماسية محمد علي بيراند قائلاً: - "إن إقامة علاقات مع دول الجوار والتعاون مع بلدان المنطقة ليس أمراً سيئاً لكن السيء اللحظة التي اختيرت لذلك والأسلوب المتسرع لهذه المبادرة التي قام بها أربكان"، وأضاف قائلاً: - "إن ذلك سيعرّض علاقات أنقرة مع الآخرين (الولايات المتحدة) لمخاطر كبيرة"[4]. وبررت شريكته تشيلر زيارة أربكان إلى إيران وتوقيعه اتفاقية الغاز قائلة: - "بأن تركيا تعاني من نقص جدي في الطاقة وقالت إن الاتفاق يهدف إلى سد هذا النقص خاصة وأن واردات تركيا من الغاز الروسي لا تلبي كل احتياجاتها". من جانب آخر رحّب

---

(1) كينكل يحذرّ من عزل تركيا، مجلة قضايا دولية، ع346، س4، إسلام أباد 1996، ص 8.

(2) Alirza & Bara, "Turkey: New Government…", op. cit., p. 2.

(3) أربكان ورحلة الشرق، ص 9؛ Hakan Akpinar, 28 Sübat Post Modern Darbenin Öyküsü, (Istabul 2006), s131.

(4) أربكان يدشن عهد جديد، جريدة بابل، 15 آب، بغداد 1996.

رجـــال الأعمـــال والمستثمرين الذين أصيبوا بأزمة مالية بسبب حالة الركود التي خيمت على الاقتصاد التركي بإقامة علاقات اقتصادية مع حكومة إيران الأمر الذي مـــن شـــأنه أن يعمـــل على زيادة تأييد الرأي العام المحلي، في مقابل ذلك زادت المخـــاوف في الـــساحة السياسية التركية من أن تؤدي خطوات أربكان إلى إثارة غضب الولايات المتحدة وقد تعرّض تركيا إلى عقوبات من قبل واشنطن[1].

ورداً على زيارة أربكان إلى طهران قام الرئيس الإيراني رافسنجاني بزيارة إلى تـــركيا في تـــشرين الأول 1996 وتم التوقيع على اتفاقية بين الطرفين ضمت سبع فقـــرات كان أولها تسهيل طرق المواصلات والنقل التي تم توقيعها من قبل الوزير الإيـــراني ووزير الدولة التركي، أما بقية فقرات الاتفاقية فقد تضمنت الحفاظ على البيـــئة للـــبلدين والاستثمارات والتجارة وتضمن برتووكول الاتفاقية التنسيق بين غـــرف التجارة التركية-الإيرانية ومناقشة الخطوط التي تربط البلدين لتسهيل سفر الإيرانيين إلى تركيا، هذا فضلاً عن عقد اتفاق يخص نقل الطاقة من إيران إلى تركيا وإنشاء مشاريع لتجهيز وتطوير الاتصالات بين منظمة الاقتصاد التعاوني (إيكيو)، وفي مؤتمـــر صحفي ذكر رافسنجاني قائلاً: - "إن الاتفاق لن يكون ضد الولايات المتحدة"، وصرّح في كلمة مختصرة مع الرئيس ديميريل "أنهم وجدوا أرضية مشتركة للقضايا المتنوعة"[2]. فوصف أربكان تلك الاتفاقية التي تمت بينه وبين رافسجاني في إطـــار الزيارة التي قام بها الأخير بأنها حجر الزاوية في بناء الاتحاد الإسلامي وذكر أربكـــان في مؤتمر صحفي قائلاً: - "أنها تحتل [إيران] مكانة خاصة على المستويين الإقليمي والعالمي وتحظى بأهمية متميزة بالنسبة للعالم الإسلامي"[3].

وقـــد اقترح أربكان توقيع اتفاقية صناعية وجرى الحديث على ترتيب زيارة رافـــسنجاني إلى مـــصانع (F16) طائرات حربية متطورة الموجودة في تركيا. وقد أثـــيرت مخـــاوف الغـــرب من إمكانية توقيع أربكان اتفاقية عسكرية مشتركة مع طهـــران ممـــا ســـيؤدي إلى توجيه تركيا باتجاه الشرق[4]. كما دعا أربكان خلال

---

(1) هل جمد أربكان العلاقات مع إسرائيل، مجلة قضايا دولية، ع346، س7، 1996، ص 8.

(2) "Iran-Turkey Sign Economic Agrements", EIR, No..5, 24 Jan. 1996, Washington, pp. 20-21.

(3) Makovsky, "How toDeal Erbakan", op. cit., p. 4.

(4) الطحان، حزب الرفاه، ص 77.

حملاته الانتخابية إلى توسيع قاعدة التعاون الاقتصادي مع الدول العربية والإسلامية وتعزيز العلاقات معها على المستويات كافة، لمواجهة ضغوطات الغرب والولايات المتحدة الأمريكية مؤكداً على ضرورة قيام تكتل اقتصادي إسلامي يلعب دوراً مؤثراً حتى في المجال السياسي في مطلع القرن القادم (القرن الحادي والعشرين) بفعل ما تمتلكه الدول الإسلامية من إمكانات بشرية ومادية وطبيعية وقدرات فنية تجعلها مؤهلة للقيام بهذا الدور[1]. لأجل ذلك كله كانت زيارة أربكان الآسيوية في عداد أوليات جدول أعماله عندما تسلم منصب رئاسة الوزراء في خطوة لتحقيق رغبته في جعل تركيا "يابانا إسلامية" وحفاظا منه على الهوية الإسلامية، وتشجيعه على التحديث والتقدم والدخول في علاقات تجارية أقوى مع النمور الآسيوية، ولم تكن إيران وحدها هدف أربكان بل واصل رحلته فبدأ في 16 آب 1996 زيارة إلى كل من (باكستان، ماليزيا، سنغافورة، أندونيسيا) رافقه وفد كبير ضم عدداً من الوزراء والمسؤولين البرلمانيين ومئة وخمسين من رجال الأعمال فضلاً عن عدد من الصحفيين[2].

وقد أثمرت تلك الزيارة عن توقيع اتفاقيات للتعاون مع تلك الدول في مجال الصناعة مثل (صناعة طائرات النقل الجوي وطائرات مروحية وبعض الصناعات الإلكترونية والدبابات والسيارات) وخفض الجمارك، فضلاً عن توقيع محضر تعاون عسكري بين تركيا وكل من باكستان وأندونيسيا لإنتاج طائرات نقل حربية بجهود مشتركة فضلاً عن ذلك تعهدت الدول الثلاث بالسعي إلى إنتاج غواصات وفرقاطات وتوقيع اتفاقية تبيع تركيا بموجبها 700 عربة مدرعة إلى باكستان و400 أخرى إلى ماليزيا[3]. من جانب آخر اتفق أربكان مع المسؤولين الماليزيين على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وتوظيف رؤوس الأموال في إنشاء مشاريع في كلا البلدين في مجالات الصناعة والتعليم والثقافة فضلاً عن تبادل الخبرات[4].

---

(1) أربكان يزور باكستان لتاسيس نواة الكتله الإسلامية، جريدة الجمهورية، ع9321، 17 آب، بغداد 1996.

(2) Philip, "Suits and Uniforms", op. cit., p. 157.

(3) الطحان، حزب الرفاه، ص 79.

(4) جاسم، المصدر السابق، ص 19؛ Ilnur Cevik, "Vist to Asia Shows Us The Strength of Turkey's Democracy", Turkish Daily News, 17 Aug. 1996.

وكــان في استقبال أربكان في أثناء زيارته الرئيس الباكستاني فاروق ليغاري ورئيــسة الوزراء بنظير بوتو، وتم التباحث بشأن وصول حزب إسلامي الميول إلى السلطة في تركيا وتخوفت بوتو من إمكانية عرقلة العسكر لأمر كهذا، أو بمعنى آخر لمــاذا لم يعرقل العسكر ارتقاء حزب الرفاه إلى السلطة؟ فكان رد أربكان أن ذلك دليل على متانة الديمقراطية التي تتيح لمن يقنع الشعب بأفكاره وبرامجه أن يصل إلى السلطة حتى لو كان إسلامياً، وفسر المراقبون أن أربكان في هذه الزيارة قد تصرّف بوصــفه زعــيماً تــركياً يدافع عن المصالح العليا لتركيا مبتعداً عن خطابه الديني التقليدي أو شعاراته المعادية للغرب[1].

ثانياً: أربكان والدول العربية

أ - سوريا

تعــد ســوريا البلد المجاور المسلم الثاني في الأهمية بالنسبة للسياسة الخارجية التركية خلال حقبة التسعينيات، وذلك لاعتبارات عدة أهمها وجود قضايا شائكة في العلاقة بين البلدين في مقدمتها مطالبة سوريا المتواصلة بلواء الاسكندرونة الذي ضمته تركيا إليها وأصبح يعرف بولاية هاتاي ورفض سوريا الاعتراف بذلك، في حــين صــمّت تركيا آذانها عن أية مناقشة للموضوع وحسبنا قول ممتاز سويسال وزيــر الخارجــية التركي في حكومة تشيلر السابقة: - "إن على دمشق أن تنسى موضوع لواء الاسكندرونة[2]. أما القضية الشائكة الثانية فهي احتجاج تركيا على مانــسبته مــن إيواء سوريا لعناصر حزب العمال الكردستاني لديها ودعمهم، فقد صــرّح ديميريــل في مؤتمر صحفي عقده مع الرئيس المصري حسني مبارك في أثناء زيــارة الأخــير إلى تركيا في 11 تموز 1996 قائلاً: - "نحن نعاني من الإرهاب من حين لآخر وإننا ننقل قلقنا وحزننا وشعورنا بالألم من قتل الأبرياء ونقول ذلك في الاجــتماعات وأن مــا يحدث من قتل للأبرياء يجب أن يتوقف إذ أن زعيم هذه المــنظمة الإرهابــية [عبد الله أوجلان] يجد المساندة والعون من جانب الدولة التي نعدها الصديقة والشقيقة وهي سوريا". وكانت هناك مشكلة مياه الفرات من بين

(1) Ilnur Cevik, "Vist to Asia...", Turkish Daily News, 17 Aug. 1996.

(2) هلال، المصدر السابق، ص 185. ينظر ملحق (6) خارطة لواء الاسكندرونة.

العقد التي عصفت بالعلاقات التركية السورية إذ بدا للسوريين أن تركيا منذ مطلع التسعينيات بدأت باستخدام المياه عند الضرورة لتهديد سوريا، إذ كانت مشاريع السدود التركية ومن بينها مشروع (الغاب) تترك آثارها السلبية على تدفق المياه إلى سوريا والعراق. أما بالنسبة لسوريا فقد كانت تتخوف من التهديد الذي يمثله التقارب التركي - الإسرائيلي[1].

لأجل ذلك كله قوبل ارتقاء أربكان السلطة بالترحيب عسى أن يكون ذلك بداية صفحة جديدة في العلاقات التركية السورية لذا نجد سوريا أول الدول العربية التي رحبت بمجيء حكومة أربكان وتسلّمه السلطة تأسيساً على ما طرحه في أثناء الحملات الانتخابية وفي أثناء وجوده في المعارضة، فقد كان يؤكد على الدوام على أهمية العلاقات مع الدول الإسلامية عامة ومع الدول المجاورة خاصة إذ قال: - "هدفنا تأسيس وحدة إسلامية أو اتحاد الدول الإسلامية، لا نجد أي موانع حقيقية للعمل المشترك بين الدول الإسلامية". وفي معرض حديثه عن العراق وسوريا حول إمكانية فتح باب للتعاون أجاب قائلاً: - "إننا لن نفتح باباً؟ لأنه لم يكن هناك باب، نحن سنلغي الحدود بين البلدين ولن نكتفي بفتح باب واحد"[2].

وفي يوم 29 حزيران 1996 أي بعد يوم واحد من تشكيل الحكومة أرسل رئيس الوزراء السوري محمود الزعبي برقية تهنئة لأربكان بمناسبة توليه منصبه معرباً فيها عن "ثقته باستمرار تطور وترسيخ علاقات الصداقة التاريخية العريقة القائمة بين سوريا وتركيا لما فيه خير الشعبين". كما أعرب وزير الخارجية السوري فاروق الشرع عن تفاؤله بترأس أربكان للحكومة قائلاً: - "إنني أعتقد أن الحكومة الجديدة التي يترأسها أربكان بما تبنى من مواقف إيجابية خلال الحملة الانتخابية وخلال مرحلة تشكيل الحكومة تدعونا إلى التفاؤل بأن العلاقات السورية - التركية بشكل خاص والعلاقات التركية - العربية بشكل عام ستعود إلى طبيعتها لوجود مصالح وروابط مشتركة بين تركيا والبلدان العربية وأضاف الشرع "إننا نعتقد أنه لن يكون للحكومة التركية خلاف مع أي من الدول العربية والإسلامية

---

(1) مؤتمر صحفي للرئيس مبارك والرئيس التركي سليمان ديميريل في أنقرة، الهيئة العامة للاستعلامات، URL, http://www.Z.sis.gov.eg، 2008/3/5، ص 1.

(2) الجهماني، حزب الرفاه، ص 68-69.

عندما تأخذ بالاعتبار في سياستها الخارجية المصالح الحقيقية للشعب التركي، ونحن في سوريا نرغب في علاقات جديدة ومتينة مع الجارة التركية تقوم على أساس المصالح المشتركة والروابط التاريخية والإسلامية"[1]. وإبان زيارة أربكان لإيران أعلن عن رغبته بتلبية دعوة وجهها له الرئيس حافظ الأسد لزيارة سوريا مؤكداً على رغبة بلاده بتوثيق العلاقة بين البلدين، لكنه اشترط في الرسالة الجوابية التي بعثها للرئيس الأسد عن طريق السفير السوري عبد العزيز الرفاعي تسليم زعيم حزب العمال عبد الله أوجلان[2].

وقد صرّح أربكان في حديث له إلى شبكة شو التركية التلفزيونية "عن أمله في تعاون دمشق مع أنقرة لمكافحة الإرهاب مشيراً إلى أن سوريا ستكسب علاقة صداقة مع بلاده بدلا من العداء، ومتأملا أن تقطع سوريا صلاتها بحزب العمال الكردستاني"[3].

وأشادت سوريا بتصريحات أربكان برغبته لإقامة علاقة طيبة معها وذكرت عبر صحفها الرسمية: "بعد تشكيل الحكومة برئاسة السيد أربكان فإن دمشق تأمل حقاً أن تبادر هذه الحكومة إلى إزالة كل العوامل التي أدت إلى ظهور الجفاء الحالي في العلاقات بين البلدين، وتأمل كذلك أن تترجم إلى الواقع التصريحات الإيجابية التي أطلقها السيد أربكان قبل ترأسه الحكومة التي أبدى خلالها رغبته في فتح صفحة جديدة مع سوريا"[4].

وقد أظهرت سوريا حسن نواياها عبر صحفها الرسمية إذ قالت: - "إن أي خطوة تأخذها الحكومة التركية الجديدة في الانفراج نحو دمشق ستقابل بإرادة طيبة وبخطوة مماثلة" مشيرة إلى أن سوريا ليست طرفاً في الصراع العرقي داخل تركيا وإن زج اسم سوريا في هذا الصراع كان بهدف (تحميل الأطراف الخارجية مسؤولية الأزمات التركية الداخلية) ولفتت صحيفة تشرين الرسمية الأنظار نحو "الدور الإسرائيلي في ضرب العلاقات بين الدول العربية مؤكدة أن تركيا ليست

---

(1) سري الدين، العرب والفرات، ص 176- 177.
(2) عايدة العلي سري الدين، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية - الإسرائيلية، دار الفكر العربي، بيروت 2000، ص 246.
(3) معوض، المؤتمر العربي القومي السابع، ص 180.
(4) سري الدين، دول المثلث، ص 250؛ الجهماني، حزب الرفاه، ص 96.

خـــارج دائـــرة الاســـتفهام الذي يطال العرب والمسلمين جميعاً"[1]. إلا أن قيود البروتوكول الموقع بين أربكان وتشيلر حالت دون تطلعاته لتحقيق أهدافه بالتعاون مع سوريا وعملت على تحجيم تحركاته فلا المساحة الزمنية المسموحة لأربكان ولا طـــريقة تشكيل الحكومة سمحا له بذلك، بل على العكس عمل العلمانيون الأتراك علـــى تكبيل أربكان وإجباره على توقيع الاتفاقيات مع إسرائيل وإصرار المسؤولين الأتراك بضمنهم رئيس الجمهورية سليمان ديميريل على إتهام سوريا بدعمها حزب العمـــال الكردســـتاني[2]. فضلاً عن ذلك مواصلة شن الحملات الإعلامية وتهديد القادة العسكرين الأتراك والتلويح في 6 حزيران 1997 باستخدام القوة ضد سوريا فقـــد أعلـــن أمين عام رئاسة الأركان التركية قائلاً: - "إن ست دول تتصدرها ســـوريا ثم إيران ثم اليونان وصربيا وقبرص اليونانية وأرمينيا قامت بتزويد متمردي [حزب العمال الكردستاني] PKK بصواريخ (سام 7) وتدريبهم على استخدامها[3].

ب - العراق:

برزت مواقف نجم الدين أربكان تجاه العراق إبان أزمة الخليج الثانية، إذ إنتقد بقـــسوة موقف توركت أوزال رئيس وزراء تركيا الذي سعى لتنسيق المواقف مع قـــوات التحالف وتقديم المساعدات اللوجستية لها، فقد صرّح أربكان حينها بأن أوزال يحاول استغلال الفرص متخطياً الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية في حـــين يجدر أن تضطلع بمعالجة هذه المسألة الحكومة أو مجلس النواب، ومن وجهة نظـــر أربكان إن على تركيا أن تتدخل لحل المشكلة ولا تنحاز لهذا الطرف أو ذاك أو تصبح كما أراد لها أوزال تحت معية الرئيس الأمريكي جورج بوش[4].

و لم يكـــتفِ أربكان بتوجيه الانتقادات لموقف أوزال من أزمة الخليج فقط، وإنمـــا قام بمساعٍ وجهود كثيفة للتوسط بين الأطراف المتنازعة لحل الأزمة، وذلك

---

(1) دمـــشق تأمـــل أن يـــنفذ أربكان وعوده، مجلة قضايا دولية، ع241، س7، 15 تموز 1996، ص 6.

(2) جـــلال عـــبد الله معـــوض، حال الأمة العربية، المؤتمر العربي الثامن، الوثائق، القرارات، البيانات، (بيروت: 1998)، ص 139.

(3) رضوان، المصدر السابق، ص 348.

(4) مقابلة شخصية مع الأستاذ شوكت قازان في 2007/9/29.

عن طريق اتحاد الجماعات الإسلامية(*)، ففي المؤتمر الذي عقد في عمان أيلول 1996 بدأ أربكان بالتوسط من خلال عقده اللقاءات مع الملك السعودي فهد ابن عبد العزيز، والرئيس العراقي صدام حسين ووفد الحكومة الكويتية في المنفى وطرابلس الغرب ومكة وكوتاهية لإيجاد السبل لحل الأزمة بنهج عربي إسلامي منطلقاً من مبدأ أن أزمة الخليج هي شأن يخص الدول الإسلامية وعدم السماح للجهات الامبريالية والصهونية بالتدخل وإن المشكلات بين الدول الإسلامية تحل من خلال الصلح والمحادثات ولا يجب أن تتحول أزمة الخليج حرباً بين الدول الإسلامية. وقد صرّح أربكان في المؤتمر الإسلامي المنعقد في مكة بتاريخ 10 أيلول 1990 قائلاً: - "إن الهدف الذي تبنيناه وطرحناه في المؤتمر الإسلامي العالمي لمناقشة أوضاع الخليج هو أن علينا أن نمنع الحرب وطرحنا خطة لحل هذا المأزق الخطير عن طريق التفاوض والصلح"(1).

وقد صرّح أربكان لجريدة الجمهورية العراقية بتاريخ 25 أيلول 1990 قائلاً: - "إن ما يجري في المنطقة حالياً محاولة لإضعاف قدرة العراق والمسلمين وإبعادهم عن قضية فلسطين.. من المهم جداً ان نفصل ونفرّق بين موقف الحكومة التركية المؤيد للوجود الأجنبي وموقف الشعب التركي المسلم المعارض لهذا الوجود. وأردف أربكان قائلاً: - "إننا نشعر أن المسؤولين الأتراك يسعون من أجل الوقوف ضد العراق لإرضاء الرئيس الأمريكي وإسرائيل لكن الشعب التركي يخالف هذه السياسة ويقف ضدها"(2). إلا أن اندلاع حرب الخليج الثانية ولد انعكاسات كبيرة وخطيرة على الساحة الإقليمية نظراً لأهمية العراق الاقتصادية ومما لا شك فيه إن العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق في 2 أب 1990 كان لها آثار سلبية على تركيا التي كانت معتمدة في تجارتها على العراق، إذ أدى الحصار

(*) اتحاد الجماعات الإسلامية: هو اتحاد أسسه أربكان ويعد أحد المنافذ التي تجسد طموحاته وتعبر عن تحقيق أحلامه في تأسيس المنظمة الإسلامية التي تمثل أحد مبادئ أربكان خارج الأطر الرسمية وهو اتحاد يضم ممثلين عن عدد كبير من حركات المعارضة الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي من مصر وباكستان ولبنان والأردن ودول شمال أفريقيا والسودان وآسيا الوسطى. نور الدين، قبعة وعمامة، ص 77 78.

(1) حوار مع الأستاذ نجم الدين أربكان، علماء ومفكرو الأمة الإسلامية، مجلة الحرس الوطني، ع97، تشرين الأول 1990.

(2) الدبسي، المصدر السابق، ص 46.

الاقتصادي إلى توقف النشاط التجاري وتوقف ضخ النفط العراقي في الأنبوب المتجه نحو البحر المتوسط عبر أراضيها لنحو ست سنوات مما ألحق الضرر بالاقتصاد التركي[1].

وعندما تولى أربكان الحكم أعربت بغداد عن ارتياحها لمواقفه الإيجابية لا سيما في قضية العرب القضية المركزية فلسطين، وتفهّم حزبه للخلافات القائمة بين بلده والعراق وسوريا فيما يخص مسألة المياه ومشكلة حزب العمال الكردستاني ورغبته في حلها[2]. بالمقابل انتقد نائب المجموعة البرلمانية من حزب الرفاه تاميل كرم الله أوغلو موقف الولايات المتحدة من العراق، قائلاً: - "إن الولايات المتحدة تختلق القصص والروايات لمنعنا من تعزيز أواصر الصداقة مع العراق" وأضاف "إن سياسة الولايات المتحدة تقلقنا لا سيما وأنها تؤكد أنها تسعى لمخططات ضد المنطقة بأجمعها"، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة "تحاول خلق مشاكل لتركيا وإساءة علاقاتها مع الدول المجاورة"، مؤكدا على أن "تركيا دولة مستقلة ولا تحاول الحصول من أي جهة على أمر تخطيط علاقاتها الخارجية"[3]. كما أكد شوكت قازان وزير العدل في حكومة أربكان قائلاً: - "إن بلاده ستقف إلى جانب العراق في الأمم المتحدة وتدعم موقفه في مجلس الأمن الدولي من أجل رفع الحصار عن شعبه"، وأضاف قائلاً: - "إن تركيا ستكون إحدى الدول التي ستدافع عن حقوق العراق ضد الظلم والذي تتعرض له تركيا أيضاً"[4].

من جانب آخر أكد قازان في أثناء زيارته للعراق في 14 آب 1996 أن تركيا قامت بتقديم طلب في الخامس من شهر آب إلى مجلس الأمن الدولي لتطبيق البند الخامس من ميثاق الامم المتحدة لغرض تعويض تركيا عن الاضرار التي لحقت بها جراء الحصار الاقتصادي المفروض على العراق، ومن الجدير بالذكر أن مضمون البند ينص على أن من حق الدولة المتضررة بسبب جوارها لدولة أخرى مفروض

(1) عبد المجيد، المصدر السابق، ص 25.
(2) علوش، المصدر السابق، ص 11.
(3) سياسي تركي: واشنطن تختلق القصص لمنع تعزيز العلاقات مع العراق، الجمهورية، ع9316، في 10 آب 1996.
(4) شوكت قازان: تركيا تقف إلى جانب العراق ضد الظلم، جريدة الجمهورية، ع9324، 20 آب، بغداد 1993.

عليها حصار بفتح التجارة الحدودية مع تلك الدولة المحاصرة وأن يقوم مجلس الأمن الدولي بتعويض هذه الدولة لرفع الضرر عنها[1].

أمـــا فـــيما يخص قوات المطرقة الغربية العاملة في شمال العراق ضمن مشروع تـــوفير الراحة، كان أربكان من أشد المعارضين لتلك القوات، إلا أنه بعد أقل من شهر على تشكيل حكومته أجبر على التجديد لهذه القوات لستة أشهر أخرى فقد لعـــبت وزارة الخارجية الأمريكية دوراً ضاغطاً من أجل التجديد تدعمها المؤسسة العـــسكرية التـــركية فأجبر نواب الرفاه في البرلمان على التصويت لصالح التجديد وذلك في تموز 1996[2].

ورداً على المعارضة التي انتقدت موقف أربكان من ذلك، أعطى تبريراً لموقف حـــزبه قـــائلاً: - "لقد مددتم لهذه القوات لمدة خمس سنوات.. فهل تريدون أن نـــسحبها في اليوم الأول لوجودنا في السلطة؟ إن هذا بعيد عن الإنصاف"[3]. كما عبّـــر شـــوكت قازان عن موقف بلاده من تلك القوات قائلاً: - "نحن مرتبطون بالبروتوكول الموقّع في الائتلاف والموقف من تحديد بقاء القوات بتركيا ليس برأينا الصرف بل هو رأي مشترك بين حزبـــي الائتلاف"[4]. أما فيما يخص تغيّر موقف أربكـــان من تلك القوات التي طالما وقف ضدها في حملاته الانتخابية قائلاً: - "إن الـــصورة لم تكـــن واضحة لنا من جوانب عدة وإن ترحيل قوات المطرقة بصورة فورية كان سيؤدي إلى نتائج سلبية"[5].

وعندما نوقشت عملية التمديد التالية التي ستكون في 6 كانون الثاني 1997، وبناءً على هويته الإسلامية المستقلة لم يقبل أربكان التمديد لقوات المطرقة المرابطة في الأراضـــي التـــركية فـــدخل أربكان في مباحثات رباعية مع الولايات المتحدة وفرنـــسا وبـــريطانيا للوصول إلى صيغة جديدة للاتفاق فيما يتعلق بتلك القوات أســـفرت عـــن الإكـــتفاء بالقوة الجوية المتواجدة في قاعدة انجرليك وأُطلق عليها

---

(1) حصار العراق أضر تركيا كثيراً، مجلة ألف باء، ع1456، س 26 آب، بغداد 1996، ص 9.

(2) Ilnur Cevik, "When will Turkey have a policy on North Iraq and Kurds?", Turkish Daily News, 8 July 1996؛ نور الدين، قبعة وعمامة، ص 100.

(3) الطحان، حزب الرفاه، ص 76.

(4) الجهماني، حزب الرفاه، ص 99.

(5) الطحان، حزب الرفاه، ص 76.

تسمية (قوة المراقبة الشمالية) بدلا من قوات المطرقة، وحصلت حكومة أربكان على موافقة البرلمان التركي[1]. بعد أن وضع أربكان شروطا على قوات التحالف مقابل موافقته على تمديد مدة بقاء تلك القوات إذ قال: - "إننا في التمديد الأخير وضعنا شروطاً على الولايات المتحدة ومنها رفع الحظر المفروض على العراق فيما يتعلق بالتجارة مع تركيا أسوة بالأردن، وزيادة طاقة أنبوب النفط المار بتركيا، وحماية وحدة التراب العراقي وأن تلتزم الولايات المتحدة بقرارات الأمم المتحدة بعيداً عن مصالحها الخاصة وتوحيد الجهود لمحاربة الإرهاب وتقليل طلعات الطيران المنطلقة من بامرني [في دهوك] إلى النصف والعمل على نقل هذا المركز إلى سيلوب في تركيا[2].

من جانب آخر سعت حكومة أربكان عند وصولها إلى الحكم إلى رفع الحصار الاقتصادي عن العراق على الأقل من الناحية التجارية، وفي ضوء ذلك أعلن أربكان قائلاً: - "إن حكومته ستعلن في كل يوم عن فتح أبواب جديدة للتجارة الحدودية بين العراق وتركيا وزيادة حجم التبادل بين البلدين" وأضاف قائلاً: - "إن الشاحنات التي تدخل العراق بالمواد الغذائية مقابل تزويدنا بالوقود سيزداد عددها وستصل إلى أربعة أضعاف مما هي عليه الآن في حالة زيادة التجارة الحدودية مع العراق وفتح أبواب جديدة معه"[3].

ج - مصر:

خلافا للعلاقة مع سوريا كانت علاقات تركيا مع مصر تتسم بالإيجابية وكان هناك تبادل متواصل للزيارات على مستوى رؤساء الجمهوريات ورؤساء الحكومات كان آخرها مشاركة الرئيس التركي ديميريل في قمة شرم الشيخ في آذار من عام 1996 أي قبل ثلاثة أشهر من تولي أربكان الحكم. ومما هو جدير بالذكر أن الرئيس مبارك كان أول رئيس عربي ومسلم يزور تركيا بعد تولي أربكان

(1) إبراهيم الداقوقي، القوات الغربية في شمال العراق من المطرقة إلى الاستطلاع، مجلة قضايا دولية، ع367، س8، 13 كانون الثاني، إسلام أباد 1997، ص 13.

(2) Ilnur Cevik, "Can The Americans appreciate what RP has done for them?", Turkish Daily News, 27 Dec. 1996؛ الطيار، المصدر السابق، ص 4.

(3) رئيس الوزراء التركي - التجارة مع العراق ستكون أضعاف ما عليه الآن، جريدة الجمهورية، ع9297 13 تموز، بغداد 1996.

الحكـــم. فقد قام في 11 تموز 1996 بزيارة تركيا وقابل رئيس الدولة ونجم الدين أربكان وأشاد بالحفاوة التي تلقاها منهم، وجرى التصديق على عدد من الاتفاقيات في هذه الزيارة والترتيب لتعاون متواصل في المستقبل[1].

استناداً إلى ذلك كانت مصر محطة مهمة ضمن خطة زيارة أربكان الخارجية، واســتغرقت رحلته إليها يومين إذ استقبل أربكان في مطار القاهرة من قبل نظيره رئـــيس الوزراء المصري كمال الجنـــزوري وتم خلال الزيارة الاتفاق على توقيع بـــروتوكول بخصوص القضايا الاقتصادية منها توقيع ثلاث اتفاقيات بشأن التجارة وتوسيع الاستثمارات التركية المصرية والتعاون بين البلدين، وقد لمس أربكان لدى زيارتـــه للـــرئيس المصري حسني مبارك رغبة في تطوير العلاقات الثنائية بما يخدم مصلحة الشعبين والسلام في المنطقة[2].

وقد تمحورت زيارة أربكان الذي وصل القاهرة يوم الأربعاء 2 تشرين الأول 1996 بـــرفقة وفـــد ضـــم 240 شخـــصاً معظمهم رجال أعمال، وكان من بين المقتـــرحات الـــتي طرحها أربكان خلال اجتماعه مع رئيس الوزراء المصري إقامة معرض دائم للمنتجات المصرية التركية في ميناء الاسكندرية، لتصدير هذه المنتجات إلى دول آسيا الوسطى وقد أكد البيان الختامي للزيارة على ضرورة تشجيع القطاع الخـــاص في الـــبلدين للدخول في بحث مشترك أكثر من فاعلية لفرص التعاون بين الـــبلدين للمـــشاريع المشتركة، وعزز هذا التطور الأخير سعي تركيا لإقناع مصر وغيرهـــا من البلدان العربية بإمكان الاعتماد عليها أو التعاون معها في خطوة مهمة للـــتعامل مـــع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية[3]. وفي أثناء استقبال الرئيس المصري لأربكان انتقد الأخير الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية وعـــدها اســـتفزازية ودعا المسلمين إلى الوقوف في وجهها محاولاً في الوقت نفسه التقلـــيل من أهمية الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي الذي مثّله بشراء كيلوغرام تفاح من السوق، وأكد في ختام زيارته لمصر "أن إعادة فتح النفق المحاذي للمسجد الاقـــصى مرفوض وأن الاستفزازات الإسرائيلية من شأنها إجهاض المسيرة السلمية

---

(1) Ilnur Cevik, "Let's Hope Mubarakis Really Satisfied", Turiksh Daily News 12 July 1996.

(2) معوض، المؤتمر القومي السابع، ص 173.

(3) المصدر نفسه، ص 174.

لــذلك نجدد الدعوة إلى العالم الإسلامي والقوى المحبة للسلام إلى الوقوف في وجه السياسات الإسرائيلية"[1].

د - ليبيا:

إذا كانــت الأجــواء الإيجابية هي السمة المميزة لزيارة أربكان إلى مصر فإن محطــته التالية وهي ليبيا قد عادت على أربكان بنقد قاس لم يكن قد أعد له عدته ففي سعيه لتوثيق علاقته مع الدول العربية متجاهلا الانتقادات، قام بزيارة ليبيا على الــرغم من تحذيرات واشنطن فقد صرّح نيكولاس بيرنــز المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية "الشكوك والمخاوف تساور أمريكا من كل دولة تقوم بتحسين علاقاتها مع هذا البلد"، وأضاف إنه "لايعلم إذا كانت واشنطن أبلغت أنقرة رسمياً بتحفظاتها بشأن تعاملات أربكان مع طرابلس والخرطوم". وذكر أن "خطوة رئيس الــوزراء أربكان أمر خطير وجدير بالإلتفات من وجهة نظر الحكومة الأمريكية". وقــد شاطر بعض أعضاء حكومة أربكان ومنهم نائبه عبد الله غول وشريكته في الحكــم تشيلر هذا الرأي وألحوا عليه بعدم القيام بهذه الزيارة لا سيما وأن غول قد تلمــس إشــارات غــير إيجابية من الرئيس الليبــي معمر القذافي تجاه تركيا عند حــضوره احتفالات (الفاتح من سبتمبر) قبل نحو شهر ونصف من الزيارة. إلا أن أربكــان أظهــر اندفاعاً غير محسوب عندما قرر القيام بهذه الزيارة في 25 تشرين الأول 1996[2]. وحافزه لذلك هو اقتصادي إذ أخذ على عاتقه استئناف العلاقات الاقتــصادية مع ليبيا التي توقفت منذ سنوات وكذلك إثارة مشكلة الديون التي في ذمــة ليبــيا وعــدم دفعها مستحقات الشركات التركية، إذ ذكر أربكان خلال اجــتماعه مــع رؤساء ومؤسسات لها مصالح مع ليبيا قائلاً: - "سنبذل كل ما في وســعنا لإحــياء العلاقات الاقتصادية التي أوقفت مع ليبيا، وأضاف قائلاً: - "إن استئناف إعادة العلاقات لاستعادة اموال لها أهمية بالنسبة لاقتصادنا"، ومما يذكر أن الحكومة الليبية التي فرضت عليها الأمم المتحدة حظراً صارماً لم تسدد ديونها لتركيا

---

(1) جــريدة بابل، 5-10-1996؛ Ilurn Cevik, "Let's hope Mubarak is really satified", Turkish Daily News, july 1996.

(2) Philip Robins, "Suits and Uniforms Turkish Forign Policy since the cold war", Churst & co., (London: 2003), p. 159.

التي تبلغ (500 مليون دولار) في السنوات الأخيرة مما أدى إلى توقف النشاطات التركية في ليبيا، ومن المعروف أن الشركات التركية كانت قد نفذت في السبعينيات مشاريع في ليبيا قدرت كلفتها بأكثر من ملياري دولار"(1).

وقد أثمرت اللقاءات الأولى للزيارة عن نتائج إيجابية في المجالات كافة بين البلدين وتم الاتفاق على تشكيل ثلاث لجان فرعية (الاقتصاد والتجارة للتعاون الصناعي والمصرفي والتعاون التقني) لكن الرئيس معمر القذافي وضع أربكان في موقف حرج عندما انتقد سياسة أنقرة مع (إسرائيل) واصفا الاتفاق بينهما بأنه "خطر على الأمة العربية وأمنها"، فضلاً عن انتقاده لموقف الحكومة التركية من قضية الأكراد إذ قال: - "يجب أن يأخذ الأكراد مكانهم كدولة ضمن منطقة الشرق الأوسط وإن على تركيا أن لا تقاتل أناساً يسعون وراء استقلالهم" فرد أربكان على مطالبة القذافي بمنح الأكراد استقلالهم قائلاً: - "إن تركيا ليست لديها مشكلة كردية وإنما مشكلة إرهاب"(2).

وقد أثارت زيارة أربكان إلى ليبيا ردود أفعال داخلية وخارجية فقد وجدت أحزاب المعارضة في الإحراج الذي تعرض له أربكان فرصة سانحة للنيل منه إذ قدمت أحزاب المعارضة مذكرات لحجب الثقة عن حكومته من بينها حزب اليسار الديمقراطي كما ذكر وزير الخارجية السابق ممتاز سويسال وهو أيضاً من حزب اليسار الديمقراطي "أن الحكومة التي وضعت البلاد في وضع كهذا لا يمكن أن تستمر"، وقدّم حزب الشعب الجمهوري بدوره مذكرة لتوجيه اللوم فقال نائب الحزب نهاد مثقاب: - "إن المذكرة أعدت لاستقبال أربكان بعد عودته من جولته الأفريقية وعلى النواب مناقشة المذكرتين في غضون أسبوعين"(3). كما شنت الصحافة العلمانية حملة قاسية على أربكان فكتبت صحيفة ***جمهوريت*** مقالاً تحت عنوان "أربكان يدافع عن ليبيا" أما صحيفة ***صباح*** فقد نشرت تصريحات القذافي في

---

(1) Ilnur Cevik, "Gaddafi's out Bursts Strengthen Ciller", Turkish Daily News, 11 Oct. 1996.

(2) " Ilnur Cevik, "Gaddafi's Hurts Erbakan, Rafah and The Turkes", Turkish Daily News, 17 Oct. 1996

(3) Ilnur Cevik, "Rafah Becoming Its own Enemy", Turkish Daily News, 18 Nov. 1996؛ سري الدين، العرب والفرات، ص 240.

مقـــال تحـــت عنوان "ليلة العار" جاء فيها "إن زعيم حزب الرفاه أفقد تركيا ماء الـــوجه لعدم خبرته" كما نشرت صحيفة **حريت** مقالاً على صفحتها الأولى جاء فيه "الأمة ستطلب تقديم حسابات" وقالت: - "لم يصدر عن أربكان أي ردة فعل ضـــد تصريحات الزعيم الليبـــي المتعجرف مكتفياً بالنظر إلى السقف عندما كان يتكلم مما شكّل إهانة وفضيحة لا سابقة لها في تاريخ تركيا"[1].

كمـــا صرّح مسعود يلماز قائلاً: - "إذا حاول دكتاتور إرهابـــي أن يعطي العبر للدولة التركية، فإن المشكلة تكمن في خفة أربكان وأنه يستوجب على السيد أربكـــان أن يعـــود فوراً إلى تركيا، عليه أن يعود مباشرة من المطار إلى "جينكايا" Çankaya القصر الجمهوري ليقدم استقالته"[2].

وأضـــاف قائلاً: - "بأن زيارة ليبيا ستزيد الفجوة بيننا وبين الغرب". وعقّب مسعود يلماز متهكماً "لماذا لا يزور أفغانستان بعد ليبيا؟" معلقاً إن "حزباً لم يحصل إلا علـــى 21% من الأصوات لا يحق له أن يغيّر السياسية الخارجية التركية" وحتى رفيقـــته في الائتلاف لم تتقبّل ما جرى وحاولت فصل نفسها عنه من خلال توجيه اللـــوم إلى أربكـــان بقولها: - "إن حكومة أربكان سوف تدفع تركيا للظلام"[3]. "وإن تصريحات القذافي تعتبر خطأً تاريخياً كبيراً وإنها كافية لتقف تركيا ضده "كما انـــتقد رئيس المجموعة البرلمانية لحزب الطريق الصحيح صفوت بيروك قائلاً: - "إن ليبـــيا تـــتخذ موقفاً سلبياً من بلادنا وأنا ضد هذه الزيارة" وعقب على ذلك وزير الداخلـــية وهـــو من أعضاء حزبها [الطريق الصحيح] محمد اغار برفضه توقيع قرار الحكومة الذي يضفي الصفة الرسمية على الزيارة مما يجردها من هذه الصفة وتصبح زيـــارة خاصة"[4]. من جانب آخر قلل مسؤولون رافقوا أربكان من الانتقاد الذي وجّـــه لرحلته إلى ليبيا من جانب واشنطن وشركائه في الائتلاف الحاكم والمعارضة التركية وقال متحدث باسم الحكومة "إن الحكومة التركية هي التي تمتلك صلاحية

---

(1) Ilnur Cevik, Erbakan Return to Country Angered by Moammar, Turkish Daily News, 9 Oct. 1996

(2) Ilnur Cevik, Those who Refuse to Cooperate with this Government, Turkish Daily News, 21 oct. 1996

(3) Libyan Backs Kurds: Irking visiting Turks", Newyork Times, 14 Nov. 2007, p. 1.

(4) سري الدين، العرب والفرات، ص 234.

تقريـــر السياسة الخارجية لتركيا، نحن لنا علاقات دبلوماسية مع ليبيا ومن الطبيعي أن تكـــون لنا علاقات تجارية معها"[1]. وحاول غول التخفيف من حدة ما جرى في ليبـــيا مؤكدا أن تصريح القذافي لا يختلف كثيراً عما يردده بعض رؤساء الدول الـــصديقة لتـــركيا ومن بينها الدول الأوروبية"[2]. وذكر غول مستغرباً "لم نكن نتـــصور أن القذافي سيصدر هذا التصريح" ودافعت صحيفة ***مللي كازيت*** الناطقة بلـــسان حزب الرفاه بالقول "إن أولئك الذين يحاربون لوضع بلادنا تحت السيطرة الغـــربية دون مـــراعاة سياسة مستقلة ووطنية لوضعها في مسار سياساتها التاريخية لإنقاذ بلادنا جن جنونهم بسبب زيارة أربكان لليبيا الشقيقة فشكوا رئيس وزرائهم إلى الغرب وأخذوا يستعدونه ضد بلادهم... ألاافليخسئوا"[3].

أمـــا بالنسبة لأربكان فقد صرّح لدى عودته من ليبيا بالقول "عُدنا مظفرين كقادة الرومان، وإن هذه الزيارة أثمرت زيادة التبادل التجاري بمقدار ثلاثة أضعاف بـــين الـــبلدين أما فيما يخص تصريحات القذافي فقد عبّرت عن منطق فلسفي نوعا ما". بدليل تصريح القذافي الذي جاء فيه: - "إن الاحتجاج الذي أثير حول زيارة أربكـــان ناتج عن الدفاع عن مصالح أمريكا وليس عن مصالح تركيا"[4]. أما على الصعيد الخارجي فقد سبّبت زيارة أربكان انزعاجاً للولايات المتحدة مما دفعها إلى توجيه تقريع شديد إلى تركيا على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيكولاس بيرنـــز جاء فيه: - "إنه أمر مفاجئ بالتأكيد أن يدافع رئيس وزراء دولة حلـــيفة عضو في حلف الشمال الأطلسي عن إرهابـــي" وعدّ موقف أربكان مثيراً للقلق بالقول: - "إنه يثير القلق الشديد"[5]. وأمام تلك الموجة الهجومية التي تعرّض لهـــا أربكان من الداخل (أحزاب المعارضة) ومن الخارج (أمريكا) اضطر إلى تغيير أسلوبه بالتخفيف من لهجته وتغيير شعاراته وقال: - "رحلتنا الخارجية لم تكن ضد حلفائنا الغربين ولا ضد الولايات المتحدة" مضيفاً "إننا نعمل باتجاه تحسين الروابط

---

(1) أربكان هاجم إسرائيل، بابل 1996/10/15.

(2) درويش، ج1، المصدر السابق، ص 65.

(3) الجهماني، حزب الرفاه، ص 102.

(4) Alan Makovsky, "The Making of Foreign Policy on Turkey", Voice of Atatürk, 6 April, 1997, Washington, p. 4.

(5) Satloff, "U.S Policy Toward", op. cit., p. 29.

الوثيقة بالفعل مع الاتحاد الأوروبـــي"، وأشار إلى "أننا نريد علاقات جيدة مع كل الدول في الشرق وفي الغرب وفي أماكن أخرى"[1]. وقد أكدت نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية تشيلر في معرض تحليلها لسياسات أربكان الخارجية قائلة: - "إن تـــركيا تطلق سياسة ذات وجوه عدة بحكم موقعها كجسر بين الشرق والغرب". وإنهـــا "تـــستعد لتعزيز علاقاتها مع جيرانها في الشرق"، ولكن في "الوقت نفسه لا نتخلى عن علاقاتنا مع العالم - الغرب" واستمرت بالقول "إن فحوى هذه السياسة هو مصلحة تركيا"[2].

ثالثاً: مشروع مجموعة الدول الثماني (D-8) THE DEVELOPING

قادت رحلتا أربكان الآسيوية والأفريقية إلى تبلور فكرة إقامة اتحاد اقتصادي إســـلامي آســـيوي - أفريقـــي فـــأعلن أربكان عن مشروع ضم مجموعة الدول الإســـلامية النامـــية إلى جانب تركيا كل من (إيران - باكستان – بنغلاديش – ماليزيا - مصر – نيجيريا - أندونيسيا) وقد أظهر مشروع D-8 بأن حزب الرفاه يحمـــل رؤية للوحدة الإسلامية في المقام الأول، ولتصور أربكان بأن عضوية تركيا الكاملـــة في الاتحاد الأوروبـــي لن تكون ممكنة في المستقبل إذا لم يكن لأي سبب آخر إلا لأن الأوروبيين لن يقبلوا الأتراك بوصفهم أعضاء، فطالما أعلن أربكان أن الاتحـــاد الأوروبـــي ليس إلا نادٍ مسيحي، وهذا التشخيص أنهى المسألة في نظره، فـــاذا لم تكن أوروبا من حيث المبدأ تقر بإعطاء تركيا العضوية الكاملة في المستقبل فإنـــه كـــان عبـــثاً وإذلالاً لتركيا من مطالبتها بالالتزام بمجموعة مطالب سياسية واقتـــصادية، وفي المقـــام الثاني إن أربكان رأى أنه ليس لتركيا خيار سوى تعزيز تعاونهـــا مـــع العـــالم الإسلامي تحت تلك الظروف بل إن مثل هذا التعاون الذي ســـتكون D-8 أداة لتحقيقه خلافاً لعضوية الاتحاد الأوروبـــي ممكناً وضرورياً[3]. كان إنشاء مجموعة D-8 وبمبادرة تركية أمراً ضرورياً بالنسبة لأربكان لأنه يرمز إلى الـــتحدي مـــن جانب البلاد الإسلامية والعربية ضد النظام الدولي الجديد لما بعد

---

(1) الجهماني، حزب الرفاه، ص 104.

(2) علوش، تركيا أربكان – تركيا تشيلر، ص 22.

(3) Hykan, "Refahyol Plicy", op. cit., p. 14.

الحرب الباردة المتسم بالاستغلال الغربي للدول النامية والكيل بمكيالين (الإدانة والقهر) وفقاً لأربكان فإن البلاد النامية مستعدة لنظام دولي بديل عادل وإنها على استعداد للتعاون مع بعضها البعض لكي يتحقق ذلك مع قبول تركيا قائدة له[1].

يعد مشروع D-8 أحد أصداء مبادئ حزب الرفاه في السياسة الخارجية إذ يجمع عدد من الدول الإسلامية، ففي 9 تشرين الثاني 1996 استضافت أنقرة لجنة خبراء من تلك الدول للاجتماع والتحضير لنوع من التفاهم الاقتصادي بينها وذكر أربكان في الافتتاحية قائلاً: - "إن كل دولة من هذه الدول متقدمة في مجال ما، فمصر دولة رائدة في أفريقيا والعالم العربي وتركيا في آسيا الوسطى، وكل دولة منها عضو في تنظيم إقليمي، ولا يعني إنشاء هذه المجموعة تخلي أية دولة منها عن التنظيم الذي تنتمي إليه ومن الضروري إنشاء مجلس لرجال الأعمال وكذلك للتعامل الاقتصادي والسياسي والعسكري بين هذه الدول[2]. وقد صرّح المندوب التركي أوزمان تورك قائلاً: - "إن هذا المشروع وجد من أجل التعاون المشترك وإن الدخول فيه لم يقتصر على الدول الإسلامية فقط، الباب مفتوح أمام الأقطار غير الإسلامية"[3]. وقد استذكر أربكان بمناسبة مرور تسع سنوات على تأسيس مجموعة الـ D-8 قائلاً: - "لقد تبلور أساس فكرة تكوين مجموعة الـ D-8 في شهر تشرين الأول 1996 وذلك في أثناء المحاضرة التي نظمت من طرفنا بخصوص "التضامن في التنمية" وأضاف أربكان قائلاً: - "أكملت هذه الدول الأعضاء أعمالها بشكل دؤوب ومكثف إذ استطاع مندوبوها أن يصلوا إلى انعقاد قمتهم في 15 حزيران 1997 من خلال عمل اللجان ومشاركة أعضاء الدول في فترة قصيرة مدتها ثمانية أشهر"[4].

---

(1) Ergin, A.G.E., s.173؛ شحاته، ص 156.

(2) معوض، المؤتمر القومي العربي السابع، المصدر السابق، ص 173؛ الغزالي، المصدر السابق، ص 3.

(3) Turkey - 8-Developing Group, EIR, vol. 124, No. 6, Jannuary 1997, p. 11.

(4) كلمة الأستاذ نجم الدين أربكان ألقاها بمناسبة مرور تسع سنوات على تأسيس مجموعة D-8 في قصر تشيراغان، 14 حزيران 2006. بشأن ذلك ينظر ملحق رقم (11).

شعار مجموعة الدول الثمانية D-8:

اتخــذت مجموعة الدول الثمانية D-8 شعارا بشكل نجوم ست وهذه النجوم تــشير إلى الأسس والمبادئ الرئيسة للمجموعة وهي [لا للحرب بل السلام - لا للقتال بل الحوار - لاللثنائية وسياسة الوجهين بل العدالة - لا للتكبّر والطغيان بل المــساواة - لا للاســتعمار بل للتعاون - لا للتضيق والهيمنية بل حقوق الإنسان والديمقراطية][1]. وعلى الرغم من أن أربكان لم يستمر في الحكم إلا ثلاثة أيام بعد اجتماع القمة المذكور إلا أنه بقي على تلازم وثيق معه إذ واصل مشروع الـ D-8 تقدمــه وكان حريصاً بدوره على استضافة أربكان في اجتماعاته السنوية بوصفه أحد المؤسسين له[2].

رابعاً: موقفه من الولايات المتحدة الأمريكية

كـــان أربكان وأحزابه لنحو ربع قرن من الزمن ناقدين متواصلين للامبريالية الأمــريكية ويــتهمون منظمة حلف الأطلسي (الناتو) باستغلال تركيا وينتقدون الأتراك الذين يريدون الارتباط معهم بأنهم مستغربين، وأن معاداة التغريب متجذرة عمــيقا في فكــر أربكان وحزب الرفاه، فالإسلاميون يتصورون أن التغريب هو الــسبب في مشكلات تركيا في المجالات الاقتصادية السياسية والاجتماعية، وكثيراً ما وجّه حزب الرفاه انتقاداته للأحزاب السياسية الأخرى بأنها "تقليد للغرب".

فلــم يكــل حــزب الرفاه كسابقه حزب السلامة الوطني عن نقد السياسة الخارجية الأمريكية طالما إن الولايات المتحدة تمثل العدو للحركة الإسلامية، وكثيراً مــا صــوّر واشنطن أداة بيد الصهيونية (إسرائيل) فقاد الإسلاميون المعارضة ضد سياســة واشــنطن في حرب الخليج الثانية ومشاركة تركيا في التحالف والمساهمة بعملية توفير الراحة للأكراد في شمال العراق[3].

---

(1) كلمة للأستاذ رجائي كوتان الرئيس العام لمركز البحوث الاجتماعية والاقتصادية في اجتماع الدول الثمانية 14 حزيران 2006.

(2) مقابلة شخصية مع الأستاذ حسن بيتميز في 2007/9/29.

Prof. Dr. Necmettin Erbakan, "Islam and The West Dialog With Its Prospects", Milsin, Istanbul 2006, p. 3.

(3) Ṣayari, "Turkey's Islamist Challenage", op. cit., p. 10.

يرى أربكان أن ميزان القوى في العالم يتجه نحو أمريكا وإسرائيل مؤكداً هذا بقـــوله: - "أنه لم يعد في العالم سوى قوة واحدة وهي الولايات المتحدة وبالنسبة لمنطقتـــنا فلـــيس في العالم سوى (إسرائيل) واليهود هم الولايات المتحدة"[1]. إن حـــزب الرفاه كان يأمل في حال وصوله إلى السلطة إعادة تشكيل السياسة التركية الخارجـــية وذلـــك بالحـــد من العلاقات السياسية والأمنية مع الولايات المتحدة والأوروبـــية الغـــربية والبحث عن علاقات أوثق مع الدول الإسلامية والعربية في الـــشرق الأوسط وشمال أفريقيا"[2]. وبالمقابل ذكر المتحدث الرسمي باسم الإدارة الأمريكية نيكولاس بيرنز تعقيباً على خبر تولي أربكان رئاسة الوزراء قائلاً: - "نحن نعلم أن لهم حق التصويت وهذا النوع من العلاقات ليس بلعبة، إنها حليف أطلسي نحـــن لدينا مصالح ونرغب بإجراء اتصال مبكر وصريح مع رئيس الوزراء الجديد زعـــيم الحـــزب الإســـلامي لنتأكد أن مصالحنا مشتركة، هناك رهان كبير على مستقبل تركيا والرفاه جزء منه"، وأضاف "إن على أمريكا مراقبة الأقوال والأفعال علـــى حد سواء"[3]. فتركيا تشكل بالنسبة للولايات المتحدة أهمية استراتيجية فهي تعد من "الدول الارتكازية" وتمثل الدرع لحلف الناتو لما يقرب من 50 عاماً وخط دفـــاع أولي أمـــام ثـــلاث دول عدها راعية للإرهاب ونافذة على ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي سابقاً، فضلاً عن علاقاتها مع (إسرائيل) والأهم من هذا كله أنها أنمـــوذج لدولـــة علمانـــية راســـخة العقيدة وديمقراطية لبيرالية، لبلد ذي أغلبية إســـلامية[4]. لكن الولايات المتحدة مع ذلك قد توقفت أمام هذه المسألة فقد أشار ماكوفـــسكي إلى هـــذه المسألة قائلاً: - "ماذا عسانا أن نفعل عندما تسقط قيادة سياســـية صـــديقة وحليف إقليمي بين يدي شخص يحمل رؤى معادية للمصالح الأمـــريكية"، وكـــل هـــذا كان سبباً مقنعاً للنظر بقلق وذعر إلى حكومة يقودها أربكـــان فوجـــوده علـــى رأس الـــسلطة خلق صعوبة أمام مهمة مناصري تركيا التقلـــيديين ضـــمن الإدارة الأمـــريكية لإزالة الشكوك لدى الكونغرس والاتحاد

(1) درويش، الجزء الأول، المصدر السابق، ص 68.
(2) Kemal, "Post Cold War", p. 4.
(3) Steven Erlanger, New Turkish Chief~s Muslim Tourstirs U.S woory", The NewYork Times, 10 Aug.1996, p. 2.
(4) Satloff, "U.S. Policy Toward Islamism…", p. 26.

الأوروبـــي، بـــأن تركيا ماتزال دولة علمانية وديمقراطية موالية للغرب فوقوع أربكان تحت تأثير نظرية المؤامرة وتصريحاته المعادية تثير غضب الكثيرين من يعدون أنفسهم أصدقاء تركيا من الولايات المتحدة أولاً، وتعاطف أربكان مع الراديكاليين المـــسلمين (إيـــران - ليبـــيا - الـــسودان - تونس - مصر - الجزائر ومن بينهم فلسطين) يثير مسألة الأمن ثانياً[1]. فطرحت آراء عدة داخل الحكومة الأمريكية في كيفـــية الرد على أربكان، فقد نصح البعض أن من مصلحة واشنطن الابتعاد عن أربكان منذ اللحظة الأولى لتوليه المنصب مع إبقاء الدعم الأمريكي ثابتاً للعلمانيين (داخـــل وخارج الجيش)، فيما حث البعض بعدم إعطاء أربكان فرصة لاستفزازه واتـــباع سياســـة "انتظر وترقب" في محاولة للحكم على أربكان عن طريق أقواله وأفعالـــه الملموســـة وهـــو في السلطة وليس الحكم عليه من مهنته بوصفه سياسياً إسلامياً، بينما شجع آخرون على زيادة القيود عن طريق تشديد الولايات المتحدة قبـــضتها على أربكان بمنعه من فعل أي شيء يضر بمصالح الولايات المتحدة بصورة مباشـــرة[2]. ونـــصح البعض الآخر بحل آخر، فملاحظة أن حصة الإسلاميين من التصويت قد ازدادت في الانتخابات البرلمانية التركية خلال عقد من الزمن، فلا بد مـــن احتضان أربكان كونه أول رئيس وزراء إسلامي تركي، فضلاً عن ذلك يعد حـــزب الرفاه حزباً إسلامياً غير متطرف يُفتقر لمثله في العالم الإسلامي، لذلك على واشـــنطن تقبل ذلك لتؤكد على مصداقية أمريكا باتباعها الإجراءات الديمقراطية حـــول العـــالم، إذ تعـــد هـــذه الـــسياسة مفتاحاً لسياسة الولايات المتحدة تجاه الإسلاميين[3]. وانطلاقاً من الرسائل التطمينية التي أرسلها أربكان في إعلان برنامج حكومته انتهج حزب الرفاه مع وصوله للسلطة في أسابيعه الأولى في الحكم أسلوباً مغايراً لخلق انطباع بأنه يحتفظ بعلاقاته الطيبة مع الغرب[4].

واتجـــه إلى تركيا مبعوثان رسميان من الإدارة الأمريكية قبل حصول حكومة أربكـــان على منح الثقة وهما بيتر تارنوف المستشار في وزارة الخارجية الأمريكية

---

(1) Makovsky, "The Making of U.S. Foreign Policy…", p. 2- 3.

(2) Satloof, "U.S. Policy Toward Islamism…", p. 27.

(3) Satloof, "U.S. Policy Toward Islamism…", p. 27-28.

(4) Alirza, Bulent and Baran, zeyno, "The Troubled Government Finally Falls", policy Briefs, June 1997.p. 2.

وجـــان لودال المستشار في وزارة الدفاع وأعلنا بأن "أمريكا تعطي دعمها لأربكان بعيداً عن حلفاء أمريكا العلمانيين" وأضاف تارنوف: - "إن العلمانية ليست شرطاً لعلاقـــات أمـــريكية - تركية قوية" وبهذا تكون أمريكا قد وضعت يدها بالاتجاه الـــصحيح فهي على يقين مثلها مثل الكثير من الإسلاميين والعلمانيين الأتراك بأن زمـــن الإســـلاميين قـــد جـــاء[1]. فأثار ذلك قلقاً شديداً لدى العلمانيين الأتراك وتصوروا وجود تفاهم مسبق بين الولايات المتحدة والرفاه.

وفي 3-تمـــوز-1996 اجـــتمع أربكان مع المبعوث الأمريكي بيتر تارنوف، وبعـــد انتهاء الاجتماع صرّح تارنوف بالقول: - "أعتقد أننا وجدنا تفاهماً جيداً وتناغماً جيداً، حيث تمت مناقشة كل ما يخص الأمن الأمريكي في هذه المنطقة"، وفي تعلـــيق له على ائتلاف الرفاه مع الطريق الصحيح قال: - "إنه أمر طبيعي في بلد ديمقراطي مثل تركيا"، وأضاف: - "إن أمريكا مهتمة بتركيا جداً لأن تركيا العلمانية والديمقراطية بلد مهم لأمريكا وستساندها في كل المجالات"[2]. بالمقابل وجّـــه أربكان رسالتين إلى أمريكا خلال اللقاء الأول قال "نحن أصدقاء أمريكا والغـــرب ولكننا سوف نسعى للدفاع عن مصالحنا الوطنية في علاقتنا مع البلدان الأخـــرى". في حـــين أكـــد تارنوف لأربكان "إننا نكتفي ونسعد بأن تكونوا أصدقاءنا أما الباقي فإنه أمر يخصكم وحدكم". كما سلّم تارنوف أربكان رسالة واضحة من الإدارة الأمريكية تتضمن شروطاً لاستمرار تعاون أمريكا مع الحكومة التـــركية الجديـــدة مـــنها: - "أن تتم حماية مصالح واشنطن في تركيا واستمرار مشاركة تركيا الكاملة والفاعلة في حلف شمال الأطلسي وربط تركيا بالمؤسسات الغـــربية مـــثل الاتحاد الأوروبـــي وحلف شمال الأطلسي وأن تلعب تركيا دوراً مهمـــاً تجـــاه الـــولايات المتحدة"، و"تعزيز الاستقرار والأمن في ذلك الجزء من العالم".

بينما رد أربكان على المبعوث الأمريكي الرسمي قائلاً: - "إن على إسرائيل الانـــسحاب مـــن الأراضي الفلسطينية المحتلة كخطوة أولى لضمان السلام في الـــشرق الأوســـط"، وقد صرّح أربكان بعد الاجتماع قائلاً: - "إن استقرار

---

(1) Satlof, "U.S. Policy Toward Islamism…", p. 29

(2) Macovsky, "The Making of U.S. Foreign Policy…", p. 3.

المنطقة ضروري لتركيا لتكوين علاقات متينة مع كل الأقطار الإسلامية الشقيقة في المنطقة"[1].

كما أعلن أربكان: "أنه يرغب بعلاقات صداقة مع الولايات المتحدة"، وأضاف: - "إن تركيا وأمريكا كانتا دائماً صديقتين وستبقيان كذلك"، وفي إشارة أخرى إلى العلاقات الحميمة بين البلدين حضر أربكان الاحتفال بيوم الاستقلال الأمريكي في الرابع من تموز الذي ترعاه السفارة الأمريكية في تركيا في اليوم ذاته الذي صادق فيه البرلمان على حكومته، وبعد ذلك بأسابيع قليلة استقبل أربكان مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية في أنقرة[2]. وقد صرحت أولبرايت بعد ذلك قائلة: - "بأنها وجهت لأربكان رسالة واضحة جاء فيها أنه رئيس وزراء منتخب بشكل دستوري وبطريقة ديمقراطية"، وذكرت له المبادئ التي ترتكز عليها وسوف تركّز عليها السياسة الأمريكية تجاه تركيا وهي (استمرار الديمقراطية وأهمية السوق اقتصاديا والعلاقة مع حلف الناتو استراتيجياً والأسس العلمانية للجمهورية التركية الديمقراطية وإسرائيل والمسألة المتعلقة بالعراق) وأضافت أولبرايت "إن أربكان فهم الرسالة"[3]. إلا أن هذه العلاقة سرعان ما أصابها شرخ نتيجة زيارة أربكان إلى إيران وتوقيعه على الاتفاقية الاقتصادية إذ فُسِّرت بأنها ضربة موجهة للإدارة الأمريكية والرئيس كلنتون الذي وقع على قانون داماتو قبل ذلك بأيام، فضلاً عن ذلك جاءت دعوة أربكان للرئيس الإيراني رافسنجاني إلى أنقرة واقتراحه بإقامة تعاون صناعي عسكري مع إيران، كل ذلك بعث من جديد المخاوف الأمريكية منه ودفع الإدارة الأمريكية للتفكير جدياً بإسقاط حكومته إلا أن الخبراء أشاروا على كلنتون أن لا يدخل في مواجهة صريحة مع أربكان[4]، لكي لا يجعل منه بطلاً إسلامياً في مواجهة الولايات المتحدة، ومن ثمة يلتف حوله الشعب التركي أو كما قال بعض العلمانيين أن لا يدفع الأمريكيون الأتراك إلى أحضان أربكان، وللتعبير عن متانة العلاقة مع تركيا قام كلنتون بتمرير

---

(1) Stepnen Kinzer, "Meeting U.S Envoy, Turkish premer Takes aPro-Arab stance", The NewYork Times, July 1996.

(2) Hale, "Turkey's Domestic Political Landscape", p. 2.

(3) هلال، المصدر السابق، ص 167.

(4) Staloff, "U.S.Policy Towards Islamic", p. 28.

صفقة الأسلحة التي توقف توريدها في الأشهر الماضية على أثر قيام اللوبي اليوناني في الكونغرس الأمريكي بعرقلة شراء تركيا لفرقاطتين بحريتين مع عشر طائرات مروحية متطورة من نوع كوبرا Cobra، لتفويت الفرصة على أربكان استغلال الموقف فالعديد من الأتراك رأى أن واشنطن إذا وضعت حظراً غير معلن على الأسلحة على غرار الحظر الذي وضعته عام 1975 بعد التدخل المسلح في قبرص فإن هذا العمل سوف يغذي شعور الكراهية تجاه الولايات المتحدة ويجعل حزب الرفاه أقدر على الاستفادة سياسياً من هذه المشاعر الغاضبة[1]. ثم جاءت زيارة أربكان إلى ليبيا لتمثل قطيعة حقيقية مع الولايات المتحدة الأمريكية (كما أسلفنا) وهّيأ الأذهان في الولايات المتحدة لاستبدال الحكومة التركية الحالية بحكومة جديدة[2].

خامساً: موقفه من السوق الأوروبية المشتركة

انطلق أربكان في معاداته للسوق الأوروبية أو الاتحاد الأوروبي[*] من مبادئه الإسلامية السابقة الذكر في التكامل مع العالم الإسلامي كون تركيا بلد إسلامي. فقد وقف بشدة ضد المحاولات التركية المتواصلة للانضمام لتلك السوق، فظل أربكان [يكرر] تصريحاته في السبعينيات ضد الانضمام لتلك السوق (كما أسلفنا) ومن هذه التصريحات، "أن تركيا يجب أن تدخل ليس إلى السوق المشتركة الغربية بل إلى السوق المشتركة للدول الشرقية، وتركيا قياساً إلى الغربيين متخلفة وقياساً للشرقيين متقدمة، إذا دخلت تركيا في السوق المشتركة في ظل شروط اليوم ستتحول إلى مستعمرة، السوق المشتركة تشبه اليوم بناية من ثلاث طبقات في الطابق الأعلى اليهود والأمريكيون، في الطابق الأوسط المنفذون الأوروبيون، اليوم يبحثون عن خادم - حارس يجلس في الطابق السفلي، لهذه الغاية يراد أن تدخل

---

(1) Makovsky, "The Making of U.S. Foreign Policy...", p. 4.

(2) Satloff, "U.S. Policy Towerds Islamic", p. 29.

(*) السوق الأوروبية المشتركة: هي منظمة مؤلفة من الأقطار الأوروبية تأسست بعد الحرب العالمية الثانية لتقليل العوائق التجارية وزيادة التعاون بين أعضائها وبناءً على معاهدة ماستر يخت في عام 1992 اتخذت تسمية أخرى أطلق عليها الاتحاد الأوروبي، Market European. Wike pedia, www.org./wiki/.com

تركيا إلى السوق المشتركة" وعندما كان أربكان زعيما لحزب السلامة الوطني كان يـرى أن أوروبا المسيحية تريد إبتلاع تركيا المسلمة: - "إن الذين يريدون إدخال تـركيا في هذه المغامرة يبذلون جهدهم لكي يخفوا عن الأمة أن التكامل مع أوروبا هـو أبعد بكثير من كونه سوقاً اقتصادياً مشتركاً، بل هو هدف اجتماعي وثقافي وسياسـي وايدولوجـي. إن حكاية السوق المشتركة بدأت قبل اتفاقية روما (مع تركيا عام 1963) ومرتبطة بقرار المؤتمر الكاثوليكي في روما. إن السوق المشتركة نظـام مـتطور للاسـتعمار الجديـد المـتوافق مع شروط عصرنا قام به الغرب الامـبرالي"[1]. ورأى أربكان أن إنضمام تركيا يفقدها عنصر السيادة، فقد ذكر في عام 1991 بأن الدخول إلى المجموعة الأوروبية "يعني فقدان الاستقلال"، وفي موقف آخـر قـال: "إننا نعارض الانضمام إلى المجموعة الأوروبية لأن هدفها إقامة دولة واحدة وتفقد الدول بعد ذلك سيادتها[2].

وقـد وصـف أربكـان وحـزبه في حملاتـه الانتخابية عام 1995 الاتحاد الأوروبـي قائلاً: - "بأنه (اتحاد) الدول المسيحية التي تشكلت بناء على توجيه الـبابا" وقـال "إنه بدلاً من السعي إلى عضوية السوق الأوروبية وتطوير علاقات اقتـصادية أوثق مع الغرب يجب على تركيا أن تأخذ زمام المبادرة في إنشاء سوق إسـلامية مـشتركة وتوسـيع علاقاتها التجارية مع الدول الإسلامية"[3]. وشاطر البعض من الأتراك أربكان في اعتراضه على إنضمام تركيا للاتحاد الأوروبـي لأن الانتماء إلى النادي الغربـي آخر شيء يريده كل تركي ويذكر ضمن هذا الإطار ارسـين كالايا سيوغلد أستاذ في جامعة البوسفور قائلاً: - "الغرب لا يهتم بنا إلا عندما تكون له حاجة لذلك، لكن لا يكاد ينتهي التهديد حتى يعتبرنا من حضارة أخـرى"[4]. في حـين إنـتقد آخرون موقف حزب الرفاه وزعيمه أربكان إزاء العلاقـات الاقتصادية الدولية بكونه يتحدى كل مساعي تركيا لتحقيق المزيد من الـتكامل مع الاقتصاد العالمي، وذلك لأن التجارة التركية مع الاتحاد الأوروبـي

---

(1) نور الدين، قبعة وعمامة، ص 81.

(2) المصدر نفسه، ص 82-83.

(3) Sayair, "Turkey's Islamist Challenge", op. 2.

(4) الرفاه هل ينقذ تركيا من عجزها الاقتصادي، المصدر السابق، ص 36.

تعـــادل مـــا يزيد عن نصف الصادرات والواردات التركية كما رأى هؤلاء أن أية محاولـــة مـــن الحكومة الإسلامية في تركيا إلى إعادة تنظيم العلاقات التجارية بعيداً عـــن الغـــرب باتجـــاه الـــشرق الأوســـط سيكون نكسة كبرى لتركيا في المجال الاقتـــصادي[1]. وقـــد اعتمد أربكان مع فوز حزبه في انتخابات 24 كانون الأول 1995 اســـتراتيجية جديدة لتبديد مخاوف العلمانيين ومن ثمة لزيادة فرص الاندماج في حكـــومة ائتلافـــية فمثلا أسقط أربكان معارضته لاتفاق الاتحاد الكمركي مع الاتحـــاد الأوروبـــي فقد صرّح قائلاً: - "إن الاتفاق مقبول مع بعض التعديلات وامتـــنع عـــن انتقاد الغرب وأوضح أن حزبه لن يطالب بسحب تركيا من حلف الأطلـــسي"[2]. فتخلـــى أربكـــان عن لغة العداء للاتحاد الأوروبـــي مع تشكيل حكومته الائتلافية في 29 حزيران 1996 من خلال إطلاقه تصريحات مثل "سننتهج سياســـة متوازنة مع الشرق والغرب"، "وسنسعى إلى جعل فكرة علمانية الدولة في مـــستوى العلمانـــية الأوروبية" وقصده من ذلك تطمين الدول الغربية بأن تركيا تـــرغب بـــتقوية علاقاتهـــا معها على الرغم من مجيء حزب الرفاه المعروف بميوله الإسلامية[3].

أمـــا فيما يخص موقف الاتحاد الأوروبـــي من حكومة أربكان فقد أصيبت العواصم الغربية بصدمة كبيرة عندما تولى أربكان الحكم لأنها نظرت إليه بالخوف والـــشك وافترضـــت بـــأن الاحياء الإسلامي المسلح سوف يدفع تركيا إلى روح الحـــروب العثمانـــية الأوروبية، إلا أن أربكان حاول طمأنة الأوروبيين في الوقت الذي سعى فيه إلى تطبيق شعاراته السابقة التي تجلت بأوضح صورة بمشروع D-8 الذي تحدثنا عنه سابقاً فكان لأربكان رغبة بتحقيق أحلامه وتوجيهها بزعامة نظام إســـلامي عالمي إذ صرّح لإحدى الصحف الأجنبية قائلاً: - "نحن نشعر بأنه يجب إعادة صيغة العالم"[4].

---

(1) Andrew K. Riemer, "Turkey and the European Union: ANever Ending Story" International Studies Association, 20 Feb 1999, Washington D.C. p. 2.

(2) Kernal Kirisci, "Post Cold-War Turkish security and the Middle East", Middle East Rereivew of International Affairst issue, July, 1997, p. 6.

(3) قدورة، حزب الرفاه بين المبدئية والذرائعية، ص 21.

(4) S.Amjad Hussain, "Has The European Union A Christian Club?", IJMES, 2001, p. 4.

لذا حذر كلاوس كنيكل وزير الخارجية الألماني بأن تركيا أربكان تبتعد عن الغـــرب وتتجه إلى علاقات أوثق مع العالم الإسلامي بسبب خيبة أمله من الاتحاد الأوروبـــــي وفشله في مساعدة تركيا إذ يقول: - "إن تركيا تشعر بأنه قد أسيء معاملتها وأن أربكان وبقية السياسيين يتذمرون بمرارة من الاتحاد الأوروبـــي"[1].

سادساً: أربكان والاتفاقيات التركية الإسرائيلية:

برز أول دور لتركيا في القضية الفلسطينية عندما شاركت أمريكا وفرنسا في لجنة التوثيق الثلاثية التي انبثقت عن قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة للقيام بدور الوســـيط بين المطالب الفلسطينية والدعاوى الصهيونية على أثر استيلاء الصهاينة على الأراضي الفلسطينية عام 1948 وإذا كانت قد ادعت باتخاذها موقف الوسيط المحايد لكنها انحازت ضمنياً لمصلحة الغرب و(إسرائيل) وكانت تلك المشاركة سبباً في ابتعاد العرب عن تركيا[2].

مـــن جانـــب آخر نجد أن تركيا اتّبعت التدرج في تطبيع العلاقات مع إسرائيل حـــيث اعتـــرفت بهـــا في 28 آذار 1949[3]. فـــبدأ التمثيل الدبلوماسي بين تركيا و(إســـرائيل) في بـــادئ الأمـــر بفتح قنصلية وتعيين قنصل إسرائيلي في إستنبول[4]. وذهـــب عدنان مندريس رئيس الوزراء بعيداً في تصريحه في أثناء زيارته لواشنطن في حزيـــران 1954 قائلاً: - "إن الوقت قد حان للاعتراف بحق إسرائيل في الحياة"[5]. كذلك تسهيل هجرة أكثر من (41) ألف يهودي إلى فلسطين المحتلة في الخمسينيات، ثم اتخـــذت العلاقـــة بعد ذلك طابعاً جديداً بين الجانبين تمثلت بزيارة الوفود الثقافية والرياضية الإسرائيلية إلى تركيا واستمرت تلك العلاقات حتى السبعينيات[6].

(1) James Dorsey, "European Rebuilt strength Erbakan Dreams of Closer Islamic Ties", Washington Report, Middle East Affairs, March 1997.

(2) إبـــراهيم خلـــيل أحمـــد، نـــصف قرن من تاريخ العلاقات التركية - (الإسرائيلية)، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل، حزيران، 2000، ص 2.

(3) الجهماني، تركيا وإسرائيل، ص 54.

(4) علـــي عـــبد الهـــادي الدليمي، العلاقات الاقتصادية التركية - الإسرائيلية وأثرها في الأمن الاقتصادي العربي، مجلة الحكمة، ع164، س2، شباط، بغداد 1999، ص 29.

(5) أحمد، نصف قرن في تاريخ العلاقات، ص 5.

(6) عبد الهادي، العلاقات الاقتصادية التركية، ص 30.

بدأت العلاقات تتطور أكثر لا سيما في المجالات العسكرية فأخذت (إسرائيل) تـــزود تركيا بالأسلحة التي استخدم البعض منها كالمدافع والصواريخ والرشاشات عـــندما قـــام الأتراك بغزو قبرص في عام 1974، وتم في تلك المدة تعيين مستشار عسكري تركي في (إسرائيل) بهدف توطيد علاقتهما العسكرية، كما شهدت المدة بـــين عامي (1980-1984) فتوراً في العلاقات التي بينهما في المجالات كافة وكان ينظـــر إلى (إسرائيل) على أنها تشكل خطراً على تركيا إلا أن تلك النظرة تغيّرت بعـــد عام 1985 وأصبح ينظر إليها بشكل إيجابـــي وتعزز ذلك بإنسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان عام 1985[1].

وعلـــى أثـــر ذلـــك أعيدت العلاقات العسكرية بين الطرفين وكان التمثيل الدبلوماســـي على مستوى أقل هو وزير مفوض، وتم تشكيل لجان مشتركة لبحث ومناقـــشة القضايا العسكرية والأمنية بينهما وتم التوقيع في عام 1989 على اتفاقية عـــسكرية محـــدودة بين سلاحي الجو التركي والإسرائيلي بهدف التعاون في مجال التدريب وتبادل المعلومات الإسرائيلية[2].

وتميـــزت المدة بين عامي (1991-1996) بأنها مرحلة بناء العلاقات السياسية والاقتـــصادية والعـــسكرية بين تركيا وإسرائيل، ففي المجال السياسي رفع مستوى التمثيل بين البلدين إلى مستوى السفراء كما قام وزير السياحة التركي آنذاك عبد القادر اتش بزيارة إلى إسرائيل عُدت الأولى من نوعها بوصفه أرفع مسؤول تركي يـــزور إســـرائيل، وأســـفرت عن توقيع معاهدة في حزيران 1992 لغرض تسهيل الزيارات السياحية بينهما[3].

كما توالت الزيارات الرسمية من قبل المسؤولين الأتراك والإسرائيليين للتأكيد علـــى التعاون الاقتصادي والعلمي والتعاون الإقليمي وتنسيق الجهود المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ قام الرئيس الإسرائيلي عزرا وايزمان في 25 كانون

---

(1) الجهماني، تركيا وإسرائيل، ص 58.

(2) وصـــال نجيب العزاوي، ابعاد التعاون العسكري الإسرائيلي، دراسة في الدوافع والاهداف، مجلـــة ام المعارك، مركزام المعارك، بغداد 1998، ص 259-260؛ هلال، المصدر السابق، ص 173.

(3) M. Hakan Yavuz, "Turkish - Israeli Relation Through 9-1 of Turkish Identity, Journal of Palestine Studies, vol. 27, Autuman 1997, pp. 26-29.

الثاني 1994 بزيارة إلى تركيا استغرقت ثلاثة أيام تم فيها بحث سبل تطوير العلاقات وتعزيزها بينهما، ورداً على ذلك قامت تانسو تشيلر رئيسة الوزراء بزيارة إلى (إسرائيل) في 31 آذار 1994و تم خلالها التوقيع على العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والأمنية[1].

أما في مجال العلاقات العسكرية فقد سمحت تركيا لإسرائيل عام 1990 بإنشاء محطات للتجسس الأمني والاستخباري على الدول المجاورة [العراق وسوريا وإيران] كما سمحت تركيا في أثناء حرب الخليج الثانية عام 1991 للطائرات الإسرائيلية باستخدام مطاراتها العسكرية لأغراض التجسس على العراق[2]. وضمن إطار الزيارات بين تركيا و(إسرائيل) كثف العسكريون من كلا الطرفين جهودهما لتوثيق العلاقة وتناول المباحثات العسكرية والتعاون في مجال ما عرف باسم مكافحة الإرهاب وأثمرت الجهود التركية (الإسرائيلية) خلال المدة (1990-1995) عن توقيع اتفاقية التعاون العسكري والأمني في 24 شباط 1996[3]. فضلاً عن ذلك كان لتركيا جملة أهداف من تعاونها مع (إسرائيل) لا سيما في المجال العسكري وضمن هذا الاطار ذكر ماكوفسكي "أن تركيا تعمل على تطوير العلاقات مع إسرائيل لكي تحصل على الأسلحة المتطورة والتقنيات الأمريكية من إسرائيل أو عبر إسرائيل من دون قيد أو شرط يمكن أن يفرضه الكونغرس الأمريكي إذا طلبتها تركيا من واشنطن مباشرة. فضلاً عن أنها ستعمل على تزويد تركيا بالخبرة العسكرية، وتسهم في إحداث تحسن اقتصادي تركي من خلال التبادل التجاري مع إسرائيل"[4].

ويرى خاكان ياووز أستاذ العلوم السياسية بجامعة ليسبوغ بفرجينيا "إن من شأن التعاون الاقتصادي ما بين إسرائيل وتركيا أن يؤدي إلى تشكيل كتلة إقليمية جامعة من دول متماثلة في الذهنيات وتتمتع برعاية الولايات المتحدة الأمريكية"[5].

---

(1) أحمد، "الاتفاق التركي - الإسرائيلي"، جريدة الثورة، 18 تشرين الثاني 1998.

(2) العزواي، أبعاد التعاون العسكري التركي الإسرائيلي، ص 262.

(3) Usher, "Apotent comloinat", op. cit., p. 27.

(4) هشام فوزي عبد العزيز، التقارب التركي من إسرائيل في التسعينيات، مجلة البصائر، مجلد 5 ع2، أيلول 2000، جامعة البتراء، الأردن، ص 116.

(5) المصدر نفسه، ص 117.

وقـــد أثمرت الجهود التركية - الإسرائيلية خلال مدة ما بين (1990-1995) عن إحداث تطورات جذرية في العلاقات السياسية الاقتصادية والعسكرية بين البلدين للمـــدة مـــابين (1996-1998) في مقدمتها توقيع الاتفاقيات العسكرية بينهما، في إطـــار عقـــد الاتفاقيات العسكرية بين تركيا و(إسرائيل) تم التوقيع في 24 شباط 1996 علـــى مـــشروع اتفاقـــية للتعاون والتدريب العسكري المشترك بين تركيا وإسرائيل ثم تلاه اتفاق آخر في 26 آب 1996 واتفاقيات أخرى في عامي 1997-1998. واتخـــذت المباحـــثات التي سبقت توقيع الاتفاقيات صيغة سرية، إلا أنه في نيـــسان 1996 سُـــرب الـــبعض منها في الصحف التركية والإسرائيلية في حين لم يكـــشف عـــن مـــضمون بنود أخرى تتعلق بطبيعة العلاقات العسكرية ومجالاتها وأهـــدافها، إلا أن مـــا توفر من معلومات حولها من خلال التصريحات والمقابلات وهي كالآتي:

- **في مجال القوات الجوية:**

- الـــسماح للقـــوات الجوية لكلا البلدين بإجراء تدريبات في المجال الجوي للدولة الأخرى منفردة أو مشتركة (تدريب الطيارين الحربيين 8 مرات في السنة في الأجواء التركية).
- تبادل المعلومات والخبرات في مجال التدريب العسكري للقوات الجوية.
- الـــسماح للطائرات (الإسرائيلية) باستخدام القواعد الجوية التركية وعلى الأخص (قونية وانجرليك).
- تحديث إسرائيل 54 طائرة حربية تركية من طراز (F4) بتكلفة تبلغ حوالى (635) مليون دولار.
- تحـــديث 48 طائرة من نوع (F5C) من خلال تمويل مؤسسة إسرائيلية - ستقافورية بقيمة 75 مليون دولار.
- تـــزويد تركيا بأحدث منظومات الدفاعات المضادة للصواريخ: بطاريات الـــصواريخ - آرو الإسرائيلية الصنع والقيام بالتصنيع المشترك لها مستقبلاً في تركيا.
- القـــيام بالتـــصنيع المستقبلي المشترك للصاروخ "جو - جو" الإسرائيلي (بوباي 1 بوباي 2) بصفقة تصل قيمتها 500 مليون دولار أمريكي.

- مشروع مستقبلي مشترك لتصنيع طائرة إنذار مبكر، على غرار "الأوكس" بتكلفة 800 مليون دولار.
- تزويد تركيا بـــ 10 طائرات من دون طيار للاستطلاع.

– **القوات البحرية:**

- زيارات متبادلة للقطع البحرية بينهما.
- تنفـــيذ مـــناورات بحرية مشتركة قد تشترك فيها وحدات بحرية أمريكية (وستكون المناورات كما أعلن عنها في 1998 قبالة الشواطئ السورية).

– **القوات البرية:**

- تنفيذ مناورات برية مشتركة.
- مشروع صناعة دبابات قتالية حديثة بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي.
- مشروع تحديث دبابات (M60) بقيمة 50 مليون دولار أمريكي.
- قـــيام إسرائيل بتزويد تركيا بأجهزة وأنظمة أمنية إلكترونية ونشرها على الحدود التركية لمنع التسلل إلى داخل تركيا، من سوريا والعراق.

– **في مجال الاستخبارات:**

- تبادل المعلومات والخبرات.
- تبادل الوفود العسكرية لمراقبة المناورات التي يجريها كل طرف على حدة.
- الاســـتخدام المتبادل للأفلام العسكرية الوثائقية لكل طرف والتعاون التام بين أستوديوهات الأفلام والصور والوثائق العسكرية.
- بـــناء شبكة إلكترونية تسمح بالتجسس ورصد التحركات والاستعدادات العسكرية، على طول الحدود العسكرية مع كل من سوريا وإيران والعراق.
- وضـــع معلـــومات وصور الأقمار الصناعية الإسرائيلية وأجهزة التجسس الإلكتـــرونية تحت تصرف الجيش التركي في مواجهته مع (حزب العمال الكردستاني).
- تـــبادل المعلومات في الميادين العسكرية والاجتماعية والثقافية والتعاون في مجالات التاريخ والمتاحف وحفظ الملفات العسكرية[1].

---

(1) الجهماني، تركيا وإسرائيل، ص 105-107.

د - ردود أفعال الدول العربية والإسلامية تجاه العلاقات والاتفاقات التركية الإسرائيلية:

طـــرح الاتفاق العسكري التركي - الإسرائيلي العديد من التساؤلات من قبل المــــراقبين لا ســـيما وأن إسرائيل كانت على وشك تطبيع علاقاتها مع بعض الدول العـــربية لــــذا نجد أن ذلك التقارب التركي - الإسرائيلي ولّد ردود أفعال خارجية وداخلـــية عديدة وعلى المستويات كافة، فقد أبدت الدول العربية والإسلامية ردود أفعالهـــا بالمعارضة والتنديد والشجب منطلقة من كون تركيا دولة إسلامية لها ارتباط ديـــني وتاريخـــي مع العالمين العربـــي والإسلامي، أضف إلى ذلك أنها مجاورة لبلدان عـــربية وإسلامية مهمة عسكرياً واقتصادياً وبشرياً وهي (إيران - سوريا والعراق). فقـــد فُسر ذلك الاتفاق بأنه إحياء لسياسة الأحلاف التي ظهرت في المنطقة في عقد الخمـــسينيات، فقد عدّت سوريا أن ذلك الاتفاق يشكل خطراً على أمنها لذا قامت بالعديد من الإجراءات لتوضيح خطر تلك العلاقة وتهديدها للمنطقة، وأبدت سوريا قلقهـــا على لسان نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام إذ قال: - "إن التحالف العـــسكري يشكل تهديداً لأمن الدول في المنطقة" وحثت سوريا الدول العربية على التصدي لها كما إنها سعت إلى توطيد علاقاتها مع كل من إيران والعراق واليونان إذ وقعـــت مـــع الأخيرة اتفاقاً عسكرياً عام 1995 كان أحد بنوده السماح للطائرات العـــسكرية لدى الدولتين باستخدام مطارات الدولة الأخرى في حالة وقوع إعتداء عسكري على أي منهما[1]. وعلى أثر تسريب بعض المعلومات السرية عن الاتفاقية العـــسكرية والأمنـــية التـــركية- الإسرائيلية في نيسان 1996 قامت وزارة الخارجية الـــسورية باســـتدعاء الـــسفير التركي في دمشق وأعربت عن احتجاجها على تلك الاتفاقـــية، كمـــا نشطت الدبلوماسية السورية في المجالين العربـــي والإسلامي لبناء جبهة موحدة لمواجهة التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي، فعقدت مؤتمراً للقمة في العاصـــمة الـــسورية دمـــشق في 21 حزيران 1996 شاركت فيه كل من مصر والـــسعودية وقد تمخض عن ذلك المؤتمر إصدار بيان أعربت فيه الدول المشاركة عن قلقها إزاء ذلك التحالف وطالبت من تركيا إعادة النظر في ذلك الاتفاق[2].

---

(1) Usher, "Apotent Comliona", p. 27.

(2) سري الدين، العرب والفرات، ص 172.

كمـــا عبّر وزير الخارجية السوري فاروق الشرع عن قلق بلاده قائلاً: - "إن الـــتحالف التركي الإسرائيلي من شأنه أن يؤدي إلى مواجهة عسكرية مع سوريا بهدف الضغط عليها وعلى الدول المجاورة [إيران والعراق] وحتى الدول الخليجية في ظـــل تعـــاون عسكري وأمني يهدف إلى إضعاف الأمن القومي العربـــي وزيادة الـــسيطرة الإســـرائيلية والتركية على الأراضي العربية، والسعي لإحداث إنقسام عربـــي وإسلامي"[1].

أمـــا بالنـــسبة لموقف مصر فقد صرّح الرئيس المصري حسني مبارك في 29 أيار 1996 بأنـــه أبدى عدم تفهمه لوجهتي النظر التركية - الإسرائيلية بشأن أهداف إجراء التدريبات الجوية المشتركة بمحاذاة السواحل السورية بدعوى محدودية المجال الإسرائيلي الجـــوي وقـــد حذر الرئيس مبارك من أي اعتداء تركي على سوريا، لأنه سيؤدي إلى مـــشكلات كـــبيرة في المـــنطقة"[2]. تواصـــل الاهتمام المصري بالعلاقات التركية - الإســـرائيلية المتنامـــية إذ قـــام الرئيس حسني مبارك بزيارة تركيا يوم 11 تموز 1996 للوقـــوف على حقيقة تلك الاتفاقية وقد قدمت تركيا تفسيرات لعلاقاتها العسكرية مع إســـرائيل بأنهـــا تقوم على المنفعة المشتركة وليست موجهة ضد طرف آخر[3]. وفيما يـــتعلق بالموقـــف العراقي من تطور العلاقات العسكرية التركية الإسرائيلية فقد اتصف بالتـــنديد والشجب من خلال التصريحات الإعلامية التي أكدت على أن هذا الاتفاق يهدف من ورائه إلحاق الضرر بالأمن القومي العربـــي وغايته خدمة المصالح الأمريكية وتنـــسيق الجهـــود علـــنا بين حليفتيها تركيا وإسرائيل ضد مصالح المنطقة العربية[4]. وبـــسبب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها جراء الحصار الاقتصادي المفـــروض عليه لم يكن له دور فاعل في هذا المجال، مع ذلك أكد مندوب العراق لدى الامـــم المـــتحدة في 16 نيسان 1996 بأن "تركيا لم تراعِ الرفض العربـــي والإسلامي لتلك الاتفاقية و لم تراعِ حساسية جيرانها العرب والمسلمين (إيران - سوريا - العراق) وإن من شأن ذلك أن لا يساعد على استقرار منطقة الشرق الأوسط[5].

---

(1) معوض، صناعة القرار، ص 268.
(2) معوض، صناعة القرار، ص 238-333.
(3) مؤتمر صحفي للرئيس حسني مبارك والرئيس التركي سليمان ديميريل.
(4) أحمد، الاتفاق التركي الإسرائيلي.
(5) معوض، صناعة القرار، ص 242-243.

أمــا لبــنان فقد أعرب عن قلقه من التعاون العسكري التركي - الإسرائيلي وعــدّه تهديــداً للأمن القومي العربــي والإسلامي عامة وسوريا بخاصة، كذلك أدانــت ليبــيا ذلــك الاتفــاق وعبّرت عن قلقها إزاء الحلف العسكري التركي الإســرائيلي الــذي وصفته بـــ "المشبوه" الذي (يستهدف النفط والمصادر المائية) بــشدة ورأت فــيه أنــه موجه ضد الأمة العربية والمسلمين[1]. كما أعلنت إيران شجبها لذلك التقارب وعدّته ضد مصالح تركيا لأنه سيثير غضب الشعب التركي المــسلم عليها، وفي أثناء اجتماع رؤساء دول منظمة التعاون الاقتصادي الآسيوية (ايكــيو) الــذي عقد في شهر أيار 1996 في عشق أباد عاصمة تركمنستان حيث إلتقــى الــرئيس الإيــراني هاشمي رافسنجاني والتركي سيلمان ديميريل وتباحثا في موضــوع الاتفاقية العسكرية والأمنية التركية - الإسرائيلية وقد نفى ديميريل عقد تــركيا لاتفاقيات عسكرية سرية مع إسرائيل، وأن أنقرة تسعى لتطوير علاقاتها مع إيــران فيما أكد رافسنجاني بأن الإسرائيلين سوف يستغلون تلك الاتفاقية لضرب إيران[2]. من جانب آخر عبّر وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني عن ارتياح بلاده تجــاه الاتفــاق إذ صرّح قائلاً: - "إن الولايات المتحدة تنظر بإيجابية شديدة إلى العلاقــات بين إسرائيل وتركيا وإلى الاتفاق الاستراتيجي الذي تم التوقيع عليه بين الــبلدين"[3]. أمــا علــى الصعيد الداخلي الرسمي وعلى الرغم من الاعتراضات والتــنديدات العربية والإسلامية بشكل عام فإن تركيا لم تأبه بها فقد صرّح ديميريل قائلاً: - "إن مصالح الأمة التركية أهم بكثير من أي اعتراضات عربية على علاقات تركيا مع إسرائيل مؤكداً على أن تركيا دولة مستقلة ولا يحق لأي كائن من كان أن يحدد لنا مانفعله"[4].

وبالنــسبة للأتــراك المؤيدين للتعاون مع إسرائيل فقد نظروا للاتفاق التركي الإســرائيلي مــن زاويــة المصالح الاقتصادية فمثلا الدكتور (حسن قوني الخبير في العلاقات الدولية) دعا إلى استفادة تركيا من موقع اليهود المهم في التجارة العالمية إذ

---

(1) هــشام عبد العزيز، العلاقات العسكرية الإسرائيلية - التركية، مجلة جامعة أم القرى، ع9، السعودية 1998، ص 13.

(2) سري الدين، العرب والفرات، ص 237.

(3) عبد العزيز، التقارب التركي من إسرائيل، ص 125.

(4) Nicol Pope, "Expanding Ties with Israel", Middle east, No.579, 17 July 1998

قـــال: - "إن حزام الأمن الخارجي الذي ذكره بن غوريون هو أن العرب يمكن أن يكونوا أعداء لكن يجب عدم تحويل المسلمين من غير العرب إلى أعداء، وفي طليعة هؤلاء الأتراك - وأن تركيا كدولة غربية وديمقراطية وعلمانية من جهة ميدان عبور هـــام لإسرائيل ومجموعات الاستثمار اليهودية الأخرى من أجل الاستثمار في آسيا الوسطى وغيرها، ومن جهة أخرى يمكن لرؤوس الأموال أن تستثمر فيها بأمان وفي حـــال دخول تركيا في تعاون مع إسرائيل فان ذلك سيكسب الثقة لأسواق المال الدولية"[1].

أمـــا الـــباحث التركي ارسين كالايسي أوغلو يرى أن عقد تلك المعاهدات لا تـــشكل تحالفاً جديداً يزيد من مضايقة الدول العربية، كما إن إقامة مشاريع مشتركة في مـــشروعات دفاعـــية لاتضع شرطا أمام صفقات الأسلحة التي تحتاجها المؤسسة العسكرية بعمق في بيئة ترى أنها أكثر عدائية بازدياد لتركيا[2]. لكن المعارضة التركية قـــد استغلت ذلك لانتقاد الحكومة، فقد ذكر بولنت أجاويد زعيم الحزب اليساري الديمقراطـــي أن مثل هذه المعاهدات يشكل عاملاً استفزازياً لجيران تركيا وأن تكون السياسة الخارجية مبنية على أساس إقليمي ولا تسعى لتنفير أو استبعاد أي من جيران تـــركيا الـــشرق أوســـطين، وكـــذلك علّق محمد علي بيراند قائلاً: - "قد نسفت احـــتمالات إقامـــة علاقـــات تركية - سورية أفضل" وأظهر أسفه لاضطرار تركيا "للمشاركة في مواجهة إسرائيلية - سورية إيرانية"، أما المحلل التركي جنكيز تشاندار فقـــد لخّص وجه نظر الكثير بقوله: - "قد تسهم دولة مسلمة تتبع سياسة خارجية ترتكـــز على إسرائيل في تحقيق الارتياح لإسرائيل، غير أن هذه السياسة تسبب عزلة لـــتلك الدولة سواء على مستوى المنطقة أو على مستوى النظام الدولي"[3]. أما من وجهة النظر الإسرائيلية فرأى أحد المسؤولين الإسرائيلين قائلاً: - "نحن أهم بلدين في هـــذا الإقليم ولا نرغب أن يعبث معنا بعض حكام العرب الذين يريدون أن يحافظوا على الشرق الأوسط كما كان لكن القوانين تغيرت"[4].

---

(1) أحمد، العلاقات التركية مع الكيان الصهيوني، ص 44.

(2) ارســين كالايسي أوغلو، التعاون التركي الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي وحدة الدراسات العربية بيروت، ع242، س4، 1999، ص 45.

(3) يافوز، المصدر السابق، ص 25.

(4) عبد العزيز، التقارب التركي من إسرائيل، ص 177.

هـ - أربكان وموقفه من الاتفاقات والعلاقات التركية - الإسرائيلية:

إن أقسى من رد على هذا الاتفاق هو نجم الدين أربكان فقد كان، كما مر معنا، ناقداً متواصلاً للصهيونية طوال مشواره السياسي، وكما كان سابقاً واصل انتقاداته المرة للتعاون التركي الإسرائيلي في أثناء حملاته الانتخابية فقد رفع في أثناء تلك الحملات شعارات تندد بالصهيونية وإسرائيل كان من بينها شعار "سنحرر القدس" فضلاً عن ذلك أعلن خلال تلك الحملات بأنه سيعمل على إلغاء اتفاقية التعاون مع إسرائيل، هذا فضلاً عن أنه أبدى معارضته للاتفاقية في البرلمان في 10 نيسان 1996 عندما كشف النقاب عن بنودها السرية في أثناء استجواب وزير الدفاع التركي من قبل أحد أعضاء حزب الرفاه[1]. ووعد أربكان بإلغاء الاتفاقية واستبدالها بسياسة تركية خارجية تقليدية مع التأكيد على العلاقات مع الدول العربية والرغبة في تأسيس سوق إسلامي أطلق عليه اسم حلف إسلامي[2].

وتحدث عن موقف حزبه وأهدافه ودوره على الساحة السياسية بعد وصوله للسلطة قائلاً: - "إن حزب الرفاه إنطلاقا في مبادئه الوطنيه يريد أن يخلص تركيا من مخططات الامبربالية الغربية، وعندما أرادت الصهيونية إنشاء (دولة إسرائيل) جعلت سقوط الدولة العثمانية شرطاً أساسياً لذلك، وأدخلت تركيا في حروب (البلقان) ضد الإيطاليين"، وأضاف قائلاً: - "في حرب الاستقلال من عام (1919 -1922) وبعد إسقاط الدولة العثمانية وقيام دولة إسرائيل تريد الآن جعل تركيا مع (إسرائيل) في السوق الأوروبية المشتركة" وأوضح أربكان دور حزب الرفاه قائلاً: - "الحزب الوحيد الذي يعارض ذلك هو حزب الرفاه الذي يبذل طاقته من أجل الاستقلال الفكري والاقتصادي والوقوف في وجه المخططات الإمبريالية والصهيونية لذا فدوره الآن عبارة عن حرب استقلال جديدة في تركيا"[3]. وبدا من غير المعقول أن يتم توقيع الاتفاقية الإسرائيلية في وقت كانت الانتخابات التركية التي جرت في 24 كانون الأول 1995 قد أسفرت عن فوز حزب الرفاه وكان أربكان قد وعد ناخبيه بقطع العلاقات مع إسرائيل وكانت إعلانات حزبه

---

(1) درويش، المصدر السابق، ج2، ص 348.
(2) Sayari, "Turkey's Islamist Challenge", op. cit., p. 10.
(3) أربكان يعيد الخلافة لتركيا، ص 28.

مـــوجهة لإدانة الصهيونية وإسرائيل[1]. وقد أثارت هذه التصريحات وآخرها تعهّد أربكـــان في 22 أيـــار 1996 بالتصدي للاتفاق، مخاوف إسرائيل من إمكانية إقدام أربكان على ذلك، فجاءت زيارة الرئيس الإسرائيلي حاييم وايزيمان إلى تركيا قبل انهـــيار حكومة يلماز وتشيلر لغرض الحصول على ضمانات تركية بهذا الصدد، إذ انتابها القلق الشديد والتوجس من تأثر علاقاتها فيما لو وصل أربكان إلى الحكم إذ كـــان الخطـــاب السياسي لحزب الرفاه يوجه الانتقادات (لإسرائيل)بشأن القضايا المـــتعلقة بتركيا وتخوفها من مجيء أربكان إلى السلطة، كما انتقدت صحيفة مللي كازيت الناطقة باسم حزب الرفاه في مقال لها جاء فيه: - "كان العار الذي حملته تـــركيا كـــونها أول بلد إسلامي يعترف بـــ (إسرائيل) وهي الآن تحمل عاراً آخر كـــونها أول بلد إسلامي تتحالف مع إسرائيل في ظل ظروف العدوان الإسرائيلي على لبنان"[2].

و - حكومة أربكان وموقفها من إسرائيل:

مـــثّل مجيء نجم الدين أربكان إلى السلطة بوصفه أول رئيس وزراء إسلامي عـــاملاً مثيراً لمخاوف الدوائر الغربية والإسرائيلية إذ أعربت الأوساط الصهيونية عـــن قلقهـــا من نجاح أربكان في تجميد العلاقات التركية - الإسرائيلية بعد أن وصلت أوجها إبان عهد رئيسة الوزراء السابقة ووزيرة الخارجية الحالية التي سبق وأن وقعـــت الاتفاق المار ذكره في أثناء زيارتها ل تل أبيب في شباط 1996. فقد ذكـــر السفير الإسرائيلي في أنقرة الون بيل قائلاً: - "إن لأربكان مواقف معادية ســـابقة لإسرائيل ففي السبعينيات طلب أربكان قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل"، كما أعرب السفير عن قلقه من موقف أربكان من الاتفاق العسكري الإســـرائيلي قائلاً: - "إن حكومة تركيا الجديدة برئاسة حزب الرفاه الإسلامي ســـتعمل دون شك على إلغاء صفقة قيمتها 600 مليون دولار لتحديث طائرات فانـــتوم التركية في إسرائيل وتزويدها برإدارات وأجهزة إلكترونية"، من جانب آخـــر أصـــدرت وزارة خارجية إسرائيل بياناً في 9 تموز 1996 جاء فيه: - "إن

---

(1) يافوز، المصدر السابق، ص 18.

(2) درويش، المصدر السابق، ج1، ص 63.

المصالح المشتركة بين الدولتين لاتتغير بتغيّر الحكومة هنا أو في تركيا، وأعلنت أنها تعتقد أن تركيا ستكون شريكاً كبيراً ومهماً في بناء عملية السلام في المنطقة"[1].
وعندما تولى أربكان رئاسة الوزراء انتظر الكثيرون أن يضع تلك الشعارات وضع التنفـيذ إلا أن الضغوطات الكبيرة التي تعرض لها وجّهت هذه العلاقات في غير الوجهة التي كان يخطط أو يدعو لها، فقد صرّح في أثناء تشكيل الحكومة في 29 حزيران قائلاً: - "بأن حكومته سوف تلتزم بكافة التعهدات والاتفاقيات الدولية ولكـنها لـن تلتزم بتطبيق البنود التي تتناقض مع الأمن القومي التركي"، وبدا للمـراقبين الأتـراك أنـه يرمـي من وراء ذلك الاتفاق العسكري التركي - الإسـرائيلي[2]. بيـنما أكد السفير الإسرائيلي للإذاعة الإسرائيلة: - "بأن تسلّم أربكـان لرئاسـة الـوزارة في تركيا لا يشكل خطراً على العلاقات القائمة بين الـبلدين". وعلـى مـا يبدو أن تصريح أربكان بأنه "سيعيد النظر في الاتفاقية العسكرية التركية الإسرائيلية وفقاً للمصالح الوطنية" مثل رسالة تطمين لإسرائيل حول استمرار العلاقات بين البلدين[3]. وذكر سيفي تاشان رئيس معهد السياسية الخارجـية في أنقـرة قائلاً: - "سواء مع أربكان أو غيره فإن السياسة الخارجية التركية تمليها العوامل الجغرافية والتاريخ والاقتصاد والوضع الاجتماعي والسياسي والوضع الدولي"[4].

ز - أربكان والتوقيع على الاتفاق التركي - الإسرائيلي:

واجـه أربكان ضغوطاً كبيرة من قبل القوى المتنفذة العلمانية والعسكرية بهـدف إحـراجه وإظهار ضعف موقفه أمام الجماهير التي انتخبته فأجبر على المصادقة على الاتفاقية مع إسرائيل. فمن الجدير بالذكر أن العلاقات الخارجية مع (إسرائيل) كانت تدار من قبل جنرالات الجيش التركي وكان على أربكان أن يتقـبل حقـيقة أن الجنرالات الأتراك هم أصحاب القوة وهم يخالفونه في

---

(1) درويش، المصدر السابق، ج2، ص 65.
(2) أحمد، نصف قرن من تاريخ العلاقات التركية الإسرائيلية، ص 26؛ معوض، المؤتمر القومي العربي السابع، المصدر السابق، ص 184.
(3) الداقوقي، في ظل حكومة أربكان، ص 18؛ Usher, "Apotent compination", op. cit., p. 27.
(4) هلال، المصدر السابق، ص 172.

سياســـته، إذ قال وزير الدفاع تورهان تايان في أثناء زيارته إلى إسرائيل: "ليس لدينـــا مـــشاكل مـــع الدولـــة اليهودية على الاطلاق، نحن نثق ببعضنا ونحن الوحـــيدون الـــذين نمتلك الديمقراطية في هذا الجزء من العالم"[1]. وقد فرضت المؤسسة العسكرية على حكومة أربكان أمراً واقعاً يصعب القيام بتغييره وتحديه ســـواء إن كان في السلطة أم المعارضة[2]، مما أجبر أربكان على تغيير موقفه من الـــتعاون العسكري بين تركيا و(إسرائيل) مبرراً بأنه في مصلحة تركيا، لذا قام أربكان في 28 آب 1996 بعقد اتفاقية الدفاع مع إسرائيل، وفي 5 كانون الأول 1996 وقّع أربكان معها على اتفاقية أخرى متعلقة بالصناعات العسكرية، تقوم إســـرائيل بمقتـــضاها بتحديث 54 طائرة تركية من طراز F-4 على مدى خمس سنوات مقابل مبلغ (600 مليون دولار)[3]. وعلى أثر تصاعد التوتر جراء توقيع أربكان على الاتفاقية التركية - الإسرائيلية صرّح من جانبه قائلاً: - "أنه حين تولى رئاسة الحكومة وجد أن لدى تركيا نحو 600 طائرة أمريكية من طراز (F4) تحتاج لقطع غيار فقامت الحكومة مطالبة واشنطن بتزويدنا بقطع الغيار فكان الرد الأمريكي "عليكم أن تطلبوا قطع الغيار من إسرائيل"، فقامت تركيا بطلب قطـــع الغـــيار مـــن إسرائيل فكان الرد الإسرائيلي هو المساومة على السماح للطائرات الإسرائيلية بالتحليق فوق شمال العراق، لكن الحكومة التركية رفضت هذه المساومة وقررت دفع ثمن قطع الغيار كاملاً بدون شروط وتم الاتفاق"[4] مـــبرراً ذلـــك بالقول: - "إن هناك مركزين في العالم لصيانة هذه الطائرات في الـــولايات المتحدة وإسرائيل وإن تركيا لجأت إلى إسرائيل بعد رفض الولايات المتحدة تأمين ذلك"، وأضاف "إن الفنيين الأتراك سيكونون في المستقبل قادرين على تولي ذلك بأنفسهم"[5].

---

(1) Usher, "Apotent compination", p. 27

(2) نـــواف الزرو، استراتيجية التحالف والأهداف المعلنة والآفاق المحتملة الملف السياسي، ع600، 15 تشرين الثاني 2000، ص 3؛ معوض، المؤتمر العربي الثامن، ص 198.

(3) Robins, op. cit., p. 157.

(4) دوريش، المصدر السابق، ص 67.

(5) أربكان هاجم إسرائيل، بابل، 5-10-1996.

المبحث الرابع: إسقاط حكومة أربكان

أولاً: أربكان والمواجهة مع العسكر

لم يكن أربكان طوال حياته شخصية محبوبة من قبل الجنرالات الأتراك والسبب واضح هو علمانية الجيش، فقد سبق أن قُبض عليه من قبلهم أكثر من مرة وحوكم محاكمات عسكرية متعددة، وعندما تولى أربكان السلطة ساور البعض القلق من إمكانية تدخل الجيش على غرار ما حدث في الجزائر، فصرح أربكان مطمئناً: - "لا أرى احتمالاً لحدوث انقلاب عسكري يقطع الطريق على تسلم الرفاه السلطة، فتركيا ليست الجزائر لقد شهدنا انقلابات عسكرية كثيرة ورأينا كم أعادت تركيا إلى الوراء وتركيا تعرف حزب الرفاه، من لا يريد أن يكسب عشرة أضعاف؟ إن حزب الرفاه سوف يضاعف المكاسب عشرة أضعاف لذا من غير الممكن أن يكون للانقلاب أي نصير لا داخل الجيش ولا داخل المجتمع المدني. إن حزب الرفاه جاء عبر الديمقراطية برغبة الأمة ودعمها"، من جانب آخر صرّح حسن مزارجي أحد أعضاء حزب الرفاه قائلاً: - "لا أظن أن علاقات الرفاه مع الجيش ستكون سيئة، الجيش هو جيشنا ونحن ضد الانقلابات"[1].

ورأى بعض المراقبين السياسين أن هناك ما يشبه الاتفاق بين المؤسسة العسكرية وأربكان تمحور حول عدم معارضتها لتسلّم أربكان السلطة شريطة استمرار روابط تركيا مع الغرب، وعدم المساس بالنظام العلماني الأتاتوركي ولعل تصريحات أربكان وقيامه بزيارة السفارة الأمريكية لتهنئة السفير بعيد الاستقلال الأمريكي في (4 تموز) وزيارته لضريح أتاتورك وتعهده بالعمل بمبادئ العلمانية وتدوينه في سجل الزوار "إن مبادئ أتاتورك ستكون الأسس التي تقود الحكومة الجديدة"، يفسر وجهة نظر هؤلاء[2]. فجاء رد العسكر بأنهم سوف يدعمون هذه المهمة وعارضوا أي إضعاف لعلاقات تركيا القوية مع أوروبا وإسرائيل والولايات المتحدة وصرحوا: - "بأنهم سوف يتساهلون مع ارتقاء حزب الرفاه السلطة طالما أنه لا يسعى لتغيير الوضع القائم والانقلاب على مبادئ السياسة الداخلية

---

(1) نور الدين، تركيافي الزمن المتحول، ص 61؛ حرب، هل تتجه حركة أربكان لتشدد، ص 78.
(2) هلال، المصدر السابق، ص 167.

والخارجـــية"[1]. وحذر رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال اسماعيل قرة داي "من محاولـــة تغـــيير النظام الديمقراطي والعلماني وجر البلاد إلى ما سماه "ظلامية القرون الوســـطى" مـــؤكداً على أن حرية المعتقد لا يمكن أن تكون مضمونة إلا في إطار النظام الديمقراطي"[2]. لكن الأسلوب المعتدل الذي ظهر به أربكان قاده من جانب آخـــر إلى أن تـــواجه مع قادة حزبه الذين دعموه بسبب الشعارات التي أطلقها في أثـــناء الحملـــة الانتخابية ومع ذلك أبدى زعيم حزب الرفاه حساً عملياً براغماتياً كبيراً حيال هذه الأسئلة وغيرها، وعرف كيف يقود الائتلاف الحكومي بعيداً عن الفوضى الاقتصادية والسياسية التي توقعها العديد من المراقبين، ورأى بعض المراقبين أن المؤســـسة العسكرية هدفت من وراء ذلك توريط حزب الرفاه والالتفاف عليه وافقـــاده المصداقية أمام ناخبيه لعدم قدرته على تنفيذ وعوده مع سلسلة المشكلات الداخلية المتراكمة التي تعاني منها الحياة السياسية[3].

كما توقع بعض الباحثين ومنهم الباحث المصري الأستاذ فهمي هويدي ذلك إذ قـــال: - "أتمنى أن لا تتورط قيادة الرفاه في تشكيل الحكومة التركية في الوقت الـــراهن فلـــدي قـــناعة قوية بأن ثمة أطراف عدة لن تتردد في العمل على إفشال تجـــربتهم بأي ثمن، ولو اقتضى ذلك تخريب الاقتصاد وترويع العمال وتمزيق البلاد ولعلي لا أبالغ إذ قلت أن توريط الرفاه في تشكيل الحكومة قد يكون تدبيراً خبيثاً مـــن شـــياطين الإنس للإيقاع بهم في كمين لا يراد لهم أن يخرجوا منه سالمين"[4]. ورأى الـــبعض أن حكومة أربكان - تشيلر ستتعرض لضغوط داخلية وخارجية، فقـــد ذكـــر الدكـــتور حسن أبو طالب (رئيس وحدة العلاقات الدولية في مركز الأهـــرام للدراسات السياسية والاستراتيجية) قائلاً: - "أتصور أن كثيراً من القوى سواء بالداخل أو الخارج سوف تظل متحفزة دائماً للحكم على هذا الائتلاف في كل كبيرة وصغيرة سوف يقوم بها وسوف يكون الحكم على هذه التغيرات حكماً قاسياً إلى أقصى درجة ولا يتوقع من هذه القوى إعطاء مساحة زمنية طويلة للحكم

(1) Kanzer, "Turkey's New Premier Mister", op. cit., p. 1.
(2) الجهماني، حزب الرفاه، ص 109.
(3) معوض، المؤتمر القومي العربي السابع، ص 17؛ دحروج، المصدر السابق، ص 186.
(4) مدني، المصدر السابق، ص 238.

علـــى هذا الائتلاف"[1]. ومما يعزز ما سبق ما ذكره تصريح رئيس الأركان العامة اسماعـــيل حقـــي قـــره داي إذ قال: - "إن القوات المسلحة تبنت مبادئ معاصرة وعلمانية وديمقراطية وهي تمثل قوة لا تقهر ذات طابع تقدمي ضد أي عملية رجعية أو محافظـــة"[2]. وجاء مطابقاً للتوقعات. فبعد مرور ستة أشهر على ترأس أربكان للحكـــومة وبعد استقرار سياسي داخلي على أثر الإجراءات التي قام بها مثل زيادة الـــرواتب التي كان لها انعكاس على الواقع الاقتصادي الاجتماعي محققاً نوعاً من الهـــدوء[3] دخلـــت علاقاتـــه مع القادة العسكريين مرحلة جديدة فاتخذ أربكان خطوات غير مسبوقة في السياسية الداخلية والخارجية التي انتقدت لزعزعة المبادئ البيروقـــراطية، فعلـــى صعيد السياسة الداخلية تبنى الدعوة إلى حل غير عسكري للمـــشكلة الكـــردية الـــتي اشتملت على مقترحات منها: - منح الحقوق الثقافية للأكـــراد مثل حق اللغة واتخاذ مبادرات لإقامة وسائل اتصال مع القادة الأكراد في تركيا مما أثار سخط الجناح المحافظ المتمثل بالقوات المسلحة التركية[4].

مـــن جانب آخر محاولة أربكان للظهور بمظهر المعتدل إذ أراد أن يتوحد في الدولـــة ويخالـــف غـــيره من الحركات الإسلامية الأصولية التي تسعى إلى تقويض الدولـــة، كمـــا سعى حزبه في الوقت نفسه إلى غرس المبادئ الإسلامية السياسة التركية، وهكذا ولأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية اغتنم أربكان شهر رمضان لـــيقوم بدعوة أصحاب الطرق الدينية إلى الإفطار في مقر رئاسة الوزراء وقال: - "إن هـــذا العمل يأتي من باب التوحد بين الشعب والدولة"[5]. كما أصدر أوامره الشخـــصية لوزيـــر الدولـــة بتعديل وقت استراحة الغذاء في دوائر الدولة لتناسب أوقات الصلاة، كما اقترح بناء مسجد في ساحة (تقسيم) في مركز إستنبول وآخر

(1) مقابلـــة صـــحفية مع الدكتور حسن أبو طالب أجراها الصحفي حسن محلي المقيم في أنقرة منشورة في جريدة الجمهورية، ع9286، 30 حزيران، بغداد 1996.

(2) زيـــاد عزيز الجلبلي واخرون، أثر الدين في السياسة التركية ضمن كتاب الإسلام والعلمانية، المصدر السابق، ص 138.

(3) محمـــد نـــور الـــدين، لماذا لم يقع الانقلاب الرابع؟، مجلة الوسط، ع273، بيروت، 1997، ص 11.

(4) Cevik, Aray of New Hope for The Kurdish Issue.

(5) عاشـــور، المـــصدر الـــسابق، ص 8؛ Chtena, "The Military in Modern Turkey...', op. cit., p. 10

في محيط القصر الجمهوري في أنقرة، والسماح للموظفات بإرتداء الحجاب في الجامعات والدوائر الرسمية[1]. كذلك السماح للحجاج بالسفر إلى السعودية براً، وجمع جلود الأضاحي التي كانت سابقاً حكراً على شركة الطيران التركية[2]. فضلاً عن ذلك ذهب أربكان وحزبه بعيداً إلى حد لم يسبق له مثيل من تحدي لسلطة القوات المسلحة فظل غير مبالٍ لطلب الأموال الذي قدمته القوات المسلحة لتغطية النفقات الناجمة عن العمليات العسكرية في شمال العراق، كما دعم بعض الخطط من قبيل (اخضاع رئاسة الأركان لوزارة الدفاع، مما يعني وضع القوات العسكرية تحت السلطة المدنية، فضلاً عن إخضاع قرارات المحكمة العسكرية العليا تحت إشراف القضاء المدني والتأكيد على حصول العسكريين على الترقية ممن يرتدين زوجاتهن الحجاب[3]. وقد فسرت بعض الأوساط الغربية تلك الخطوات بأنها تشير إلى قيام أربكان (بعملية أسلمة) وأن سياسة أربكان تمثل "عملية أسلمة عبر منهج متدرج وتصاعدي" الأمر الذي أثار قلق العسكر لا سيما وأن أربكان سعى إلى خلق أنماط جديدة سياسية وثقافية في المجتمع التركي، ومع أن تلك الخطوات، مثل إطلاق حرية إرتداء الحجاب والسماح للحج براً وبناء مساجد في ميادين عامة، لا ينبغي أن توثر في النظام العلماني إلا أن الجيش عد تلك الخطوات على أنها بداية التقويض التدريجي للنظام العلماني في البلاد[4].

أما على صعيد السياسة الخارجية ومع أن أربكان لم يتمكن من إحداث تغيير جذري حقيقي في السياسية التركية إزاء أوروبا وأمريكا وإسرائيل والعراق وإيران وسوريا إلا أنه أعطى لواشنطن ذريعة لوضع علاقاتها مع حكومته على المحك أثر زيارته لإيران في آب 1996 إذ ترجمت تلك الزيارة في حينها ضربة مباشرة للرئيس الأمريكي كلنتون (كما مر معنا) وعزز ذلك بزيارته لليبيا ودعوة الرئيس الإيراني رافسنجاني إلى أنقرة مما زاد موقف واشنطن تصلبا تجاه أربكان الأمر الذي دفع كلنتون لإطلاق إشارة واضحة إلى "أنه يرغب باستبعاد

---

(1) الجهماني، حزب الرفاه، ص 110؛ شحاتة، المصدر السابق، ص 156.

(2) Ilnur Cevik, "Why are The DYP deputies so much against Refah?", Turkish Daily News, 29 Jan. 1997.

(3) Poul, Refahyol policy toword…, ., p. 4.

(4) Hakan Akpinar, 28 Şubat Postmodern Darenin Öyküsü, (îstanbul: 2004), s.157

الحكـــومة ذات الأغلبية المحدودة"[1]. وهذا بحد ذاته مؤشر مهم للعسكر لكي يتحرك بهذا الاتجاه.

ثانياً: مجلس الأمن القومي وحكومة أربكان

على أثر التحولات السابقة بدأ الجنرالات الأتراك يمتعضون ويقلقون من ثبات الحكـــومة علـــى مبادئها الإسلامية مما دفعهم إلى اتخاذ إجراءات سريعة للحد من تـــوجهات أربكـــان، فلم تمض سبعة أشهر على تولي الحكومة حتى وجّه الجنرال اسماعـــيل حقـــي قـــره داي رسالة تحذيرية في 20 كانون الأول 1996 إلى رئيس الجمهـــورية ديميريل يطالب فيها التمسك بالمبادئ العلمانية والمحافظة على استقرار الأوضاع في البلاد[2].

وعلى أثر ذلك تحدث سليمان ديميريل إلى أربكان قائلاً: - "تسود قناعة عامة أنكم انحرفتم عن طريق الجمهورية العلمانية والديمقراطية وإنني أشاطر أصحاب هذه القناعة رأيهم"، وأضاف ديميريل قائلاً: - "إذا تمسكتم كحكومة بموقفكم هذا فإنها ستكون في خطر"[3]. وتحت ضغط العسكر اضطر الرئيس سليمان ديميريل للموافقة علـــى جعل ما وصف الخطر الأصولي بنداً على جدول أعمال مجلس الأمن القومي المقـــرر عقـــده في 28 شباط 1997، إلا أن الشرارة التي أشعلت نار المواجهة بين أربكـــان والعسكر هي حادثة سنجان Sincan، وفحوى هذه الحادثة قيام احتفال بمناسبة يوم القدس في 31 كانون الثاني - 3 شباط 1997 برعاية رئيس بلدية المدينة الـــذي ينتمـــي لحزب الرفاه[4]. وكان من بين المدعوين السفير الإيراني محمد رضا باقري، وممثل منظمة التحرير الفلسطينية في تركيا، ومحمود ابن الشيخ أحمد ياسين، وقادة حزب الله وحركة حماس في لبنان وفلسطين، وكانت أكثر الفقرات إحراجاً في هذا الحفل خطاب السفير الإيراني الذي جاء فيه "إن الإنكليز ولدوا ابن السِفاح هـــذا [أي إسرائيل] والأمريكان ربوه وهم ما زالوا يساعدونه على النمو ويمدونه

(1) Staloff, "U.S Policy Towards Islamic…", p. 27.

(2) Ilnur Cevik, Does Rafeh have Avested Interest in angering the Army?, Turkish Daily News, 20 Dec 1996..

(3) إبـــراهيم خليل أحمد، خارطة الحركات الإسلامية في تركيا، سلسلة شوون إقليمية رقم (2)، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2000، ص 13.

(4) أولسن، المصدر السابق، ص 82؛ سلامة، المصدر السابق، ص 126.

بالقـــوة وما كان ابن السفاح هذا ليبقى حياً في حربه مع العرب لولا حماية أمريكا وأضـــاف قـــائلاً: - "إن هـــؤلاء الذين يعقدون الاتفاقيات مع الولايات المتحدة وإســـرائيل سوف يعاقبون من قبل الشباب الأتراك عاجلاً أم آجلاً"[1]. فاستشاط غـــضب العـــسكر الـــذي لجأ إلى إجراء حاسم وسريع دون الرجوع إلى أربكان فأرسلت ثلاثين دبابة مدرعة لاعتقال رئيس البلدية وحكم عليه بالسجن لمدة تسع عـــشرة سنة بتهمة السكوت على انتقاد العلمانية التركية[2]. هذه الحادثة أحدثت شـــرخاً حقيقياً بين أربكان والعسكر تجلت آثاره في اجتماع مجلس الأمن القومي، فجاء تدخّل الجيش ضد حكومة أربكان بعد مرور أيام على حادثة سنجان وتحدّث القـــادة العـــسكريون عـــن قلقهـــم حول التوجهات الأربكانية المضادة للعلمانية والكمالـــية والديمقراطية كما أثارهم زيارة شوكت قازان لرئيس بلدية سنجان في السجن[3]. وطلب من أربكان أن يعمل على القضاء على الرجعية التي ذرت بقرها علـــى البلاد التي تعمل للقضاء على العلمانية والمبادئ الأتاتوركية من خلال دعوة الجماعـــات الإسلامية إلى طعام الإفطار وغض الحكومة النظر على النشاط الرجعي في الـــبلاد وسماحها بفتح مدارس الأئمة والخطباء ودورات تدريس القرآن في طول البلاد وعرضها وإلا فإن القوات المسلحة التركية حامية النظام العلماني والديمقراطية الكمالـــية التي ترفض الآخر غير العلماني التركي لجهة أصولية أو الانفصال الرجعي ســـتتحرك لوضـــع الأمـــور في نصابها[4]. وبعد حادثة سنجان أُجبر أربكان على استقبال وزير خارجية (إسرائيل) ديفيد ليفي بعد ممارسة الضغوط عليه من المؤسسة العسكرية وتردد من طرفه فما كان منه إلا أن أبدى غليظ الكلام له بلهجة كانت قاسية في حديثه مع ليفي إذ وجه الحديث إليه قائلاً: - "على إسرائيل أن تنسحب من الأراضي التي احتلتها منذ سنوات ويجب عليها أن تتخلى عن خططها الجديدة في بـــناء المستوطنات"، "وإن القدس مدينة مقدسة ليس بالنسبة لليهود والمسيحيين

---

(1) Ilnur Cevik, "As The Tanks Roll Through Sincan Township", Turkish Daily News, 5 Feb. 1997.; Oktav, Changing Security, op. cit., p. 3.

(2) Hale, "Turkey's Domestic..'"., p. 5. ؛ يافوز، ص 7.

(3) Chtena, "The Military in Modern Turkey., p. 17 ؛ حرب، من اسقط الرفاه، ص 83.

(4) إبـــراهيم الداقوقـــي، الاختلاف الثقافي لا يقف حائلاً، دون انضمام تركيا للنادي الأوروبي، 2005/9/8؛ ص 3، www.rezgar.com.

فحسب وإنما للمسلمين أيضاً"، "وإن السيناريو وبعض الأفكار المطروحة الآن تزعج مليار مسلم"، وما كان من ليفي الذي كان مشدوها إلا أن أجاب كما يجيب التلميذ المذنب معلمه "إن إسرائيل كانت مخلصة لكافة اتفاقيات السلام"، "وإن القدس لم تكن أبداً عاصمة لدولة أخرى". كما إن أربكان تجاهل الحديث عن العلاقات العسكرية بين تركيا و(إسرائيل)[1].

مع ذلك لم تكن الظروف مؤاتية لانقلاب عسكري جديد بسبب سعي تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، فضلاً عن عدم رغبة الولايات المتحدة بذلك، كما جاء على لسان مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية وقتذاك قائلة: - "لقد أوضحنا وبشكل قاطع أن على تركيا الاستمرار في طريق الديمقراطية - الديمقراطية العلمانية، مهما زدات الأمور تعقيدا فعليهم أن يكونوا ضمن السياق اليمقراطي وليس باستخدام طرق غير دستورية، نحن نقدّر الدستور الديمقراطي العلماني لتركيا"[2].

قام العسكر بانقلاب عصري أو ما أطلق عليه "الانقلاب الهادى" أو ما يعرف "بانقلاب ما بعد الحداثة" إذ إجتمع مجلس الأمن القومي التركي في 28 شباط 1997 وقرر رفع مذكرة إلى رئاسة الوزراء تضمنت ثمانية عشر مطلباً على الحكومة تنفيذها وتمت الموافقة على التوصيات من جميع أعضاء المجلس ما عدا أربكان[3].

ومن أبرز هذه المطالب:

1. إن مبدأ العلمانية المنصوص عليه في المادة الرابعة من الدستور الذي يعد من المبادئ التي استقرت في دستور الجمهورية يجب أن يحمى بكل دقة وعناية وخصوصية ويجب أن يطبّق دون أي تعديل، أو تمييز في القوانين الموضوعة لحمايته، وإذ ما تبين أن القوانين الموجودة غير كافية عند التطبيق، فيجب أن تجري تنظيمات جديدة بهذا الصدد.
2. إن بيوت الإسكان المرتبطة بالطرق الصوفية والأوقاف والمدارس يجب أن يتم انتقالها تحت إشراف وزارة التعليم القومي وفقاً لقانون "توحيد التدريس" وأن توضع تحت رقابة التنظيمات المختصة في الدولة.

---

(1) الجهماني، تركيا وإسرائيل، ص 66. هلال، المصدر السابق، ص 180.

(2) Staloff, "U.S.Policy Towards Islamism...", p. 31.

(3) Ilnur Cevik, "Government Accepts Fundamentalist Threat", Turkish Daily News 14 March 1997؛ هلال، المصدر السابق، ص 193.

3. ومـــن أجل شحن أدمغة الاجيال الشابة مسبقا بحب الوطن، والأمة وأتاتورك والجمهـــورية ومـــن أجل تعليمهم الحقائق المجردة، بهدف التعرف على وسائل النظم الحضارية المعاصرة للأمة التركية، ومن أجل حماية هذه الأجيال من تأثير شتى التيارات المتصارعة يجب اتخاذ التدابير الآتية:

أ. يجـــب أن يـــتم تطبيق نظام التعليم الموحد في ثماني سنوات في كل ربوع الوطن، وأن يكون هذا ملزما.

ب. يجب أن تتخذ التدابير التنظيمية والقانونية كافة، والادارية اللازمة لإظهار وإبـــداء السيطرة والمسؤولية والفاعلية لوزارة التعليم القومي على دورات ومجمـــوعات تحفـــيظ القرآن التي سيستمر فيها الصبيان الذين أتموا التعليم الأساســـي وأن يكـــون ذلك رهناً برغبة أسرة الصبـــي ذاتها[1]. ولغرض مناقـــشة وبحث تلك المطالب والنظر في إمكانية تنفيذها قام أربكان بعقد اجـــتماع مع نائبته تشيلر استمر لمدة ساعتين في مقر رئاسة الوزراء وبعد ذلـــك صرحت تشيلر للصحفيين قائلة: - "إن الحكومة تتعرض منذ مدة للضغط من قبل الجيش وإن القوات التركية التي نظمت ثلاثة انقلابات منذ عـــام 1960 تـــستغل نفوذها السياسي لإخضاع التحالف الحالي"[2]. في الـــوقت نفـــسه صرّح الجنرال اسماعيل حقي رئيس هيئة الأركان العامة قائلاً: - "إنه من غير الممكن أن يظل الإنسان محايداً ويعزل مشاعره بوجه تطـــورات مخالفة للمبادئ الدستورية"، وأضاف "إن حل هذه المشكلة هو في الـــبرلمان وقـــصد من وراء ذلك إلقاء المسؤولية على أربكان وحزبه في تهديد الجمهورية العلمانية"[3].

مـــن جانب آخر صرّح الجنرال شفيق بيرا قائلاً: - "إن الجيش لن يقوم بأي تـــنازلات بخصوص المحافظة على مبادئ الديمقراطية والنظام العلماني للدولة وينتظر

---

(1) للاطلاع على بقية مطالب مجلس الأمن القومي ينظر ملحق رقم (4) ص 350-352.

(2) Ilnur Cevik, "As The Cabinet Meets to out Problems", Turkish Daily News, 13 March 1997؛ أزمـــة سياسية مرتقبة في تركيا، جريدة القادسية، ع5226، 27 نيسان، بغداد 1997.

(3) الجـيش يلـوح بورقة الانقلاب العسكري، جريدة القادسية، ع5232، 5 أيار، بغداد 1997. Akpianir, A.G.E., s.187.

مـــن الحكومة مراعاة كاملة لهذه المبادئ". وقد عد المراقبون ذلك التصريح تحذيراً مبطـــنا لحكـــومة أربكـــان[1]. وردا على حملات التضخيم حول إمكانية حدوث انقلاب عسكري صرحت تشيلر قائلة: - "إن القوات المسلحة التركية هي حارسة الديمقراطية ونحن ضمان الديمقراطية في البلاد لأن الشعب يساندنا، أما هؤلاء الذين ينتظـــرون أخبار الانقلاب العسكري أو تقديم إنذار للحكومة من قبل مجلس الأمن القومي فعليهم أن يخجلوا من أنفسهم أمام هذه المطالب"[2].

ثالثاً: موقف الأحزاب العلمانية من حكومة أربكان

ســـعت الأحـــزاب العلمانية المعارضة (الوطن الأم بزعامة مسعود يلماز وحزب اليـــسار الديمقراطـــي بزعامة بولنت أجاويد وحزب الشعب الجمهوري بزعامة دينيز بـــيكال) بدعم الجيش للقيام بإفشال حكومة أربكان وإسقاطها وقد استخدمت تلك الأحـــزاب الـــبرلمان والصحافة لتحقيق ذلك، فمثلاً قامت عن طريق الديمقراطية بست محـــاولات لحجب الثقة عن الحكومة[3]. والاعتراض على أدائها لا سيما على الصعيد الداخلـــي مـــستغلة فـــضيحة سوسورلك[*] التي طالت أعضاء من حزب شريكته في الائـــتلاف وإتهام الحكومة بالإهمال وإلقاء اللوم على رئيسها بتقسيم تركيا إلى علمانيين وإسلاميين وتقويض المبادئ الأتاتوركية والتراجع عن الاصلاحات الغربية الحديثة[4].

---

(1) Ilnur Cevik, "Let's Seek Consensus on Secularism and Democracy", Turkish Daily News, 4 March 1997؛ سليمان، المصدر السابق، ص 14.

(2) الداقوقي، مستقبل الحكم في تركيا، قضايا دولية، ص 19.

(3) Ilnur Cevik, "Can The Coalition Government Really Govern", Turkish Daily News, 17 May, 1997.

(*) وهـــو حادث اصطدام وقع في 3 تشرين الثاني 1996 في منطقة سوسورلك شرق تركيا تسبب في مقتل ثلاثة أشخاص في سيارة واحدة هم عبد الله كاملي وهو قائد لجماعة منظمة متطرفة مطلوب من قبل الأنتربول والشرطة التركية لقيامه بعدة جرائم من ضمنها اغتيالات لشخصيات سياسية مع صـــديقته عارضـــة ازيـــاء ورئيس شرطة سابق أما صاحب السيارة فكان نائب برلماني لحزب الـــوطن الام أظهر هذا الحادث علاقات واضحة بين إرهابي مطلوب دوليا ورجل أمن وشخصية سياسية بارزة، الأمر الذي وضع الحكومة أمام مسؤوليات كبيرة، للمزيد من المعلومات ينظر: Hale, "Turkey's Domestic Political", p. 4.; Poulton, "The Turkish State…", pp. 16-17.

(4) معوض، الأزمة السياسية التركية واحتمالات تطورها، ص 116؛ حكومة أربكان أمام اختيار جديد لحجب الثقة، جريدة القادسية، ع5240، 17 أيار، بغداد 1997.

كمـــا ذكـــر أجاويد أمام البرلمان قائلاً: - "إن الجيش لن يسمح لمجموعة من ذوي "العقـــول الرجعية" بهدم النظام واستمر في حديثه متحاملاً على حزب الرفاه واعتـــبره أكثر خطراً على النظام من حزب العمال الكردستاني"، فرد عليه أربكان قـــائلاً: - "أسكت أيها الكذاب واترك الخطاب"[1]. كما استغلت تلك الأحزاب الـــضجة الإعلامـــية التي صاحبت زيارة أربكان، إلى ليبيا في فتح ملف قضية الهبة الليبـــية لتأجـــيج الرأي العام ضد أربكان فقد عد يلماز وبيكال وأجاويد إن هذا الإجـــراء غير ملائم قانونياً مؤكدين أن حزب الرفاه تلقى في عام 1989 هبة ليبية تقـــدر بقيمة (500) ألف دولار من جمعية الدعوة للإسلام الليبية، لدعم نشاطات حزب الرفاه إلا أن عبد الله غول وزير الدولة "نفى قطعياً أن يكون حزبه قد تلقى تلـــك المبالغ في تصريحات أدلى بها لوسائل الإعلام". قائلاً: - "إنها مسألة قديمة في قالـــب جديد أما أربكان فقد صرّح من جهته للصحفيين: - "إنها عودة للأكاذيب الـــسابقة"[2]. ولجـــأت هـــذه الأحزاب كذلك للإعلام للنيل من حكومة أربكان والسعي لاسقاطها فقد صرّح أجاويد "أن الجمهورية التركية الديمقراطية والعلمانية أصـــبحت مهـــددة"[3]. وعقـــب أجاويد أيضاً: - "إنه ليس في تركيا اليوم أزمة حكومـــية بل إن هناك أزمة نظام قد تكون أخطر من أزمة حكومية وهذا يثير قلقاً عميقاً في المجتمع"[4].

ولم يقتـــصر الأمر على عناصر المعارضة للطعن في هذه الحكومة إذ برز دور بعض أعضاء حزب الطريق الصحيح في ضرب الحكومة من خلال إبداء تأكيداتهم للجيش بأن سياسة الرفاه تعمل ضد مبادئ أتاتورك العلمانية وأن وجود تشيلر في الائـــتلاف نابـــع مـــن مصلحتها الشخصية باستغلال وجودها بالسلطة لتجنّب الدعاوى القضائية ضدها[5].

---

(1) الجهماني، أتاتوركية القرن العشرين، ص 70.

(2) Ilnur Cevik, "Can We Have Government of National Consensus, Turkish Daily News, 6 May, 1997؛ حزب الرفاه يتلقى هبة ليبيا، جريدة بابل، 1996/10/12.

(3) الجهماني، حزب الرفاه، ص 114؛ معوض، المؤتمر العربي السابع، ص 176.

(4) رضوان، المصدر السابق، ص 304.

(5) Ilnur Cevik, "Turky Can'nt Afford Such Poliltical Maneuvering", Turkish Daily News, 3 Apr. 1997.

رابعاً: دور الإعلام في إسقاط حكومة أربكان

شاءت الأوضاع التي تعيشها تركيا أن يصبح أربكان طرفاً في حرب مستعرة مـــع مجمـــوعات (كارتلات الاعلام الضخمة) إذ إنقسم الإعلام التركي بأنشطته المخـــتلفة المـــسموعة والمـــرئية بين موالين لحزب الرفاه من أمثال (صحيفة اكشم Akşam (المساء) وصاحبيها إرول اكسوي Erol Aksoy ومحمد أيمن) ضد مجموعة (حريت Huriyet لصاحبها ايدن دوغان Aydin Doğan) ومجموعة دينيك التي تصدر جـــريدة الـــصباح[1]. فقد استاءت هذه الكارتلات الضخمة من النفوذ المتصاعد للـــصحافة الإســـلامية برعاية حزب الرفاه وموظفيه في الحكومة فتحالفت معا من أجـــل إسقاط الحكومة، فحفلت افتتاحيتها وأعمدهَا اليومية بنقد الحكومة وتحديا لرئيس وزرائها أربكان[2].

فعـــند تـــوجّه الحكومة باتجاه الغرب تنتقد لأنها تخرج بذلك عن نهج حزب الـــرفاه، وإذا ســـارت باتجاه الدول الإسلامية تنتقد لأنها تخالف توجهات الدولة العلمانـــية، ثم جاءت فضيحة سوسورلك وموقف حكومة أربكان منها فرصة ثمينة للـــصحافة للنـــيل مـــنه وقد عقّب وزير الدولة عبد الله غول قائلاً: - "إن بعض الجهات التي لا يسرها مشاركة الرفاه في الحكم تسعى في انتقاد كل خطوة يخطوها وإن كانت تلك الخطوة ضمن دائرة مصالح تلك الجهات، وكأنهم لا يريدون تفاهم وتفهّم حزب الرفاه بروح العصر وسعيه بإجراء الحوار مع الاتجاهات كافة لتحقيق مصالح البلاد[3].

كمـــا إنتقد أربكان وسائل الإعلام المرئية والمقروءة ووصفها بأنها تمثل رأس حربة ضـــد حكومته وقال: - "إن هؤلاء قد اقترضوا منذ عام 1982 وحتى اليوم مبلغ 6.2 تـــرليون لـــيرة تركية (50 مليار دولار) من الحكومات المتعاقبة و لم يسددوها لحد الآن وهؤلاء يريدون استمرار الأنظمة والحكومات الفاسدة كي تستجيب إلى مطالبهم[4].

---

(1) Hakan Aslaneli, The War Between The Government and The Media, Turkish Daily News, 7 June 1997.

(2) Ilnur Cevik, "Time for Recnciliation and Cooling off in Turkey", Turkish Daily News, 24 March 1997. مقابلة شخصية مع الأستاذ ياسين خطيب أوغلو في 2007/9/29.

(3) الداقوقي، في ظل حكومة أربكان، ص 19.

(4) وسائل الإعلام التركية مدانة للدولة، مجلة قضايا دولية، ع573، ص 9.

خامساً: دور رجال الأعمال في إسقاط حكومة أربكان

إنــضم أصــحاب رؤوس الأمــوال والمصالح التي تتمتع بمكانة كبيرة في الوسط التركي ولها صلات وثيقة مع الغرب إلى قائمة المطالبين بإسقاط الحكومة، فقد وجدوا حكــومة الــرفاه تهديــداً لمصالحهم لا سيما وإنها أظهرت مواطن الفساد والاستغلال والاحــتكار بدعــوتها لتطبيق النظام العادل، فقد تضررت من جراء سياسات أربكان الأوساط الاقتصادية المتحكمة بالاقتصاد التركي والمتمثلة باللوبــي الاقتصادي المعتادة علــى استقراض الأموال الطائلة بوسائلها الخاصة من بنوك الدولة وبفوائد بسيطة تحت غطــاء المشاركة بالمشاريع التنموية، وهي في حقيقة الأمر تستخدم لإيداعها في خزينة الدولة كقرض داخلي يتقاضى هؤلاء من ورائه فوائد طائلة، وكانت فئات كثيرة تربح مــن وراء ذلــك، لــذا قطعت سياسة أربكان الاقتصادية الطريق أمامهم، فلجأ هذا اللوبــي عن طريق شراء ذمم عدد من نواب الطريق الصحيح للانسحاب منها[1].

وقــد صرحت تشيلر شريكة أربكان قائلة: - "إن القوى الخفية (الصهيونية والعلمانــية) التي تضررت مصالحها من إجراءات حكومة أربكان قد رصدت 75 ملــيون دولار لــشراء ذمم النواب من حزب الطريق الصحيح"[2]. كما هاجمت الاتحــادات التجارية الكبيرة والجمعيات الحكوميه أربكان بفعل المصالح الشخصية وقضايا خاصة تم المبالغة فيها بصورة مصطنعة وبدأ البعض منهم يسأل العسكر ماذا تنتظــرون للقــيام بالانقلاب[3]. وقد أكد أربكان ذلك بنفسه إذ قال: - "بعض رجال الأعمال وقفوا ضدنا لأننا عندما وضعنا ميزانيتنا للدولة أردنا ميزانية عادلة، فــرجال الأعمال كانوا يضعون أموالهم في البنوك ويحصلون على فائدة كبيرة جداً وإعفــاءات كثيرة من قبل الدولة تكلفنا عشرات مليارات الدولارات في الميزانية، أخذنا عشرة بالمئة من الأموال المخصصة لرجال الأعمال وخصصناها لاحتياجات الفقراء وهذا لم يرضِ الكثيرين"[4].

---

(1) الشريف، المصدر السابق، ص 73.

(2) رضوان، المصدر السابق، ص 307.

(3) Ilnur Cevik, "Let us Have A Caup and Face The Conseguences", Turkish Daily News, 10 Oct. 1996.

(4) مــنال لطفي، مقابلة صحفية مع الأستاذ نجم الدين أربكان، مجلة الشرق الأوسط، 23 تشرين الأول، بيروت، 2007.

سادساً: موقف الغرب من حكومة أربكان

مما لا شك فيه أن هناك أطرافاً خارجية لعبت دوراً في الإطاحة بحكومة أربكان مثل الولايات المتحدة وإسرائيل، فقد أحدثت سياسة أربكان الخارجية تجاه العالم الإسلامي والعرب إنزعاجاً لتلك الأوساط، فمثلاً كان لتشكيل المجموعة الاقتصادية من الدول الصناعية الإسلامية الثمانية (D-8) انعكاسات سلبية على تلك الأوساط لما سينتج عن هذا التعاون من خلق قوة اقتصادية صناعية منافسة لا يستهان بها، لا سيما وأنه سيعد الأضخم من نوعه من ناحية عدد السكان والإمكانيات المتاحة، وهذا يعني تحقيق أحلام وطموحات أربكان في جعل تركيا زعيمة للعالم الإسلامي وتلتف حولها البلاد الإسلامية[1]. وهنا يمكن للمرء أن يتصور ما قد يحدث من تغيّرات جراء ذلك على مصالح تلك الدول الاجنبية. وقد بيّن أربكان في حديثه أن هناك جهات إستاءت من حزبه بسبب السياسات التي اتبعها ومن هذه الجهات الدوائر الغربية والصهيونية إذ ذكر قائلاً: - "نحن في الأشهر التي قضيناها في الحكومة حققنا ثلاثة أشياء أولاً: تركنا صندوق النقد الدولي وقلنا لهم إننا لانريد تطبيق برامجهم الاقتصادية، ثانياً: وضعنا ميزانية تجعل مصاريف الدولة ومواردها متوازنه وهذا لم يتحقق قبلنا أبدا، ثالثاً: أسسنا تحالف الدول الثمانية الإسلامية"، واستطرد أربكان موضحا الهدف من إنشاء تلك المجموعة قائلاً: - "كانت فكرة إنشاء تلك المجموعة التي تأسست وصدر ميثاقها خلال قمة عقدت في إستنبول في تموز 1997 بعدما تبنتها حكومة أربكان خلال (مدة حكم حزب الرفاه) وكان هدفنا تغيير تركيبة النظام الدولي التي تسيطر عليها قوى ليست بينها قوى إسلامية، تحالف القوى الثمان كان نواة وبداية تأسيس صوت للعالم الإسلامي في شؤون العالم لخلق مجتمع دولي أكثر عدالة، لكن هذا لم يعجب الكثير من القوى العالمية واليهودية، دائماً ما أقول للأتراك: - لماذا لا تفهموني مثل اليهود؟ اليهود أدركوا التأثيرات المحتملة لتحالف الدول الثمان وتحركوا ضده لمنعه. لكن في العالم الإسلامي لم يكن هناك إدراك للنتائج الهائلة التي يمكن أن تترتب على هذا التحالف"[2].

---

(1) Ergin, A.G.E., s.180.

(2) لطفي، مقابلة صحفية مع الأستاذ نجم الدين أربكان المصدر السابق.

وجـــاء تفسير الباحث فواز جرجس في كتابه (أمريكا والإسلام السياسي – صـــراع الحضارات أم صراع المصالح) مطابقا لما ذكره أربكان، فقد تسأل لماذا أيد الغـــرب وأمريكا بالذات إسقاط حكومة أربكان؟ فأجاب "بأن أربكان بالرغم من مواصـــفاته الشخـــصية الممتازة إلا أن المجموعة الاقتصادية الإسلامية التي شكلها وأصوليته كانتا كافيتين لإسقاطه"[1].

كمـــا أوضـــح أربكان موقف الغرب من حزب الرفاه قائلاً: – "إنه خلال اجتماعات حلف شمال الأطلسي "الناتو"عام 1990 قالت مارغريت تاتشر: – "نحن أســـسنا الـــناتو لمواجهة السوفيات، الآن السوفيات إنتهوا فهل نلغي الناتو؟ ولأن الفكـــر الذي ليس له عدو لا يمكن أن يبقى حياً. كان لا بد من إيجاد عدو جديد بـــدلا من الاتحاد السوفياتي قالت تاتشر أن العدو موجود وهو الإسلام" واستطرد أربكـــان قـــائلاً: – "خلال هذه الأجواء ظهرت حكومة الرفاه في تركيا ماسأقوله الآن أنقله مما قاله بيرجنسكي فهو قال: – "ما دام حزب الرفاه في السلطة في تركيا لـــن يمكنـــنا تحقـــيق أهدافنا لا بد من حل حزب الرفاه"[2]. وقد سبق ذكر تطور الموقف الأمريكي من حزب الرفاه فلا حاجة للعودة إلى هذه التفاصيل.

سابعاً: الإطاحة بالحكومة في 18 حزيران 1997

تمكـــنت الأوســـاط العلمانـــية بما فيها المؤسسة العسكرية من الإطاحة بحكومة أربكـــان – تـــشيلر الـــتي قـــادت حملة كبيرة ضدها من خلال التلويح بقيام انقلاب عـــسكري وممارسة الضغوط على بعض أعضاء حزب الطريق الصحيح بوسائل مختلفة لإنهـــاء الـــتحالف مع أربكان، فضلاً عن ذلك كان لرئيس الجمهورية سليمان ديميريل دور محـــوري إذ قام بتوجيه أربكان إلى ضرورة الالتزام بمبدأ العلمانية عن طريق إرسال مذكـــرة إلـــيه في 24شباط 1997 وتذكيره بالمادة 174 من الدستور التركي التي تنص على مراعاة القوانين الثورية التي وضعها مصطفى كمال إبان تأسيس الجمهورية[3]. من

(1) الطحان، تركيا التي عرفت، المصدر السابق، ص 314.

(2) نجـــم الدين أربكان، مستقبل حوار الحضارات بين الإسلام والغرب، ترجمة مصطفى محمد الطحان، مطبعة الخليج العربي، الكويت 2002، ص 22.

(3) مـــصطفى أوزجان، تركيا الديمقرطية والعسكر، مجلة قضايا دولية، ع375، إسلام أباد 1997، ص 14.

جانب آخر صرّح ديميريل قائلاً: - "إن الدولة ليست عدوة للدين والأزمة التي تعيش فيها الآن تأتي من استغلال بعض السياسيين للدين"، وبدا واضحاً أن ديميريل قصد بتصريحه هذا أربكان، وكما قام ديميريل بتطمين بعض الجهات بأن مطالب العسكر لا تهدف إلى إعادة تطبيق المادة 163 الشهيرة[1]. فضلاً عن طرح ديميريل فكرة إجراء انتخابات مبكرة التي تزامنت مع تصعيد التوتر بين القيادة العسكرية وأربكان لعدم تنفيذه مطالب مجلس الأمن القومي التي سبق وأن أقرت في 28 شباط 1997، وقد حظي هذا الطرح بتأييد بعض الأحزاب العلمانية، بالمقابل رأى الب ارسلان توركش أن فكرة إجراء انتخابات مبكرة سيعقد الأزمة بدلاً من حلها والخوف من تحقيق فوز أكبر لحزب الرفاه، لذا وجد توركش أن تشكيل حكومة انتقالية تحقق مطالب العسكر وتعمل على تعديل قانون الانتخابات من ثمة تحجيم حزب الرفاه والتقليل من نفوذه، إلا أن أربكان أعلن رفضه لتلك الفكرة وقال: - "لا داعي لإجراء انتخابات تشريعة جديدة مؤكداً على أن حكومته قوية وتعمل بشكل جيد"[2].

أما فيما يخص مطالب مجلس الأمن القومي فقد إحتج أربكان عليها قائلاً: "بأن الحكومات التركية تشكل في البرلمان وليس في مجلس الأمن القومي"، وظل أربكان رافضاً التوقيع على تلك المطالب لمدة خمسة أيام، فقام بعقد اجتماع مع روساء الأحزاب ليوضح أن تلك المطالب هي ضد الديمقراطية التركية لتقف معه ضد تدخل الجيش والضغط على الحكومة إلا أنه لم يحظ بتأييد تلك الأحزاب[3].

مما أدى بعد ذلك إلى تصعيد التوتر من جانب العسكر ضد أربكان ومطالبته بتنفيذ مطالب مجلس الأمن القومي التي أقرت في 28 شباط 1997 لا سيما المتعلقة بالمدارس الدينية فصرح أحمد تكدال Tekdal أحد أعضاء حزب الرفاه قائلاً: - "إن الحزب يرفض إغلاق المدارس الدينية وإن الجهود التي تبذل لإغلاقها ستمنى بالفشل"، وأضاف "إن الذين يريدون إغلاق المدارس الدينية سيصطدمون بإرادة الشعب التركي ولا تستطيع وزارة التربية ولا الحكومة إغلاقها" كما صرّح غول

(1) Sirma Evcan, "What Happen if she wins?", Turkish Daily News 28 Fab. 1997,

(2) أربكان يصعد الموقف مع معارضيه ويرفض الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة، جريدة القادسية، ع5231، 14 أيار، بغداد 1997.

(3) هلال، المصدر السابق، ص 193.

قائلاً: - "إنه يفضل أن تسقط الحكومة الحالية على أن يشارك في جريمة إغلاق مدارس الأئمة والخطباء"[1]. كما أزدات حدة النزاعات والخلافات بين أعضاء حزبي الائتلاف حول كيفية تنفيذ تلك القرارات وذكر السكرتير العام لحزب الرفاه أورهان أصيل تورك: - "أن رئيس الوزراء أربكان لم يوقع على مطالب مجلس الأمن القومي وأن الحكومة لم تكن ملزمة بذلك"، بالمقابل صرّح يلدرم اكوتا وزير الصحة وأحد أعضاء حزب الطريق الصحيح قائلاً: - "إن تصريح السكرتير العام لحزب الرفاه هذا وإن كان يعكس وجهة نظر حزبه فيما يخص مطالب مجلس الأمن إلا أنه يعني أن الأيام الصعبة مقبلة أمام الائتلاف الحكومي"[2].

وعلى الرغم من الضغوط التي تعرض لها أربكان لأكثر من جهة لإجباره على توقيع تلك المطالب، كما هو الحال مع الجيش ورئاسة الجمهورية والدور الذي قامت به أحزاب المعارضة والقوى المتنفذة جاءت أقسى الضربات من شريكته تشيلر في الائتلاف عندما دعت أربكان إلى الرضوخ لمطالب العسكر إذ هددت بين التوقيع أو الاستقالة وفسخ الائتلاف[3].

ومع إصرار أربكان بأن تلك المطالب منافية للديمقراطية إلا أنه رضخ بعد احتدام الأزمة وزيادة الضغوط عليه. فوقع على هذه المطالب لكنه أراد إدخال بعض التعديلات من خلال تحويلها إلى صيغة توصيات منطلقاً من حرصه على عدم تدخل الجيش في السياسة لا سيما وأن أحد الجنرالات قد صرّح: - "أنهم لن يعدلوا عن هذه المطالب إلا إذا تغيّر موقف هذه الحكومة أو تركت منصبها"[4].

بالمقابل أوضح أربكان موقفه هذا لقاعدته الحزبية والقوى الاجتماعية المساندة له بأنه ملتزم ببروتوكول الائتلاف ومع أن سن القوانين والتشريع بيد البرلمان وإن الحكومة مسؤولة فقط أمام البرلمان إلا أن قوة الدولة التركية لا يمكن مقاومتها،

---

(1) الجهماني، حزب الرفاه، ص 133؛ تركيا على حافة أزمة سياسية جديدة، جريدة القادسية ع5235، 10 أيار 1997.

(2) النزاعات والخلافات تعصف بالائتلاف الحاكم، جريدة العراق، ع6248، 29 آذار، بغداد 1997.

(3) تركيا بين الديمقراطية، ع375، ص 16.

(4) Chtena., "The Military in Modern Turkey…'., p. 18

ويعود ذلك إلى طبيعة الدولة وجوهرها ذات التوجه الغربي وسماحها للديمقراطية بمساحة صغيرة وضمن دائرة مبادئ أتاتورك[1]. على الرغم من ذلك نجد أن أربكان فوّت الفرصة على الجيش للإطاحة بالحكم المدني والتصادم مع الإسلاميين من خلال الامتناع عن الإدلاء بأي تصريح يثير غضب الجيش[2]. وعقب عبد الله غول في 7 آذار 1997 بقوله: - "يظهر أن بعض الأطراف السياسية قد دخلت في علاقات سرية مع بعضها لتطوير الاحداث وتصعيدها إلى ما وصلت إليه "وأضاف قائلاً: - "إن نظاماً عسكرياً قد أطل برأسه في السياسة التركية بعد الأحداث الأخيرة في البلاد وهذا يعني بأن الديمقراطية قد تم التضييق عليها فباتت لا تستطيع العمل، لهذا من الأفضل لتركيا الإتجاه نحو الانتخابات المبكرة"[3].

وعلى الرغم من حنكة أربكان السياسي المخضرم وواقعيته ومرونته إلا أن المؤسسة العسكرية في تركيا ظلت تضيّق الخناق عليه ففي 22 نيسان 1997 عبّر ديميريل وتحت ضغط العسكر عن أسفه لأن الدستور لايخوله الحق في الدعوة في إجراء انتخابات مبكرة بوصفها الحل الأفضل لتجاوز الأزمة الراهنة[4].

وفي 13 أيار صرّح أربكان أن المناورات البحرية التي تم الاعلان عنها بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة "أرجئت إلى السنوات المقبلة". وجاء رد فعل المؤسسة العسكرية على لسان كبار ممثليها "إن المناورات لن تؤجل" وأيدهم بذلك تشيلر إذ صرحت في 14 أيار بأن "خطط إجراء مناورات بحرية مشتركة مع إسرائيل ستمضي قدماً رغم تصريحات أربكان، وأن سلطته لا تعطيه الحق بإصدار هذا البيان مؤكدة أنه لم يصدر من العسكر"[5]. إلا أن غول أكد عكس ذلك إذ قال: - "إن اجتماعاً ضم أربكان ورئيس الأركان الجنرال اسماعيل حقي وغول نفسه تناولت التدريبات البحرية المشتركة، وأنه جرى خلال الاجتماع الاتفاق

---

(1) اسحاق أحمد الفرحان، مواقف وآراء سياسية في قضايا عربية إسلامية، ج 2، (الأردن، 2005)، ص 29.

(2) هلال، المصدر السابق، ص 201.

(3) الداقوقي، مستقبل الحكم في تركيا، ص 20.

(4) معوض، الأزمة السياسية التركية، ص 116.

(5) Bulent Aliriza and ZeynoBaran, "The Troubled Government Finally Falls", Policy briefs, June 1997, p. 2.

علـــى تأجيلها"[1]. وقد مثّل تصريح أربكان بتأجيل المناورات التركية الإسرائيلية القـــشة الـــتي قصمت ظهر البعير فقد صرّح أربكان قائلاً: - "إن إجراء مناورات لاختـــيار التجهيـــزات التي ستشتريها تركيا من إسرائيل منصوص عليه في الاتفاق ولكـــن هذه المناورات أرجئت إلى السنوات المقبلة". فأدى ذلك التصريح لإعلان الهجوم على أربكان في وسائل الإعلام ورأى بعض المحللين أن تصريح أربكان هذا زاد مـــن حـــدة المواجهة بينه وبين العسكر[2].. وفي خطوة إضافية لعزل أربكان وتحجـــيم سلطته قامت القوات المسلحة التركية بعمليات عسكرية في شمال العراق ضد حزب العمال الكردستاني دون إبلاغه عن الخطة مسبقاً وتبرير ذلك "للحفاظ علـــى ســـرية العملية منطلقة من مبدأ إذا علمت الحكومة فمن شأن ذلك إفساد العملـــية" علـــى حـــد قول أحد الجنرالات في رئاسة الاركان العامة، وتم تكثيف زيارات الجنرالات إلى إسرائيل في هذه المدة بالذات والاتفاق على توقيع معاهدات وكان القصد من وراء ذلك هو المضي في إضعاف حكومة أربكان[3]. ومنها زيارة الجنرال اسماعيل قره داي في شباط 1997 برفقة وفد صحفي من (13) شخص دون إبلاغ أربكان مبرراً ذلك بأنه "ليست هناك حاجة للحصول على موافقته"[4]. ومن الضغوط التي مورست على أربكان وحزبه تبني رئيس الادعاء العام فووال سافاش Savas رفع دعوى أمام المحكمة الدستورية ضد حزب الرفاه وإتهامه بانتهاك المبادئ العلمانـــية وقد اتهم سافاش حزب الرفاه بجر تركيا إلى حرب أهلية كما وجه اتهامه ضمنيا في مؤتمر صحفي عقده في 27 أيار 1997 لسياسيين ينتمون إلى حزب الرفاه بالخـــيانة" فـــرد عليه غول قائلاً: - "سنجعله أي (رئيس الادعاء العام) يمثل أمام القضاء، لقد قدّم وثائق غير قانونية ولا أساس لها ضدنا"[5]. في الوقت نفسه تعرّض بعـــض أعـــضاء حزب الطريق الصحيح للضغط والتهديد فقد ذكر أربكان أن: -

---

(1) هلال، المصدر السابق، ص 179.

(2) سري الدين، دول المثلث بين قكي كماشة، ص 459.

(3) محمد نور اليدن، حظر حزب الرفاه في تركيا، مجلة شؤون الأوسط، ع69، بيروت، 1998؛ تركيا على حافة أزمة سياسية جديدة، جريدة القادسية، ع5235، 10 أيار بغداد 1997.

(4) Yavuz, "Turkish-Israeli Relation"., p. 30.

(5) الجهماني، حزب الرفاه، ص 146-147؛ أوجار، المصدر السابق، ص 349. السيد، المصدر السابق، ص 135.

"50 نائباً من حزب الطريق الصحيح تعرضوا للتهديد بأهم إذا ساندوا الحكومة الائتلافية بين الرفاه والطريق الصحيح فإهم يعرضون تركيا لتدخل عسكري من قبل الجيش كما حدث عام 1980 في انقلاب كنعان إيفرين" واستمر أربكان بالقول إن "شريكتنا في الحكومة تشيلر جاءت وقالت لي إن 50 نائباً من حزبي لا يؤيدون الائتلاف معك، نحن في مأزق ولا بد من انتخابات جديدة وبعد الانتخابات يمكن أن نسير في خطتنا للحكومة الائتلافية من جديد، بحسب اتفاقنا المبدئي مع تشيلر قلنا إذا اضطررنا بسبب أي أزمة إلى انتخابات مبكرة فسنغيّر رئيس الوزراء، بمعنى أن أتنازل أنا لتصبح هي رئيسة للوزراء وصوّتنا في البرلمان بأغلبية 251 نائباً على قرار إجراء الانتخابات خلال ثلاثة أشهر لكن ما حدث بعد ذلك كان مخالفاً لمبادئ الديمقراطية فنحن كان معنا 291 نائباً في البرلمان، لكن خلال الأزمة أعطي حق تشكيل الحكومة إلى مسعود يلماز الذي كان حزبه الأقلية في البرلمان"[1]. وعلى أثر تواصل الحملات المستعرة التي شنتها رئاسة الأركان العامة ضد حكومة أربكان والمتمثلة بالشجب العلني لها وتواصل عقد الاجتماعات الدعائية للعلمانية مع مجموعة متنوعة من شرائح المجتمع بما فيها الأكاديميين وأعضاء السلطة القضائية والصحافة لتحفيز العمل الشعبي للدفاع عن العلمانية، ونشر كتيبات عسكرية علنية حول (الأصولية) وأثرها على أجهزة الدولة لتأكيد عزم القوات المسلحة التركية بأها ما زالت معنية بالسياسة ولو بقيت في الثكنات[2]. وتعرض أربكان وتشيلر لمضايقات متزايدة من وسائل الإعلام ونقابات رجال الأعمال واتحاد غرف التجارة والتنظيمات المدنية الأخرى، ورأى العسكر ضرورة الحد من تغلغل الرفاه والأربكانية في الاقتصاد عبر اتحاد موسياد الذي يضم عشرة آلاف شركة إسلامية متنوعة النشاطات وذلك بإصدار قائمة ضمت مايقرب المئة مؤسسة لعدم التعامل معها مستقبلاً كوها تدعم الحركات الإسلامية مادياً وشملت تلك المؤسسات شركة أولكر ülker العملاقة في مجال تصنيع الأغذية ومؤسسة هاس القابضة وجمعية كومباسان التعاونية التي تضم ستاً وثلاثين شركة واهمت 19 جمعية و55 محطة تلفزيونية و51 محطة إذاعية وعشر مجلات و1200 جمعية طلابية

(1) لطفي، مقابلة صحفية مع الأستاذ نجم الدين أربكان.
(2) Alirza & Baran, "The Troubled Government", p. 2.

بأنشطة إسلامية تخريبية[1]. وتواترت الإشاعات عن قرب قيام انقلاب عسكري على غرار ما حدث في الانقلابات السابقة، مما دفع تشيلر إلى إقناع أربكان بتقديم استقالته قبل منتصف ليلة 18 حزيران مبررة ذلك بالقول: - "من الصعب الحفاظ على أعضاء حزبها" لانسحابهم على أثر الضغوط والاغراءات التي يتعرضون لها وفي الحقيقة كان أربكان وتشيلر قد توصلا تدريجياً إلى قرار الاستقالة قبل 18 حزيران على أساس مبدأ التناوب وعندما سأل ديميريل أربكان عن سبب تلك الاستقالة أجابه قائلاً: - *"أصبح الحكم مستحيلاً"*. وأخيرا انتهت أشهر من التوتر السياسي والضغوط المتواصلة فما كان من أربكان إلا أن قدم استقالة حكومته، في ضوء الاتفاق المسبق بأن تتولى تشيلر شريكته في الائتلاف مهام الحكومة، إلا أن محاولاتهما فشلت لتجاهل الرئيس ديميريل تحالف أربكان وتشيلر ودعم محسن يازغلو زعيم حزب الوحدة الكبرى، مع أن ديميريل كان قد أعطى وعدا لشيلر بخلافة أربكان في السلطة باعتبار أن الأحزاب الثلاثة (الرفاه - الطريق - الوحدة الكبرى) تحظى بأغلبية برلمانية وبدلاً من ذلك تم تكليف مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الأم بتشكيل الحكومة[2]. وكانت حجة ديميريل بذلك أن حقه الدستوري يمنحه صلاحية تكليف زعيم الأغلبية البرلمانية بعد استقالة رئيس الوزراء السابق، لكن في الواقع أن ديميريل وفي محاولة منه لإرضاء الأوساط العلمانية المتحاملة على أربكان نسي حقيقة مهمة أن أربكان لم يقدم استقالته جراء انفراط الائتلاف وإنما تنازل لشيلر حسب الاتفاق المبرم بينهما، وعلى أثر ذلك وجهت اتهامات من قبل الأطراف لديميريل بأنه يقوم بتحريض العسكر ضد الحكومة فقد انتقد يوسف توركت أوزال Turkut Özal رئيس الحزب الديمقراطي ديميريل قائلاً: - "إن ديميريل يطمح للحصول على بعض الصلاحيات التنفيذية من وراء تحريضه هذا"[3]. وقد بررت المؤسسة العسكرية هذا الدور بأنه ينسجم مع الدستور التركي وتحديداً البندين الثاني والرابع بدعوة حماية الأراضي التركية والجمهورية التركية من

(1) حزب الرفاه يخوض صراعاً مريراً للبقاء، ص 88.

(2) Ilnur Cevik, "Erbakan Goes Today but Ciller come?", Turkish Daily News, 13 June 1997؛ يافوز، المصدر السابق، ص 20.

(3) أوزجان، تركيا الديمقراطية والعسكر، ص 14.

النـــشاطات الـــتي تهددها وما يقوم به أنصار التيار الإسلامي هو أشد خطراً على الدولة من أعدائها وفي مقدمتهم حكومة أربكان[1]. وقد علق كمال البياتي (رئيس القـــسم العربـــي بوكالة جيهان Cihan للأخبار) على دور العسكر قائلاً: - "إنه على الرغم من أن النظام الديمقراطي التركي الذي أسسه كمال أتاتورك عام 1923 علـــى مرتكزات علمانية وقومية إلا أن المؤسسة العسكرية لا زال دورها مؤثراً في توجهات تركيا، وفي الحقيقية إن المؤسسة العسكرية ضغطت على حزب الرفاه ولا يـــستطيع أن ينكر هذه الحقيقة وهي التي ساهمت بشكل رئيسي في تحطيم حزب الرفاه واخراجه من السلطة عام 1997"[2].

---

(1) عبد العزيز، دور التحالف التركي - الإسرائيلي، ص 10-14.

(2) مقابلـــة كمال البياتي، رئيس القسم العربي بوكالة جهان للأخبار، برنامج أكثر من رأي، قناة الجزيرة، 2001/9/23.

المصادر



المصادر

أولاً: الوثائق غير المنشورة

- إنقلاب أيلول 1980 - أرشيف وزارة الخارجية، ملفة رقم (96).
- التقرير الصحفي لسفارة الجمهورية العراقية - في أنقرة، الدائرة الصحفية 1980.

الوثائق المنشورة:

- النظام الداخلي لحزب السلامة الوطني التركي، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد د.م.
- ماذا يعني فكر الأمة، كلمة الأستاذ الدكتور نجم الدين اربكان في المؤتمر الأول لحزب السعادة، أنقرة 2003. أرشيف مركز الدراسات الإقليمية.
- دستور 1982، مركز الدراسات الإقليمية، وحدة البحوث المترجمة، ترجمة صلاح سليم.

ثانيا: الكتب العربية والمعربة

- أحمد، إبراهيم خليل:

تركيا المعاصرة، جامعة الموصل 1988.

خارطة الحركات الإسلامية في تركيا، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية التركية، جامعة الموصل 2000، الموصل.

- وآخرون:

الإسلام والعلمانية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل 1996، الموصل.

- اوجار، صباح الدين:

اربقان والرفاه الإسلامي، ترجمة ألصفصافي أحمد المرسى، التراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

- اوسي، سالار:

تركيا وأمريكا من الأقطاب المتعددة إلى القطب الواحد، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، مطبعة حوران للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 2000.

- اولسن، روبرت:

المسالة الكردية في العلاقات التركية – الإيرانية، ترجمة محمد إحسان رمضان، اربيل 2001.

- بنفنسر، لوسيل دبليو:

أزمـــة الـــسياسة التركية الخلفية ووجهات النظر واحتمالات التقدم والنجاح، ترجمة حسن نعمة سعدون، بغداد د.ت.

- الجليلي، طلال يونس أحمد:

قراءة في أفكار النخبة السياسية في تركيا، دار الكتب للطباعة والنشر، موصل 2007.

- الجندي، أنور:

السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، دار ابن زيدون، بيروت، د.ت.

- الجهماني، يوسف إبراهيم:

حزب الرفاه والرهان على السلطة، مطبعة حوران، دمشق 1997.

اولان تركيا والأكراد، مطبعة حوران، دمشق 1999.

تركيا وإسرائيل، ملفات تركية، حوران، دمشق 1999.

تركيا وأمريكا، ملفات تركية، حوران، دمشق 2000.

العلويون في تركيا، دار الكنوز الأدبية، بيروت 2003.

اتاتوركية القرن العشرين، حوران، دمشق 2005.

- حمزة، كريم محمد، علي ادهام محمود:

القوة الفاعلة في المجتمع التركي، بيت الحكمة، بغداد 2002.

- حيدري، نبيل:

تركيا دراسة في السياسية الخارجية منذ عام 1945، د.م.، 1986.

- دانيلوف، فلاديمير ايفانو فيتش:

الـــصراع الـــسياسي في تـــركيا الأحزاب السياسية والجيش، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، حوران، دمشق 1990.

- دانيلوف، ف.أ.:

الجيش في تركيا سياسة وانقلابات، ترجمة يوسف الجهماني، حوران، دمشق 2001.

- درويش، هدى:

العلاقـــات التـــركية اليهودية واثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمه 1648 إلى نهاية القرن العشرين، دار القلم، دمشق 2002.

- دورزة، محمد عزت:

تركيا الحديثة، مطبعة الكاشف، بيروت 1946.

- رضوان، وليد:

تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، حوران، دمشق 2005.

- الزين، مصطفى:

أتاتورك وخلفاءه، دار الكلمة، لبنان 1982.

- السامرائي، محمود:

استراتيجية تركيا السياسية المعاصرة، دار الكتب للطباعة والنشر، موصل 2006.

- سري الدين، عايدة العلي:

العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل، مطبعة دار الأفاق الجديدة، بيروت 1997.

دول المثلث بين فكي الكماشة التركية – الإسرائيلية، دار الفكر العربي، بيروت 2000.

- السعدون، حميد حمد:

الطوق مخاطر التحالف التركي – الإسرائيلي، وائل للطباعة، عمان 2002.

- سليمان، أحمد سعيد:

التيارات القومية الدينية في تركيا المعاصرة، دار المعرفة، د.م. د.ت.

- سليمان، مخلوف:

المؤسسة العسكرية التركية، رصد ودراسة تحليلية، حوران، دمشق 2001.

- السيد، طارق عبد الجليل:

الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، دراسة في الفكر والممارسة، القاهرة 2001.

- شاكر، روشين:

قضايا فكرية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة 1993.

- الصلابي، علي علي محمد:

الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، 2005.

- الطحان، مصطفى محمد:

الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا، ألمانيا 1985.

تركيا التي عُرفت من السلطان إلى نجم الدين اربكان 1824 – 2006، الجزء الثاني، الكويت 2007.

حاضر العالم الإسلامي 1992م 1314 هـ، إعداد المركز العالمي للكتاب الإسلامي، الكويت 1992.

- الطويل، رواء زكي، العزاوي، وصال نجيب:

تركيا دراسات في السياسة والاقتصاد، المكتبة الوطنية، بغداد 2002.

- عبد الله، محمد إبراهيم:

مشكلة قبرص، القاهرة 1995.

- العتابي، عبد الزهرة شلش:

توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، بغداد 2002.

- العلكيم، حسن حمدان:

قضايا إسلامية معاصرة، الطبعة الثانية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة 1997.

- غريميت، ريتشارد. ف، وألن لبيسون:

تركيا صعوبات وأفاق، سلسلة دراسات ستراتيجية، رقم (12)، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1980.

- فنكل، اندرو وآخرون:

تركيا المجتمع والدولة، دار الحكمة، بغداد 2002.

- كرامر، هاينتس:

تركيا المتغيرة تبحث عن ثوبا جديد التحدي الماثل أمام كل من أوروبا والولايات المتحدة، ترجمة فاضل جنكر، مكتبة العبيكان، السعودية 2001.

- الكسان، تركر:

حزب السلامة الوطني في تركيا في كتاب الإسلام والسياسة في الشرق الأوسط الحديث، لندن، ترجمة م.ب.م.، بغداد 1984.

- لبيب، حسين:

تاريخ الأتراك العثمانيين، الجزء الأول، مصر 1971.

- لنشوفسكي، جورج:

الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، مكتبة دار المتنبي، بغداد 1964.

- الفرحان، إسحاق أحمد:

مواقف وأراء سياسية في قضايا عربية وإسلامية، الجزء الثاني، الأردن 2005.

- مدني، سليمان:

تركيا اليهودية، الطبعة الثانية، دار الأنوار، دمشق 1998.

- المرجة، موفق:

صحوة الرجل المريض، مؤسسة صقر الخليج، الجزء الرابع، الكويت 1984.

- مركز التطوير الأمني:

تركيا الجارة الشمالية، مطبعة مديرية الأمن العامة سابقا، بغداد د.ت.

- معوض، جلال عبد الله:

صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998.

حال الامة العربية، المؤتمر القومي العربي السابع، الوثائق، القرارات، البيانات، بيروت، 1997.

حال الامة العربية، المؤتمر القومي العربي الثامن، الوثائق، القرارات، البيانات، بيروت، 1999.

- الموصللي، أحمد:

موسوعة الحركات الاسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004.

- الناصري، خليل ابراهيم:

التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية، مطبعة الرايه، بغداد 1990.

- النعيمي، أحمد نوري:

السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية، بغداد 1975.

ظاهرة التعدد الحزبـــي في تركيا 1945 – 1980، دار الحرية، بغداد 1989.

تركيا وحلف الأطلسي، عمان 1981.

الحـــركات الاسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها - دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا، دار البشير، عمان 1992.

- نور الدين، محمد:

الجمهورية الحائرة – مقربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات الستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت 1998.

تركيا الزمن المتحول قلق الهوية وصراع التيارات، المكتبة البريطانية، بيروت 1990.

الحركات الاسلامية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة 1998.

قبعة وعمامة مدخل إلى الحركات الاسلامية في تركيا، دار النهار، بيروت 1997.

حجاب وحراب الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، بيروت 2001.

- هاملتون، جيب، هارد، وليسون:

المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم، مراجعة +أحمد عزت، دار المعارف، القاهرة 1971.

- هلال، رضا:

الـــسيف والهــــلال تركيا من أتاتورك إلى اربكان – الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، مطبعة دار الشروق، مصر 1999.

- هوفسبيان، نوبار وآخرون:

تـــركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، إعداد سامي الرزاز وغانم بيبـــي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1985.

ثالثا: الكتب الانكليزية

1- Ahmad, Feroz:
   The Turkish Experiment of Democracy 1950 - 1975, West View Press, London, 1997.
   Mahmet Bali Aykan, Refahyol Policy Toward The Islamic World and Turkish Foreing Policy in The Post Cold War Era Continuity Change and Impliction for The Present and The Future in The Turkish Review of Middle East Studies

2- Bali, Ayken Mahmut
Turkish Review of Middle East Studies, ISIS, Istanbul, 2000.
3- Barkey, Henri J. ;Fuller Graham E.
Turkey's Kurdish Question, New York, 1998.
4- Chipmanan, Joun.
Internal and External Challenge Edition, Atlantic Institute for International Affairs, London, 1988.
5- Erbakan, Necmttin,
The Speech of the 1st Usual Big Congress of Saadat Party, Duzey Offset, Ankara, 2003.
6-
The Proposed Islam West Dialogue and it's Future, Duzey Offset, Ankara, 2005.
Islam and Science, Düzey Ofset, (Ankara) 2005
7- Leder, Arnold.
Part Competition Irrunl Turkey: Agento or Editional Rule?, Middle East Studies, London, 1971.
8- Lewis, Bernard.
The Emergence of Modern Turkey, London, 1961.
9- Mardian, Serif.
Center Periphery: A Key to Turkish Politic, Daealus, 973.
10- Oktav, P.Ozden Zeynep.
Turkish Review of Middle East Studies, ISIS, Istanbul, 2000.
11- Robien, Philip.
Suits and Uniforms Turkish Foreign Policy since the Cold War, London, 2003
12- Show S. J.
History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge, 1977.
Turkey Almanac, 1971 Turkish Daily News Publication, Ankara.1971.
13 **Turkey Almanac**, 1971 Turkish Daily News Publication, Ankara.1971
14 **Turkey Almanac**, 1971 Turkish Daily News Publication, Ankara.1971
15 **Turkey Almanac**, 1971 Turkish Daily News Publication, Ankara.1971
16 **Turkey Almanac**, 1971 Turkish Daily News Publication, Ankara.1971
17- Zurcher, Erik J.,
Turkey A Modern History, London 1997.

رابعا: الكتب التركية

1- Ergin, Mehmet
Necmettin, akiskitap, (Istanbul: 2006).
2- Hakan Akpinar
28 SUBAT post MODERN DARBENIN ÖYKÜSÜ (Istanbul: 2001).
3- Teskilat Rehberi
Refah Partis **Yeni birdünya**, Semih offset (Ankara: 1996).
4- Yücel M. Serhan
Türkiye Nin Siyasat Partileri (1859 - 2005) Alfa Basimyayim Dağitimltd. Şti, (Istanbul: 2006).

خامسا: البحوث والدوريات

أولا: العربية والمعربة:

- أحمد، إبراهيم خليل:
نصف قرن من تاريخ العلاقات التركية – الإسرائيلية، مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، 2000.
- الإمام، غسان:
المارد التركي نائم فهل من مصلحة الغرب إيقاظه، مجلة الوطن العربي، العدد 400، باريس 1984.
- اوزتورك، كمال:
مشكلات الأمن الداخلي، مجلة قضايا دولية، العدد 347، أسلام أباد1996.
- اوزجان، مصطفى:
تركيا الديموقراطية والعسكر، مجلة قضايا دولية، أسلام أباد، 1997.
- اوغلو، ارسين كلارسين:
السياسية الخارجية التركية، إزاء الأمن الإقليمي والتعاون مع الشرق الأوسط، العلاقات العربية... إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 244، السنة الثانية، بدون 1991.
- اوغلو، بيرج بير:
تركيا ازمة من رأسمالية الدولة إلى الاستعمار الجديد، م.ب.م.، بغداد 1983.
- البحراني، محمد حسن:
افاق العلاقات الايرانية – التركية، قضايا دولية، العدد 347، أسلام أباد 1997.
- تركي، السيد أحمد:
الاحزاب العلمانية في تركيا، مجلة السياسية الدولية، العدد 131 السنة الرابعة والثلاثون، كانون الثاني، مصر 1998.

- تشاد، ديفيد بار:

مستقبل تركيا يعتمد على المعركة بين المغتربين وبين مدارس القران، مجلة القبس، العدد 4423، الكويت 1984.

- الجاسر، محمد طه:
- **الحـــركات الاســـلامية في تركيا 00الى أين؟** مجلة العربـــي، العدد 500، الكويت 2000.
- جاسم، صهيب:

زيارة اربكان إلى ماليزيا، مجلة قضايا دولية، العدد 348 أسلام اباد 1996.

- الجبوري، دهام محمد علي:

المؤسسة العسكرية البنية والوطنية، مجلة دراسات اجتماعية، العدد2 السنة الثانية، مركز الدراسات الاقليمية، الموصل، 2000.

- الجليلي، طلال يونس:

تطـــورات المسالة الدينية في تركيا، أرشيف مركز الدراسات الاقليمية، وحدة البحوث السياسية، رقم (36)، موصل.

العـــنف الـــسياسي في تركيا بين التنظيمات الاسلامية والحركة الدينية ارشيف مركز الدراسات الاقليمية، وحدة البحوث السياسية، رقم (36) الموصل.

- جينفكا، ستار:

الارهاب في تركيا، سلسلة الدراسات السياسية، ترجمة م.ب.م، العدد18، بغداد 1980.

- الحسن، داود أحمد:

الاوضاع السياسية في تركيا خلال السبعينات، البصرة، د.ت.

- الحسيني، محمد صادق:

زيارة اربكان إلى طهران، مجلة الشؤون الاوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1996.

- الخازن، جهاد:

ولادة اسلامية لبيرالية، مجلة كفاية خمسين سنة، www.Islam on line.com

- خدام، منذر:

الامن المائي العربـــي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001.

- خليفة، محمد:

الحركة الاسلامية في نصف قرن، مركز الاهرام للشؤون السياسية، القاهرة 2003.

- الداقوقي، ابراهيم:

الاحـــزاب السياسية واتجاهات السياسة التركية، معهد الدراسات الاسيوية الافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد 1985.

فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية، بغداد 1988.
اربكان والمعضلة الكردية، مجلة قضايا دولية، أسلام أباد 1996.
الاعـــلام التركي بين الحرية والارهاب، مجلة قضايا دولية، العدد 363، السنة السابعة، أسلام أباد 1996.
القـــوات الغربية في شمال العراق من المطرقة إلى الاستطلاع، مجلة قضايا دولية، العدد 367، أسلام أباد 1996.
في ظل حكومة اربكان تركيا جسر بين الشرق والغرب، مجلة قضايا دولية العدد341، أسلام اباد 1996.
اربكان بعد انذار الجيش لحكومته، مجلة قضايا دولية، أسلام أباد 1997.
الاخـــتلاف الـــثقافي لا يقـــف حـــائلا دون انـــضمام تـــركيا للنادي الأوروبـــي، www.rezgar.com.

- الداود، محمود علي:

العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة المستقبل العربـــي، العدد45 السنة الخامسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1982.
دســـتور 1982، المادة 127، ارشيف مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل وحدة البحوث المترجمة، ترجمة صلاح سليم.

- الدليمي، علي عبد الهادي:

العلاقات الاقتصادية التركية – الاسرائيلية واثرها في الامن الاقتصادي العربـــي، مجلة الحكمة، العدد 164، بغداد 1999.

- دوغرامه جي، امل:

نظرة عامة للعلاقات التركية العربية، ارشيف مركز الدراسات الاقليمية، وحدة البحوث السياسية، جامعة الموصل.

- ذنون، فواز موفق:

قاعدة انجرليك الثانوية، مركز الدراسات الاقليمية، وحدة البحوث السياسية، ملفة رقم (14).

- زرقونة، صلاح سالم:

تعليم الحديث في تركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 1317، مصر 1998.

- الزرو، نواف:

اســـتراتيجية الـــتحالف والاهداف المعلنة والافاق المحتملة، لملف السياسي، الامارات المتحدة 2000.

- السبعاوي، عوني عبد الرحمن:

تـــركيا بـــين التوجه العلماني والانبعاث الاسلامي، مجلة الشؤون اجتماعية، العدد 56، السنة الرابعة عشر، الأمارات العربية المتحدة 1997.

- سلطان، نوال عبد الجبار:

رؤية مستقبلية لمواجهة بين العلمانية والاسلام في تركيا، مجلة دراسات اقليمية العدد، 4، السنة الخامسة، جامعة الموصل 2005.

- السعداوي، عمرو عبد الكريم:

النخبة السياسية في تركيا صراعات الهوية والاصول الاجتماعية، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، مصر 1998.

- سلامة، معتز محمد:

الجيش والسياسية في تركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، مصر 1998.

- سمير، هبة:

ازمة التعليم الديني في تركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد131، السنة الرابعة والثلاثون، كانون الثاني، مصر 1998.

- سنجر، اشرف محمود:

الطرق الصوفية التركية وتفاعلاتها السياسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، السنة الرابعة والثلاثون، كانون الثاني، مصر 1998.

- سيرز، ديفوبازوغلو:

سياسات تركيا الامنية، دراسات استراتيجية، رقم (27)، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت 1981.

- الشافعي، بدر حسن:

رؤى المثقفين الاتراك لفكرة الاتحاد الاسلامي، مجلة السياسة الدولية، مصر 1998.

- شحاته، دينا صلاح:

الاسلام السياسي ومستقبل العلمانية في تركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، السنة الرابعة والثلاثون، كانون الثاني، مصر 1998.

- الشيجيري، جاسم محمد عبد الحميد:

الأوضاع العامة الممهدة لانقلاب 1971 في تركيا وظهور حزب السلامة الوطني، مجلة كلية التربية، العدد 1، الجامعة المستنصرية، بغداد 1999.

- الشويكي، عمرو:

اردوغان اسقط المرجعية الأساسية للحزب، 2004/5/16

www.Islam on line.com

- الاصفهاني، نبيه:

تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد52، مصر 1978.

- صفوت، نجدة فتحي:

موقف تركيا في قضية فلسطين، مجلة المستقبل العربي، العدد45، بيروت 1982.

- الضبع، أحمد خليل:

الاقتصاد التركي مسيرة محفوفة بالمخاطر، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، كانون الثاني، مصر 1998.

- الطحان، مصطفى محمد:

حزب الرفاه ماذا حقق من خططه في الاصلاح، مجلة البيان، العدد 111، السنة الحادية عشر، الرياض 1997.

حزب العدالة والتنمية في تركيا رؤية من الداخل، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، الكويت 2002.

- طه، سعد:

ظاهرة اوزال في تركيا، مجلة المختار الاسلامي، العدد 88، السنة الحادية عشر، مصر 1990.

- الطيار، خليل ابراهيم:

المؤسسة العسكرية التركية وتوجهاها السياسية والعسكرية الخطرة في المنطقة العربية، مجلة مسارات، بيت الحكمة، العدد 3، بغداد 1998.

- أبو ظهر، فاروق:

ديميريل يطلق نداء الاستغاثة الأخير باتجاه الغرب، مجلة الوطن العربي، العدد 59، (لندن، 1980).

بدا العد التنازلي نحو الحرب الاهلية، مجلة الوطن العربي، العدد 180، باريس 1980.

تركيا هل تعود الجزمة إلى الثكنة، مجلة الوطن العربي، العدد 188 أيلول، باريس 1980.

- عبد الحميد، محمد حرب:

آلية الحركة الاسلامية، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، السنة الرابعة والثلاثون، كانون الثاني، مصر، 1998.

هل تتجه حركة اربكان إلى التشدد، مجلة السياسة الدولية، العدد 133، مصر 1998.

من اسقط (الرفاه) ولماذا؟، مجلة البيان، العدد 134، السنة الثانية عشر الرياض 1998.

المعالم الرئيسية التاريخية والأسس الفكرية لحركة حزب السلامة في تركيا، ندوة اتجاهات الفكر العربي المعاصر، مكتب التربية لدول الخليج العربي، البحرين 22 - 25 شباط 1985

تركيا المعاصرة والإسلام، مجلة المجتمع، العدد 310، الكويت 1976.

- عبد الرحمن، اسعد:

تركيا صراع الاسلام والعلمانية، 2006، www.Islam on line.com.

- عبد العزيز، هشام فوزي:

التقارب التركي من اسرائيل في التسعينات، مجلة البصائر، الاردن 2000.

العلاقات العسكرية التركية، مجلة ام القرى، العدد 9، السعودية 1998.

- عبد القادر، عصمت برهان الدين:

التيار الديني التركي والقضية الفلسطينية حزب الخلاص الوطني نموذجا من 1970 – 1971، مجلة الرافدين، العدد41، موصل 2005.

تطور الظاهرة الدينية السياسية في تركيا المعاصرة، مجلة دراسات اقليمية، السنة الثانية، 24 كانون الاول 2005.

- عبد المجيد، سعد:

الفقر في تركيا، مجلة قضايا دولية، العدد 358، السنة الثانية، أسلام أباد 1996.

- العبيدي، حسيب عارف:

المتغيرات في الموقف التركي في الحرب العراقية – الايرانية، مركز الدراسات الاقليمية، وحدة البحوث السياسة، رقم (203).

- عثمان، السيد معوض:

حـــزب العمـــال الكردســـتاني من الكفاح المسلح إلى النضال السلمي، مجلة السياسة الدولية، مصر 2002.

- العزاوي، وصال نجيب:

إعـــادة التعاون العسكري الاسرائيلي دراسة في الدوافع والاهداف، مجلة ام المعارك، بغداد 1998.

- علوش، ناجي:

تركيا اربكان – تركيا شيلر، مجلة قضايا دولية العدد 261، أسلام أباد 1996.

- غروين، جورج أي:

علاقات تركيا واسرائيل وجيرانها العرب تاثير المصالح السياسية والظروف المتغيرة، مجلة ميدل ايست، لندن 1985.

- الغزالي، عبد الحليم:

تركيا والعالم الاسلامي من الفكرة القومية إلى الجسر الحضاري، سلسلة المعرفة، قضايا خاصة، 2006، www.Aljazeera.com.

- غفور، عبد الجبار قادر:

انقـــلاب 1960 في تركيا، تحديد دوافعه الاقتصادية والسياسية، مجلة دراسات تركية، العدد 1، السنة الاولى، موصل 1991.

- أبو غنيمة، زياد:

مـــن هندســـة محـــركات الديزل إلى "هندسة" الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، www.Islam on line.com، 2006.

الخلاص من عدو إسرائيل، مجلة الكرامة، 1006/8/14، www.Islam online.com.

- فواد، حسن:

الأزمة الدستورية في تركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد25، مصر 1971.

- فولر، جراهام:

الحركة الاسلامية في تركيا، ترجمة محمود عبد الكريم، 2006 www.dorisia.com.

- فياض، خالد:

العلاقــات التــركية الاســرائيلية من شيلر إلى اربكان، مجلة السياسة الدولية، مصر 1997.

- قدورة:

الرفاه بين المبدئية والذرائعية، مجلة قضايا دولية، العدد314، معهد الدراسات السياسية، أسلام أباد 1994.

- قونج، ديفيد:

العــنف الـــسياسي في تركيا، الملف الاول تركيا، م.ب.م، وثائق منشورة في ارشيف الدراسات الاقليمية، موصل.

- كونشير، دايفيد:

تغيرات اجتماعية وسياسية، ترجمة: م.ب.م، بغداد 1980.

- ماركو، جون:

حــول انتـــصار حـــزب العدالة والتنمية في انتخابات تركيا التشريعية، مجلة السياسة الدولية، العدد151، مصر 2003.

- مراد، خليل علي:

الأزمة القبرصية وانعكاساها على علاقات تركية مع الولايات المتحدة، مجلة دراسات تركية، العدد 1، مركز الدراسات التركية، كانون الثاني 1990.

- المسلماني، أحمد:

حقــوق الإنسان في تركيا – اتجاهات الجدل، مجلة السياسة دولية، العدد 131، السنة الرابعة والثلاثون، كانون الثاني، مصر 1998.

- مصطفى، رعد عبد الجليل:

التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة، سلسلة دراسات تركية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، بغداد رقم (12).

الــنظم الــسياسية في العــالم الــثالث، معهـــد الدراسات الآسيوية والأفريقية، بغداد 1986.

- مصطفى، عبد الجبار وآخرون:

تـــركيا بعـــد الانـــتخابات العامة، دراسة في الاحتمالات المستقبلية، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، وحدة البحوث السياسية، رقم (41) موصل.

- معوض، جلال عبد الله:

الأزمة السياسية التركية واحتمالات تطورها، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، السنة الرابعة والثلاثون، كانون الثاني، مصر 1998.

- المنوفي، كمال:

التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 144، مصر 1996.

- النعيمي، أحمد نوري:

الأسس الواقعية للمستقبل العلاقات التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1995.

- نور الدين، محمد:

تركيا... إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 287، بيروت 2003.

الاقليات الدينية والعرقية في تركيا، مجتمع الكيان والتحديات، مجلة الدفاع الوطني، www. Islam on line.com

المواجهة بين الرفاه والعسكر: التباسات الديموقراطية والهوية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، العدد 64، بيروت 1997.

تركيا والمسألة الكردية تحول تاريخي وربيع ساخن، مجلة الشرق الأوسط، بيروت 1998.

حظر حزب الرفاه في تركيا، المسيرة المتعثرة للديموقراطية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، بيروت 1998.

لماذا لم يقع الانقلاب الرابع، مجلة شؤون الاوسط، بيروت 1998.

- نورتن، جون:

الدور السياسي للجيش التركي، محاضرة ألقيت عام 1989 في جامعة الموصل محفوظة في ارشيف الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، وحدة البحوث المترجمة، ترجمة صلاح سليم، ملفة رقم (32).

- نوري، قيس محمد:

الاتجاهات الاسلامية واليسارية التركية - دراسة تحليلية في احتمالات التحالف، ارشيف مركز الدراسات الاقليمية، وحدة البحوث السياسية، رقم (14).

- نوفل، ميشيل:

تركيا وصعود الرفاه إلى السلطة - التوافق بين الاسلام والديموقراطية، مجلة شؤون الاوسط، العدد 53، مركز الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت 1996.

- هاربر، متين:

الاسلام والنخبة والمجتمع في تركيا نظرة شمولية إلى الشرق، ترجمة صلاح سليم، اوراق تركية معاصرة - 2 - تداول محدود، مركز الدراسات التركية، العدد 2، موصل 1971.

• وايكر، والتر:
تــركيا والــشرق الاوسط، مجلة ميدل ايست ريفيو، ترجمة م.ب.م.، الولايات المتحدة الامريكية، نيسان 1985.
• ياجين، ايدن:
الاســس الاجتماعــية والاقتصادية الديموقراطية التركية، ترجمة يوئيل يوسف، مركز الدراسات الاقليمية، الموصل 1998.
• يافوز، هاكان:
العلاقات التركية – الاسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 29، الامارات العربية المتحدة.
• يونس، انور:
انقلاب 1980، مجلة اليوم السابع، باريس 1986.
• يبلديرم، سعاد:
مكانــة بديع الزمان النورسي في الفكر والحركة الاسلامية، بحث مشارك ضمن حلقة دراسية، "بديع الزمان النورسي فكره وعودته"، في 12 حزيران، عمان 1997.
الأحــزاب الــسياسية في تركيا، 1923 – 1984، أرشيف مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، وحدة البحوث السياسية.

سادسا: البحوث الانكليزية

1- Ahmed, Feroze
Political Islam and Modern Turkey, Middle Eastern Studies, 27 Jan 1999
2- Akgun, Birol
Aspects of Party System Development in Turkey, Turkish Studies, vol. (2), Spring 2001.
3- Alirza, Bulent and Baran, zeyno
The Troubled Government Finally Falls, Policy Briefs, June 1997.
4-
Turkey: New Government Continuing and Uncertainly, The Turkish Update, Aug.1999.
5- Barchard Davied
Turkey and Arab New Relationship, Middle East, No.52, oct.1975.
6- Bohlen, Celestine
Turkish Parties Agree on Freezing Out the Islamic Forces, The New York Times, 4 March 1996.
7- Chtena, Aira
The Military in Modern Turkey: A latign Political Force, Journal for Study of Peace Conflict.

8- Cioglu, Ersin Kalay
The Logic of Contemporary Turkish Political, Meria, vol.1, Spring 2001.
9- Cohen, Sámi
Bailing Out A Shaky All, News Week, vol.xcv., No.8, 25 Feb 1980.
10- Culalp, Hal dun
Globalization and Political Islam: The Social Books of Turkish's Welfare Party, International Journal of Middle East Studies, No. 33, 2001, U.S.A.
11- Dagi Ihsan
Turkey: Islamic Secularism or Secular Islam?, Carngie Council on Ethic and International Affairs, 16 Feb. 2003.
12- Derigil, Selim
The Preservation of Turkey's Neutrality During the Scand World War 1940, Middle Eastern Studies, vol. 19, No.1, Jan.1982, London.
13- Dickey, Christoper and Cohen, Sámi
Fundamentally Pragmatic, News Week, vol.cxxv, No.3, 15 July 1996.
14- Dorsey, James
European Rebuilt strength, Erbakan Dreams of Closer Islamic Ties, Washington Report, Middle East Affairs, March 1997
15- Drake, Susan
Turkey: Election without A winner, News Week, vol.xciv, No.18, Oct.1979.
16- Englu, Mehmet
After the Night of Generals, Middle East, No. 75.Sep. 1980.
17- Erim, Nihat
The Turkish Experience in the Light of Recent Development, The Middle East, vol. 28, no.506, Summer 1972.
18 - Erlanger, Steven
New Turkish Chief's Muslim Tourstirs U.S. Worry, The new York Times, 10 Aug. 1996.
19 - Flamini, Roland
Holding Turkey Together, Time, vol.116, No.13, 29 Sep.1980.
20- Hale, William
Turkey's Domestic Political Landscape: A Glance at the Past and the Future, Journals, Vol.XXXIV, No.1, Jan.1999
21- Hepor, Mettin
Crisis at the Polls: Turkish's 1969 Elections, The Middle East Journal, vol. 24, No.1, winter 1970, Washington, D.C.

22-

Islam Policy and Society in Turkey Middle Eastern perspective, The Middle East Journal, vol.35, No.3, Summer 1981.

Turkey: Yesterday, Today and Tomorrow, Turkish Daily News, 22 May 2002.

23 - Hussein, S. Amjad

Has The European Union Become A Christian Club?, The Wisdom Fund., 22 June 1997, www. Twf. Org.

24- Isyar, Omer Goksel,

An Analysis of Turkish - American Relations from 1945 - 2004.

25 - Karmon, Ely

Radical Islamic Political Groups in Turkey, Meria, vol. 5, Dec. 1997.

26 - Kinzer, Stephen

In a Milestone, Islamic Leader Is Turk Premier, New York Times, 27 June 1996

27-

Man in the News: Necmettin Erbakan in Turkey a Zealous Pragmatist, The New York Times, 30 June 1996.

28-

Turkey's New Premier Mister Lobbies for Parliamentary Support, The New York Times, 1 July 1996.

29-

Meeting U.S. Envoy, Turkish Premier Takes A Pro - Arab Stance, The New York Times, July 1996.

30-

Turkish Premier's Travels Raise Eyebrows in West, The New York Times, 20 Oct. 1996.

31 - Kirisci, Kemal

Post Cold - War Turkish Security and The Middle East, The Middle East Re - review of International Affairs Issue, July 1997.

32- Kristiansen, Wendy

New Fasces of Islam, Le Mode Diplomatique, July 1997.

33- Kucukcan, Talip,

State, Islam and Religious Liberty in Modern Turkey Reconfiguration of Religion in the Public Sphere, Meria, 31 May 2003.

34- Labich, Kenneth

Turkey Belt, Tightening, News Week, Oct. 1977.

35- Landau, Gacab

Turkey Between Secularism and Islamism, Jerusalem Letter, No. 352, 16 Feb.1997.

36- Lewis, Bernard

Islamic Revival in Turkey, International Affairs, vol.28, Jan.1952.

37- Macovsky, Alan

How to Deal with Erbakan, Middle East Quarterly, March 1997.

38-

The Making of U.S. Foreign Policy of Turkey Speech Made at the Panel Meeting of Atatürk Society of America, 6 April 1997, America University, Washington.

39-

Turkish - Israeli Relation Through 9 - 1 of Turkish Identity, Journal of Palestine Studies, vol.27, Autumn 1997.

40- Margulies, Ronnie

By - Election Battle Hotsup, Middle East, No. 143, London 1986.

41- Mefadden, John H.

Civil Military Relation in the Third Turkish Republic, Middle East Journal, vol.39, No.1, 1986.

42- Munir, Metin

Turkish Government Crisis Continues, Middle East, No.7, April 1975.

43-

Turkey Review Foreign Policy after U.S. - Army Embargo, Middle East, No.6, March 1975.

44-

Early Turkish Election might End Political Instability, Middle East, No. 31, May 1977.

45-

The USSR Move to Normalize Ration, Middle East, No. 16, Feb. 1976.

46-

Turkey Seeks Solidarity with Islam State, Middle East, No.21, July 1976.

47-

Turkey: Election Fail to End Instability, Middle East, No.33, July 1977.

48-

West Extend Turkey Lifeline, Middle East, No. 52, Feb.1984.

49- ainto, Fredrick

His Grown, his Thrown and All, Time, No.44, 1991, New York.

50- Patric, Thomas
Turkey's Justice and Development Party: A Model for Democratic Islam, Middle East, vol. 6, No.6 - 7, June - July 2004, United State.
51- Pope, Nicol
Expending Ties with Israel, Middle east, No.579, 17 July 1998.
52- Poulton, Huge
The Turkish State and Democracy, Meria, Jan.1998.
53- Riemer, Andrea K.
Turkey and the European Union: A Never Ending Story International Studies Association, 20 Feb 1999, Washington D.C
54- Sakallioglu, Umit Cizer
Parameters and strategies of Islam - State Interaction in Republic Turkey, IJMES, vol.28, No.2, 1996.
55- Satalof, Robert
U.S. Policy Toward Islamism: A Theoretical and Operation Overview, Council on Foreign Relations, New York.
56- Sayari, Sabri
Turkey's Islamist Challenge, Middle East Quarterly, Sep.1996.
57- Telkleli, Sirn
Turkish Women and Rafah Party, Middle East, 1996.
58- Usher Rod
Apotent Combination, Time, vol.149, No.22, 1997
59- Yaphd, Judiths
Islamic Radicalism, Meria, No.104, Feb. 1997.
60- Yavus, M.Hakan
Political Islam and the Welfare (Rafah)Party in Turkey, IJMES, vol.30, No.1, Oct.1997,
61 -
Turkish Israeli Relation through 1 - 9 of Turkish Identity, Journal of Palestine Studies, vol.27, Autuman 1997.
62- Yaya, Atill
Turkey's Leaders - Erbakan's Goals, Meria, vol.15, No.3, Sep.199
The Middle East and North Africa 1984 - 1985, Thirty - First Edition Europe Publication 1984, London.

سابعا: البحوث التركية

1- Anlatiuor. Prof. Dr. Selim Palavan, **Necmettim Erbakan in soyu ve dogumu**, www.Necmttin Erbakan.com.

2- **Erbakan Necemttin**, 20 soru 20 cevapta adil dozen, home, arcorde/necmeddin erbakan/hayati/cocukluk soyu.htm.
3- Gümüsmot. Prof. Dr. Hakki Özanaltiyor, **Erbakan kendi ülkesinde Fabrika a kuruyor**, http//home.arcor.De/necmeddin-erbakan/hayati/ akademikhizimet/erbakan Fabrika html.
4- Vikipedi, Özgür ansiklopedi **Milli Selamet**, http//tr.Wiki pedia.org 29/4/2007.